



تأليف

الدكتورة خديجة الحديثي

دار الرشيد
للنشر

منشورات وزارة الثقافة والاعلام - الجمهورية العراقية

١٩٨١

سلسلة دراسات
(٢٦٥)



موقف النحاة

من الاحتجاج بالحديث الشريف

الدكتورة

خديجة الحديثي



بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمة

الحديث كلام رسول الله ﷺ وما ينضم إليه من عبارات توضح أقواله وأفعاله وأخباره. ويعدّ بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة، وكان من الواجب أن يأتي بعده في صحة الاحتجاج به في علوم العربية كافة بلا تمييز بينها؛ لأنه كلام أفضل البشر. لكننا نرى علماء العربية يحتجون به في الأدب والبلاغة واللغة والتفسير، ويترددون في الاحتجاج به في علمي الصرف والنحو، وما ذلك إلاّ لأن هذين العلمين يعتمدان في وضع القواعد والأصول على ضبط أحرف الكلمات قبل التركيب وبعده وان أي تغيير في أبنية الكلمات أو في ضبط أواخرها يؤدي إلى تغير اللفظة أو تغير حكمها النحوي ومعناها الذي جاءت له في العبارة؛ ولذا وجدنا أوائل النحاة قد احتجوا بآيات القرآن الكريم بكثرة واعتمدوا عليها في بناء قواعد النحو والصرف، كما اعتمدوا على كلام العرب منظومه ومنثوره مؤيدين ذلك بآيات الكتاب العزيز.

أما الحديث فقد كان احتجاجهم به قليلاً جداً إذا ما قيس بالآخرين. واننا نجد سيبويه يحتج بأحاديث معدودة في كتابه الضخم، مع انه أول كتاب يصل إلينا يجمع بين دفتيه أكثر من علم من علوم العربية، وهو مع احتجاجه به لا يصرح بأن هذه العبارات التي احتج بها من الحديث. وجاء من بعده نحاة آخرون احتجوا بأحاديث قليلة أيضاً كان بعضها مما ورد عند سيبويه وأضافوا هم أحاديث أخرى احتجوا بها، وكان اللاحق منهم يأخذ عن السابق ويحتج بالأحاديث التي احتج بها ويزيد عليها ما وجده هو من

أحاديث لم ترد عند من سبقه في المسائل نفسها أو في غيرها. فنجد الفراء مثلاً يحتج في كتابه «معاني القرآن» بالأحاديث على قلة أيضاً ويصرّح في معظمها بأنه حديث، لكنه مع هذا يغفل الإشارة في بعضها إلى ذلك، وإنما يوردها كما يورد أية عبارة من كلام العرب ويبين ما فيها من شواهد.

وقد تابع المبرد سيبويه في الأحاديث التي احتج بها نقلا عنه، فلم ينسبها إلى الرسول الكريم ﷺ ولا إلى قائلها إن كان من أهل البيت أو الصحابة رضي الله عنهم. أما الأحاديث التي جاء بها هو غير معتمد على سيبويه فقد نسبها إلى الرسول ﷺ أو إلى قائلها، أو قدم لها بما يدل على انها من الحديث أو الأثر، وكذا فعل من جاء بعدهم من النحاة.

والذي ظهر لنا من هذا أن أوائل النحاة احتجوا بالحديث على قلة في علمي النحو والصرف، وأكثروا منه في علوم العربية الأخرى. واستمر الاحتجاج به فيهما - في ازدياد حتى جاء السهيلي وابن مالك فأكثرا منه هذه الكثرة التي نبهت الباحثين المتأخرين - ابن الضائع وأبا حيان - إلى البحث عن سبب عدم اعتماد النحاة عليه ولا سيما واضعو قواعد النحو والصرف وأصولهما من شيوخ المدرستين، الاعتماد اللائق به في بناء قواعد هذين العلمين.

لقد اهتم الباحثون بهذا الموضوع منذ زمن ابن الضائع وتلميذه أبي حيان حيث نسبا إلى الأوائل ترك الاحتجاج بالحديث - على حسب ما تنبّها إليه في أثناء شرحها كتب ابن خروف وكتب ابن مالك حيث وجداهما يكثران من الحديث في الاحتجاج ويحتج به ابن مالك احتجاجاً مطلقاً في بناء قواعد جديدة يستدرك بها على السابقين قواعدهم وأصولهم وأحكامهم. فأحسَّا بأن كتب النحو المتقدمة على ابن خروف وابن مالك لم تكن تحتج بالحديث بهذه الكثرة؛ ولأن سيبويه لم يكن يصرح بالحديث نسبا إليه وإلى شيوخه وتلاميذهم ترك الاحتجاج به، وحاولا أن يوجدا تعليلاً لما اعتقداه من موقف الأوائل منه. وأخذ أبو حيان يناقش معاصريه في هذه القضية فوجد عند أحد الأذكياء منهم تعليلين، أخذهما وفصّل فيهما، واشتهر هذان التعليلان بين النحاة والباحثين المتأخرين وتعرض لهما معظم الذين جاءوا بعده بين مؤيد له، وراد عليه متعصب ضده، ومتوسط في الردّ مناقش لهذين

التعليلين بتروٍّ وتعقُّل.

أما المحدثون من الباحثين، فإننا لا نكاد نجد لهم كتاباً يبحث في موضوع نحوي، أو في شخصية نحوية لا يتعرض لمسألة الاحتجاج بالحديث، ويناقش تعليلي أبي حيان، وأقوال ابن الضائع والشاطبي والدماميني وغيرهم فيرفضها أو يؤيد بعضها بلا تعصب أو تمييز.

وقد اهتم بعض الباحثين بهذه القضية وأفردوا لها فصولاً في كتبهم كان من أولها بحثان للشيخ محمد الخضر حسين، الأول «الحديث الشريف» والثاني «الاستشهاد بالحديث في اللغة» وقد نشر هذا في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة وكان عليه اعتماد المجمع في القرار الذي اتخذه بشأن الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو والصرف. وقد قرر الشيخ انه يجوز الاحتجاج بالحديث في هذه العلوم، وبيّن أنواع الأحاديث التي يحتج بها. ثم نشرهما مع بحوث أخرى في كتابه «دراسات في العربية وتأريخها» وضمّن الاستاذ سعيد الافغاني كتابه: «في أصول النحو العربي» بحثاً بعنوان: «ما يحتج به من الحديث الشريف»، وكذا فعل الأستاذ عبد الجبار علوان الذي أفرد الفصل الرابع من كتابه «الشواهد والاستشهاد في النحو» للاستشهاد بالحديث الشريف. وأفرد الدكتور محمد عيد لموقف النحاة من مصادر الاستشهاد «الحديث» أحد موضوعات كتابه «الرواية والاستشهاد باللغة». وتحدث الدكتور محمد خير الحلواني في سبع صفحات من كتابه «أصول النحو العربي» عن «النحاة والحديث النبوي». ونشر الدكتور محمود حسني محمود بحثاً بعنوان «احتجاج النحويين بالحديث» في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني. وكنت قد كتبت بحثاً بعنوان «موقف سيبويه من القراءات والحديث»، ثم ضمنت كتابي «الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه» بحثاً أكثر تفصيلاً عن الحديث وموقف النحاة عامة منه وسيبويه خاصة، وألقيت قبل أشهر محاضرة بعنوان «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي» في معهد اللغة والأدب العربي في جامعة وهران بالجزائر.

هذه كلها بحوث قصيرة أو محاضرات تتعلق بقضية الاحتجاج بالحديث، أما الكتب التي أُلفت في هذا الموضوع فقد كان أول ما اطلعت عليه، رسالة

أعدّها الدكتور محمد ضاري حمادي ونال بها درجة الماجستير من قسم اللغة العربية بكلية الآداب - بجامعة بغداد، وهي بعنوان «الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية» وقد بحث فيها جميع الأمور المتعلقة بالحديث والاحتجاج به في هذين العلمين وأوضح الظروف والملابسات التي أحاطت بالحديث والمحدثين سياسية كانت أم فكرية عقائدية، وحاول إيجاد تعليلات أو تفسيرات لمعظم المسائل الغامضة في هذه القضية التي نتحدث عنها وفي كثير من القضايا الخاصة بالحديث وبَيّن ان النحاة ابتداءاً من سيبويه احتجوا بالحديث - معتمداً في ذلك على البحوث التي سبقته وما استطاع العثور عليه بنفسه من الأحاديث في الكتاب. كما أثبت أن اللغويين جميعاً - اصحاب المعجمات وغيرهم - قد احتجوا بالحديث النبوي لإثبات مواد لغوية كثيرة جداً وغالبها لم يرد فيما جمعوه من كلام العرب، ولا في ألفاظ القرآن الكريم، فكوّن الحديث بذلك ثروة لغوية ضخمة استفاد منها أصحاب المعاجم.

وانتهى في هذا البحث إلى أنه يجوز الاحتجاج بالحديث، لا بل يجب أن يُعتمد الحديث مصدراً من مصادر الاستقراء لإقامة النحو العربي على أساس متين بضم هذه الثروة الضخمة الموجودة في أسلوب الحديث إلى القواعد التي استخلصها القدماء وبنوها على آيات القرآن الكريم وعلى ما جاء في كلام العرب شعره ونـثره لأن في الحديث صوراً جديدة من التعبير لم يصادفها النحاة الواضعون للقواعد فيما بين أيديهم مما سمعوه وجمعوه من كلام العرب الفصحاء. وختم البحث بأنواع الحديث التي يرى انه يصح الاحتجاج بها معتمداً على ما جاء فيما سبقه من بحوث في الموضوع وعلى ما جاء في قرار المجمع مناقشاً كل ذلك ومضيفاً إليه مما رآه هو مما لم يعتد به السابقون ولم يتنبهوا إليه.

ولاهتمام قطرنا العراقي الحبيب ببدء القرن الخامس عشر الهجري وإعداده للاحتفال بهذه المناسبة على مختلف المستويات وفي معظم الوزارات وباختلاف الأساليب من إقامة مؤتمرات إلى عقد ندوات أدبية وفكرية ودينية وإعلامية، وإصدار بحوث تتعلق بهذا الدين العظيم وما تركه الكتاب

العزيز والنبي العظيم من آثار في المجتمع العربي الإسلامي، دعتني وزارة الثقافة مشكورة إلى المشاركة في الاحتفال بهذه المناسبة العظيمة ببحث: «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف»، ولما كانت لديّ الرغبة في البحث في هذا الموضوع فقد لبيت الدعوة شاكرة وشرعت في إعداده هادفة إلى أن أطلع على القارئ المتخصص وغيره بشيء جديد يزيل بعض الحيرة ويكشف بعض الغموض الذي أحيطت به قضية الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف، لأنها موضع الخلاف والتردد والتضارب في الآراء بين النحاة والباحثين في أمور منها: هل احتج الأوائل به؟ ومن كان أول المحتجين؟ وهل يجوز لنا الاحتجاج به أو لا يجوز؟ وإن جاز فهل هذا الجواز بشروط؟ وما شروط الحديث المحتج به؟.

وكنت قد لاحظت أن معظم الباحثين في شخصية نحوية أو صرفية يتعرضون للكلام على احتجاجها بالحديث وموقفها منه، ووجدت أن معظمهم ينسبون إلى الشخصية التي يتحدثون عنها أولية الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف، وقد جاوز أحد الباحثين الحدّ حين كتب كتابين في شخصيتين نحويتين فنسب إلى كل منهما أولية الاحتجاج بالحديث، وليس كونها يحتجان به فقط، وإنما كون كل منهما أول من وقع منه الاحتجاج به. وكان كل باحث من هؤلاء يردّ على ابن الضائع في ذهابه - كما يقولون - إلى ان ابن خروف أول من احتج بالحديث، في حين ان ابن الضائع قال: «يستشهد بالحديث كثيراً...» ولم يقل انه أول المحتجين. ويرد على أبي حيان في ذهابه إلى ان ابن مالك كان أول من رآه يحتج بالحديث في النحو بلا تمييز بين أنواعه. ولذلك رأيت أن أقوم ببحث أجرد فيه كتب النحو ابتداء من كتاب سيبويه، وأجمع آراء شيوخه النحوية والصرفية التي احتجوا فيها بالحديث ممن لم تصل إلينا مؤلفاتهم وإنما وصلت إلينا بعض آرائهم مبثوثة في مؤلفات تلاميذهم، واسجل من هذه الكتب والآراء المسائل التي احتجوا فيها بالحديث، والأحاديث التي وردت في الاحتجاج، وأبيّن طريقة كل مؤلف في احتجاجه بما احتج به منها، وأوضّح طريقته في عرضها والاستفادة منها، ثم انبِّه إلى ما سبق إلى الاحتجاج به وما جدّ عنده من

شواهد حديثية. وأقدّم ما كان منها من كلام الرسول ﷺ - في الغالب - على ما كان من كلام أهل البيت أو الصحابة رضي الله عن الجميع لتتميز ولتتبيّن صحة ما نسبه متأخرو النحاة إلى الرضي الاستراباذي من انه أول من احتج بكلام أهل البيت والصحابة فزاد بهذا على ابن مالك في التوسع في الاستشهاد. فإن كان للنحوي رأي في لفظ الحديث أو في روايته أو في راويه بينت كل ذلك. إن هدفي من هذا كله أن أعرف صحة ما نسبه ابن الضائع وأبو حيان والشاطبي ومن تابعهم إلى النحاة الأوائل من تركهم الاحتجاج بالحديث، فأثبت احتجاجهم أو أنفيه، فإن كانوا قد احتجوا به فعليّ ان أحاول معرفة أول من وصل إلينا عنه مسألة احتجّ فيها بالحديث؛ لأعدَّه أول المحتجين؛ لكي أوضح - أيضاً - حقيقة ما نسبه ابن الضائع وأبو حيان والبغدادي وغيرهم إلى السهيلي وابن خروف وابن مالك من كونهم أول المحتجين به، أهو صحيح أم أن حقيقة الأمر انهم قد أكثروا من الاحتجاج به كثرة لا تعتمد على شروط معينة أو أحاديث معينة؟ كما انني أريد أن أحدد الموقف النهائي للنحاة والباحثين - قدماء ومحدثين - من الاحتجاج به، أيصح أم لا يصح؟ وإن صحَّ فهل يصحُّ مطلقاً أو بشروط؟ وما هذه الشروط التي يجب توفرها في الحديث الذي يحتج به؟.

ولهذا فقد جاء البحث في أربعة فصول اقتضاها الموضوع، وخاتمة تحدد نتائجه وتوضحها. وقد كان الفصل الأول: «مذاهب الاحتجاج» تحدثت فيه عن الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف وعن أول من تنبه إلى ذلك من الباحثين، والآراء التي ظهرت في موقف النحاة من هذا الاحتجاج ابتداء من زمن ابن الضائع وحتى يومنا هذا. وذكرت فيه علل كل فريق منهم وبراهينه وردوده على أصحاب المذاهب الأخرى.

ولما كان هذا البحث مبنياً على آراء الباحثين الذين دافعوا عن المذاهب المذكورة في الفصل الأول وذهابهم فيها إلى أن النحاة فريقان: فريق احتج بالحديث، وفريق لم يحتج به، فقد جاء الفصل الثاني: «نحاة ما قبل الاحتجاج» تابعت فيه النحاة ومؤلفاتهم وموقفهم من الحديث ابتداءً بأبي عمرو بن العلاء، وانتهاءً بآخر النحاة المشهورين قبل السهيلي وهو ابن الانباري (- ٥٧٧ هـ). وجعلت الفصل الثالث: «النحاة المحتجون» وفيه ابتدأت

بالسهيلي ثم من جاء بعده من النحاة من الذين صُرِّح باحتجاجهم بالحديث أو لم يصرح بذلك وختمت الفصل بأبي حيان لأتبيَّن حقيقة موقفه في تزعُّم فريق المانعين للاحتجاج، أهو من المانعين مطلقاً للعلتين اللتين ذكرهما ودافع عنهما أم انه احتج بالحديث أيضاً؟ وإذا كان قد احتج به فما السبب في تعرضه للردّ على ابن مالك لاحتجاجه بالحديث في معظم المسائل التي يجد لابن مالك احتجاجاً بحديث فيها؟ ولماذا خالف منهجه في منع الاحتجاج بالحديث للعلل التي ذكرها؟ وهل كانت ردوده على ابن مالك تعني انه يمنع الاحتجاج بالحديث الذي لم يوثَّق ولم يَصِحّ، أو الذي ثبتت رواية الأعاجم إياه ووقع اللحن فيه ويجيز الاحتجاج بما صحّ وثبت ووُثِّق من الأحاديث؟.

وإنما كان وقوفي عند أبي حيان؛ لأنه شيخ مذهب المعارضة وزعيمها كما يبدو في الكتب التي تعرضت للحديث وموقف النحاة منه قديماً وحديثاً ولم اتعرض لمن جاء بعد ابن مالك من شُرّاح كتبه كابن عقيل والأشموني وابن هشام وغيرهم من المتأخرين لأنهم جميعاً تابعوا ابن مالك في الاحتجاج وساروا على طريقته في الإكثار منه بلا قيد ولا شرط. ولا أرى حاجة للاطالة بذكرهم وتكرار ما احتجوا به من أحاديث ما دمنا أثبتنا ذلك عند السهيلي وابن مالك ومن جاء بينهما من النحاة.

وكان الفصل الرابع والأخير «أيصح الاحتجاج بالحديث» وقد عرضت فيه خلاصة موقف النحاة والباحثين القدماء والمتأخرين الذين ذكروا في الفصول الثلاثة السابقة منه، وبينت موقف المحدَثين، وذكرت انهم أجازوا الاحتجاج به ولكن بشروط وكان أول من اهتم بها وبتحديدها فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين في بحثيه «الحديث الشريف» و«الاستشهاد بالحديث في اللغة» الذي كان قد كلفه مجمع اللغة العربية في القاهرة بإعداده وعليه اعتمد في وضع قراراته في الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها في علوم اللغة العربية. ثم بينت أن بعض الباحثين المحدثين قد أضافوا إلى الأنواع التي حدّدها قرار المجمع أنواعاً أخرى من الحديث الذي يفترض ان يكون مع ما يصح الاحتجاج به والاعتماد عليه في بناء أصول نحو اللغة العربية وقواعد صرفها.

وجاءت الخاتمة مبينة نتائج البحث التي توصلت إليها، ومن الله نستمد العون، فهو نعم المعين.

الدكتورة خديجة الحديثي
أستاذة في كلية الآداب - جامعة بغداد

بغداد:
٩ أيلول ١٩٨٠ م
٢٩ شوال ١٤٠٠ هـ.

الفصل الأول

مذاهب الاحتجاج

الحديث الشريف:

عندما نذكر الحديث الشريف على إطلاقه فإن المفهوم منه كلام الرسول العربي الأمين محمد ﷺ سواء أكان بلغة قبيلته التي ينسب إليها أم بلغات القبائل التي تكلم مع وفودها، أو من خاطبه من أفرادها.

إلا أن كتب الحديث تشتمل على أقواله ﷺ، وعلى أقوال الصحابة التي تحكي فعلاً من أفعاله ﷺ أو قولاً من أقواله، أو حالاً من أحواله، أو تحكي ما سوى ذلك من أمور عامة تتعلق بالناس أو أمور خاصة من أمور الدين ونحوها من أمور هذه الحياة.

وقد تشتمل كتب الحديث كذلك على أقوال صادقة عن بعض التابعين كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز وغيرهم. كما نرى المؤلفين في غريب الحديث يوردون ألفاظاً من أقوال رسول الله ﷺ أو أقوال الصحابة رضي الله عنهم أو أقوال بعض التابعين، وهذه الأقوال المنسوبة إلى الصحابة والتابعين متى جاءت عن طريق المحدثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله ﷺ من جهة الاحتجاج بها في إثبات مادة لغوية أو دعم قاعدة نحوية أو صرفية[1].

إلا أن الذي نريده في هذا البحث بالحديث النبوي أصلاً ما كان من

(١) ينظر في هذا: دراسات في العربية وتاريخها ص١٦٦ - ١٦٨ وفي أصول النحو ص٤١.

كلامه عليه السلام، أو ما كان يحكي أقواله أو أفعاله أو أحواله من عبارات ذاكرين بعده ما احتج به النحاة من أقوال أهل البيت والصحابة.

والحديث النبوي يأتي بعد كلام الله العزيز فصاحة وبلاغة وصحة عبارة وكان ينبغي أن يعدّ المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به في علوم اللغة، وفي الاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو والصرف.

وكلنا نعلم أن النحاة جميعاً قدماء ومحدثين يحتجون بألفاظ القرآن الكريم وأساليبه ويبنون عليها قواعدهم وأصولهم اللغوية والنحوية والصرفية مستعينين مع ذلك بما وثّقوه من المسموع من كلام العرب الفصحاء في حصر الأساليب التي لم ترد في القرآن الكريم وتحديدها، ووضع القواعد المستنبطة منه الواردة فيه.

لقد اهتم النحاة الأوائل بكتاب الله العزيز وكان استشهادهم بآياته واضحاً، كما بيَّن الذين ألفوا في شروط اللغة التي يعتمد عليها وتعدُّ أساساً لبناء قواعد النحو والصرف أنواع هذه اللغة المسموعة وجعلوا آيات القرآن الكريم أعلاها منزلة وأسماها رتبة وأفضلها أسلوباً، وأفصحها تعبيراً.

أما قراءاته فلتعدد القارئين بها واختلافها وكثرتها فقد بحثوا فيها وميَّزوا بينها ووضعوا شروطاً لما يحتج به منها ولما لا يجوز الاحتجاج به منها، ولما يجوز الاحتجاج به إلا أنه لا يقاس عليه.[٢].

وتبيَّن في الكتب النحوية والصرفية التي وصلت إلينا انهم كانوا يحتجون بكلام العرب الفصحاء، وقد اهتموا به ووضعوا حدوداً وشروطاً لناقل هذه اللغة، وشروطاً أُخرى للغة المنقولة، وللقبائل التي تنقل عنها وحددوا ذلك بزمان معين ينتهي عنده الاحتجاج بالمنثور منها هو نهاية القرن الثاني للهجرة في المدن، ونهاية القرن الرابع للهجرة في البادية. كما حددوا زماناً للمنظوم منها ينتهي بابن هرمة المتوفى في حدود (١٥٠ هـ) وحددوا الأماكن التي يحتج بلغة الساكنين فيها لا تتجاوزها إلى غيرها، والقبائل التي يؤخذ عنها فيها. وعللوا ذلك تعليلات رأوها، وكان من أكثرهم اهتماماً

(٢) ينظر في الكتب التي الفت فيها ومواقف النحاة منها: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٩ - ٣١ وص٤٢ - ٦٠ وص١٣٨ - ١٤١.

بدراسة ذلك ابن جني في (الخصائص) وابن فارس في (الصاحبي) والسيوطي في (المزهر) و(الاقتراح)، كما وضعوا شروطاً للغة التي يقاس عليها، بعد أن وضحوا القياس وأركانه وشروطه[٣]

أما الحديث النبوي الشريف، فلم يلق هذا الاهتمام لا من النحاة الأوائل أنفسهم ولا من الذين كتبوا في اللغة التي تصلح للاستشهاد، فلم نجد في كتب النحاة الذين قعَّدوا النحووبنوا أصوله وحرروا مصطلحاتهوأبوابه ولا فيكتب الصرفيين أو كتب الذين تحدثوا عن السماع والقياس واللغة التي يقاس عليها حتى زمن أبي الحسن بن الضائع (ت ٦٨٦هـ) وأبي حيان (– – ٧٤٥هـ) أية إشارة إلى موقف النحاة الأوائل من الحديث والاحتجاج به. فلم يصل إلينا أيُّ خبر منهم أو أي تعليق أو قول أبدوه فيما يتعلق بهذا الأمر، ولا ندري حقيقة موقفهم منه، أيصح عندهم الاحتجاج به أم لا يصح؟ وإن صحَّ فما شروط الحديث المحتج به؟ وإن لم يصح فما سبب عدم تجويزهم الاحتجاج به؟ كما لم نكن ندري ما سبب سكوتهم عنه وعن توضيح موقفهم من الاحتجاج به. ولِمَ لم يصرح بعض الذين احتجوا به من الأوائل بأن هذا المحتج به من الحديث النبوي.

لقد تساءل النحاة منذ زمن ابن الضائع وأبي حيان عن السبب الذي جعل النحاة الأوائل يلوذون بالصمت حول هذه القضية.

وقد بدا للدكتور محمود حسني محمود ثلاثة أشياء يحتمل أن تكون هي السبب في سكوت الأوائل عن التصريح بموقفهم منه:

١ – إن النبي ﷺ قال قولته المشهورة: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» فلم تترك هذه المقولة مجالاً لأحد في المناقشة وكأنها تجعل الاحتجاج بالحديث أمراً مسلماً به كما هو الأمر في الاحتجاج بالقرآن الكريم.

٢ – إن الوضع في الحديث كثر وتزايد بحيث صعُب على هؤلاء النحاة

(٣) ينظر لمع الادلة، والاغراب في جدل الاعراب، والاقتراح والشاهد واصول النحو – ق٢ – السماع ص١٤٥ – ٢٢٠، والقياس ص٢٢١ وما بعدها، وكتاب الرواية والاستشهاد باللغة. وفي أصول النحو. والشواهد والاستشهاد في النحو – وغيرها.

الأوائل الذين كانوا يتحرّون الدقة ويتشددون التشدُّد كله ان يميزوا ما هو للرسول ﷺ، وما هو ليس له.

٣ - إن الحديث روي بعضه بالمعنى فاشتمل على لفظ غير لفظ النبي، وإعراب غير إعرابه، وتصريف في اللفظ غير تصريفه، الأمر الذي جعل هؤلاء يتحرجون من البتّ في هذه القضية[٤].

ولو ان النحاة الأوائل سيبويه وشيوخه ومن عاصرهم أو جاء بعدهم من البصريين والكوفيين لاحظوا ذلك وتتبعوه وحاولوا ان يبينوا لنا أيصح الاحتجاج بالحديث أم لا يصح؟ وما شروط ما يصح الاحتجاج به منه وما حددوه لكفونا نتائج التخبط في هذا الأمر، ولحددوا للمتأخرين من النحاة والباحثين مسارهم في ذلك. ولما بقي النحاة منذ زمن أبي حيان يأتون بآراء متناقضة، يختلفون ويتجادلون ويتحامل بعضهم فيها على بعض، ويوجه إليه المطاعن من غير سند من واقع صحيح أو رأي سليم.

بقي النحاة صامتين عن الخوض في حكم الاحتجاج بالحديث حتى جاء علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتاني الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع المتوفى سنة ست وثمانين وستمائة للهجرة (٦٨٦ هـ) الذي كان أول من نقل عنه انه أشار إلى احتجاج النحويين بالحديث. نقل عنه السيوطي انه علل عدم احتجاج النحويين بالحديث بكونه مروياً بالمعنى، قال السيوطي: «وقال أبو الحسن بن الضائع في «شرح الجمل»: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة - كسيبويه وغيره - الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب»[٥]. وكان ابن الضائع أول من نسب إلى ابن خروف - علي بن محمد بن علي بن محمد المتوفى سنة ستمائة وتسع للهجرة (٦٠٩ هـ)[٦] الإكثار من الاستشهاد

---

(٤) بحث الدكتور محمود حسني محمود - احتجاج النحويين بالحديث - مجلة مجمع اللغة العربية الاردني السنة الثانية - العدد المزدوج ٣ و ٤ ص٤٢.

(٥) الاقتراح ص٥٤.

(٦) اختلف في وفاة ابن خروف فقيل سنة ٦٠٩ هـ وقيل ٦٠٥ هـ وقيل ٦١٠ هـ. «بغية الوعاة ج٢ ص٢٠٣ - ٢٠٤».

بالحديث، قال: «ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله قد أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى»(٧).

ويكون ابن الضائع - بهذا أول من نبه على أن النحويين الأوائل لم يكونوا يحتجون بالحديث لأنه مروي بالمعنى، فلم يثبت ان لفظه لفظ الرسول ﷺ، ولما كانت قواعد النحو والصرف وأصولها وكذا المادة اللغوية تعتمد على اللفظ المروي وما وقع فيه من أبنية للألفاظ تختلف باختلاف الحركات التي ضبطت بها أحرف الكلمة أو آخرها، وتأتي على صور متعددة لضبط الجمل والعبارات ضبطاً نحوياً أو صرفياً، ولما كانت ألفاظ الحديث المروي بالمعنى من ألفاظ الرواة لا من لفظه ﷺ لم يعدّوه أساساً في إثبات قاعدة نحوية أو بناء صرفي.

لكن ابن الضائع لم يفصّل في هذا تفصيلاً واضحاً، إنما وجد رأيه هذا صدًى عند تلميذه أبي حيان الأندلسي - محمد بن يوسف بن علي بن يوسف ابن حيان الغرناطي أثير الدين الاندلسي المتوفى سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة (٧٤٥ هـ)، الذي جاء بعد ابن مالك الاندلسي ابي محمد جمال الدين المتوفى سنة اثنتين وسبعين وستمائة للهجرة (٦٧٢ هـ) صاحب «التسهيل» و«الألفية» الذي كان يكثر من الاحتجاج بالحديث النبوي والاعتماد عليه في استنباط قواعد نحوية وصرفية جديدة استدركها على من تقدمه من النحاة البصريين والكوفيين وغيرهم، فتعقبه ابو حيان في كتبه التي صنفها شرحاً لكتب ابن مالك، مثل: «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» و«التذييل والتكميل في شرح التسهيل» ومختصره: «ارتشاق الضرب من لسان العرب».

لقد أوضح أبو حيان في ردوده على ابن مالك رأيه في احتجاج النحاة الأوائل بالحديث النبوي، ونسب إليهم أنهم تحاشوه وتركوا الاحتجاج به في إثبات قواعد اللغة والنحو والصرف، وصرّح بذلك فقال في كتابه: «التذييل والتكميل في شرح التسهيل»: «قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال

(٧) الاقتراح ص٥٤. وفيه (فليس كما أرى) والصحيح (كما رأى) في طبعة حيدر آباد.

بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل. على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب المستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء وعليّ بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس »(٨).

وفي هذا النص نجد أبا حيان يذهب إلى أن النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين لم يحتجوا بالحديث، وان ابن مالك كان أول المتقدمين والمتأخرين من النحاة احتجاجاً بالحديث وإكثاراً منه. فهو بهذا يخالف شيخه ابن الضائع ويعد ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ أول من يحتج بالحديث مخالفاً بذلك المتقدمين والمتأخرين من النحاة في حين كان شيخه ابن الضائع يعدُّ ابن خروف المتوفى سنة ٦٠٩ هـ - وهو متقدم على ابن مالك بأكثر من نصف قرن - هو الذي أكثر من الاستشهاد بالحديث، وانه لم يستطع ان يحدد الغرض من إكثار ابن خروف من الاحتجاج به أكان للاستظهار والتبرك به فقط وهذا لا بأس به عند ابن الضائع، أم كان لبناء قواعد جديدة عليه نحوية أو صرفية يستدرك بها على من تقدمه في هذين العلمين، ولم يكن ابن الضائع يجيز ذلك، وكان يراه عملاً غير حسن - كما يبدو - لأن الأساليب الواردة في الحديث أساليب جديدة لم ترد في آيات الكتاب العزيز ولا في كلام العرب المحتج به، واستدراك قواعد جديدة مبنية على الحديث على النحاة المتقدمين لا يجوز لأن الحديث في نظر ابن الضائع مروي بالمعنى، وقد صرَّح العُلماء بجواز ذلك فيه، وما روي بمعناه ولم ينقل فيه لفظ الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام كما نطق به لا يصح أن يعد حجة في الدراسات النحوية والصرفية التي يعتمد فيها على اللفظ وبنيته، في حين يجوز الاعتماد عليه في الفقه والأحكام الشرعية وتفسير آيات الكتاب

(٨) التذييل والتكميل في شرح التسهيل- مخطوط - ج٥ ص١٦٩. وينظر الاقتراح ص٥٢. وخزانة الادب ج١ ص٥ - ٦. وكتاب ابو حيان النحوي ص٤٣٠ - ٤٣٢.

العزيز؛ لأن مقصودهم المعنى الذي يؤديه الحديث بغضّ النظر عن اللفظ الوارد به الحديث واختلافه؛ لهذا تشدَّد علماء العربية في الاحتجاج بالحديث مع أخذ علماء الشريعة وغيرها من العلوم الدينية به.

لقد أثار قولا ابن الضائع وأبي حيان السابقان انتباه من جاء بعدهما من النحاة والباحثين في أصول النحو والاحتجاج له فأخذوا يرددون قوليهما أو يعارضونهما فيهما وكلٌّ يحاول ان يجد عللاً أو براهين يثبت بها رأيه في المنع أو الإجازة. لكنهم جميعهم لم يحاولوا ان يتتبعوا مؤلفات النحاة الأوائل من بصريين وكوفيين ويقرأوها ليقرروا هل احتج النحاة الأوائل أو المتأخرون الذين تقدموا ابن الضائع وأبا حيان أو ابن خروف وابن مالك بالحديث ليعرفوا أي النحاة احتج به وأيهم لم يحتج؟ وما مدى هذا الاحتجاج؟ وما الأحاديث التي بنيت عليها القواعد الجديدة عند من احتج به؟ كما لم يستطيعوا أن يحددوا موقفهم هم، أو يذكروا رأيهم الصريح في: أيجوز الاحتجاج بالحديث الشريف في اللغة والنحو والصرف أم لا يجوز؟ وما موقف النحاة الأوائل أأجازوا الاحتجاج به وصرحوا بهذه الإجازة وبنوا عليه القواعد كما بنوها على القرآن وكلام العرب الموثوق بهم أم منعوا الاحتجاج به مطلقاً، أم منعوا بشروط وأجازوا بشروط أخرى وما حدود هذا المنع أو الإجازة؟.

وكل الذي وجدناه في الكتب التي بحثت في الاستشهاد والشواهد وشروح الشواهد عرض لرأيي ابن الضائع وأبي حيان، ولموقف ابن خروف وابن مالك منه، ومتابعة لأحد الفريقين أو التوسط بينهما من غير ان يبنوا ذلك على الأصول التي اتبعها النحاة المتقدمون عندما احتجوا بالحديث ان كانوا قد احتجوا به، أو التي من أجلها امتنعوا عن الاحتجاج به إن لم يكونوا قد احتجوا به كما يقول ابن الضائع وأبو حيان.

لقد اتضح في الكتب المتأخرة أن مؤلفيها صنفوا مذاهب النحاة المتأخرين عن ابن خروف وابن مالك من الذين تطرقوا للكلام على الاحتجاج بالحديث في النحو إلى ثلاثة مذاهب هي:[٩]

(٩) سنتحدث بالتفصيل عن هذه الفرق وادلتها في الاجازة او المنع لنكون على علم ببراهين اصحابها وحججهم ولنستطيع ان نقف مع بعضها او ان نخالفه في ضوء هذه الأدلة.

أولاً: مذهب المانعين مطلقاً، ويمثل القائلين به ابن الضائع الذي اتضح لنا من النصين المتقدمين اللذين نقلناهما عنه انه كان يرى ثلاثة أشياء:

١ - أن الأوائل لم يحتجوا بالحديث مطلقاً.

٢ - أن سبب تركهم الاحتجاج به جواز نقله بالمعنى.

٣ - أن أول من احتج به من النحاة أو أكثر من ذلك ابن خروف.

وأبو حيان الذي تبيَّن لنا من كلامه شيئان:

١ - انه نسب إلى النحاة الأوائل من واضعي علم النحو والمتأخرين عنهم حتى زمن ابن مالك على اختلاف مذاهبهم النحوية التي ينتمون إليها، امتناعهم عن الاحتجاج بالحديث، أو سكوتهم عن الاحتجاج به.

قال: «لقد لهج هذا المصنِف في تصانيفه بالاستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روي فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل. على ان الواضعين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين وكمعاذ والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك. وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس»(١٠).

٢ - انه حاول تعليل ما اعتقده سابقاً من عدم احتجاج النحاة المتقدمين بالحديث بأمرين استخلصهما من مناقشاته مع بعض المتأخرين الأذكياء من أصحابه، قال:

«وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء فقال: إنما تنكبت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ، إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان

(١٠) التذييل والتكميل في شرح التسهيل - مخطوط - ج٥ ص١٦٩. (وقد مرَّ هذا النص لكننا اضطررنا الى اعادته لتوضيح رأيه وبراهينه كاملة).

كذلك لأمرين:

أحدهما:

إن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ فقال فيه لفظاً واحداً فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الانسان بأن رسول الله ﷺ لم يقل بتلك الألفاظ نحو ما روي من قوله عليه السلام: « زوجتكها بما معك من القرآن » و « ملكتكها بما معك » وغير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة فنعلم قطعاً انه لم يلفظ بجميع هذه الألفاظ بل لا نجزم بأنه قال بعضها إذ يحتمل انه قال لفظاً مرادفاً لهذه الألفاظ غيرها فاتت الرواة. بالمرادف إذ هو جائز عندهم النقل بالمعنى ولم يأتوا بلفظه ﷺ، إذ المعنى هو المطلوب مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة، والاتكال على الحفظ، فالضابط منهم من ضبط المعنى أما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الأحاديث الطوال التي لم يسمعها الراوي إلاّ مرة واحدة. ولم تُمْلَ عليه. فيكتبها، وقد قال سفيان الثوري فيما نقل عنه: « إن قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني، إنما هو المعنى ». ومن نظر في الحديث أدنى نظر علم العلم اليقين أنهم يروون بالمعنى.

الأمر الثاني:

إنه وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو؛ فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ونعلم قطعاً غير شك أن رسول الله ﷺ كان أفصح الناس فلم يكن ليتكلم إلا بأفصح اللغات وأحسن التراكيب وأجزلها. وإذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة على طريقة الاعجاز وتعليم الله ذلك من غير معلم إنساني ولا ملقن لها من أهلها كحديثه عليه السلام مع النمر بن تولب ومع الوافدين عليه من غير أهل لغته، ولله درُّ أبي عبد الله ابن الأعرابي - رحمه الله - فإنه مرَّ على قوم من الزنادقة وهم يتطلبون - على زعمهم - في القرآن لحناً - فقال لهم: ويلكم، هبكم شككتم في كونه

نبياً أتشكون في كونه عربياً؟ »[11]

ويبدو أن أبا حيان أحس بانه أطال في تعليل عدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث - في رأيه - فاعتذر عن ذلك بقوله:

« وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدىء: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما؟ فقد طالع ما ذكرناه، وأدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث »[12].

ثانياً: مذهب المجوزين مطلقاً:

وعلى رأسهم ابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. ورضي الدين الاسترابادي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ شارح الشافية والكافية لابن الحاجب - الذي زاد على ابن مالك الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم[13]. وكما يتضح في كتبه. وتابعهما على ذلك ابن هشام عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله الأنصاري المتوفى سنة ٧٦١ هـ، تلميذ أبي حيان الذي سمع عليه ديوان زهير بن أبي سلمى، ولم يلازمه ولا قرأ عليه، والذي كان شديد المخالفة لأبي حيان شديد الانحراف عنه وقد أشار القدماء الى هذه المخالفة في كتبهم[14]، وعللها بعض المحدثين بعلل رأوها[15]..

فقد أكثر ابن مالك من الاحتجاج بالحديث - كما مرَّ بنا - ورد عليه أبو حيان في « التذييل والتكميل » وفي كتبه الأخرى[16]. كما أكثر ابن هشام من الاستشهاد به كثرة فاقت استشهاد ابن مالك به.

---

(١١) التذييل والتكميل في شرح التسهيل - مخطوط - ج٥ ص١٦٩ وينظر: الاقتراح ص٥٢ وما بعدها والخزانة ج١ ص٤ - ٦. وابو حيان النحوي ص٤٣١ - ٤٣٢.

(١٢) المصادر المتقدمة في هامش (١١) نفسها. ولا ندري بعد هذا الدفاع المفصل والمتعصب لابي حيان عن عدم احتجاج النحاة الأوائل بالحديث ووقوفه ضد ابن مالك - كيف ساغ للدكتور مهدي المخزومي أن يعُدَّ أبا حيان ممن تابع ابن مالك في الاحتجاج بالحديث وخالف القدماء؟ تنظر مدرسة الكوفة ص٧٢ وص٨٢.

(١٣) الخزانة ج١ ص٤.

(١٤) تنظر مقدمة شرح اللمحة البدرية ص١ و٢ ب و٥٠ و٣٦ و٤٥ ب و١٨ ب و١٦ب و٦٦. وفوح الشذا ص١٤، وشرح شذور الذهب ص٢٦٨ وأبو حيان النحوي ص٥٢٦ وما بعدها.

(١٥) يُنظر: الحركة الفكرية في مصر ص٢٢٨ - ٢٢٩.

(١٦) التذييل والتكميل - مخطوط - ج٥ ص١٦٩ وما بعدها. والارتشاف مخطوط ص٨٤ وص١٠٤ ب وص١٨٥ وأبو حيان النحوي ص٣٣١ وما بعدها.

وكان البدر الدماميني المتوفى سنة ٨٢٨ هـ - المدافع عن رأي هؤلاء، والمتابع لهم والمعلل لموقفهم هذا - فيما يراه هو لا فيما قالوه هم؛ لأنهم لم يصرحوا بشيء من ذلك في كتبهم النحوية التي بين أيدينا - قال في: «شرح التسهيل» مدافعاً عنهم راداً على أبي حيان ومتابعيه: «قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية، وشنع أبو حيان عليه وقال: إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأن ذلك المحتج به من لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة، وقد أجريت ذلك لبعض مشايخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله بناء على ان اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب، إنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الاعراب، فالظن في ذلك كله كاف. ولا يخفى انه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى؛فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً ملغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها.

ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم. قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: «إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لفظاً آخر... »انتهى كلام ابن الصلاح. وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال. ثم دوّن ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فبقي حجة في بابه ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من

استدلالهم المتأخر والله أعلم بالصواب »[١٧].

وكان البغدادي صاحب خزانة الأدب من المجيزين للاحتجاج بالحديث مطلقاً حيث قال: « والصواب جواز الاحتجاج بالحديث للنحويّ في ضبط ألفاظه، ويلحق به ما روي عن الصحابة وأهل البيت »[١٧ب].

وكان من أشد المتحمسين لهذا الرأي المدافعين عنه أَمامَ أبي حيان: ابن الطيب المغربي (- ١١٧٠ هـ) وقد أورد دفاعه هذا في شرحه لاقتراح السيوطي، وكان أبرز ما بنى عليه دفاعه هذا ما يأتي:

١ - إن القول بأن القدامى لم يستدلوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية، لا دليل فيه على انهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه.

٢ - إن القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي ﷺ قول باطل، لأن المتواتر وإن كان قليلاً مجزوم بأنه من كلامه، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن.

٣ - أما القول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قوم منعه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين، وإن بعض الأئمة شدَّد في الرواية بالمعنى غاية التشدد فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى وحرف على آخر، وذهب بعض الأئمة إلى انه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى[١٧ج].

٤ - وأما القول بتعدد رواية القصة الواحدة فالرد عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث فقد كان النبي ﷺ يعيد الكلام المرتين وأكثر لقصد

---

(١٧) خزانة الأدب للبغدادي ج١ ص٦ - ٧. وتنظر مقدمة ابن الصلاح ص٣٣٢ - ٣٣٣ وص٣٣٠.

(١٧ب) الخزانة ج١ ص٥.

(١٧ج) ينظر في مثل هذا مقدمة ابن الصلاح ص٣٣١.

البيان وإزالة الابهام، وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان من عادته تكرار الكلام ثلاث مرات. وقد وضع البخاري باباً أسماه «باب من اعاد الأحاديث ثلاثاً ليفهم منه» (١٧د).

٥ - وهو آخر ما دافع به المغربي عن هذا الرأي وهو قوله: إن صحيح البخاري مع انه مشتمل على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً بالمكرر فإن التراكيب المخالفة لظاهر الاعراب فيه لا تكاد تبلغ أربعين، ومع ذلك بسطها شرّاحه وأزال النقاب عن وجوه إشكالها ابن مالك في ما كتبه على صحيح البخاري، بحيث لم يعد فيها إشكال ولا غرابة. (١٨)

وهو في الأمر الثاني من دفاعه يحدد نوعاً من الأحاديث وهو المتواتر منها فقط مما يصح الاحتجاج به ويكون كالقرآن في الاحتجاج، وفيه ردّ ضمني على ابن مالك ومن تابعه في الاحتجاج بالحديث مطلقاً بلا تمييز بين أنواعه.

ثالثاً: أما المذهب الثالث فهو مذهب المتوسطين:

وقد وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بين المانعين مطلقاً والمجوزين مطلقاً، وكان المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ هـ الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها، ومع ذلك نجده ينفي أولاً احتجاج النحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث وانه لم يجد من احتج به قبله سوى ابن خروف. ويقسم أنواع الحديث من حيث صحة الاحتجاج به، فيقول: «لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة لأنها تنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإن رواته اعتنوا بألفاظه لما يبنى عليها من النحو. ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات.

(١٧د) ينظر صحيح البخاري للنواوي ج١ ص٣٤ وما بعدها. ومتن البخاري بحاشية السندي ج١ ص٢٩.

(١٨) شرح الاقتراح لابن الطيب المغربي ورقة ٣٩ - ٤٤. نقلاً عن بحث (احتجاج النحويين بالحديث، مجلة المجمع الاردني، السنة الثانية، العدد المزدوج ٣ و ٤ ص٤٤ - ٤٥. وينظر فيما كتبه ابن مالك على احاديث صحيح البخاري كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح».

وأما الحديث النبوي فعلى قسمين:

أ - قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

ب - وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص، كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية. فهذا يصح الاستشهاد به في العربية»

ثم يرد على ابن مالك لأنه لم ينظر إلى الحديث على هذا الأساس فيقول:

«وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بدّ منه وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف فإنه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: «لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً أم هي لمجرد التمثيل». والحق ان ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى، وهو ضعيف»[١٩].

وتردد السيوطي في موقفه منه بين فريقين - فريق المانعين مطلقاً، وفريق المتوسطين، فهو في كتابه «الاقتراح» يقول - في «فصل في الاستدلال بكلام الرسول ﷺ»:

«وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدموا وأخروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ؛ ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة، ومن ثم انكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث»[٢٠].

فهو في هذا - كما يبدو - مع ابن الضائع وأبي حيان اللذين يمنعان الاحتجاج بالحديث يقول بحجتها ويتابعها. وقد أكد وقوفه مع المانعين

---

(١٩) الخزانة ج١ ص٥.

(٢٠) الاقتراح ص٥٢.

عندما احتج بقول صاحب «ثمار الصناعة»: «النحو علم يستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب» وبتعليقه عليه بقول: «فقصره عليهما ولم يذكر الحديث، نعم اعتمد عليه صاحب «البديع» فقال في (أفعل التفضيل): «لا يلتفت إلى قول من قال انه لا يعمل؛ لأن القرآن والأخبار والأشعار نطقت بعمله، ثم أورد آيات، ومن الأخبار حديث، «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم...»[٢١].

فتعليقه هذا يوضح ان صاحب البديع وان استشهد بالحديث على إعمال اسم التفضيل إلا ان هذا الاستشهاد لم يأت لبناء قاعدة نحوية جديدة، إنما تمثل به بعد آيات وردت في الموضوع نفسه من كتاب الله العزيز.

ويصرّح بمتابعته لفريق المانعين فيقول: «ومما يدل على صحة ما ذهب إليه ابن الضائع وأبو حيان أن ابن مالك استشهد على لغة «أكلوني البراغيث» بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»، وأكثر من ذلك حتى صار يسميها: «لغة يتعاقبون...» وقد استدل به السهيلي ثم قال: «لكني أقول: إن «الواو» فيه علامة اضمار لأنه حديث مختصر رواه البزار مطوَّلاً مجرداً قال فيه: «إن للهِ ملائكة يتعاقبون فيكم، ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار»[٢٢].

كما احتج لذلك بقول ابن الأنباري في «الانصاف» في منع «أن» في خبر «كاد»: «وأما حديث: «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإنه من تغييرات الرواة؛ لأنه ﷺ أفصح من نطق بالضاد»[٢٣].

وأيد ابن الضائع وأبا حيان في كتابه «همع الهوامع» عند كلامه على قوله ﷺ: «لولا قومك حديثو عهد بكفرٍ لأسست البيت على قواعد ابراهيم» فقال: «قلت: والظاهر ان الحديث حرفته الرواة بدليل أن في بعض رواياته: «لولا حدثان قومك» وهذا جار على القاعدة». ثم قال: «وقد بينت في كتاب «أصول النحو» من كلام ابن الضائع وأبي حيان أَنّه

---

(٢١) الاقتراح ص٥٤ - ٥٥.

(٢٢) لم اعثر على هذا الحديث، ولا هذا الكلام في أمالي السهيلي الذي بين يدي وربما ورد في كتاب آخر نقل عنه السيوطي.

(٢٣) الاقتراح ص٥٥.

لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية؛ لأنه مروي بالمعنى لا بلفظ الرسول والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية، فأدَّوها على قدر ألسنتهم»[٢٤].

ويقف السيوطي في مواضع أخرى موقفاً مخالفاً لما جاء في هذه النصوص، فيقول في «الاقتراح»: «وأما كلامهﷺ فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي» ثم يستدرك ذلك فيقول: «وذلك نادر إنما يوجد في الأحاديث القصار وعلى قلة أيضاً»[٢٥].فهو في هذين القولين يصرح بأن هناك بعض الأحاديث رويت بلفظها «على اللفظ المروي» ثم يحدد أَنَّها: «من الأحاديث القصار وعلى قلة».

وتصدى للرد على الذين ادعوا ندرة التواتر في الحديث النبوي كابن الصلاح (- ١٤٣ هـ) في مقدمته: «علوم الحديث». فأثبت السيوطي قائمة بالأحاديث المنقولة بالتواتر اللفظي، والتي اتفقت ألفاظها في شتى كتب الحديث. ولم يكتف بهذا بل ذكر انه جمع من تلك الأحاديث ما أقام منه كتاباً خاصاً سماه: «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»[٢٦].

وقال في كتابه: «تدريب الراوي شرح تقريب النواوي» بعد أن تحدّث عن كثرة الحديث المتواتر ونقل بعضاً من أمثلته: «كلها متواترة في أحاديث جمة أودعناها كتابنا المذكور»[٢٧]. وذكر في «تدريب الراوي» نفسه كثيراً من الأحاديث المتواترة المشهورة، ومن الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم، ومن أحاديث العبادات، وذكر طوائف من رواة الأحاديث باللفظ. ثم انتقل إلى تقسيم أهل الأصول للمتواتر إلى: لفظي وهو ما تواتر لفظه، ومعنوي: وعلق على ذلك بقوله: «قلت: وذلك أيضاً يتأتى في الحديث فمنه ما تواتر لفظه كالأمثلة السابقة، ومنه ما تواتر معناه»[٢٨].

---

(٢٤) همع الهوامع ج١ ص١٠٥ ط١ بالقاهرة.

(٢٥) الاقتراح ص٥٢.

(٢٦) تدريب الراوي شرح تقريب النواوي ص٢ ص١٨٠ نقلاً عن «الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية» رسالة ماجستير على الآلة الكاتبة ص٣٣٣ - ٣٣٤ - وهامش ٤ من ص٢١٩ من «الحديث الشريف..».

(٢٧) تدريب الراوي ص١٨٠ نقلاً عن (الحديث الشريف) الموضع نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.

وهكذا نجد السيوطي يتردد بين المانعين والمتوسطين ولم يقف موقفاً ثابتاً نستطيع أن ننسبه فيه إلى مذهب من هذه المذاهب الثلاثة وقد تردد الباحثون تبعاً لتردده هذا في نسبته إلى المجوزين وإلى المانعين.(٢٩).

يتضح من هذا العرض لأقوال أصحاب المذاهب الثلاثة أن الحديث نوعان: نوع مكتوب محفوظ في بطون الكتب، وأشهرها الصحاح الستة ولا سيما الصحيحان: صحيح البخاري وصحيح مسلم. والآخر مروي محفوظ في صدور الرواة.

فالنوع الأول يرى الأكثرون الاحتجاج بما تواتر منه، وعدم الطعن في لفظه؛ لأن لفظ المكتوب لا يصح تغييره ولم يقع. كما ان الذين رووه - وإن كانوا قد رووه بالمعنى - فإن لفظهم المغير إليه وقع قبل تدوين الصحيحين، أي في زمن الاحتجاج بلغة هؤلاء الرواة فلم يقع عليه تغيير بعد التدوين.

أما النوع الثاني ففيه قولان:

١ - انه قد يكون مما روي بمعناه. ٢ - وقد يكون مما روي بلفظه، وان رواته قد يكونون عرباً، وقد يكونون غير عرب. وهذا الذي جعل النحاة يترددون في موقفهم منه، وإن كان البدر الدماميني وابن الطيب المغربي والشاطبي قد دافعوا عنه وعن رواته لكنهم لم يضعوا لنا قاعدة تميز الحديث الذي يصح ان يكون أساساً للاحتجاج من الحديث الذي لا يصح الاحتجاج به، ولم يفصلوا فيه التفصيل الذي يعين الباحثين على اتخاذ موقف ثابت منه. ويتضح مما مرّ في هذه القضية امران يجب البحث عنهما:

الأول: هل احتج الأوائل بالحديث ومتى كان ذلك؟ وهل صح ما نسبه أبو حيان إلى النحاة الأوائل من أنهم لم يحتجوا به؟

الثاني: هل يصح لنا بعد كل هذا الاحتجاجُ بالحديث أو لا يصح؟ وما شروط الحديث الذي يصح الاحتجاج به؟

وهذا هو موضوع البحث في الفصول القادمة.

(٢٩) ينظر: خزانة الادب ج١ ص١٣ ومدرسة الكوفة ص٨١ وما بعدها. وابو حيان النحوي ص٤٣٥ وما بعدها. وابن الشجري ص٢٢٠ وغيرها.



الفصل الثاني

نحاة ما قبل الاحتجاج

مرّ بنا في الفصل السابق ان ابن الضائع وأبا حيان وهما أول من تنبه إلى ظاهرة الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف ونبه عليها - نَسَبا إلى النحاة الأوائل عدم الاحتجاج بالحديث فقال ابن الضائع معللاً ما افترضه من ذلك: «تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي ﷺ لأنه أفصح العرب »[1].

وقال أبو حيان في شرح التسهيل « قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية من لسان العرب وما رأيت أحداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره، على ان الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب... لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس »[2].

فهما قد نسبا إلى النحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفرّاء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين، ومن تابع هؤلاء من

(١) الاقتراح ص٥٤.
(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل - ج٥ ص١٦٩ - مخطوط.

المتأخرين من نحاة المدرستين ومن غيرهم من نحاة بغداد وأهل الأندلس ترك الاحتجاج بالحديث النبوي.

ولم يكن هذا موقف المانعين فحسب، إنما نجد الشاطبي - المدافع عن رأي المتوسطين في الاحتجاج به - ينسب إلى النحويين الأوائل تركهم الاحتجاج به وينفي أن يكونوا قد اعتمدوا عليه فيقول: «لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله ﷺ، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة...»[٣].

وقد توفي الشاطبي سنة ٧٩٠ هـ أي بعد أبي حيان بحوالي نصف قرن ومع ذلك لم يغير رأيه في احتجاج النحاة الأوائل بالحديث.

وقد بقي النحاة والباحثون الذين جاءوا بعدهم يكررون الكلام نفسه وينسبون إلى النحاة الأوائل عدم الاحتجاج بالحديث وينقلون القول عنهم بأن ابن خروف وابن مالك وابن هشام والرضي والسهيلي أول من أكثروا من الاحتجاج به من النحاة، أو أول من استقرأوا الحديث واعتمدوا عليه في تقعيد قواعد النحو والصرف.

فهذا السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ وهذا البغدادي المتوفى سنة ١٠٩٣ هـ صاحب خزانة الأدب وغيرهما يعيدون الكلام نفسه ويكررونه[٤] وتابعهم في هذا كثير من الباحثين المحدثين، فقد عدَّ المرحوم طه الراوي[٥] والأستاذ يوهان فك ابن خروف الاندلسي المتوفى سنة ٦٠٩ هـ أول من احتج بالحديث[٦].

وتابعهم الدكتور مهدي المخزومي فقال: «أما الحديث فلم يجوّز اللغويون والنحاة الأولون كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد من البصريين والكسائي وهشام والفرّاء وغيرهم من الكوفيين الاستشهاد به في النحو، وحاكاهم المتأخرون من بغداد والأندلس اللهم إلا جماعة منهم في

(٣) الاقتراح ص٥٢.
(٤) الاقتراح ص٥٢ - ٥٥ وخزانة الادب ص٥ - ٧.
(٥) نظرات في اللغة والنحو ص٣٠.
(٦) العربية: يوهان فك ص٢٢٧.

مقدمتهم ابن مالك وأبو حيان النحوي الغرناطي »[٧].

وفي نص الدكتور المخزومي هذا أشياء:

١ - انه عدّ البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين ومن تابعهم ممن لم يحتجوا بالحديث، وهذا الذي ذكره تابع فيه مذهب المانعين.

٢ - انه عدّ أبا حيان الأندلسي من المحتجين بالحديث السائرين سيرة ابن مالك في هذا، المخالفين لفريق المانعين الذين على رأسهم أبو حيان نفسه صاحب الحجج التي تناقلتها كتب النحو قديماً وحديثاً في تعليل ترك النحاة الأوائل الاحتجاج بالحديث.

٣ - انه جعل أبا حيان متابعاً لابن مالك في ذلك، ونحن نعلم ان سبب نشوء هذه المذاهب الثلاثة والقول بها إنما هو احتجاج ابن مالك به واعتماده عليه في استنباط قواعد جديدة استدرك بها على القدماء في مسائل النحو والصرف، ووقوف ابي حيان موقفاً مضاداً له، فكان يتعرض للرد عليه بسبب ذلك في كل موضع يعرض فيه لاحتجاج ابن مالك بالحديث واعتماده عليه في كتبه التي قام ابو حيان بشرحها، وفي هذا من التناقض الشيء الكثير.

٤ - وأخيراً فإنه عدَّ اللغويين ممن لم يحتجوا بالحديث، وهذا خلاف الواقع. فاللغويون جميعاً، وعلى رأسهم الخليل بن أحمد الفراهيدي وشيخه أبو عمرو بن العلاء احتجوا بالحديث في اللغة كما يتضح من كتاب « العين » ومن كتب اللغة ومعجماتها.

ثم نجده يناقض ما قاله في النص السابق، فيقول وهو يتحدث عن موقف الكسائي من الاحتجاج بالحديث:

« وقد تأثر الكسائي بالبصريين فأخرج الحديث عن نطاق المصادر التي يحتج بها أو يستدل بها على إثبات أصل أو تصحيح حكم. قال أبو حيان: « إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب.... لم يفعلوا ذلك وتبعهم على ذلك المتأخرون من الفريقين »[٨]

---

(٧) مدرسة الكوفة ص٧٢.

(٨) مدرسة الكوفة ص٨٢ وتنظر ص١٤١ - ١٤٢.

فكيف يحتج بنصٍّ أبي حيان هذا - وهو يروى في جميع الكتب في أثناء الكلام على رده على ابن مالك، وعلى كونه شيخ المانعين هو وأستاذه أبو الحسن بن الضائع؟

وقد علل الدكتور المخزومي عدم احتجاج الكسائي بالحديث والاستشهاد به بقوله: «إن امتناع الكسائي عن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج فيما أظن - أثر من آثار المدرسة البصرية، وهو غريب يدعو إلى التأمل، وخاصة بعد ان عرفنا عن الكوفيين جميعاً انهم لوْ سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً وبوبوا عليه»(٩).

ويفهم من عبارته هذه ان الكوفيين كانوا يحتجون بالحديث لكن الكسائي وهو شيخهم تأثر بالبصريين فلم يحتج به، وهو الذي ذكر في النص المتقدم عن ابي حيان، والنص الذي قبله ان «الكسائي وهشام والفرّاء وغيرهم من الكوفيين لم يجوزوا الاستشهاد بالحديث في النحو. ويقول بعد هذا أيضاً بعبارة صريحة: «هذا وقد فات الكوفيين كما فات البصريين أن يعنوا بالأحاديث وان يدعموا دراستهم بما يصححونه منها، فأئمتهم كما سمعنا من رواية السيوطي - لم يقبلوا الاستشهاد بها...»(١٠)

والذي تدل عليه هذه النصوص جميعها انه لا تعارض بين موقف الكسائي وموقف الكوفيين من الاحتجاج بالحديث لأن الكسائي شيخ المدرسة الكوفية وما ينسب إليه من آراء وما يتخذه من مواقف تنسب بطبيعة الحال إلى مدرسة الكوفة.

وخلاصة رأي الدكتور المخزومي ان البصريين والكوفيين ومن جاء بعدهم من المتأخرين المتابعين للمدرستين ومن البغداديين وأهل الاندلس لم يحتجوا بالحديث. وهذا عين ما قاله أبو حيان وشيخه أبو الحسن بن الضائع قبله والشاطبي بعدهما، فهو متابع لهم لم يستقل برأيه ولم يأت برأي جديد مع دراسته لنحو مدرسة الكوفة وشواهده في هذا الكتاب.

ويعيد الدكتور محمد عيد الفكرة نفسها ولكن بأسلوب آخر وهو يتحدث عن توثيق نصوص الحديث ونسبتها إلى الرسول ﷺ، وان من قام به هم

(٩) مدرسة الكوفة ص١٤١ - ١٤٢.

(١٠) مدرسة الكوفة ص٣٩٦ وتنظر ص٣٩٧.

علماء اللغة أنفسهم في القرن الثاني الهجري فيقول متسائلاً عن موقف النحويين من نصوص الحديث: «كما حدث في القرآن والاستشهاد به حدث أيضاً في السنة إذ صرفوا أنفسهم عن الحديث فلم يدرسوه لاستنباط آرائهم ثم الاحتجاج عليها. ومن الحق أن يقال: ان الرواد الأوائل من دارسي النحو في القرن الأول وأوائل الثاني كانوا في فترة البداية ولم يكن الحديث قد جمع بعد، لكن مع فترة النضج العلمي كانت نصوصه موثقة موجودة بين أيديهم، وقد بذل فيه علماؤه جهداً طيباً في الحصول عليه وتوثيق طرقه، وعلى الرغم من ذلك فإن علماء النحو قد اجتنبوه في دراستهم وراحوا يبذلون الجهد في غيره مما اعتقدوا فيه صلاحية لصنعتهم.. »[١١]

ثم يقول: «فكتاب سيبويه مثلاً لا يوجد فيه كما يقول أحد الدارسين - غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا الاحتجاج. وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي اتبعت سيبويه وطريقته فكأنما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانوناً مطرداً نفذه النحاة بعد من غير مناقشة ولا نظر إلا ما كان من ابن خروف (- ٦٠٩ هـ) وابن مالك (- ٦٧٢ هـ) في القرنين السادس والسابع الهجريين، ولذلك يقول أبو حيان: «إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب... » ويبدو من هذا النص السابق أن الانصراف عن السنة والاحتجاج بها بقي عادة مرعية وعرفاً متوارثاً لدى النحاة على اختلاف مذاهبهم ومواطنهم.. وكأنما أصبح أمراً مسلماً لا يناقش هذا الموقف الموروث المتعارف حتى كان ابن مالك في القرن السابع الهجري فاعتمد على الحديث مخالفاً في ذلك عرف من سبقوه، وناقش بذلك كثيراً من آراء السابقين عليه - وعند ذلك فقط برزت فكرة الاستشهاد بالحديث موضوعاً جديراً بالبحث والنظر.. »[١٢]

فهو هنا يتابع أبا حيان ومن قال برأيه في أن النحاة الأوائل لم يحتجوا بالحديث وصرفوا أنفسهم عنه إلى غيره من نصوص اللغة، واحتج بقول ابي حيان مؤكداً متابعته في ذلك وقد تابع أبا الحسن بن الضائع في أن ابن

---

(١١) الرواية والاستشهاد باللغة ص١٢٨ - ١٣٠.

(١٢) المصدر نفسه ص١٣٠ - ١٣١.

خروف هو أول المحتجين، ثم ناقض نفسه وتابع أبا حيان في ذهابه إلى أن ابن مالك هو أول من خالف النحويين السابقين عليه.

ونسب الدكتور عبد الرحمن السيد في «مدرسة البصرة النحوية» إلى الأوائل ما نسبه إليهم أبو حيان وشيخه، وعلل ذلك بالعلتين اللتين أوردهما لكنه احتاط فناقشهما وأشار إلى أن من الأحاديث ما ورد عرضاً في كتبهم مما لا ينهض دليلاً على انهم رجعوا إليها واستدلوا بها إلا ما كان من ابن مالك الذي أكثر من الاستشهاد بها في كتبه(١٣).

ونفى الدكتور شوقي ضيف كذلك احتجاج النحاة الأوائل بالحديث(١٤)

وقد بالغ الدكتور عبد المنعم أحمد في دراسته عن ابن الشجري في متابعته لأبي حيان ومن قال بالمنع معه من النحويين فنسب إلى الأوائل صراحة «رفض الاحتجاج بالحديث» وكأنهم تحدثوا عنه وطلب إليهم الاحتجاج به فرفضوه،يقول: أما في مجال النحو فقد رفض النحاة الأولون الاحتجاج بالحديث متعللين بما يأتي... »(١٥) ثم أعاد العلل التي ذكرها المانعون، إلا انه خالفهم في جعله الزجاجي (- ٣٣٧ هـ) وأبا علي الفارسي (- ٣٧٧ هـ) وابن جني (- ٣٩٢ هـ) والزمخشري (- ٥٣٨ هـ) وابن الشجري (- ٥٤٢ هـ) ومن جاء بعدهم بداية عهد الاستشهاد بالحديث وليس ابن خروف أو ابن مالك(١٦).

ولم يكتف الدكتور عبد المنعم بأن ينسب للأوائل صراحة رفضهم الاحتجاج بالحديث؛ وإنما زاد على ذلك بأن جعل هناك منادين بمنع الاحتجاج به قبل ابن الضائع وابي حيان، وأن هذين كانا استمراراً لذلك النداء، يقول: «إلا أن أصوات المنادين بمنع الاحتجاج بالحديث النبوي لم تخفت في هذه المرحلة، فظهرت طبقة جديدة من النحاة تدعو لذلك تزعمها أبو حيان، قال في شرح التسهيل: «إن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين للأحكام من لسان العرب... »(١٧)

---

(١٣) ينظر: مدرسة البصرة النحوية ص٢٥٦ وص٢٥٥.

(١٤) ينظر: المدارس النحوية ص١٧ وص٨٠.

(١٥) ابن الشجري ومنهجه في النحو ص٢١٦.

(١٦) ينظر: ابن الشجري ومنهجه في النحو ص٢٢٠.

(١٧) نفسه ص٢٢١.

ولا ندري من الذي نادى من النحويين قبل ابن الضائع (- ٦٨٦ هـ) وتلميذه أبي حيان (- ٧٤٥ هـ) - وكلاهما بعد ابن خروف وابن مالك أو بعد صاحبه ابن الشجري - بترك الاحتجاج بالحديث. لم يذكر الدكتور عبد المنعم أحداً من هؤلاء المنادين، أو المتنبهين أو المنبهين إلى عدم الاحتجاج بالحديث لنكون على علم به؛ لأنني مع كثرة ما قرأت من كتب النحويين الأوائل، واطلعت عليه من مؤلفاتهم أو ما نسب إليهم من آراء وأقوال لم أجد قبل ابن الضائع وتلميذه أبي حيان من صرح بمنع الاحتجاج بالحديث ولا من نبه إلى ان النحاة الذين عاصروهم أو سبقوهم لم يحتجوا به.

ولم ألاحظ على تعبير ابن الضائع وابي حيان ولا عند المدافعين عن الرأي المجوز للاحتجاج أو المتوسط بين الفريقين أنهم ينسبون إلى النحاة الأوائل «رفض» الاحتجاج بالحديث إنما قالوا: «تركوا» أو «لم يحتجوا».

أما الاستاذ سعيد الأفغاني فقد تابع السابقين في قولهم ونسب إلى الأوائل عدم الاحتجاج بالحديث لكنه عد الاندلسيين أول من احتج به كالشريف الصقلي والشريف الغرناطي وابن الحاج (٦٤٧ هـ) في شرح المقرب، وابن الخباز (- ٦٣٧ هـ) في شرح ألفية ابن معطٍ، وأبي علي الشلوبين (- ٦٤٥ هـ) في كثير من مسائله. كما استشهد به السيرافي (- ٣٦٨ هـ) والصفار (توفي بعد ٦٣٠ هـ) في شرحيهما لكتاب سيبويه. ونسب إلى ابن الطيب (- ١١٧٠ هـ) قوله: «بل رأيت الاستشهاد بالحديث في كلام ابي حيان نفسه»[١٨].

بعد هذا العرض السريع لما قاله الباحثون القدماء والمحدثون في قضية احتجاج النحاة الأوائل بالحديث أعود إلى الكتب التي وقعت إليّ لهؤلاء النحاة منذ زمن الخليل وسيبويه إلى ابي حيان، مروراً بالسهيلي وابن خروف وابن مالك ومن تابعهم وأجري جرداً كاملاً لها - بحسب ما يتهيأ لي من المصادر - لأرى صحة ما نسبه ابن الضائع وأبو حيان والشاطبي ومن تابعهم إلى النحاة الأوائل من تركهم الاحتجاج بالحديث، ولأعرف هل احتجوا به؟ وما مدى هذا الاحتجاج؟ ومن أول المحتجين؟.

---

(١٨) ينظر: في أصول النحو ص٤٩ - ٥٠.

من تتبعي للكتب التي تهيأت لي وأنا أقوم بهذا البحث لغوية كانت أم نحوية أم صرفية واستخراجي للأحاديث التي أوردها أصحاب هذه المؤلفات لاحظت ان كتب اللغة جميعها، المعجم منها وغيره تعتمد اعتماداً كبيراً على الحديث الذي تأتي ألفاظه المحتج بها في الكتب اللغوية في الكثرة بعد ألفاظ آيات الكتاب العزيز إن لم تكن أكثر منها، وكونت ألفاظه ركناً مهماً من أركان المعجم العربي الشامل، فقد اعتمد عليه من ألّفوا في غريب القرآن أو تفسيره وبيان ما غمض من آياته وما تشابه منها فكان الحديث أحد مصدرين رئيسيين في هذه المؤلفات وكان كلام العرب منثوره ومنظومه المصدر الثاني[١٩].

أما كتب غريب الحديث فقد حوت ثروة ضخمة. من الأحاديث بقيت غائبة عن أصحاب معجمات اللغة. وكان أبو عبيدة (- ٢١٠ هـ) - وهو أول من ألف في غريب الحديث - يستعين على تفسير غريب الحديث بالحديث، ولهذا فإن كتب غريب الحديث مراجع لغوية مهمة ذكرت الكثير من الألفاظ الحديثية التي فاتت أصحاب المعجمات اللغويّة المعروفة[٢٠]. وكانت معاجم الفقه تعتمد اعتماداً كبيراً على الحديث ويشترك معظمها في الإكثار من الاستشهاد بالحديث والإقلال من الشعر[٢١]. أما كتب الأبنية مثل «تهذيب الأفعال» لابن القوطية، «والأفعال» لابن القطاع، «وتاج المصادر» للبيهقي - الذي كان اعتماده على الحديث شبه كلي فقد اعتده أساساً في بناء كتابه وكان يشير إلى الأحاديث التي وردت فيها هذه الألفاظ حتى قال الدكتور حسين نصار: «وأكثر شواهده أو كلها من الأحاديث، أما الشعر فلم أعثر له على أثر»[٢٢]- فقد اعتمدت هذه الكتب جميعها على الحديث، وكذا من الف في الصيغ أو في المذكر والمؤنث أو في الهمز[٢٣].

ولم يفت الذين ألفوا في «لحن العامة» وفي «المعرَّب» أن يعتمدوا على

---

(١٩) ينظر: المعجم العربي - د. حسين نصار - ج١ ص٣٩ - ٥٠.
(٢٠) ينظر: المعجم العربي ص٥١ - ٦٥.
(٢١) ينظر: المعجم العربي - ج١ ص٦٧ - ٦٩.
(٢٢) المعجم العربي ج١ ص١٧٨.
(٢٣) ينظر: المعجم العربي. ج١ ص١٨٠ - ١٨٣ و٩٦ - ١١٦ و١١٧ - ١٢٢.

ما جاء في الحديث الذي ألف ركناً مهماً من أركانها. وكذا فعل الذين ألفوا في موضوعات لغوية عامة(٢٤).

أما المعاجم الأخرى فقد خصص لها الدكتور حسين نصار قسم المعاجم بأبوابه الأربعة من كتابه: «المعجم العربي» وبيَّن أن هذه المعاجم بمدارسها الأربع التي قسمها إليها - مدرسة العين، ومدرسة الجمهرة، ومدرسة كتاب الصحاح، ومدرسة أساس البلاغة - كل هذه المعاجم - تحتج بالحديث النبوي وتكوّن الفاظه مادة مهمة منها(٢٥).

وهكذا سِيْرَ في جميع المعجمات العربية - منذ نشأتها وعبر تطورها على فكرة التزام الحديث مصدراً أساسياً من مصادر التوثيق اللغوي، وقد حوى الحديث كثيراً من الألفاظ الغربية التي اعتمد فيها أصحاب المعاجم عليه فكون الحديث دعامة كبرى من دعائم المعجم العربي، فلم يتردد معجم لغوي واحد عن الأخذ بالحديث الشريف ابتداء من «العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (- ١٧٥ هـ) وانتهاء بالمعجم التاريخي الكبير للغة العربية الذي يقوم الاستاذ «فيشر» على إعداده والذي حدد ميدان بحثه فيه بقوله: «يتناول الكلمات الموجودة في القرآن والحديث والشعر».(٢٦).

وقد علل الباحثون عدم وقوع الاختلاف في الاحتجاج بالحديث في اللغة بين اللغويين أو النحويين أنفسهم الذين الفوا كتباً في اللغة وغيرها من علوم العربية، مع شدّة اختلافهم في الاحتجاج به في النحو - حتى لنجد النحوي نفسه يحتج به في أمور اللغة ويكثر منه فيها، ولا يحتج به في موضوع نحوي أو صرفي. وإن احتج ففي مواضع معدودة - بأن ذلك لاختلاف الموقف بين المعجم، والصيغ والتراكيب، فالأول يعتمد على المعنى وهو غير موضع نزاع فيما روي من الحديث بمعناه وفيما حوفظ فيه على اللفظ المروي عن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام.

أما النحووالصرف فيعتمدان علىصحة النطق به،وضبط الروايةله باللفظ الذي نطق به الرسول عليه السلام، وهذا ما لم يُتأكّد منه ومن ثَمَّ

(٢٤) ينظر المعجم العربي ج١ ص٩٦ - ١١٩.
(٢٥) ينظر المعجم العربي ج١ ص٢٦٠ - ٧٤٢. وج٢ الابواب الثلاثة: الثاني والثالث والرابع.
(٢٦) ينظر المعجم العربي - ج٢ ص٧٣٤.

حدث فيه الخلاف الذي ذكرناه. فهو كما يقول الدكتور محمد عيد: «إن علماءنا فرّقوا في الاستشهاد بالحديث بين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي، فرفض الأول وقُبِلَ الثاني»[٢٧].

وعلله الدكتور حسين نصار بقوله: «ونشير في ختام القول في هذه المشكلة أن النزاع كان قائماً بين النحويين على الاستشهاد بالحديث في النحو أما الاستشهاد به في اللغة فقد كان أمراً مباحاً ولكن على قلة نسبية، فالخليل ليس فَذاً ولا مبتدعاً في الاعتماد على الحديث في معجمه»[٢٨].

ولما لم يكن الاحتجاج بالحديث في اللغة من غرض هذا الكتاب فقد اقتصرنا في بحثنا هذا على ما ورد من أحاديث احتج بها لغرض نحوي أو صرفي، وحكمها واحد من حيث شروط اللغة المحتج لها بها. وجعلنا الكلام على المحتجين في فصلين: «نحاة ما قبل الاحتجاج» و«النحاة المحتجون» وذلك لأن الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف - كما مَرَّ - بدأ عند ابن الضائع بابن خروف - أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث - وعدَّ أبو حيان ابن مالك أول المحتجين به وأورد صاحب الخزانة أن السهيلي كان من أوائل المحتجين به، فهؤلاء هم بداية عصر الاحتجاج أو أول النحاة المحتجين.

وقد بقي النحاة والباحثون في النحو وتاريخه وأصوله يتابعون هؤلاء في أقوالهم، ويذكر بعضهم الرضي وابن هشام وغيرهما ممن تابعوا ابن مالك وزادوا عليه في الكثرة وفي الاحتجاج بكلام الصحابة وأهل البيت. وقد عدّ الدكتور فاضل السامرائي في بحثه: «أبو البركات بن الأنباري» ابن الأنباري (- ٥٧٧ هـ) من المحتجين بالحديث وأسبق من ابن مالك وابن خروف إلى ذلك[٢٩]، إلا أن أكثر احتجاجه به في اللغة[٣٠]، والاستشهاد به في اللغة - كما مر بنا قبل قليل - ليس موضع خلاف ولا يعد سبقاً لابن الأنباري لأن اللغويين قبل زمن الخليل احتجوا به ولم يختلفوا فيه.

(٢٧) الرواية والاستشهاد باللغة ص١٣٤.
(٢٨) المعجم العربي ج١ ص٢٧٢ - ٢٧٣.
(٢٩) ابو البركات بن الانباري ص٢٣٨.
(٣٠) نفسه ص٢٣٦.

في حين عدَّ الزمخشري (- ٥٣٨ هـ) من أوائل المحتجين بالحديث الشريف في النحو واللغة وذلك في بحثه: «الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري»[٣١] وقال عنه: «وأكثر من الاحتجاج به أبو القاسم الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ في النحو واللغة»[٣٢].

وفي كتابه «ابن جني النحوي» لم يجعل ابن جني (- ٣٩٢ هـ) من المحتجين بالحديث فقال: «فهل كان ابن جني كذلك؟ أي كان يعد الحديث في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد؟

أنا لم أجد في كتبه التي بين يديَّ ما يؤيد ذلك، فلم أره مرة جعل حديثاً أصلاً يرجع إليه في تقرير قاعدة أو إثبات نص لغوي وإنما يورد في النادر حديثاً للاستئناس به أو الاستشهاد به فيما لم يخرم قاعدة ولم يقرر أصلاً جديداً[٣٣] وقال في موضع آخر منه: «على كل حال: لم أرَ ما رآه آخرون أنه كان يستشهد بالحديث أو يحتج به؛ ففي مثل هذه المواطن التي ذكرتها لا يمكن أن يسمى إتيانه بالأحاديث استشهاداً أو احتجاجاً يثبت به قاعدة أو أصلاً أو يرد أصلاً أو قاعدة، هذا مع ندرة ما يذكر من حديث»[٣٤].

ولا أدري كيف وفق الدكتور فاضل بين هذه الأقوال فعدَّ ابن الأنباري من المحتجين مع انه لم يحتج به في النحو إلا في مواضع معدودة واحتجاجه به في اللغة لا يعد موضع خلاف، وعد الزمخشري من المحتجين مع ان المواطن التي احتج به فيها أقل مما احتج به ابن جني فيها بكثير؟ في حين لا يجعل ابن جني من المحتجين مع كثرة ما احتج به نسبياً.

ولم يقتصر الاضطراب عنده في الرأي عند هذا الحد إنما زاد على ذلك أن قال: «والحقيقة ان ظاهرة الاحتجاج بالحديث أقدم من ابن خروف فقد احتج أبو علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ بشيء من الحديث النبوي. - كما ذكر الدكتور عبد الفتاح شلبي - كما احتج به في النحو والصرف»[٣٥].

---

(٣١) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص١٨١ وينظر ص١٨١ - ١٨٦.

(٣٢) ابو البركات بن الأنباري ص٢٣٤.

(٣٣) ابن جني النحوي ص١٣٤.

(٣٤) ابن جني النحوي ص١٣٥.

(٣٥) ابو البركات بن الأنباري ص٢٣٤.

وللتوفيق بين أقوال الدكتور فاضل السامرائي في هؤلاء نرجح أنه كان يُطلِقُ الحكم على الشخصية التي يتحدث عنها فيِ كتابه في موضعها من غير أن يتذكر ما قال فيها أو في غيرها ممن سبقوها أو تلوها، وأن فكرته عن الاحتجاج بالحديث كانت تختلف عندما ألف كتابه في ابن جني عنها عنده عندما ألف كتابه عن ابن الأنباري أو عن الزمخشري، فأطلق في كل منها حكماً على الشخصية التي بين يديه تبعاً لما جدَّ عنده من رأي في المقصود بالاحتجاج بالحديث.

أما الدكتور عبد الفتاح شلبي فقد عدَّ أبا علي الفارسي (- ٣٧٧ هـ) من أوائل المحتجين بالحديث لكنه لم يجزم بأنه أولهم، يقول: «ولست أزعم أن صاحبي أول من اعتمد الأحاديث في الاحتجاج اللغوي والنحوي لأن هذه قضية عريضة تستلزم استقصاء آثار النحاة الذين سبقوا أبا علي، لكنني اكتفي بتقرير أن أبا علي سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف»[٣٦].

وهذا كلام منصف لا يبعد عن الواقع ولا يجمح به الخيال فيغالي في الاعتزاز بمن يكتب عنه فيؤرخ الاحتجاج بالحديث به. وقد صدق ما توقعه، فقد جاء بعده الدكتور أحمد مكي الأنصاري وكتب كتابه: «أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة» وقرر فيه من غير ان يحتاط لما يقول كما احتاط الدكتور عبد الفتاح شلبي - أن الفرّاء (- ٢٠٧ هـ) أول المحتجين بالحديث[٣٧].

فهل صحَّ ما قرره الدكتور أحمد مكي الانصاري؟ وهل نؤرخ بداية الاحتجاج بالحديث بالفرّاء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ مع انه أقدم من وصل إلينا قول صدر بعد بحث واستقراء لكتبه يثبت انه احتج بالحديث؟

١ - أبو عمرو بن العلاء:

بعد جمعي للأحاديث التي احتجت بها كتب النحو والصرف التي استطعت الحصول عليها ابتداءاً بكتاب سيبويه كان أول ما لاحظته

---

(٣٦) ابو علي الفارسي ص٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣٧) ينظر ابو زكريا الفراء ص٢٤١.

ثلاثة أحاديث نسب الاحتجاج فيها إلى أبي عمرو بن العلاء (- ١٥٤ هـ) وهو أستاذ الخليل بن أحمد الفراهيدي، وهي:

الأول: أورده الزجاجي (- ٣٣٧ هـ) في كتابه «اشتقاق أسماء الله الحسنى» قال: «اعلَم أن للعلماء في اشتقاق «النبيّ» قولين: أما سيبويه في حكايته عن الخليل فيذهب إلى انه مهموز الأصل من: «أنبأ عن الله».. فـ«النبيّ» في مذهب هؤلاء «فعيل» بمعنى: «فاعل» ولامه «همزة» ابدلت «ياء» وادغمت فيها التي قبلها فقيل: «نبيٌّ» كما ترى... وقيل: القول الآخر مذهب جماعة من أهل اللغة، وهو رأي أبي عمرو بن العلاء قالوا: ليس بمهموز الأصل وإنما هو من «النباوة» وهي «الرفعة» فإنه قيل: «نبا - ينبو» أي: ارتفع على الخلق وعلا عليهم، ولامه «واو» قلبت «ياء» لوقوعها بعد «ياء» ساكنة، وادغمت الأولى في الثانية، فقيل: «نَبِيٌّ» كما ترى. وهمزُهُ على هذا المذهب خطأ غير جائز، وعلى المذهب الأول جائز همزه وترك همزه، لأن ما كان مهموز الأصل فتخفيفه جائز، وما لم يكن مهموزاً في الأصل فهمزه لحن إلا ما كانت فيه علة موجبة.

وقال هؤلاء: الدليل على صحة مذهبنا ما روي عن النبيﷺ: أن رجلاً قال له: «يا نبيءَ اللهِ» - فهمزه - فقال له عليه السلام: «لست بنبيء اللهِ، ولكني نبيٌّ الله».

فقال القائلون بالمذهب الأول: «هذا حديث مرسل رواه حمزة»[٣٨].

يتضح من هذا النص أن وجه استشهاد أبي عمرو بالحديث كان لإثبات أن «النبيّ» ليس مهموز الأصل وإنما هو من: «نبا - ينبو - نباوة» ولذا قال الرسول: «لست بنبيء الله ولكنني نبيٌّ الله» ليثبت أن الهمز خطأ وأنَّ الصحيح عدم الهمز. فمذهب أبي عمرو بن العلاء مبني على ما جاء في هذا الحديث.

---

٣٨ -اشتقاق اسماء الله الحسنى ص٥٠٤ - ٥٠٦.

وهذا الاحتجاج لهذه المسألة احتجاج في موضوع صرفي لا نحوي لكنه لما كان الصرف يعتمد على التغييرات التي تطرأ على لفظ الكلمة فهو قسيم النحو مشابه له ومكمل، فهو يبحث في أصل بناء الكلمة وما يطرأ عليها من تغيير بالاشتقاق والتصريف من زيادة أو حذف أو إعلال أو إبدال أو إدغام أو نحو ذلك من التغييرات وهي مفردة، والنحوُ يدرس ما يطرأ عليها من تغييرات بعد التركيب تبين موقعها الإعرابي من حيث المعنى الوظيفي المقصود بها في الجملة، فكلاهما تغيير يطرأ على لفظ الكلمة وحكمهما من حيث اللغة التي يحتج لهما بها واحد.

وقد تحدث سيبويه عن كلمة: «نبيّ» واشتقاقها في كتابه لكنه لم يحتج بالحديث فقال في باب «تحقير كل حرف كان فيه بدل»: إن العرب قد اختلفت فيه في التصغير تبعاً لاختلافهم في كيفية جمعه، ثم ختمه بقوله: «وأمّا النبوّة» فلو حقرتها لهمزت؛ وذلك قولك «كان مسيلمة نبوّته نبيِّئَةَ سَوْءٍ؛ لأن تكسير «النبوَّة» على القياس عندنا؟ لأن هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحدٌ إلا وهو يقول: «تنبّأ مسيلمة» وإنما هو من «أنبأت»[39].

أما ابن خروف فقد حكى في شرحه لكتاب سيبويه المسمى: «تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب» في هذه الكلمة آراء مختلفة بعضها يجيز الهمز، ويعده الأصل، وبعضها يعد الذين يهمزون أهل مكة. وبعضها يعدهم أهل المدينة فالنبي ﷺ مكي لذلك لم يرض بالهمز[40].

الثاني: من الأحاديث من باب التصريف أيضاً؛ لأنه احتج به على إثبات بناء وترك آخر. وقد أورده ابن خالويه (- ٣٧٠ هـ)

---

(٣٩) الكتاب ج٣ ص٤٦٠ (هرون). وقال سيبويه في ج٢ ص٣٢٦ ط بولاق: «ان تحقيق اهل الحجاز لنبيء وبريئة قليل رديء».

(٤٠) ينظر: تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب - مخطوط - ص١٥٣ - ١٥٤ و١٨٠ والنهاية في غريب الحديث والاثر ج٥ ص٣ - ٤ واللسان «نبأ». ولم يشر أحد الى احتجاج ابي عمرو به.
وقد احتج به كل من ابن درستويه باللفظ نفسه، وبلفظ آخر: «انه قال: لا تنبزوا باسمي» و«النبر» و«النبز» واحد وهو «الهمز». «تصحيح الفصيح ص٣٤٤. والنهاية ج٥ ص٣. واللسان «نبر».
واحتج به ابن خالويه والعسكري، وابن خروف بلفظ: «لا تنبروا النبيّ» تنقيح الالباب - مخطوط - ص١٥٣.

في كتابه: «إعراب ثلاثين سورة من القرآن» قال: «ويقال لأول يوم من الشهر: «النحيرة والغرّة»، ولآخر يوم من الشهر: «الفلتة والسِّرار والسَّرَر» - بغير الف - . قال ابو عمرو: وهو الاختيار؛ لأن النبي ﷺ قال لرجلٍ: «هل صمت من سَرَر هذا الشهر شيئاً؟»[41] فاستدلال أبي عمرو هنا جاء لترجيح بنية من مادة على بنية أخرى من نفس اللفظ والمعنى، وما ذلك إلا لأن أحداهما - وهي التي اختارها وفضلها وردت في الحديث النبوي.

وبعد أن رجعت إلى كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» وجدته يقول: «ومنه الحديث: «هل صُمت من سِرار هذا الشهر شيئاً»[42] بإثبات «سرار» بالألف - على العكس مما احتج به ابو عمرو بن العلاء في رواية ابن خالويه، وكذا ورد في اللسان[43].

وهذا لا يقدح في رواية أبي عمرو أو اعتباره محتجاً بالحديث لإثبات هذا البناء، لأن الحديث الوارد عنده وفي زمانه كان مروياً على اللفظة التي رجحها واختارها، فيبقى الاحتجاج بالحديث ثابتاً عنده.

الثالث: ورد في «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (- ٢١٠ هـ) وقد جاء عرضاً وهو يتحدث عن قراءة من قرأ: «آمرنا مترفيها» - بالمد - لقوله تعالى: «وإذا أَرَدْنا أن نُهلِكَ قريةً أمرنا مُتَرَفيها» فقال: «آمرنا»؛ أي: أكثرنا مترفيها، وهي من قولهم: «قد أَمِرَ بنو فلان» أي: كثروا. فخرج على تقدير قولهم: «عِلم بنو فلان وأعلمته أنا ذلك». وبعضهم يقرؤها: «أمَرنا مترفيها» على تقدير: «أخذنا» وهي في معنى: «أكثرنا» و«آمرنا». غير أنها لغة.

«أمرنا»: أكثرنا - ترك المد - ومعناه: «أُمِرنا» ثم قالوا: «مأمورة»

(٤١) اعراب ثلاثين سورة ص٢١. واللسان (سرر).
(٤٢) النهاية ج٢ ص٣٥٩.
(٤٣) اللسان (سرر) وفيه قراءة ابي عمرو.

من هذا. فإن احتج محتج فقال: «هي من «أمَرت» فقل: كان ينبغي أن يكون «آمِرة» ثم طولوا ثم حذفوا: «ولأُمُرَنَّهُم» فلم يمدوها.

قال الأثرم: وقول أبي عبيدة في «مأمورة» لغة، وقول أصحابنا قياس. وزعم يونس عن أبي عمرو أنه قال: «لا يكون هذا وقد قالت العرب: «خير المال نخلة مأبورة ومهرة مأمورة» أي كثيرة الولد»(٤٤) فأبو عمرو لا يجيز - كما يبدو هنا - أن يكون الاشتقاق من «أمَر» بالتخفيف لأنها تكون «آمرة» لا «مأمورة». وقوله ﷺ «مأمورة» فيه دليل على انه من قراءة أبي عمرو: «أمَّرنا مترفيها» فالأصل: «مُؤَمَّرة» وغيرت إلى «مأمورة» اتباعاً لـ«مأبورة» وليس قياساً»(٤٥).

فالذي نسب إلى أبي عمرو بن العلاء في هذه الكتب ثلاثة مواضع احتج فيها بالحديث لإثبات وجه تصريفي أو بناء صرفي صرح في اثنين منها انه إنما يختار هذا الوجه لوروده في قوله ﷺ. ولم يصرح بأنه حديث في الموضع الثالث، مع أن من احتج بالحديث من النحاة بعده اثبتوا انه حديث وكذا ورد في كتب الحديث واللغة.

من هذا نستطيع أن نعدَّ أبا عمرو بن العلاء أول من وصل إلينا عنه احتجاج بالحديث في علم الصرف، وقد يكون هناك من سبقه إلى الاحتجاج بالحديث منذ زمن أبي الأسود الدؤلي المتوفى (سنة ٦٩ هـ) وحتى زمنه (- ١٥٤ هـ) لكن آراءهم واحتجاجهم لم يصل إلينا ولم ينقله أحد وربما يأتي من يطلع على شيء من ذلك.

٢ - الخليل بن أحمد:

الثاني من النحاة الذين روي عنهم احتجاج بالحديث في مسائل النحو والتصريف هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (- ١٧٥ هـ) تلميذ أبي عمرو بن العلاء وشيخ سيبويه، وذلك في المواضع الآتية:

أولاً: عثرت على نص في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» للزجاج (- ٣١١ هـ) في باب: «ما كان من المؤنث على أربعة أحرف

---

(٤٤) مجاز القرآن ج١ ص٣٧٣ - ٣٧٤.

(٤٥) ينظر: مجاز القرآن ج١ ص٣٧٤. واللسان (أمر).

سمي به مذكر » فيه ما يدل على أن الخليل بن أحمد احتج بالحديث في المسألة، قال: « اعلم أن ما كان على أربعة أحرف وكان مؤنثاً، أصلاً في المؤنث أم مشتقاً للمؤنث، سميت به مذكراً لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة..... فأما ما كان في صفات المؤنث نحو: « طالق » و« طامث » فإذا سميت به رجلاً انصرف، لأنك انما سميت بلفظ مذكر وصف به مؤنث...... قال: والمؤنث الذي يكون صفة للمذكر نحو قولهم: « رجل رَبْعَةٌ » و« رجلٌ نُكَحَةٌ » و« جمل خُجَأة ».

قال الخليل: لفظ المذكر في هذا الذي وصف بالمؤنث بمنزلة« سلعة » كما جاء في الخبر: « لا تدخل الجنة إلا نفس مؤمنة مسلمة »[٤٦].

وهذا الحديث احتج به سيبويه في كتابه في كلام أوله على لسان الخليل وذلك في باب: « تسمية المذكر بالمؤنث » في قوله: « واعلم انك إذا سميت المذكر بصفة المؤنث صرفته وذلك ان تسمي رجلاً بـ« حائض » أو « طامث » أو « متئم » فزعم انه انما يصرف هذه الصفات لأنها مذكرة وصف بها المؤنث كما يوصف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكر وذلك نحو قولهم: « رجل نُكَحَة » و« رجلٌ رَبْعَةٌ » و« رَجلٌ خُجَأة »، فكأن هذا المؤنث وصف لسلعة أو لعين أو لنفس وما أشبهَ هذا. وكأن المذكر وصف لشيء، فكأنك قلت: « هذا شيء حائض »، أو لعين أو لنفس وما أشبه هذا. وكأن المذكر وصف لشيء، فكأنك قلت: « هذا شيء حائض » ثم وصفت به المؤنث، كما تقول: « هذا بكرٌ ضامرٌ » ثم تقول « ناقة ضامر ».

وزعم الخليل أن« فَعُولاً » و« مِفعالاً » إنما امتنعا من « الهاء » لأنهما إنما وقعا في الكلام على التذكير ولكنه وصف به المؤنث كما وصف بـ« عدل » و« رضا » فلو لم تصرف « حائضاً » لم تصرف رجلاً يسمى « قاعداً » إذا أردت « القاعد من الزوج » ولم تكن لتصرف رجلاً يسمى « ضارباً » إذا أردت صفة الناقة الضارب. ولم تصرف أيضاً رجلاً يسمى « عاقراً » فإنَّ ما

(٤٦) ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٥.

ذكرت لك مذكر وصف به مؤنث كما ان « ثلاثة » مؤنث لا يقع إلا لمذكرين.

ومما جاء صفة تقع للمذكر والمؤنث: « هذا غلام يَفَعَةٌ وجارية يَفَعَة » و « هذا رجل رَبْعة وامرأة رَبْعة ».

فأما ما جاء من المؤنث لا يقع إلا لمذكر وصفاً فكأنه في الأصل صفة لسلعة أو نفس كما قال: « لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة ». والعين عين القوم وهو ربيئتهم كما كان « الحائض » في الأصل صفة لشيء لم يستعملوه.. »(٤٧).

فسيبويه هنا احتج بالحديث نفسه وفي الموضع نفسه وللغرض نفسه غير ان هذا الاحتجاج لكونه في فقرات مستأنفة بعيدة عن قول الخليل وإن كانت في الموضع نفسه إلا انها قد تكون من كلام سيبويه والاحتجاج فيها له، وقد يكون الزجاج نقلها عن مصدر آخر منسوبة نصاً إلى الخليل قاعدة واستشهاداً.

وقد احتج الدكتور محمود حسني محمود في بحث اطلعت عليه وأنا في سبيل كتابة هذا البحث وقد تهيأت لي مادته بالنص نفسه ليثبت احتجاج الخليل بالحديث ونسب فيه الكلام والاحتجاج إلى الخليل، متابعاً للزجاج وهو الأفضل(٤٨).

ووجدت في كتاب « العين » أكثر من موضع احتج فيه بالحديث لتبيين بناء من أبنية مشتقة من مادة لغوية يتحدث عنها حديثاً صرفياً.

ثانياً: في مادة « عدَّ » قال: « والعِدادُ »: اهتياج وجع اللديغ، وذلك إذا تمت له سنة مذ يوم لدغ هاج به الألم، وكأن اشتقاقه من الحساب؛ من قبل عدد الشهور والأيام. وكأن الوجع يعدُّ ما يمضي من السنة. فإذا تمت عاودت الملدوغ، ولو قيل « عادَّته » لكان صواباً. وفي الحديث: « ما زالت أكلة خيبر تعاودني فهذا أوان قطع أبهري » أي تراجعني ويعاودني ألم سُمِّها في أوقات

---

(٤٧) الكتاب ج٢ ص٢٠ ط بولاق.

(٤٨) احتجاج النحويين بالحديث - (مجلة مجمع اللغة العربية الاردني - السنة الثانية العدد المزدوج ٣ و ٤ ص٤٨ - ٤٩.

معلومة.. »[٤٩].

ثالثاً: في مادة «عقم» تحدث في الأبنية التي تأتي منها، وما هو منها لازم وما هو متعد، وما هو مجرد وما هو مزيد، فهو حديث يتصل بالأبنية المشتقة من هذه المادة من الناحية الصرفية والنحوية. قال: «قال الأصمعي: يقال: «عَقَمَ الله رَحِمَها عَقْماً» ولا يقال: «أعقمها» ويقال: «عَقُمَت المرأة تعقُم عَقَماً». وفي الحديث «تعقُم أصلابُ المشركين» أي: تيبس وتُسدُّ، والريح العقيم: التي لا تلقح شجراً ولا تنشىء سحاباً ولا مطراً. وفي الحديث: «العقل عقلان، فأما عقل صاحب الدنيا فعقيم، وأما عقل صاحب الآخرة فمثمر» والملك عقيم؛ لأنه لا ينفع في النسب، لأن الابن يقتل أباه والأب ابنه»[٥٠] فالخليل هنا يفرق في استعمال الفعل، فهو لا يستعمل مزيداً فلا يقال: «أعقم» للمتعدي وإنما يستعمل لازماً ومتعدياً في بناءين مجردين فللازم بناء «فعُل - يَفْعُلُ - فَعَلاً» فهو «فعيل» مثل «كرُم - يكرُم - كَرَماً فهو كريم». وللمتعدي بناء «فَعَل - يَفْعُلُ - فَعْلاً» مثل: «نصره - ينصُرُه - نصراً». واستدل فيه بحديثين: الأول لاثبات المضارع اللازم «يَفْعُلُ»، «تعقُمُ» والثاني لاثبات الوصف اللازم منه «فَعيل» «عقيم». وهذا التصرف في كيفية استعمال الكلمة متعدية ولازمة في بناءين من المجرد واشتقاق المضارع والوصف منها في الحالين يشمل النحو والصرف، وإن كان في الصرف أدخل.

رابعاً: في مادة «رضع» قال: «رَضَعَ الصبيّ رِضاعاً ورَضاعةً» أي: مصّ الثدي وشرب... ويجمع «الرضيعُ» على (رُضُع)، و«راضعٌ» على: «رُضَّع». قال النبي ﷺ: «لولا بهائمُ رُتَّعٌ وأطفال رُضَّعٌ ومشايخُ رُكَّعٌ لصُبَّ عليكم العذابُ صبّا»[٥١].

وهذا واضح انه من التصريف لتفريقه بين «رضيع» وهو «فعيل»

---

(٤٩) العين ج١ ص٩١. (عَدَّ) و«ص٢٤ بتحقيق الكرملي».

(٥٠) العين ج١ ص٢١٠ (عقم) و ص١٠٠ بتحقيق الكرملي.

(٥١) العين ط درويش ج١ ص٣١٥ (رضع).

الصفة المشبهة، وبين «راضع» وهو «فاعل» اسم فاعل. فإن «فعيل» يجمع على «فُعُل» إن كان اسماً أو صفة استعملت استعمال الاسماء كـ«رغيف ورُغُف» و«جديد وجُدُد» فهو كـ«رضيع ورُضُع». و«راضع» اسم فاعل وقياس جمعه «فُعَّل»: مثل: «راكع ورُكَّع»... وقد استدل بالحديث هنا ليثبت أن «رُضَّع» جمع «راضع» لا جمع «رضيع» وذلك لأن الكلمات الواردة مجموعة في الحديث على الوزن نفسه وجميعها مفردها على وزن «فاعل» لا «فعيل» لأنه لم يستعمل منها «فعيل» فيما نعلم فكما أن «رُتَّع» جمع «راتع» أو «راتعة» و«رُكَّع» جمع: «راكع» أو: «راكعة» فكذا «رُضَّع» جمع: «راضع» أو: «راضعة». ولم يُقَل في المفرد من الاثنتين: «رتيع» ولا «ركيع».

من هذه الشواهد نستطيع ان نعد الخليل الثاني من النحويين الذي يحتج بالحديث بعد أبي عمرو بن العلاء - في غرض نحوي أو صرفي.

٣ - سيبويه:

أما الثالث من النحاة المحتجين بالحديث فهو سيبويه(- ١٨٠ هـ)، وهو أول من وصلت إلينا آراؤه وآراء شيوخه بين دفتي كتاب ثابت النسبة له، جامع لمعظم قواعد النحو والصرف التي نعرفها اليوم.

لقد كان المشهور بين الباحثين - الذين ترجموا لسيبويه أو كتبوا عنه أو عن كتابه ونحوه وصرفه - من القدماء والمحدثين انه لم يحتج في كتابه بالحديث النبوي.[٥٢] وذلك لأنه لم ينبه في الأحاديث التي احتج بها إلى انها أحاديث، إنما كان يدرجها إدراجاً ضمن المادة اللغوية التي يحتج بها من منثور كلام العرب ويقدم لها بمثل ما يقدم به لتلك المادة من مثل قوله: (ومثل ذلك..) و(أمّا..) و(أما قولهم...) و(قد تقول ... فيقول) و(من ذلك..) و(كما قال...) ومن العرب من يدفع فيقول...)[٥٣]. فعمّى هذا التقديم لها على الباحثين فلم يتنبهوا إلى أنها من الأحاديث، لذلك نجد بعضهم يحدِّدُ شواهده بنوعين:

---

(٥٢) ينظر: تطور الدرس النحوي ص٤٥، وابو حيان النحوي ص٢٧٩، وسيبويه امام النحاة ص١٤١ وغيرها.
(٥٣) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٦٩ وما بعدها وص١٤٥.

فالأستاذ علي النجدي ناصف يقول: «وأما شواهد الكتاب فقدر ضخم من القرآن الكريم واشعار العرب وأرجازها، يروي المؤلف بعضها أو ينسب الوجه فيها إلى اشياخه، ويُزجي بعضها الآخر من حفظه»(٥٤).

وحدّد الدكتور أحمد أحمد بدوي شواهده في هذين النوعين أيضاً فقال: «للكتاب مصدران من الشواهد هما: القرآن الكريم، وكلام العرب وأشعارهم وأمثالهم وحكمهم»(٥٥).

ولم يتطرق هذان الباحثان إلى الحديث وموقف سيبويه منه لا بنفي ولا بإثبات.

وقد أشار باحثون آخرون إلى انه احتج بالقرآن وكلام العرب منظومه ومنثوره لكنهم نبهوا إلى انه لم يحتج بالحديث - كما كانوا يعتقدون - فقيل: «إن سيبويه لم يذكر في كتابه الكبير حديثاً واحداً»(٥٦). وقيل: «أما شواهد الكتاب فهي من القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء وأشعارهم وأمثالهم وحكمهم، ولم يستشهد سيبويه بالحديث النبوي الشريف، ولعل سبب ذلك ان بعض الأحاديث نقلت بمعناها لا بلفظها»(٥٧). وقد مر بنا أنّ الباحثين القدماء عللوا ترك احتجاج الأوائل بالحديث بعلل ذكرت فيما تقدم.

وذهب الدكتور حسن عون إلى انه «ليس في الكتاب كله حديث من أحاديث الرسول» وجعل سيبويه بهذا الصنيع السبب في إثارة قضية الاحتجاج بالحديث وعده رأس الأمر في هذا، في حين قرر الدكتور شوقي ضيف أن سيبويه إنَّما قد استن بمدرسته في عدم الاستشهاد بالحديث فهو على ذلك مُتَابِعٌ لامُتَابَعٌ.(٥٨) وقد خالفه في ذلك الدكتور محمد عيد فعَدَّ سيبويهِ مُتابَعاً فقال: «فكتاب سيبويه مثلاً لا يوجد فيه - كما يقول أحد الدارسين - غير حديث واحد فقط ورد على سبيل التوكيد لغيره من النصوص لا

---

(٥٤) سيبويه أمام النحاة ص١٤١.

(٥٥) سيبويه حياته وكتابه ص٣٩.

(٥٦) ابو حيان النحوي ص١٢٧.

(٥٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه ص٦٤ وما بعدها.

(٥٨) ينظر تطور الدرس النحوي ص٤٥. والمدارس النحوية ص٨٠.

الاحتجاج » ثم أضاف: «وبالمثل توجد هذه الظاهرة في مؤلفات النحو التي اتبعت سيبويه وطريقته فكأنما كان المسلك الأول الذي سلكه شيخ النحاة قانوناً مطرداً نفذه النحاة من بعده من غير مناقشة ولا نظر ».(٥٩)

والآن - وبعد هذا العرض للأقوال التي وصلت إلينا في شواهد كتاب سيبويه، وفي عدم احتجاجه بالحديث، أو انه احتج بحديث واحد، ليس أمامنا إلا ان نعود إلى ما كتبه الباحثون المتأخرون فأثبتوا فيه احتجاج سيبويه بأكثر من حديث في كتابه، ونعود إلى فهارس كتابه نبحث فيها عما يمكن ان يكون حديثاً ولم يتنبه إليه لا الباحثون ولا المحققون ولا المفهرسون.

لقد كان عثمان فكي أول من تنبه إلى احتجاج سيبويه بالحديث النبوي من الباحثين المحدثين، في بحثه: «الاستشهاد في النحو العربي »(٦٠) حيث عثر على ثلاثة أحاديث في كتابه فعدَّهُ، أول من احتج بالحديث من النحاة.

ولما وضع الاستاذ أحمد راتب النفاخ كتابه « فهرس شواهد سيبويه » عثر على حديثين آخرين مع هذه الثلاثة فصارت خمسة أحاديث. وقد حاول الاستاذ أحمد راتب النفاخ أن يخرّج هذه الأحاديث في كتب الحديث فوجد بعضها مروياً على اللفظ الذي ذكره سيبويه ووجد بعضها الآخر قد اثبت بلفظ يختلف عما هو عند سيبويه إما بزيادة أو بنقص أو بتغيير في بعض كلمات الحديث، كما وجد أنَّ بعضها كان حديثاً كاملاً وبعضها كان جزءاً من حديث.(٦١)

وقد حاول الدكتور محمود حسني محمود في بحثه «احتجاج النحويين بالحديث» العودة إلى هذه الأحاديث لمعرفة صحة الاستشهاد بها في موضوع نحوي أو صرفي، وقد استخلص في كل حديث منها، أموراً سننبه عليها بعد كل منها:

الأول: فقد كان أول هذه الأحاديث التي تناولها بالتعليق قوله ﷺ: «كل

(٥٩) الرواية والاستشهاد باللغة ص١٣٠.

(٦٠) الاستشهاد في النحو العربي ص٥٧ نقلاً عن بحث الدكتور محمود حسني محمود مجلة المجمع الاردني ص٤٦/ السنة الثانية العدد ٣ - ٤.

(٦١) ينظر: فهرس شواهد سيبويه ص٥٧ - ٥٨ وهوامشها.

مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه »[٦٢]. وقد ورد الاستشهاد به في باب: « ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً » قال فيه سيبويه بعد أن ذكر الحديث: « ففيه ثلاثة أوجه، فالرفع من وجهين، والنصب من وجه واحد:

فأحد وجهي الرفع أن يكون « المولود » مضمراً في « يكون » و « الوالدان » مبتدآن وما بعدهما مبني عليهما كأنه قال: « حتى يكون المولود أبواه اللذان يهوّدانه وينصرانه »...

والوجه الآخر: أن تعمل « يَكون » في « الأبوين » ويكون « هما »: مبتدأ، وما بعده خبراً له.

والنصب: على أن تجعل « هما » فصلاً ».[٦٣]

والذي يلاحظ في هذا الشاهد صحة كونه حديثاً نبوياً لوروده في كتب الحديث الصحيحة إلا أن موطن الاستشهاد الذي ذكره سيبويه وخرَّج عليه الأوجه الاعرابية الثلاثة فيه لم يرد في إحدى روايات الحديث التي خرّج منها الدكتور محمود حسني الشاهد. وقد تنبه إلى هذا وعلق عليه بقوله: « وكأن سيبويه ساق الحديث النبوي هذا للاستفادة منه في ميدان النحو بعد تحليله هذا الضمير لتوضيح ما يذهب إليه، ويبدو انه أحسَّ بالمخالفة وتخوَّف أن ينسبه بعد أن أدخل فيه ما أدخل »[٦٤]. ورأى أن هذا هو السبب الذي من أجله لم يورده مسبوقاً بمثل قوله: « وفي الحديث ». أو: « كقول

---

٦٢) ينظر فهرس شواهد سيبويه ص٥٧ - ٥٨. وهو في الكتاب. ج١ ص٣٩٥/٣٩٦. ط بولاق. والجامع الصغير ج٢ ص٩٤ من غير (هو) وقد ورد هذا الحديث في الموطأ. باب الجنائز ونصه « .. فأبواه يهودانه او ينصرانه ». وفي مسند أحمد وردفي بصيغ مختلفة، احداها ٣٤٦/١: « ما من مولود إلاّ يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه ». وفي صحيح الترمذي، ابواب القدر: « .... فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يشركانه » وفي سنن ابي داود ٥٣١/٤ - كتاب السنة باب ذراري المسلمين - « ...فأبواه يهودانه وينصرانه » ورواه البخاري ج٢ ص٤٢٦: « ...فابواه يهودانه او ينصرانه » وغيرها.
وينظر هوامش ص٥٧ - ٥٨ من فهرس شواهد سيبويه.

٦٣) كتاب سيبويه ج١ ص٣٩٥ - ٣٩٦ ط بولاق، والشاهد وأصول النحو. ص٧١.

٦٤) احتجاج النحويين بالحديث، مجلة المجمع الاردني ص٥٠ - العدد ٣ - ٤/ السنة الثانية.

النبي ﷺ » مثلاً، إنما قدَّم له بقوله: « ...كقولهم: » وكأن ما يستشهد به عبارة نثرية عادية.

وقد احتج بهذا الحديث بعد سيبويه أكثر من نحوي.

١ - احتج به الفرّاء(- ٢٠٧ هـ)فجاء به بلفظ: « المولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه اللذان ينصرانه ويهودانه » ولكنه لم يحتج به على ما احتج به سيبويه من أجله وإنما على استعمال « فطرة » لغوياً[٦٥]. ولم يرد في الحديث لفظ « هما »، موضع الشاهد عند سيبويه.

٢ - إلا أن من النحاة من روى هذا الحديث كما رواه سيبويه، فابن النحاس (- ٣٣٧ هـ) احتج به على جواز الاضمار في « كان وأخواتها » للاسم ويكون ما بعدها خبراً لها. قال في شرح قوله تعالى: « وإذا بُشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً »: « ويجوز عند سيبويه والفرّاء: « ظل وجهه مسود » يكون في « ظل » مضمر والجملة الخبر. وحكى سيبويه: « حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصرانه »[٦٦]. فالضمير « هما » موجود.

٣ - واحتج به ابن جني أيضاً كما رواه سيبويه في كتابه: « المحتسب » وهو يتحدث عن قراءة سعيد الخدري: « وأما الغلامُ فكان أبواه مؤمنان » ووجَّهَ هذه القراءة على الاضمار في « كان » فقال:

« قال ابو الفتح يجوز في الرفع هنا تقديران:

أحدهما: ان يكون اسم « كان » ضمير الغلام، أي: فكان هو أبواه مؤمنان. والجملة بعده خبر « كان ».

والآخر: ان يكون اسم « كان » مضمراً فيها وهو ضمير الشأن والحديث، أي: « فكان الحديث أو الشأن أبواه مؤمنان ». والجملة بعده خبر « كان » على ما مضى، إلا انه من هذا الوجه لا ضمير عائداً على اسم

---

(٦٥) ينظر: معاني القرآن ج٢ ص٣٢٤.

(٦٦) اعراب القرآن لابن النحاس ص٨٢ - ٨٣. والكتاب ج١ ص٣٩٦ (بولاق).

«كان»؛ لأن ضمير الأمر والشأن لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه إلى ضمير عائد عليه منها؛ من حيث كان هو الجملة في المعنى... ومثله قول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصرانه» إن شئت كان ضمير «المولود» في «كان»: اسماً لها، و«أبواه»: ابتداء. و«هما»: فصل لا موضع لها من الاعراب و«اللذان»: خبر «كان». والعائد على اسم «كان» الضمير في «أبواه» لأنه أقرب إليه مما بعده.

وإن شئت جعلت اسم «كان» على ما كان عليه، وجعلت «أبواه» ابتداء، والجملة بعدها خبراً عنها، وهي مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ «هما» وخبرها «اللذان»، و«هما» وخبره خبر عن «أبواه»، و«أبواه» وما بعدها خبر كان».

وإن شئت كان في «كان» ضمير الشأن والحديث. وإن شئت...»[٦٧]

فابن النحاس وابن جني رويا الحديث كما رواه سيبويه، أي باثبات «هما» مع عدم التغيير في أي لفظ فيه فيما اشتركا في روايته منه. ولا ندري أتابعا سيبويه فيه من غير أن يعودا إلى كتب الحديث أم انهما وجدا من يرويه من المحدثين بلفظ «هما» في زمانهما. وبأي القولين قلنا ففيه دليل على ان سيبويه ثقة لا يكذب ولا يحرِّف ولا يتزيَّد ولثقتهما به تابعاه فيه على ما رواه. وإن روي في زمانهما كما رواه سيبويه ففيه تأكيد أيضاً على صدق سيبويه واحترامه للنصوص من غير الحديث، فهو يوثق كل ما يرويه بنسبته إلى شيوخه او إلى من يوثق به إن كان هو الراوي أو السامع له، فكيف يعقل منه أن يتزيد ويغير في نص الحديث كي يحتج به، ألا يمكنه بدلاً من إفساد ذمته وإبعاد الناس عن الوثوق به أن يأتي بعبارة تشبهها من كلام العرب ويدخل فيها - «هما» ويحتج بها على الموضع، من غير ان يكتسب ذنباً أو يقترف إثماً؟ يضاف إلى ذلك أن هذا مما يطعن في ديانته وصدقه.

---

(٦٧) المحتسب ج٢ ص٣٣ - ٣٤. وقد خرجه المحقق في الطبراني والبيهقي والسيوطي الجامع الصغير والبخاري بدون «هما».
«ينظر هـ٤ من ص٣٣ ج٢ من المحتسب».

وهذا ما لا يفعله سيبويه فيما أرى، لما لمسته فيه عند تتبعي لشواهد كتابه على اختلاف انواعها[٦٨]، ويشاركني فيما أقول كثير من الباحثين القدماء والمحدثين.

الثاني: والحديث الثاني هو قوله ﷺ: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»[٦٩]. وقد احتج به سيبويه في باب: «ما يكون في الأسماء صفة مفرداً وليس بفاعل ولا صفة تشبه الفاعل كالحسن واشباهه» قال فيه:

«وتقول: «ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ منه إليه» و«ما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عينه»... ومن ذلك: «ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة». وإن شئت قلت: «ما رأيت أحداً أحسنَ في عينه الكحلُ منه» أو: «ما رأيت رجلاً ابغض إليه الشر منه» و«ما من أيام أحبَّ إلى الله الصومُ من عشر ذي الحجة». وإنما المعنى المعنى الأول، إلا أن «الهاء» ههنا الاسم الأول. ولا تُخبر انك فضلت «الكحل» عليه، ولا أنك فضلت «الصوم» على «الأيام»، ولكنك فضلت بعض الأيام على بعض، و«الهاء» في الأول هو «الكحل»، وإنما فضلته في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع، ولم ترد ان تجعله خيراً من نفسه البتة...»[٧٠]

وقد عدَّه الدكتور محمود حُسني محمود موضع احتجاج وإن

---

(٦٨) ينظر فيما أقول كتاب: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، بقسميه.

(٦٩) وقد خرج محمود حسني هذا الحديث في: (ميزان الاعتدال ١٠٠/٤: (ما من أيام احب الى الله ان يتعبَّدَ له فيها من أيام العشر). وفي صحيح الترمذي: - ابواب الصوم -: (ما من أيام العملُ الصالح فيهن احب الى الله من هذه الايام العشر) وفيه ايضاً عن ابي هريرة عن النبي ﷺ قال: (ما من أيام احب الى الله ان يتعبد فيها من عشر ذي الحجة). (هـ٣٣ مجلة المجمع الاردني ص٥٠).
وينظر فهرس شواهد سيبويه للنفاخ ص٥٨. وهـ ص٥٨).

(٧٠) الكتاب ج١ ص٢٣٢ - ٢٣٣ ط بولاق. وينظر: الشاهد واصول النحو ص٧٤. وقد خرجه الاستاذ احمد الراتب النفاخ بروايتين مختلفتين ليس فيهما كلمة «الصوم» التي هي موضع الاحتجاج انما في الأولى «أن يتعبد» هي «الفاعل». وفي الثانية «العمل الصالح» هو الفاعل. فثبت موضع الشاهد في الاثنتين ونوعه في الثانية وان لم يثبت اللفظ في الاثنتين كما رواه سيبويه. (فهرس شواهد سيبويه هـ١ ص٥٨).

كان يختلف في بعض الفاظه عما ورد في كتب الحديث ككلمة « الصوم » التي قال إنه لم يعثر عليها في رواية من الروايات والتي حلت محل: « أن يتعبَّد له فيها » أو محل: « العمل ». إلا أن موطن الشاهد ثابت وهو كلمة « أحبَّ » وانها رفعت اسماً ظاهراً وهو « الصوم » الذي ورد محل « العمل » في إحدى روايات الحديث. واستخلص أن « هذا الحديث يعدُّ واحداً من الأحاديث التي كان يحتج بها سيبويه »[71].

وقد احتج بهذا الحديث عدد من النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه منهم:

١ - المبرد (- ٢٨٥ هـ). وقد جاء به على الصورة التي احتج بها سيبويه نفسها وباللفظ نفسه فقال: « وكذلك لو قلت: « ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة » كان هو الوجه إلا ان تقدم فتقول: « ما من أيام الصوم أحبَّ إلى الله فيها منه في عشر ذي الحجة » أو أن تؤخر « الصوم » ومعناه التقديم فيكون كتأخيرك « الكحل » في المسألة الأولى »[72].

فاللفظ لفظ سيبويه والاحتجاج نفسه لكنه قدم له بقوله: « لو قلت » فأبهم على القاريء كونه حديثاً، وقدّم له سيبويه بقوله: « ومثل ذلك » على عادته في التقديم لما هو حديث.

٢ - ابن بابشاذ (- ٤٦٩ هـ) جاء به على الصورة نفسها أيضاً لكنه كان أكثر شرحاً وتعليلاً وتوضيحاً من سابقيه. قال: « فأما المسألتان المذكورتان في المقدمة فاحداهما: « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » وكذلك المسألة الأخرى: « ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة » الكلام عليها كالكلام على مسألة « الكحل »، لو رفعت « الصوم » بالابتداء

---

(٧١) ينظر مجلة مجمع اللغة العربية الاردني - السنة الثانية - العدد ٣ - ٤/ص٥١.

(٧٢) المقتضب ج٣ ص٢٥٠ وتخريجه في هامش ١ ص٢٥٠ منه.

و « أحبُّ » على انه خبر لم يجز سواء قدمت « منه » على « الصوم » أو أخرته بعده؛ لأن تأخيره يؤدي إلى الفصل بين « أحبّ » وما يتعلق به بأجنبي وهو « الصوم » وتقديمه مما يؤدي إلى الاضمار قبل الذكر؛ لأنه عائد على « الصوم » ولما بطل ذلك ارتفع « الصوم » بـ « أحب »[٧٣].

فهو لم يشر أيضاً إلى انه حديث، ولم تختلف فيه الكلمة المحتج بها وهي « الصوم » عنها في رواية سيبويه والمبرد، كما لم يختلف لفظ الحديث عامة ولا ترتيب الفاظه عن الصورة التي أورداها.

٣ - ابن الحاجب: (- ٦٤٦ هـ) وقد أتى بكلام ابن بابشاذ وردَّ به على الزمخشري فقال: « ونفى الزمخشري إعماله في الظاهر، وقال ابن بابشاذ: « لم يعملوه في الظاهر إلا في مسألتين: إحداهما « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد ». والثانية: « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة »[٧٤].

وإنما ردَّ ابن الحاجب رأي الزمخشري وابن بابشاذ لأنه كان يرى أن أعمال (أفعل التفضيل) في الظاهر مطرد، ثم قال: « ويدخل « من » على المجرور ومنه قوله عليه السلام: « ما من أحد أحبّ إليه المدح من الله، وما من أحد أحبّ إليه العذرُ من الله »[٧٥].

٤ - ابن مالك (- ٦٧٢ هـ): احتج بالحديث نفسه وباللفظ نفسه وفيه الكلمة المحتج به من أجلها عند سيبويه وهي « الصوم » وبالاعراب نفسه. قال في « شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ »: « حكى سيبويه أن من العرب من يدفع بأفعل التفضيل الظاهر بلا شرط فيقول: « مررت برجل أحسن منه أبوه » وهي لغة ضعيفة. ويعرض لأفعل التفضيل ما يُسوّغ ارتفاع الظاهر به عند جميع العرب وذلك: ان

(٧٣) شرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ج٢ ص٤٠١ وخرجه في هـ٦ ص٤٠١ - ٤٠٢.

(٧٤) شرح الوافية لابن الحاجب ص٧٣ ظ نقلاً عن الايضاح في شرح المفصل بتحقيق الدكتور موسى بناي العليلي.

(٧٥) شرح الوافية ص٧٤. نقلاً عن الايضاح في شرح المفصل بتحقيق موسى بناي العليلي.

يكون بعد نفي، مقصوداً به تفضيل شيء على نفسه باعتبار محلين أو وقتين نحو: «ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد» و«ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في أيام العشر»(٧٦).

أفبعد ما احتج هؤلاء النحاة جميعاً بالحديث الذي احتج به سيبويه وفي موضع الاحتجاج نفسه، وبإثبات كلمة «الصوم» نفسها عند الجميع يمكن الدكتور محمود حسني أن يرد على سيبويه بأنه لم يرد إلا بـ«أن يتعبد له فيها» أو «العمل الصالح» بدل كلمة «الصوم»؟ فكيف جاز لهؤلاء جميعاً أن يحتجوا بالحديث بلفظ غير وارد في كتب الصحاح؟ ولو فرضنا ان ذلك جاز على جميع النحاة فكيف يجوز على ابن مالك وهو أكثرهم اطلاعاً على الأحاديث وتحقيقاً لها واشتغالاً بها؟ فإن كان كل هؤلاء متابعين لما يقول سيبويه ففي متابعتهم هذه دلالة على الوثوق بما ينقل والأخذ بما يحتج به من ألفاظ وشواهد.

الثالث: أما الحديث الثالث الذي أورده عثمان فكي فهو قوله ﷺ «ونخلع ونترك من يفجرك». وقد احتج به سيبويه في باب: «الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك» وهو باب «التنازع» فقال:

«وهو قولك: «ضربت وضربني زيد» و«ضربني وضربت زيداً» تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا انه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وانه لا ينقض معنى، وإن المخاطب قد عرف ان الأول قد وقع بزيد... ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل: «والحافظين فروجهم والحافظات...» فلم يعمل الآخر فيما اعمل فيه الأول استغناء عنه. ومثل ذلك: «ونخلع ونترك من يفجرك»(٧٧).

---

(٧٦) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٧٧٢ - ٧٧٣ وهو في مسند احمد مع اختلاف اللفظ في غير موضع الشاهد.

(٧٧) الكتاب ج١ ص٣٧ - ٣٨ ط بولاق. وينظر في تخريجه فهرس شواهد سيبويه ص٥٨ هـ٢. والنهاية ج٢ ص٤١٤.

وقد جاء هذا الحديث في كتب الحديث مطابقاً للفظ الذي ذكره سيبويه، وليس فيه ما يرد عليه أو يطعن به، ولا ما يمنع أن يكون في عداد الأحاديث التي احتج بها سيبويه.[٧٨].

وقد احتج بهذا الحديث ابن الانباري فقال ناقلاً أدلة البصريين في أن الاختيار اعمال الثاني: «وأما البصريون فاحتجوا بان قالوا: الدليل على ان الاختيار اعمال الفعل الثاني: النقل والقياس:

أما النقل فقد جاء كثيراً. قال الله تعالى: «آتوني أُفرغ عليه قِطْرا» فأعمل الثاني... وقال تعالى: «هاؤم اِقرأوا كتابيه» فاعمل الثاني وهو: «اقرأوا»... وجاء في الحديث «ونخلع ونترك من يفجرك» فاعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بدّاً... »[٧٩]. وهذا الاستدلال لم يرد إلا عند سيبويه من البصريين الأوائل، فصرح ابن الانباري بأنه حديث.

أما الحديثان اللذان أضافها النفاخ فهما:

الأول: قوله ﷺ: «إني عبد الله آكلاً كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد». احتج به سيبويه في باب «ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة» قال:

«والأسماء المبهمة: هذا وهذان وهذه... وهو وهي وأنا ونحن... وما أشبه هذه الأسماء، فأما المبني على الأسماء المبهمة فقولك: «هذا عبد الله منطلقاً» و«هؤلاء قومك منطلقين»... وقد يكون «هذا» وصواحبه بمنزلة «هو» يعرَّف به تقول: «هذا عبد الله فاعرفه» إلا أن «هذا» ليس علامة للمضمر، ولكنك اردت ان تُعرِّف شيئاً بحضرتك. وقد تقول: «هو عبد الله» و«أنا عبد الله» فاخراً أو موعداً، أي: اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يبلغك عني، ثم يُفسّر الحال التي كان يعلمه عليها

(٧٨) احتجاج النحويين بالحديث - مجلة المجمع الاردني، العددان ٣ و٤. السنة الثانية ص٥٢.
(٧٩) الانصاف - لابن الانباري ج١ ص٦٢ - ٦٣.

أو تبلغه، فيقول: «أنا عبد الله كريماً جواداً» و«هو عبد الله شجاعاً بطلاً» ويقول: «إني عبد الله» مصغراً نفسه لربه ثم يفسِّر حال العبيد فيقول: «آكلاً كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد»(٨٠)

وقد أبعد الدكتور محمود حسني محمود هذا من بين الأحاديث التي احتج بها سيبويه لأمور ثلاثة هي:

١ - إن الطريقة التي ساق بها سيبويه هذا القول لا توحي بأنه استشهد به حديثاً نبوياً، وإنما توحي بأنه اتى بعبارة نثرية استوحاها من الحديث في روايات متعددة.

٢ - إن الصياغة التي اتى بها سيبويه تختلف عن الروايات التي روي الحديث بها في كتب السنن.

٣ - إن موطن الاستشهاد الذي مثَّل به سيبويه يختلف في لفظه وفي إعرابه عما ورد في كتب السنن، فإن كلمة «آكلاً» التي أوردها سيبويه والتي هي موطن الاستشهاد حلت محل «آكُلُ». فالكلمة الأولى «اسم» والثانية «فعل مضارع»، والأولى منصوبة على انها «حال» بينما الثانية هي وفاعلها إما أن تكون في محل رفع «خبر»، أو في محل نصب على انها «حال»(٨١).

أما قوله «إن الطريقة التي ساق بها سيبويه هذا القول...» فليس فيه دليل على انه ليس حديثاً؛ لأن الباحثين في أي علم من العلوم يجوز لهم ان يحتجوا بالآية أو الحديث تاماً أو مقطعاً بحسب ما يدعو إليه شرح الشاهد، كما ان سيبويه قدم لجميع أحاديثه بعبارات لا تدل على ان الذي بعدها حديث.

أما الأمران الثاني والثالث فهما أمر واحد فاختلاف الصياغة هو الذي

(٨٠) الكتاب ج١ ص٢٥٦ - ٢٥٧. وينظر تخريجه في فهرس شواهد الكتاب ص٥٧ - ٥٨ ومجلة مجمع اللغة العربية الاردني ص٥٣هـ ٤٣ (عن طبقات ابن سعد ٣٧١/١)

(٨١) ينظر احتجاج النحويين بالحديث، مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ص٥٣ - ٥٤ السنة الثانية العدد المزدوج ٣ و٤.

أدّى إلى اختلاف موضع الاستشهاد، وهو ثابت عند من جاء بعد سيبويه على الصورة نفسها التي احتج بها سيبويه. من هؤلاء الذين احتجوا به:

المبرد (- ٢٨٥ هـ): احتج به متابعاً سيبويه فقال: «ولو قلت: أنا عبد الله منطلقاً» لم يجز؛ لأن «المنطلق» لا يؤكدني، الا ترى أنك: لو قلت: «أنا عبد الله منطلقاً» لكان المعنى فاسداً؛ لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق، ويفارقني في غيره، ولكن يجوز أن تقول: «أنا عبد الله» - مصغراً نفسك لربك - ثم تقول: «آكلاً كما يأكل العبيد، وشارباً كما يشرب العبيد»[٨٢].

فاحتج به على الطريقة التي احتج بها سيبويه وفي موضع الاحتجاج نفسه وبالرواية نفسها بالاسم المنصوب على الحال بدل الفعل المضارع، وإن اختلف لفظ «العبد» فجاء «العبيد» بصورة الجمع وهذا لا يؤثر في موضع الشاهد ولا يلغيه، كما تابعه في إغفال نسبته إلى النبي عليه السلام كما فعل سيبويه.

الثاني: والحديث الثاني الذي ذكره النفاخ قوله ﷺ: «سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح». وقد احتج به سيبويه في باب: «من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره»، حيث يقول: «ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر وتصرفها: أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام وذلك قولك «سبحان الله» و«معاذ الله»... وأما: «سُبوحاً قُدوساً رب الملائكة والروح» فليس بمنزلة: «سبحان الله» لأن «السبوح والقدوس» اسم ولكنه على قوله: «اذكر سبوحاً وقدوساً» وذلك انه خطر على باله أو ذكره ذاكر فقال: «سبوحاً» أي: ذكرت سبوحاً، كما تقول: «أهلَ ذاك» إذا سمعت الرجل ذكر الرجل بثناء أو بذم، كأنه قال: «ذكرت أهل ذاك»...

ومن العرب من يرفع فيقول: «سُبُّوحٌ قدوسٌ رب الملائكة

---

(٨٢) المقتضب ج ٤ ص ٣١١.

والروح » كما قال: « أهلُ ذاك » و « صادق واللهِ » على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً »[٨٣].

وقد أخرجه الدكتور محمود حُسني من الأحاديث التي احتج بها سيبويه، وقال: « ما استشهد به سيبويه ليس واحداً من الأحاديث النبوية كما تراءى للنفاخ؛ ذلك لأن « سبوحاً قدوساً » وردتا في الحديث النبوي مرفوعتين لا منصوبتين، ولكن سيبويه استفاد من الحديث لمعالجة قضية نحوية. وليوضح فكرة الباب الذي عرضها فيه وهو نصب المصادر بافعال مضمرة متروكة، فأتى بها منصوبتين، فالنصب ليس من نطق الرسول وإنما هو من صنع سيبويه - كما سيظهر فيما بعد في الرفع - فلا يجوز إذن ان يعد شاهداً من شواهد سيبويه، ولو ذهبنا إلى ذلك لكأننا اعترفنا بأن النصب من لفظ الرسول وهو ليسه »[٨٤].

والذي ظهر للنفاخ أن رواية النصب « سبوحاً قدوساً.. » حديث نبوي، لأن صاحب « عون المعبود » قال عن القاضي عياض: انه قيل فيه « سبوحاً قدوساً » على تقدير: « اسبح سبوحاً » أو « أذكر » أو « اعظم » أو « أعبد »[٨٥].

فلو صحت هذه الرواية يكون سيبويه قد احتج بالحديث على وجهي روايته، وصح له هذا الاستشهاد به.

إلا ان الدكتور محمود حُسني تطرق إلى هذا فيما بعد ورده على النفاخ فقال: « وقد نسب النفاخ « سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح » إلى النبي وعده حديثاً اعتماداً على ما ورد في « عون المعبود » الذي أتى بقول القاضي عياض يتحدث فيه عن

---

(٨٣) الكتاب ج١ ص١٦٢ - ١٦٥ ط بولاق. وتخريجه في فهرس شواهد سيبويه ص٥٧ هـ٢. وينظر الشاهد وأصول النحو ص٧٢ - ٧٣ وهـ٣ ص٧٢ وخرجه الدكتور محمود حسني في صحيح مسلم كتاب الصلاة. وفي مسند ابن حنبل ج٦، ص١٤٨ (سبوح قدوس رب الملائكة والروح) بالرفع. وكذا في سنن ابي داود ٢٠١/١ (مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ص٥٤ هـ٤٥).

(٨٤) مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ص٥٤.

(٨٥) فهرس شواهد سيبويه ص٥٧ هـ٢.

حديث النبي: «سبوح قدوس رب الملائكة والروح»، قال القاضي عياض: «وقيل فيه: «سبوحاً قدوساً» على تقدير «اسبح سبوحاً» أو «أذكر» أو «أعظم» أو «أعبد» رب الملائكة والروح» وهو من عطف الخاص على العام لأن الروح من الملائكة، وقيل: يحتمل أن يكون جبريل»(٨٦).

واستنتج من هذه العبارة ان «سبوحاً قدوساً» ليس من لفظ النبي ﷺ فقال: «قول القاضي عياض: وقيل فيه: «سبوحاً قدوساً» ليس معناه ان النبي كان ينصب فيقول هذا القول لعدة دلالات منها:

١ - لو كان القاضي عياض ينسب النصب إلى النبي لأسنده بإحدى الطرق.

٢ - يستخدم القاضي عياض أسلوب «قيل» المبني للمجهول، وليس فيه تحديد أو إشارة إلى القائل ففيه النسبة معممة مما يوحي أن هذا القول قول عام.

٣ - يلمح من سياق كلام القاضي عياض انه يريد ان يعالج لفظ الحديث من الناحية اللغوية والنحوية ؛ فقد أورد صاحب «عون المعبود» قولة القاضي في سياق شرح معنى «سبوح قدوس»، وسياق بيان الأوجه الاعرابية واللغوية والاشتقاقية، وهو يستأنس برأي القاضي في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك كله فإن «عون المعبود» لا يقوم بدور الجامع للأحاديث أو تصنيفها أو تحقيقها، وإنما بدور الشارح لما ورد في سنن أبي داود، وما ورد فيه من أحاديث، ولم يرد النصب في هذه السنن»(٨٧).

ويردُّ رواية الرفع في نص سيبويه - فيما بعد بأنه لم يورده على انه حديث إنما أورده عرضاً؛ لأنه قدم له بعبارة: «ومن العرب

(٨٦) مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ص٥٤ - ٥٥.

(٨٧) مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ص٥٥.

من يرفع فيقول » وما دام كذلك فلا يجوز ان يعد من بين الأحاديث التي احتج بها سيبويه »[٨٨].

وقد عدت إلى كتب النحو التي تلت كتاب سيبويه ابحث فيها عن الاحتجاج بهذا الحديث فما وجدت أحداً يحتج به وانتهيت إلى كتب ابن مالك - ومع كثرة الأحاديث التي ذكرها واحتج بها في الموضوعات المختلفة لم يحتج بهذا الحديث.

لقد تحقق مما ذكره سيبويه من الأحاديث التي عثر عليها فكي والنفاخ عند الدكتور محمود حُسني حديثان فقط يمكن أن يعدا صحيحين واحتج بهما في موضع احتجاج نحوي وهما: « ونخلع ونترك من يفجرك » و « ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ».

وبعد ان عدت إلى كتب النحو والصرف المؤلفة بعد الكتاب ومنها كتب ابن مالك، وعرضت ما ورد فيها من أحاديث على العبارات الواردة في كتاب سيبويه ما كان منها من الأحاديث أو الأمثال أو الأقوال أو اللغة التي أثبت فهارسها الاستاذ عبد السلام هرون في الطبعة التي أخرجها للكتاب وجدت أكثر من عبارة تبين أنها حديث نبوياً كان أم من كلام الصحابة:

الأول: احتج به الفراء (- ٢٠٧ هـ) في « معاني القرآن » وهو يتحدث عن قوله تعالى: « الآن وقد كنتم به تستعجلون »، وهو ما ورد في الحديث من قولهم: « نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال »[٨٩]. وقد وجدت في الكتاب هذا الحديث في باب: « تسميتك الحروف بالظروف وغيرها من الأسماء »، قال: « وأما ثم واين وحيث ونحوهن إذا صُيِّرن اسماً لرجل أو امرأة أو

(٨٨) المجلّة نفسها ص٥٥ - ٥٦.

(٨٩) معاني القرآن ج١ ص٤٦٨ - ٤٦٩. وقد خرجه الدكتور محمود حسني من تفسير الطبري ج٣ ص٦٦ بولاق. وفيه: « ان الله عز وجل كره لكم ثلاثاً: قيل وقال واضاعة المال، وكثرة السؤال، فإذا شئت رأيته في قيل وقال يومه اجمع وصدر ليلته ». وفي اللسان « قول »: « روي عن النبي ﷺ انه نهى عن قيل وقال واضاعة المال » (هـ٥٥ ص٥٨ مجلة المجمع الاردني).

حرف أو كلمة فلا بدَّ لهن من أن يتغيرن عن حالهن ويصرن بمنزلة زيد وعمرو؛ لأنك وضعتهن بذلك الموضع كما تغيرت «ليت» و«إن». فإن أردت حكاية هذه الحروف تركتها على حالها كما قال: «إن الله ينهاكم عن قيل وقال». ومنهم من يقول: «عن قيلٍ وقالٍ». قال ابن مقبل:

أصبح الدهر وقــد ألوى بهم . غير تقوالك عن قيلٍ وقالِ

- والقوافي مجرورة. قال: «ولم اسمع به قيلاً وقال». وفي الحكاية. قالوا: «مذ شبَّ إلى دُبَّ» وإن شئت: «من شُبٍّ إلى دُبٍّ»(٩٠).

وقد ورد هذا الحديث في كتب نحوية أخرى تلت كتاب سيبويه ومعاني القرآن للفرّاء هي:

١ - اللامات للزجاجي (- ٣٣٧ هـ). احتج به وهو يتحدث عن «الآن» وسبب بنائها «على الحكاية» فقال:

«وقال الفرّاء والكسائي: إنما هو محكي وأصله من «آن - يئين» بمعنى: «حان يحين». وفيه ثلاث لغات: «آن لك أن تفعل كذا وكذا» و«أنى لك ان تفعل كذا وكذا يأنى لك»....والثالثة: أن تقول: «أنالَ لك ان تفعل كذا وكذا»... فدخلت الألف واللام على اللغة الأولى، فقيل: «الآن، فاعلم» فترك على فتحهِ. كما روي في الأثر أنه «نهى عن قيلَ وقالَ» ويحكى مفتوحاً على لفظ الماضي، وبعضهم يردُّه على «قيلٍ وقالٍ» فيجعلها اسمين»(٩١).

٢ - مشكل إعراب القرآن: لمكي بن أبي طالب القيسي (- ٤٣٧ هـ)

احتج به وهو يتحدث في قوله تعالى: «بعذاب بئيس». فقال: «وقيل انه فعل ماض منقول إلى التسمية به، ثم وصف به

(٩٠) الكتاب ج٢ ص٣٥ طـ بولاق.

(٩١) اللامات للزجاجي ص٣٩. وينظر هامش ١ ص٣٩ منه.

مثل ما روي عن النبي ﷺ انه قال: «إن الله عز وجل ينهى عن قيلَ وقالَ»..[٩٢].

٣ - شرح المفصل، لابن يعيش (- ٦٤٣ هـ). قال وهو يتحدث عن «الآن» وان اصلها «آن يئين» دخلت عليها «أل»:

«وآنَ» فعل ماض، فلما ادخل عليه الألف واللام ترك على ما كان عليه في الفتح، كما جاء في الحديث انه ﷺ «نهى عن قيلَ وقالَ» و«قيل» و«قال» فعلان ماضيان فادخل الخافض عليهما وتركهما على ما كانا عليه»[٩٣]

والذي نلاحظه على هذا الحديث في هذه الكتب جميعاً أن موضع الشاهد فيه ثابت لم يتغير، إلا انه ورد بثلاث روايات عند سيبويه «إن النبي قال: «إن الله ينهاكم عن قيل وقال» وقريب منها ما عند القيسي «ان النبي قال: «إن الله عز وجل ينهى عن قيل وقال»، وعند الزجاجي وابن يعيش «انه روي في الأثر» أو «كما جاء في الحديث انه «نهى عن قيلَ وقالَ». والمهم أن موضع الشاهد لم يتغير على اختلاف صور ذكر الحديث.

الثاني: ورد في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج» في باب «ما كان من المؤنث على أربعة أحرف سمي به مذكر» منسوباً الاحتجاج به إلى الخليل. وقد عدت بعد هذا إلى كتاب سيبويه باب «تسمية المذكر بالمؤنث» فوجدته يحتج بالحديث نفسه وهو قوله ﷺ «لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة»[٩٤]. وقد مرَّ بنا ذكره عند الكلام على الأحاديث التي احتج بها الخليل؛ لأن الزجاج نسبه اليه في كتابه وثنّى على هذه النسبة الدكتور محمود حسني محمود، في حين ورد في الكتاب في كلام طويل من فقرات متعددة نسب القول في بعضها إلى الخليل، فهو وإن صَحَّ ان

---

(٩٢) مشكل اعراب القرآن ص٣٠٤ - ٣٠٥.

(٩٣) شرح المفصل ج٤ ص١٠٣.

(٩٤) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٥٥، والكتاب ج٢ ص٢٠ ط بولاق. وقد خرجه الدكتور محمود حسني محمود من: صحيح مسلم كتاب الايمان، حديث ١٧٨ و٣٧٧ و٣٧٨ وسنن ابن ماجة، كتاب الصيام، حديث ٣٥. (هـ١ ص٥٧ مجلة المجمع الاردني).

الخليل هو المحتج به يصح لنا ان نعده مما احتج به سيبويه أيضاً لأنه وارد في كتابه ونحن نتحدث عما ورد في الكتاب من أحاديث، ولم أجد من احتج به من النحويين غير سيبويه والزجاج.

الثالث: حديث ورد في كتاب سيبويه في باب: «ما اسكن من هذا الباب الذي ذكرنا وترك أول الحرف على أصله لو حرك لأن الأصل عندهم ان يكون الثاني متحركاً وغير الثاني أول الحرف». قال فيه: «وذلك قولك «شِهْدَ» و«لِعْبَ» تسكن «العين» كما اسكنتها في «عَلْمَ» وتدع الأول مكسوراً لأنه عندهم بمنزلة ما حركوا فصار كأول «إبِل»... ومثل ذلك «نِعْمَ» و«بِئْسَ» إنما هو «فَعِلَ» وهو أصلها. ومثل ذلك: «فبها ونِعْمَت» إنما أصلها: «فبها ونَعِمَت». وبلغنا أن بعض العرب يقول: «نَعْم الرجلُ»[٩٥].

وقد ورد الحديث عند كل من الشلوبين (- ٦٤٥ هـ) وابن مالك (- ٦٧٢ هـ). وأورده ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر»، بلفظ: «من توضَّأ للجمعة فبها ونِعْمَت»[٩٦]. واحتج به الأولان وهما:

١ - الشلوبين في «التوطئة» بلفظ «فبها ونعمت» كما رواه سيبويه. قال في باب «نعم وبئس»: «والتفسير واجب ان اضمر الفاعل نحو: «نعم رجلاً زيد» إلا فيما شذَّ نحو قولهم: «فَبِها ونعمت»[٩٧].

٢ - ابن مالك في «شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ» بلفْظ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل»[٩٨].

والاحتجاج به عند سيبويه على أن أصل «نِعْمَ»: «نَعِمَ» فخفف بتسكين العين. أما عند ابن مالك والشلوبين فهو على حذف التمييز وهو

---

(٩٥) الكتاب ج٢ ص٢٥٨ - ٢٥٩؛ (بولاق).

(٩٦) النهاية ج٥ ص٨٣.

(٩٧) التوطئة ص٢٤٩.

(٩٨) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٧٨٥. وينظر الحديث بهذا اللفظ في الجامع الصغير ج٢ ص١٦٩.

النكرة التالية لـ «نِعْمَ» في نادر من القول عند ابن مالك، وفيما شذَّ عند الشلوبين وإن كان موضع الاحتجاج ثابتاً لم يتغير فيه اللفظ عند الجميع.

الرابع: ووجدت حديثاً رابعاً احتج به في باب «ما جرى على موضع النفي لا على الحرف الذي عمل في المنفي». فقال: «ومثل ذلك أيضاً، قول العرب: «لا مثله أحدٌ» و«لا كزيد رجلٌ». وإن شئت حملت الكلام على «لا» فنصبت، وتقول: «لا مثله رجلٌ» إذا حملته على الموضع كما قال بعض العرب: «لا حولَ ولا قوةٌ إلا باللهِ». وإن شئت حملته على «لا» فنونته ونصبته»[99].

وهذه العبارة وهي: «لا حول ولا قوة إلا بالله» حديث ذكره ابن الأثير في «النهاية» في موضعين: الأول في مادة «حول» قال فيه: «لا حولَ ولا قوةَ إلا بالله»: الحول ها هنا: الحركة، يقال: «حال الشخص»: إذا تحرك. والمعنى: لا حركة ولا قوة إلا بمشيئة الله تعالى. وقيل: الحول: الحيلة، والأول أشبه»[100].

وأورده في الموضع الثاني في مادة «كنز» فقال: «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» أي: أجرها مُدَّخر لقائلها والمتصف بها كما يدَّخر الكنز»[101].

فالرواية الأولى في الموضع الأول جاء الحديث فيها كما أورده سيبويه بلا زيادة وموضع الاستشهاد فيه ثابت وصحيح. قد جاء في صحيح مسلم[101].

ولم أجد أحداً من النحويين بين سيبويه وابن مالك احتج بهذا الحديث على الأوجه الجائزة في الاسم المعطوف بالواو على اسم «لا» مع تكرر «لا» كما احتج به سيبويه.

ولكنني وجدت ابن مالك يحتج بالحديث نفسه وبلفظ مطول

---

(٩٩) الكتاب ج١ ص٣٥٢ طـ بولاق.

(١٠٠) النهاية ج١ (حول) وينظر صحيح مسلم ج٤ ص٢٠٧٧ و٢٠٧٨.

(١٠١) النهاية ج٤ (كنز)، وينظر صحيح مسلم ج٤ ص٢٠٧٧ و٢٠٧٨.

على موضع آخر هو: جواز مجيء المبتدأ غير اسم وإنما عبارة أو كلام مركب وذلك انه احتج به في أثناء كلامه على المبتدأ، فقال: «وتصدير المبتدأ بـ«المجرد» أولى من تصديره بـ«الاسم المجرد»؛ لأن المبتدأ المخبر عنه قد يكون غير اسم نحو: «وأن تصوموا خير لكم». و«لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» و«سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم»[١٠٢]. فرواية ابن مالك للحديث في الموضع الثاني من صحيح مسلم جاءت مطابقة لما احتج به ابن مالك.

هذه هي الأحاديث التي استطعت العثور عليها في الكتاب ولعل القراءات القادمة تكشف لي عن أحاديث أخرى. وقد حاول الدكتور محمد ضاري حمادي في بحثه الذي نال به درجة الماجستير: «الحديث النبوي الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية»[١٠٣] أن يتصفح كتاب سيبويه ويجمع العبارات المتناثرة فيه، والأمثال التي مثَّل بها سيبويه ليتحقق من كونها أحاديث فوجد عبارات ثبت انها أحاديث، وهي:

الأول - «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصرانه»، وقد تحدثنا عن هذا الحديث بتفصيل في اثناء الكلام على ما ثبت انه حديث مما عثر عليه كل من فكي والنفاخ، فهو مسبوق إليه وليس فيه جديد.[١٠٤]

الثاني - «قضية ولا أبا حسن». أورده سيبويه في باب «ما لا تُغَيِّر فيه «لا» الاسماء عن حالها التي كانت عليها قبل ان تدخل «لا» فقال:

«واعلم ان المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لأن «لا» لا تعمل في معرفة أبداً. فأما قول الشاعر:

لا هيثمَ الليلة للمطيِّ

---

(١٠٢) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص١٥٨. وقد خرّج الحديث فيه: في مسند أحمد ١٥٦/٥ عن ابي ذر الغفاري عن النبي ﷺ... وفي مجمع الزوائد: ٩٨/١٠. وكنز العمال ٤٠٨/١ - ٤٠٩ (هـ٢٢ ص١٥٨ شرح العمدة).

(١٠٣) الكتاب مطبوع على الآلة الكاتبة بنسخ محدودة اعدت للمناقشة وهو في سبيل الطبع.

(١٠٤) ينظر: الحديث النبوي الشريف ص٤٩٢ - ٤٩٤. (على الآلة الكاتبة).

فانه جعله نكرة، كأنه قال: «لا هيثم من الهيثمين». ومثل ذلك: «لا بصرةَ لكم»... وتقول: «قضيةٌ ولا أبا حسن» تجعله نكرة. قلت: فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً عليه السلام؟ فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل «لا» في معرفة. وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت «أبا حسن» نكرة حَسُنَ لك ان تُعمِلَ «لا» وعلم المخاطب أنه قد دخل في هؤلاء المنكورين «عليٌّ» وانه قد غُيّبَ عنها.

فإن قلت: إنه لم يُرِد أن ينفي كُلَّ من اسمه عليّ، فإنما أراد أن ينفيَ منكورين كلهم في قضيته مثلُ عليّ، كأنه قال: «لا أمثال عليّ لهذه القضية»، ودل هذا الكلام على أَنها ليس لها عليّ. وانه قد غُيِّبَ عنها»[١٠٥].

وهذه العبارة ليست من الحديث النبوي كما يقول محمد ضاري إنما «قد ثبت انها من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وإن كانت قد نقلت بالطريقة التي نقلت بها أحاديث النبي ﷺ حتى صارت جزءاً من «الحديث»[١٠٦].

وفي احتجاج سيبويه بها على هذه الصورة دليل على انه كان يجيز الاحتجاج بكلام الصحابة رضي الله عنهم؛ لأنهم من أفصح العرب، وعاشوا في زمن الاحتجاج.

ثم أورد الدكتور محمد ضاري عبارات شك في كونها أحاديث ولم يبحث عنها في كتب الحديث ولم يعلق عليها بإثبات ولا نفي وهي:

الثالث: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شرّاً فشَرٌّ، والمرء مقتول بما قتل به إن خنجراً فخنجرٌ وإن سيفاً فسيفٌ»

وقد ثبت عندي أن هذه العبارة حديث، فقد احتج بها

---

(١٠٥) الكتاب ج١ ص٣٥٥ ط بولاق. والحديث النبوي الشريف ص٤٩٣ - ٤٩٤.

(١٠٦) ينظر: الحديث النبوي الشريف: ص٤٩٢ - ٤٩٤.

سيبويه في باب «ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف»: حيث قال: «وذلك قولك: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ، والمرء مقتول بما قتلَ به إن خنجراً فخنجرٌ، وإن سيفاً فسيفٌ» وإن شئت أظهرت الفعل فقلت: «إن كـــان خنجراً فَخنجـرٌ» و«إن كـــان شرّاً فشرٌ». ومن العرب من يقول: «إن خنجراً فخنجراً» و«إن خيراً فخيراً» و«إن شرّاً فشرّاً» كأنه قال: «إن كان الذي عمل خيراً جزي خيراً» أو «كان خيراً». و«إن كان الذي قَتَل به خنجراً كان الذي يُقتل به خنجراً»، والرفع أكثر وأحسن في الآخر؛ لأنك إذا ادخلت «الفاء» في جواب الجزاء استأنفت ما بعدها وحسن ان يقع بعدها الاسماء...»[١٠٧].

وقد ثبت أن الجزء الأول منه حديث احتج به ابن مالك في أثناء كلامه على حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها، فقال: «وحذف كان مع اسمها وبقاء خبرها كثير... في نثر الكلام ونظمه. فمن النثر قول النبي ﷺ: «المرء مجزيٌّ بعمله إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ»... أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ، وإن كان عمله شرّاً فجزاؤه شرٌ»[١٠٨]. وكلامه هنا يشبه كلام سيبويه.

أما الجزء الثاني من هذه العبارة فلم يرد لها ذكر في كتب النحو والصرف. وبقيت عبارات هي - كما رتبها الدكتور محمد ضاري -:

٤ - «نهاره قائم وليله صائم»[١٠٩]

٥ - «حيَّهل الصلاة»[١١٠].

٦ - «اللهَ أكبر دعوة الحق»[١١١].

---

(١٠٧) الكتاب ج١ ص١٣٠ طـ بولاق. والحديث النبوي الشريف ص٣٩٣ - ٣٩٤.
(١٠٨) شواهد التوضيح والتصحيح ص٧١.
(١٠٩) الكتاب ج١ ص١٦٠ (هرون)، والحديث النبوي الشريف ص٤٩٦.
(١١٠) الكتاب ج١ ص٢٤١ (هرون) وينظر صحيح مسلم ج١ ص٢٨٧ (حيٌّ على الصلاة).
(١١١) الكتاب ج١ ص٣٨١ (هرون).

الرابع: وقد عثرت على «حيَّ على الصلاة» - من هذه العبارات - في صحيح مسلم - الأذان - وهي عبارة، من قول للنبي ﷺ. وقد قال سيبويه فيها: «وأما «حيَّهل» التي للأمر فمن شيئين يدلك على ذلك: «حيَّ على الصلاة». وزعم أبو الخطاب انه سمع من يقول: «حيَّ هَلَ الصلاة»[111ب].

ولم استطع العثور على العبارتين الأخريين على الرغم من بحثي عنهما في كتب النحو والصرف وكتب الحديث التي بين يدي. وعسى أن نعثر عليهما في يوم ما.

وقد قال الدكتور محمد ضاري فيها: «وهذا وذاك يمكن ان يكون حديثاً للنبي ﷺ أو حديث أحد من آله أو أصحابه أو رجال حديثه»[112].

فالذي ثبت انه حديث من هذه العبارات الستّ التي أوردها الدكتور محمد ضاري أربعة أحاديث - الأول: سبق إليه ولم يخلص العثور عليه له. وثلاثة أحاديث: الثاني والثالث والخامس أحدها من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، أما العبارتان الرابعة والسادسة فلا نعلم عن قائلهما شيئاً.

هذا وقد أورد السهيلي (- ٥٨١ هـ) في أماليه حديثاً قال:

١ - إنَّ سيبويه ذكره في كتابه وهو: «بيِّنتُك أو يمينه» فقال: «وأما بيّنتُك أو يمينُه» - بالرفع - فهذا اللفظ بعينه مسطور في كتاب سيبويه، وذكر فيه النصب بإضمار فعل كأنه قال: «أحضر بيِّنَتَك». وأجاز بإضمار المبتدأ وتقديره «المحكوم به بيِّنتُك»[112ب]. وهو حديث أخرجه البخاري في كتاب التفسير عن عبد الله بن مسعود[113].

وقد حاولت البحث عنه في كتاب سيبويه وفي فهارسه التي

(١١١ب) الكتاب ج٣ ص٣٠٠ (هرون). وينظر صحيح مسلم ج١ ص٢٨٧.
(١١٢) الحديث النبوي الشريف ص٤٩٦.
(١١٢ب) أمالي السهيلي ص١٠٧ - ١٠٨.
(١١٣) ينظر صحيح البخاري ٤٣/٦ كتاب التفسير.

صنعها عبد السلام هرون للألفاظ واللغة والأحاديث والأمثال فما استطعت العثور عليه، وعسى ان نعثر عليه في قراءات أخرى للكتاب.

٢ - وذكر السهيلي أيضاً حديثاً آخر احتج به سيبويه فقال في باب «المصادر المنصوبة»: «وهو قول منسوب إلى عامر بن الطفيل[١١٤]، وأخرجه البخاري مع الأحاديث في باب «غزوة الرجيع» «غدّة» بالرفع من غير استفهام.

قال السهيلي: «وأما قول عامر بن الطفيل «أغُدَّة كغدَّة البعير؟» فقد أورده سيبويه في كتابه فقال: «أغدّةً كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية؟» وجعله سيبويه من باب المصادر المنتصبة بالأفعال المختزلة التي لا يجوز أظهارها لقيام المنصوبات مقامها فكأنه قال: «أأغد غدّة؟» و«أأموت موتاً في بيت سلولية؟»[١١٦].

ولما رجعت إلى الكتاب وجدت سيبويه يحتج به على انه من كلام العرب يقول: في باب «ما ينتصب فيه المصدر كان فيه الألف واللام أو لم يكن على إضمار الفعل المتروك إظهاره»: «ومن ذلك قول بعض العرب: «أغدَّةً كغُدَّةِ البعير وموتاً في بيت سلوليَّة؟» أي: أأغدُّ غدةً كغدة البعير وأموت موتاً في بيت سلولية؟»[١١٦].

ولما كان هذا القول منسوباً إلى عامر بن الطفيل وليس من الحديث النبوي فهو خارج عن الاحتجاج بالحديث، لكنه قول من أقوال العرب الذين يحتج بكلامهم لكونه ممن عاش في زمن الرسول وهو من فصحاء العرب وسادتهم.

وكان آخر ما وقع لي وأنا أكتب هذا البحث مما كتب في الاستشهاد

---

(١١٤) عامر بن الطفيل: كان سيد بني عامر في الجاهلية، اسلم ثم ارتدَّ فدعا عليه الرسول هو واربد بن قيس اخو لبيد لأمه فقال: «اللهم اكفيهما بما شئت» فأنزل الله تعالى على اربد صاعقة. واخذت عامراً الغدّة (هـ ٢ ص ١٢٠/أمالي السهيلي ناقلاً عن اسد الغابة. ومجمع الأمثال للميداني ٢/٥٧ - ٥٨).

(١١٥) أمالي السهيلي ص ١٢٠ - ١٢١.

(١١٦) الكتاب ج ١ ص ٣٣٨ (هرون).

بحث كتبه الدكتور محمود حُسني محمود في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني بعنوان «احتجاج النحويين بالحديث» وقد اعتمدت عليه في مناقشة الأحاديث التي أوردها فكي والنفاخ مما عثرا عليه في كتاب سيبويه. وذكرت مناقشته لهذه الأحاديث وردّه ما رد منها وإثباته ما أثبت. بعد تلمسه صحة الحديث وصحة موضع الاستشهاد فيه.

وقد حاول الدكتور محمود حسني محمود ان يتعمق كتاب سيبويه ليلتقط بعض درر الحديث التي زيَّن بها كتابه، فهو يقول عن كتاب سيبويه: «بحر شاسع كلما أعدت النظر فيه وأمعنت اكتشفت شيئاً جديداً، ولكن اكتشاف الحديث فيه ليس أمراً يسيراً، تفحصت الكتاب جملة جملة ودونت ما ظننت انه حديث أو توقعت؛ لأن سيبويه لا يصرح به ثم استشرت بعض الكتب التي تفهرس الحديث فاستخرجت ثلاثة أخرى عرضتها على كتب الحديث ووثقتها»[117].

وباطلاعي على هذه الأحاديث وجدت أن اثنين منها سبق لي أن عثرت عليها في الكتاب وفي كتب نحوية أخرى وقد ذكرتها في موضعها من هذا البحث وهما: «لا يدخل الجنة إلا نفس مسلمة» و«إن الله ينهاكم عن قيلَ وقالَ».

أما الثالث فقال فيه: «استشهد به في باب «إنَّ» و«أنَّ» مبيناً المواطن التي تفتح فيها همزة «إنَّ» وتكسر قال: «وتقول لبَّيك إن الحمد والنعمة لك» ولو شئت قلت: «أنَّ»، ولو قال إنسان إنَّ «أنَّ» في موضع جر في هذه الأشياء، ولكنه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز فيه حذف الجار كما حذفوا «ربَّ» في قولهم:

وبلدٍ تحسبه مكسوحاً

لكان قولاً قوياً»[118].

---

(١١٧) مجلة مجمع اللغة العربية الاردني ص٥٦.

(١١٨) الكتاب ج٣ ص٢٦٨ (هرون). وقد خرجه الدكتور محمود حسني من: الموطأ. كتاب الحج. باب العمل في الاهلال. وصحيح البخاري كتاب الحج. وصحيح مسلم -حج -حديث ١٩ و٢٠ باب ما جاء في التلبية. وسنن النسائي. مناسك الحج (مجلة المجمع هـ٥٣ ص٥٧).

وبهذا نتبين ان ما ورد في كتاب سيبويه من العبارات التي أوردها الباحثون على أنها من الأحاديث خمس عشرة عبارة. نخرج منها اثنتين: الأولى: « قضية ولا أبا حسن » لأنها ليست من الحديث النبوي وإنما هي من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه. والثانية: « أغدة كغدة البعير وموتاً في بيت سلولية؟ » وهي من كلام عامر بن الطفيل. فبقيت ثلاث عشرة عبارة. من الحديث النبوي الشريف الذي ورد في كلام سيبويه محتجاً بها على مسائل مختلفة في كتابه سواء أجاء بها على اللفظ المروي في كتب الحديث أم ليبين ما يجوز فيها من أوجه إعرابية في المسألة التي يتحدث فيها.

ولو أخرجنا ما أنكره الدكتور محمود حسني محمود من عبارات من هذه الأحاديث مع الحديث الذي ذكر السهيلي انه في الكتاب ولم نجده : وهذه هي:

١ - « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه » لأنه يرى ان سيبويه قد خلل الحديث الضمير « هما » وهو موطن الاستشهاد حتى يصح له الاحتجاج به. وإن كنا لا نرى سيبويه يقدم على ذلك لشدة حرصه على توثيق شواهده، ولوثوق النحاة الذين جاءوا بعده به فاحتجوا بها على اللفظ الذي رواه إمّا ثقة به وإما لأنه كان يروى في زمانهم على الصورة التي اثبتها سيبويه.

٢ - « إني عبد الله آكلاً كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد » لأنه وجد في كتب الحديث موضع الشاهد فعلاً مضارعاً يصح ان يكون في موضع رفع خبراً وأن يكون في موضع نصب على الحال، في حين غيَّر سيبويه - كما يرى الدكتور حسني - موضع الشاهد فجاء به إسماً منصوباً على الحال. وهذا كما قلنا في موضع الحديث عنه لا يخلص للدكتور محمود حسني لأن النحاة الذين جاءوا بعده رَوَوهُ بهذه الصورة.

٣ - « سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح » أو « سبوحٌ قدوسٌ رب الملائكة والروح ». أنكر الدكتور محمود حسني رواية النصب لأنها

لم ترد في كتب الحديث إلا بالرفع وإن كان صاحب «عون المعبود» قد نقل عن القاضي عياض انه ورد بالنصب على تقدير فعل محذوف هو الناصب له. وردَّ رواية الرفع بأن سيبويه لم يقصد إلى انه حديث عندما جاء به مرفوعاً، لأنه قدم له بقوله: «ومن العرب من يرفع فيقول:» وهذه العبارة - في رأيه - ليست مما يقدم سيبويه بمثلها لما يريد انه حديث. وإن كنا قد بينا أن سيبويه لم يقدم لما مرَّ من العبارات بما يشعر انها من الحديث وليس لهذا فقط.

٤ - «بيّنتك أو يمينه» ذكره السهيلي لكننا لم نعثر عليه في الكتاب، فلا يعد منها.

فعلى هذا يتبقى من العبارات التي ثبت انها أحاديث، وإن سيبويه قد احتج بها وموضع احتجاجه ثابت فيها تسعُ عبارات فقط. وإن كنت استطيع القول بإثبات الاثنتي عشرة عبارة الواردة في الكتاب والتي احتج بها من بعده من النحاة من الحديث النبوي الشريف، وإن اختلفت فيها الروايات في كتب الحديث ما دامت ثابتة باللفظ الذي احتج به سيبويه في كتب النحاة الذين جاءوا بعده.

بعد هذا الذي عرضناه بتفصيل، وبغض النظر عن عدد الأحاديث التي احتج بها سيبويه، وعن نوع التقديم الذي قدّم به لها، نستطيع أن نقول: إن سيبويه وشيخيه الخليل بن أحمد الفراهيدي وأبا عمرو بن العلاء قد احتجوا بالحديث في النحو والصرف، وإن كان مما وصل إلينا من احتجاجهم قليلاً فلأن بعضهم كأبي عمرو بن العلاء لم تصل إلينا آراؤه النحوية أو الصرفية في كتاب مؤلف يضمها أو يجمعها إنما وصلت إلينا متناثرة في كتب تلاميذه أو تلاميذهم، ولو اننا تتبعنا كتب النحو والصرف واللغة لاستطعنا العثور على مواضع أخرى احتج فيها بالحديث بقيت خافية علينا. وإن الأيام لكفيلة بذلك.

أما الخليل فمع انه ألف كتاب العين، إلا انه كتاب لغة، وقد تبيّن لنا انه احتج بالحديث فيه كثيراً ولكن في أمور لغوية، ومع هذا فقد استطعت

ان أجد في بعضها تفصيلاً في اشتقاق كلمة أو تصريفها ثبت فيه احتجاجه بالحديث. أما احتجاجه به في مسائل نحوية فقد وجدت موضعاً أوضحت فيه انه منسوب إليه وقد احتج فيه بالحديث، وربما تكون له احتجاجات أخرى به فيها، في كتاب سيبويه أو في كتب تلاميذه الآخرين التي لم تصل إلينا.

وقد احتج سيبويه في كتابه بأحاديث نبوية لكنه لم يقدم لها بما يوضّح انها من الحديث، إنما قدم لها بعبارات يقدم بها لكل ما يمثل به من كلام العرب وأمثالهم وعباراتهم المنثورة[119]، فالتبس الحديث بغيره على الباحثين حتى نسب إليه أبو حيان وشيخه والشاطبي ومن جاء بعدهم حتى العصر الحديث عدم الاحتجاج بالحديث، وحاولوا ان يجدوا تعليلاً لذلك، فابتدعوا تعليلات أطالوا فيها وفصَّلوا واختلفوا بين مؤيد ومعارض. وقد ثبت بعد هذا العرض - الذي حاولت ان يكون مفصلاً وتعمَّدت الإطالة فيه بذكر النصوص الحديثية الواردة عند هؤلاء لكي أبيِّن انها حديث وأن الأوائل احتجوا به ولم يتركوه أو يرفضوه - كما عبّر عن ذلك بعضهم - وأن بداية الاحتجاج - كما علمناه حتى الآن - تؤرخ بأبي عمرو بن العلاء فالخليل فسيبويه، فلم يكن الفرّاء ولا أبو علي الفارسي ولا ابن جني أو الزمخشري كما أثبت الباحثون المحدثون، ولا السهيلي أو ابن خروف أو ابن مالك أول من احتج بالحديث النبوي في النحو والصرف.

أعود الآن إلى من جاء بعد سيبويه من النحاة لأكمل مسيرتي معهم عارضة الأحاديث التي وجدتها عند كل منهم في موضع احتجاج صرفي أو نحوي مبيِّنة ما احتج به سابقوهم بلا إطالة أو إعادة إلا إذا اختلف موضع الاحتجاج محاولة الإيجاز والاختصار فيما احتج به كل منهم من أحاديث لم يسبقوا إليها.

٤ - الفرّاء:

---

(١١٩) لقد حاول الدكتور محمود حسني ان يميز بين العبارات التي قدم بها سيبويه للأحاديث بأن ما قدم له بمثل (وأما قولهم) او (وقد تقول) أو (وأما) فهو عبارة واردة عن العرب. وليت حديثا. وان ما قدم له بمثل: (مثل ذلك) أو (كما قال) فهو حديث. ولم أجد هذا منطبقا على كل ما عددناه من الحديث عند سيبويه (ينظر مجلة المجمع ص٥٩).

كتب الدكتور أحمد مكي الانصاري كتابه «أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة» وتحدث فيه عن موقف الفرّاء من الاحتجاج بالحديث، وعدَّه أول من احتج به من النحاة الأوائل فقال:

«لقد انتهج الفراء منهجاً جديداً في الاستشهاد بالحديث الشريف؛ وذلك انه اعتمد الحديث واحتج به في النحو واللغة احتجاجاً مباشراً، على حين كان النحويين من رجالات المدرستين يرفضون الاحتجاج بالحديث الشريف، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على انه يؤسس مذهباً جديداً يغاير المذهبين معاً وهو المذهب البغدادي»[١٢٠].

وقال وهو يتحدث عن كتابه «المذكر والمؤنث» بعد أن نقل أمثلة من احتجاجه بالحديث فيه:

«وفي هذه المواطن واشباهها ردّ أبلغ ردّ على «يوهان فك» والبغدادي ومن لفّ لفهما من الباحثين الذين زعموا أن ابن خروف الأندلسي كان أول من احتج من النحويين بالحديث النبوي الشريف. كما فيه ردّ ضمني على الدكتور شلبي حين جعل السبق في هذا الميدان لصاحبه أبي علي الفارسي»[١٢١].

قال الدكتور الانصاري هذا وهو يعلم تمام العلم ان الدكتور شلبي لم يقطع - كما فعل هو - بأن الفارسي أول المحتجين، ولم يقل بأنه لم يسبقه أحد إلى الاحتجاج بالحديث وإنما قال: ان ابا علي الفارسي اسبق إلى الاحتجاج به من ابن خروف وابن مالك. وكان أكثر منه احتياطاً وتوقعاً لما تكشفه الدراسات الجديدة من احتجاج نحاة آخرين - اسبق من أبي عليّ - بالحديث لذلك قال: «ولستُ أزعم أن صاحبي أول من اعتمد الأحاديث في الاحتجاج اللغوي والنحوي؛ لأن هذه قضية عريضة تستلزم استقصاء آثار النحاة الذين سبقوا أبا علي، ولكنني أكتفي بتقرير أن أبا علي سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف»[١٢٢].

---

(١٢٠) ابو زكريا الفراء ص٣٩٤. وينظر ص٢٤١.

(١٢١) ابو زكريا الفراء ص٢٤٢ وينظر ص٥١٣ منه والخزانة للبغدادي ج١ ص٥ و٦ وابو علي الفارسي ص٢٠٤ والعربية ص٢٢٦.

(١٢٢) ابو علي الفارسي ص٢٠٣ - ٢٠٤.

ويرى الدكتور الانصاري أن اعتماد الفرّاء على الحديث كان اعتماداً على مصدر عظيم من مصادر اللغة في الاحتجاج وعمله هذا جدير بالتقدير ولا سيما ما يتعلق بالأحاديث التي ثبتت صحتها وثبت نقلها بلفظها ولو كانت من لفظ الصحابي العربي؛ لأنه يؤخذ بقوله كما يؤخذ بقول سائر العرب والأعراب. واحتج على قوله هذا بما ذهب إليه صاحب «غيث النفع» من أن الأصل في الأحاديث «نقلها بلفظها، وإدعاء انها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلا بدليل، ومن مارس الأحاديث ورأى تثبت الصحابة والآخذين عنهم - رضي الله عن جميعهم - وتحريهم في النقل حتى انهم إذا شكوا في لفظ أتوا بجميع الألفاظ المشكوك فيها أو تركوا روايته بالكلية، علم علم يقين انهم لا ينقلون الأحاديث إلا بألفاظها»[١٢٣].

بعد هذا الذي تحدث به الانصاري عن الفراء نعود إلى ما وصل إلينا من كتبه لنرى ما احتج به من أحاديث في الصرف والنحو.

لقد كان من المواضع التي احتج فيها بالحديث ما وقعت فيه تغييرات صرفية في الكلمات بإبدال بناء الكلمة، أو حرف من حروفها لغرض التناسب الصوتي والتجانس اللفظي بينهما وهذا التغيير لا يعدُّ عيباً من العيوب بل هو مستحب عند العرب، كما لا يعد ضرورة من الضرورات وإنما يوجد في النثر الفصيح كما يوجد في كلام الرسول البليغ. فمن ذلك:

١ - قوله ﷺ يعوِّذ الحسن والحسين: «أعيذهما من السَّامَّة والهامَّة وكل عين لامَّة». وكان حقّها ان تكون «مُلِمَّة»، ولكنه عدل عن ذلك تحقيقاً للنسق الصوتي.

٢ - وقوله ﷺ: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» فهمز: «مأزورات» وهي لا تستحق الهمز؛ لأنها من «الوزر» - بالواو - وذلك لتتسق همزتها في النغم الصوتي مع همزة «مأجورات»[١٢٤].

ومنه ما وقعت فيه تغييرات صرفية لغرض لفظي كالتخفيف، أو معنوي، وذلك:

---

(١٢٣) ابو زكريا الفراء ص٤٠٩.
(١٢٤) ابو زكريا الفراء ص٣٠٨ - ٣٠٩.

١ - تغيير حركة همزة « أمّ » من الضم إلى الكسر تبعاً لما يسبقها من حركات أو حروف. قال: « ومثله مما قالوا فيه بالوجهين إذا وليته « ياء » ساكنة أو كسرة قوله: « وإنه في أمِّ الكتاب » و « حتى يبعث في أُمها رسولاً »، يجوز رفع « الألف » من « أمّ » و « كسرها » في الحرفين جميعاً لمكان « الياء »، و « الكسرة » مثل قوله تبارك وتعالى: « فَلِأمّه السدس » وقول من روى عن النبي ﷺ: « أوصي امرَأً بِامِّهِ » فمن رفع قال: الرفع هو الأصل في « الأم » و « الأمهات ». ومن كسر قالَ: هي كثيرة المجرى في الكلام، واستثقل ضمة قبلها « ياء » ساكنة أو « كسرة ». وإنما يجوز كسر ألف « أم » إذا وليها « كسرة » أو « ياء » فإذا انفتح ما قبلها فقلت: « فلان عندَ أمِّهِ » لم يجز أن تقول « عند إمِّهِ »، وكذلك إذا كان ما قبلها مضموماً لم يجز كسرها.. »(١٢٥)

٢ - اشتقاق « تُنْسِها » من « النسيان » لا من « النسيئة » قال عند كلامه على قوله تعالى: « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها... » متحدثاً عن أصل اشتقاق « تنسها »: « والنسيان ها هنا على وجهين: أحدهما: على الترك، نتركها فلا ننسخها كما قال الله جلّ ذكره: « نسوا الله فنسِيَهم » يريد: تركوه فتركهم.

والوجه الآخر: من « النسيان » الذي ينسى، كما قال الله « واذكر ربك إذا نسيت ».

وكان بعضهم يقرأ: « أو ننسأها » - يهمز - يريد: « نؤخرها » من « النسيئة ». وكُلٌّ حسن.

حدثنا الفرّاء قال: وحدثني قيس عن هشام بن عروة باسناد يرفعه إلى النبي ﷺ انه سمع رجلاً يقرأ فقال: « لا يرحم الله هذا، هذا أذكرني آيات قد كنت أنسيتهُنَّ »(١٢٦).

---

(١٢٥) معاني القرآن ج١ ص٥ - ٦.
(١٢٦) معاني القرآن ج١ ص٦٥.

٣ - استعمال «أهلَّ» و«استهلَّ» بالبناء للمعلوم والمجهول لازمين ولا يستعمل المجرد منهما. وورود «أهلَّ» في الحديث متعدياً مزيداً. قال: «يقال: أهلَّ الهلالُ، واهِلَّ الهلالُ، واستهلَّ الهلالُ، واستُهِلَّ الهلالُ، ولا يقال «هَلَّ». و«وقد أهلَلْنا الهلالَ»ويروى في بعض الحديث: «أهلَلْنا هلالَ شعبانَ بخانقينَ»[١٢٧].

٤ - جمع كلمة «قمر» مع أنها مما لا شبيه له. قال الفراء: «وأكثر الكلام على الاَّ تجمع الشمس ولا القمر، وإن كانوا قد قالوا «أقمار». قالت عائشة رضي الله عنها: «إنني رأيت ثلاثة أقمار وقعن في حجري» فقيل لها: «يُدفَن في بيتك ثلاثة من خير البشر»، فدفن النبيﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما»[١٢٨].

فأثبت في هذا الحديث المروي عن عائشة ورود جمع «قمر» على «أقمار» ولم يرد غيره في العربية، مع أن المقصود به غير القمر الحقيقي الذي في السماء والذي لا نظير له.

ومما احتج فيه بالحديث من الموضوعات النحوية:

١ - الحكاية في الفعل: «الآنَ» أصلها «آنَ» فعل دخلته «أل» وحكى الفعل في إعرابه.

قال وهو يتحدث عن «الآنَ» والآراء في أصلها: «... وإن شئت جعلت «آن» أصلها قولك: «آنَ لك أن تفعل» ادخلتَ عليها «الألف واللام» ثم تركتها على مذهب «فَعَلَ» فأتاها النصب من نصب «فَعَلَ». وهو وجه جيِّدٌ كما قالوا: «نهى رسول اللهﷺ عن قيلَ وقالَ وكثرةِ السؤال» فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان»[١٢٩] وهذا الحديث مما احتج به سيبويه على جواز حكاية الحروف والأفعال على ما كانت عليه لو سمّي بها. أو إعرابها إعراب الأسماء.

---

(١٢٧) الأيّام والليالي والشهور ص٢٧.

(١٢٨) الايام والليالي والشهور ص٥٨.

(١٢٩) معاني القرآن ج١ ص٤٦٨ - ٤٦٩.

٢ - استعمال «خاف» استعمال «ظن» و«علم».

قال وهو يتحدث في قوله تعالى: «واللاتي تخافون نشوزهنَّ»: «تخافون» «تعلمون». وهي كالظنّ، لأن الظانّ كالشاكّ والخائف قد يرجو فلِذلك ضارع «الخوفُ» «الظَنَّ والعلمَ»... ونقلت في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: «أُمرت بالسواك حتى خِفت لأَدرَدَنَّ» كقولك: «حتى ظننتُ لادردنَّ»(١٣٠).

وسبق عنده الاحتجاج بالحديث نفسه في استعمال «خاف» بمعنى «ظن» قال في كلامه على قوله تعالى: «إلا أن يخافا ألاَّ يقيما حدود الله»: «وهي في قراءة أبَيّ، «إلا أن يظنا الا يقيما حدود الله» والخوف والظنّ متقاربان في كلام العرب... وقد روي عنه ﷺ: «أُمرت بالسواك حتى خِفتُ لأَدرَدَنَّ» كما تقول: «ظَنَّ ليذهَبَنَّ»(١٣١).

٣ - رفع الاسم على تقدير إضمار مبتدأ:

قال: «جاء في الآثار: «تائبون آَيِبونَ لربنا حامدون» بالرفع على إضمار مبتدأ للمتكلم أو المخاطب على حسب العبارة وقد احتج به في كلامه على قوله تعالى: «خصمان بغى بعضنا على بعض» بأن رفعه بإضمار «نحن خصمان»(١٣٢).

٤ - واحتج بحديث آخر على الموضع نفسه فقال:

«وجاء في الآثار «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: يائسٌ من رحمة الله» ثم قال: «وكل هذا بضمير ما أنبأتك به»(١٣٣) .

٥ - إدخال «لام الأمر» على فعل المخاطب قياس عنده:

قال في أثناء حديثه عن قوله تعالى: «فبذلك فليفرحوا»

---

(١٣٠) معاني القرآن ج١ ص٢٦٥ - ٢٦٦.

(١٣١) معاني القرآن ج١ ص١٤٥ - ١٤٦.

(١٣٢)و(١٣٣) معاني القرآن ج٢ ص٤٠٢ وينظر ٤٠١.

والقراءة الواردة فيه « فبذلك فلتفرحوا »: « وكان الكسائي يعيب قولهم: « فلتفرحوا » لأنه وجده قليلاً فجعله عيباً، وهو الأصل. ولقد سمعت عن النبي ﷺ انه قال في بعض المشاهد: « لتأخذوا مصافَّكم » يريد: « خذوا مصافَّكم »[١٣٤].

فالأصل عند الفرّاء في فعل الأمر للمخاطب أن يكون بصيغة المضارع المسبوق بلام الأمر لذلك فقد أجاز القراءة - بالتاء - وأجاز الحديث النبوي أيضاً.

٦ - « ذو » والأسماء الستة يجوز أن تكتب بحرف واحد رفعاً ونصباً وجراً لكنها تقرأ وينطق بها بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً. ولا تنطق على ما ورد في الخط. واحتج لهذا بكتاب علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - الذي كان مكتوباً فيه: « هذا كتاب من علي بن أبي طالب » فقال في تفسير قراءة قوله تعالى: « والجار ذي القربى » الواردة بالألف: « والجار ذا القربى »، ولم يقرأ به أحد، وربما كتب الحرف على جهة واحدة. وهو في ذلك يقرأ بالوجوه. وبلغني أن كتاب علي بن أبي طالب رحمه الله كان مكتوباً: « هذا كتاب من علي بن أبو طالب » كتابها « أبو » في كل الجهات، وهي تعرب في الكلام إذا قرئت »[١٣٥].

وهذا مع الأثرين السابقين يدلان على انه يجيز الاحتجاج بكلام آل البيت والصحابة رضي الله عنهم في مسائل الصرف والنحو.

٧ - استعمال « أحد » للواحد والجمع :

قال في قوله تعالى: « فما منكم من أحد عنه حاجزين »: « أحد » يكون للجمع وللواحد، وذكر الأعمش في حديث عن النبي ﷺ انه قال: « لم تحل الغنائم لأحد سودِ الرؤوس إلا لنبيكم ﷺ » فجعل « أحداً » في موضع جمع. وقال الله عز وجل: « لا نفرق بين أحد

---

(١٣٤) معاني القرآن ج١ ص٤٦٩ - ٤٧٠.
(١٣٥) معاني القرآن ج٣ ص١١٤.

منهم ». وهذا جمع؛ لأن « بين » لا يقع إلا على اثنين فما زاد »[١٣٦]

لقد احتج الفرّاء هنا بالحديث في ثلاثة عشر موضعاً، ورد منها عند سيبويه حديث واحد هو: « نهى رسول الله ﷺ عن قيل وقال وكثرة السؤال » احتج فيه كلاهما على الغرض نفسه وباللفظ نفسه وإن اختلفت فيه رواية الحديث فجاء هنا مطولاً عنه عند سيبويه.

وبقي اثنا عشر حديثاً ليست جميعها من الأحاديث النبوية وإنما تبين من استشهاده ان ثمانية منها من الحديث النبوي الشريف الذي كان يصرح فيه بذلك كما رأينا من قوله: « قوله ﷺ » أو: « ولقد سمعت عن النبي ﷺ » أو: « في حديث عن النبي ﷺ » أو: « من روى عن النبي ﷺ ».. إلى غير ذلك من العبارات التي تدل على صريح النسبة له. فهو في هذا يختلف عن سيبويه، وشواهده الحديثية واضحة للقارىء.

أما الأحاديث التي لم تكن من كلامه ﷺ فهي نوعان : منها ما نسبه إلى قائله كحديث عائشة رضي الله عنها، وكتاب علي بن أبي طالب، ومنه ما اكتفى بأن قال فيه: « وجاء في الآثار » وذلك حديثان، ومنه ما قال فيه « ويروى في بعض الحديث ».

وواضح من هذه المواضع الخمسة أنها ليست من الحديث النبوي الشريف وإنما من الأحاديث المنسوبة إلى آل البيت أو الصحابة رضي الله عنهم مما نزل منزلة الحديث النبوي في تصحيحه والتثبت من روايته والاحتجاج به.

وهناك حديث آخر ذكرنا أن الفرّاء احتج به مما ورد في كتاب سيبويه وانكر الدكتور محمود حسني أن يكون من الحديث المحتج به لسقوط موضع الاحتجاج منه في روايات كتب الحديث. لم نذكره هنا لأن الاحتجاج به عند الفرّاء في موضع لغوي هو معنى « فطرة ». لكننا أوردناه هناك لنستدل به على أن الفرّاء رواه كما ورد في كتب الحديث بإسقاط « هما » وهو موضع الشاهد في قوله ﷺ: « كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون

---

(١٣٦) معاني القران ج٣ ص١٨٣.

أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصرانه ».

والخلاصة التي نوضحها من هذا: أن الفرّاء مع اشتهاره بانه من المحتجين بالحديث النبوي، وانه أول من احتج به لم نستطع ان نجد عنده في كتابيه اللذين بين أيدينا أحاديث أكثر مما وجدنا في كتاب سيبويه، لا بل ان الوارد عند سيبويه من الحديث النبوي الشريف أكثر مما هو عند الفرّاء الذي كثر عنده الاحتجاج بالآثار وكلام آل البيت. غير انه تميز على سيبويه بتصريحه بنسبة الأحاديث إلى النبي ﷺ فمدح لذلك واشتهر امره عند المحدثين. وإن كان القدماء كأبي حيان وشيخه ومن تابعهما قد جعلوه من الذين لم يحتجوا بالحديث النبوي من النحاة الأوائل المستقرئين اللغة والمستنبطين الأحكام منها.

٥ - أبو عبيدة:

احتج بالحديث في اللغة وفي تبيين ما ورد في آيات الكتاب العزيز من ألفاظ استعملت لمعان مجازية، إلا انني وجدت موضعين هما أقرب ما يكون إلى البحث الصرفي منه إلى البحث اللغوي وذلك في:

١ - « أفْعُلٌ » جمعاً لـ « فُعْل » لا « فَعْل » الذي هو قياسه: قال وهو يتحدث عن قوله تعالى: « فكفرت بأنعمِ الله »: « واحدها « نُعْم » ومعناها: « نِعْمَة »، وهما واحد، قالوا: نادى منادي النبي عليه السلام بمنَى: « انها ايام طُعْم ونُعْم، فلا تصوموا »[١٣٧].

فاحتج بالحديث على أن « أنعُم » في الآية جمع لـ « نُعْم » الواردة في الحديث.

٢ - اشتقاق « مفعولة » من « أفعلَ » المزيد:

قال وهو يتحدث عن قوله تعالى: « وإذا أردنا أن نهلك قرية أمَرنا مترفيها » في قراءة « آمرنا »: « آمَرْنا » أي: أكثرنا مترفيها، وهي من قولهم: « قد أمِر بنو فلان » أي كثروا فخرج على تقدير قولهم « عَلِم بنو فلان واعلمته أنا ذلك » وبعضهم يقرؤها: « أمَرنا

---

(١٣٧) مجاز القرآن ج ١ ص ٣٦٩.

مترفيها » على تقدير: « أخذنا »، وهي في معنى « أكثرنا » و« آمرنا » غير انها لغة. « أمَرنا »: أكثرنا، ترك المدّ، ومعناه « أُمِرنا ». ثم قالوا: « مأمورة » من هذا.

فإن احتجّ محتجّ فقال: هي من « أمرت »، فقل: كان ينبغي ان يكون « آمرة » ولكنهم يتركون إحدى الهمزتين، وكان ينبغي ان تكون « آمرة » ثم طولوا ثم حذفوا « لأُمِرَنَّهم » فلم يمدّوها. قال الأثرم: وقول أبي عبيدة في « مأمورة » لغة، وقول أصحابنا قياس.

وزعم يونس عن أبي عمرو انه قال: « لا يكون هذا وقد قالت العرب: « خير المال نخلة مأبورة ومهرة مأمورة » أي: كثيرة الولد »(١٣٨).

فأبو عبيدة لم يشر إلى أن هذه العبارة حديث نبوي إلا ان المحقق صرح بذلك فقال: « وفي الحديث: « خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة » اخرجه حميد واسحاق وابن ابي رشيق والحارث والطبراني وأبو عبيد من رواية مسلم بن بديل عن النبي ﷺ قال: « خير مال المرء ميرة مأمورة أو سكة مأبورة »(١٣٩) فأبو عبيدة يرى أن « أمرنا » معناها: أكثرنا. و« آمرنا » - بالمد - لغة فيها وجاءت منها « مأمورة » من الاثنتين فهي من « أمرنا » قياس ومن « آمرنا » لغة مسموعة.

وقد مر بنا هذا الحديث في كلامنا على احتجاج أبي عمرو بالحديث، وقد احتج به أبو عمرو على ان « مأمورة » أصلها « مُؤَمَّرة » لأنه قرأها: « أمَّرنا » - بالتشديد - لكنهم غيَّروا بناءها في الحديث من: « مُؤمّرة » إلى « مأمورة » لتناسب « مأبورة » وتتجانس معها في النغم الصوتي.(١٤٠)

---

(١٣٨) مجاز القرآن ج١ ص٣٧٣ - ٣٧٤ وينظر كنوز الحقائق ج١ ص١٢٥ و وخرجه محققه من الطبري ١٥/٤٠. والقرطبي ١٠/٢٣٣. والنهاية واللسان (أمر).

(١٣٩) مجاز القرآن ج١ ص٣٧٤ هـ٩.

(١٤٠) ينظر اللسان (امر) في كلام ابي عمرو.

٦ - ابن قتيبة:

لم أجد لديه في باب «شواذ» التصريف» من كتابه «أدب الكاتب» سوى حديث واحد احتج به الفرّاء وهو يتحدث عن التغيير في الكلمات بحذف أو تخفيف أو إبدال لغرض التجانس والتناسب، واحتج به ابن قتيبة على الغرض نفسه فقال:

«قال الفراء: «وأرى قولهم في الحديث «ارجعن مأزورات غير مأجورات» من هذا، ولو أفردوا لقالوا: «موزورات»[١٤١].

ويبدو من هذا ان ابن قتيبة موافق الفرّاء ومتابع له في قوله هو وغيره «إن العرب إذا ضمت حرفاً إلى حرف غيره فربما أجروه على بنيته، ولو أفردوه لتركوه على جهته الأولى...»[١٤٢].

ومع أن ابن قتيبة قد عقد في كتابه أدب الكاتب أبواباً في النحو[١٤٣] والصرف[١٤٤] إلا انه لم يحتج فيها إلا بالقرآن والشعر، ولم يحتج فيها بأي حديث، لا بحديث نبوي ولا بحديث لأحد الصحابة أو آل البيت.

إلا انه احتج بأحاديث الرسول الكريم وآل البيت والصحابة رضي الله عنهم في البحوث اللغوية والأدبية على عادة اللغويين والأدباء في الاحتجاج به بلا خلاف بينهم في ذلك.

وهذا يدل على أنه لم يكن يرى الاحتجاج بالحديث النبوي في النحو والصرف فخلت بحوث هذين العلمين من أي أثر للاحتجاج به.

٧ - المبرد:

احتج المبرد (- ٢٨٥ هـ) بالحديث في كتابه «الكامل» في مواضع كثيرة لكنها في الغالب احتجاجات لغوية أو بلاغية أو أدبية أو نحوها مما ليس موضع خلاف ولا هو موضوع بحثنا. واحتج فيه بالحديث في مواضع نحوية وصرفية معدودة.

---

(١٤١) ادب الكاتب ص٤٨٧.

(١٤٢) ادب الكاتب ص٤٨٥. والمقصود بـ(غيره) هنا: يعقوب ابن السكيت. ينظر: هـ٢ من ص٤٨٥ منه.

(١٤٣) تنظر ابواب النحو في ادب الكاتب ص٢١٧ - ٢٢٥. وص٣٩١ - ٤٢١.

(١٤٤) تنظر ابواب الصرف في أدب الكاتب ص٣٥٤ - ٣٨٣.

أما في «المقتضب» فقد كانت أغلب الأحاديث التي أوردها محتجاً بها في موضوعات صرفية ونحوية.

فمما احتج بالحديث فيه لغرض صرفي:

١ - مجيء «فعيلة» - بالتاء - وصفاً للمذكر على وجه المبالغة وجمعها على «فعائل» قال: «وقالوا: «نقائذ بؤس» واحدتها «نقيذة» وتأويله: انهم أنقِذوا من بؤس؛ فيقال للرجل والمرأة على لفظ واحد، تقول: «هذا نقيذة بؤس» تقع «الهاء» للمبالغة؛ لأن أصله كالمصدر كقولك: «زيد مكرمة لأهله» و«زيد كريمة قومه» أي: يَحِلُّ محلّ العقدة الكريمة والخصلة الكريمة، وفي الحديث: «أن رسول الله ﷺ أكرم جرير بن عبد الله البجلي لمّا ورد عليه فبسط له رداءه وعمَّمهُ بيده، وقال: «إذا أتاكم كريمةُ قوم فأكرموه». هكذا روى فصحاء أهل الحديث»(١٤٥).

٢ - حذف «العين» من «السَّه» دليل على جواز التسمية بـ«فاء» الكلمة ولامها. قال وهو يتحدث عن التسمية بحروف الكلمة: «فإن سميت بـ«الباء» من «ضَرَبَ» فإن بعض النحويين كان يزيد «ألف الوصل» فيقول: «هذا أبٌ فاعلَمْ» وهذا خطأ فاحش وذلك أنَّ «ألف الوصل» لا تدخل على شيء متحرك، ولا نصيب لها في الكلام وإنما تدخل ليوصل بها إلى الساكن قبلها...

وقال غيره: «أر أن أقول: «رَبٌ فاعلم» فأرُدّ موضع العين من «ضرب»»...

قال أبو الحسن: «ضَبٌ كما ترى» فيحذف موضع «العين» كما فعل في «مُذ»؛ لأن المحذوف في «منذ» موضع العين. وكذلك «سَهٌ» إنما المحذوف «التاء» من «أستاه»... وقال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه: «العين وكاء السَّهِ»(١٤٦).

وهذا الاحتجاج يدل على ان المبرد يجيز الاحتجاج في التصريف

---

(١٤٥) الكامل ج١ ص١٦٣.

(١٤٦) المقتضب ج١ ص٣٤.

بكلام الصحابة وآل البيت مع جوازه بكلام الرسول الكريم. ويدل على أن الذي احتج به هو «أبو الحسن»، وهو الأخفش الأوسط الذي سبق المبرد ،وتوفي في حدود (٢١٠ هـ)أو (٢١٥ هـ) أو(٢٢٠ هـ)على اختلاف الروايات[١٤٧] فيكون الأخفش على هذا من المحتجين بالحديث وكلام الصحابة في موضوعات صرفية هذا أحدها، وقد رجعنا إلى كتاب الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد «منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية» فما وجدناه يشير إلى احتجاجه بالحديث فيه.

٣ - وزن «أسْت»: «فَعَل» على اصله «سَتَه» لكنه مما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل في الأول.

احتج بقول علي بن ابي طالب رضي الله عنه نفسه في هذا الموضوع فقال: «فأما «أست» فـ«فَعَلٌ» - متحركة العين - يدلك على ذلك «استاه». فإن قال قائل فلعلها: «فِعْل» أو «فُعْل»، فإن الدليل على ما قلنا: «سَهٌ» فاعلم فتردّ «الهاء» التي هي «لام» وتحذف «العين» ويفتح «السين»... وفي الحديث: «العين وكاءُ السَّه»[١٤٨]

٤ - النسب إلى «حروراء»: «حروريّ» سمع في الحديث خلافاً للقياس: احتج بقوله منسوب إلى علي بن أبي طالب (رض) أيضاً فقال وهو يتحدث عن الخوارج: «وكان سبب تسميتهم «الحرورية» أن علياً لما ناظرهم بعد مناظرة ابن عباس - رحمه الله - اياهم... رجع معه منهم ألفان من «حروراء» وقد كانوا تجمعوا بها فقال لهم عليّ - صلوات الله عليه - «ما نُسَمّيكم؟» ثم قال: «أنتم الحرورية لاجتماعكم بحروراء».

والنسب إلى مثل «حروراء»: «حروراويٌّ» فاعلم، وكذلك كل ما كان في آخره الف التأنيث الممدودة، ولكنه نسب إلى البلد بحذف الزوائد فقيل «الحروري»[١٤٩].

---

(١٤٧) بغية الوعاة ج١ ص٥٩٠ - ٥٩١.

(١٤٨) المقتضب ج١ ص٢٣٢ - ٢٣٣.

(١٤٩) الكامل ج٣ ص٩١٢.

٥ - اشتقاق اسم الفاعل من العددين «مائة» و«ألف» على غير بناء «فاعل» القياسي في جعل العدد الأدنى على مقدار ما اشتق منه اسم الفاعل:

قال في باب: «اشتقاقك للعدد اسم فاعل كقولك: «هذا ثاني اثنين» و«ثالث ثلاثة» و«رابع أربعة»:

«فإذا بلغت «المائة» قلت «كانوا تسعة وتسعين فأمأَيتُهُم» إذا جعلتهم «مائة». و«كانوا تسعَمائةٍ فألَّفتهم» إذا أردت «فعَّلتهم» و«آلفتهم» إذا أردت «أفعلتهم» وكل ذلك يقال. وجاء في الحديث: «أول حيّ آلف مع رسول الله ﷺ جهينة. وقد آلفت معه بنو سُليم بَعْدُ»[150].

والمفهوم من هذا انهم يشتقون «اسم الفاعل» من «المائة» على وزن «أفعل» لا «فاعل» ومن «الألف» على وزني «فعَّل» و«أفعل» بدل: «فاعَلَ» ويستعملان للمعنى نفسه، وهو جعل ما قبله على عدد المشتق منه.

أما الأحاديث المحتج بها في مسائل نحوية فهي نوعان: نوع أورده سيبويه قبله فتابعه في الاحتجاج به من غير أن ينبّه على انها أحاديث، وأبهم قائلها كما ابهمه سيبويه، ولعله لم يتنبه هو أيضاً إلى انها أحاديث واحتج بها كما يحتج بأي عبارة منثورة مسموعة عن العرب مكتفياً بنقل سيبويه لها واحتجاجه بها وثوقاً بما ينقل، لذلك نرى فيها من التغيير عما في كتب الحديث ما وقع في رواية سيبويه من زيادة كلمة أو تغيير لفظ من غير ان يتنبه إليها أو يصححها. ومن ذلك ثلاثة أحاديث احتج بها في:

١ - رفع اسم التفضيل للفاعل الظاهر:

احتج له سيبويه بقوله ﷺ: «ما من أيَّام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة».

أخذه المبرد بلفظه واحتج به في باب «مسائل من أفعل مستقصاة» من غير أن يشير إلى انه حديث إنما استشهد به كما

---

(١٥٠) المقتضب ج٢ ص١٨٤. وفيه «وكان تسعمائة» واظن أن الصحيح «كانوا تسعمائة..» كما اثبتُّه.

يستشهد بأية عبارة نثرية فقدم فيها وأخر بحسب الأوجه الجائزة في « أفعل التفضيل » والاسم المرفوع الذي معه. فقال: « لو قلت: « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد » - كنت قد فصلت بين « الكحل » وما هو له بما ليس من الكلام ووضعته في غير موضعه، فإن أخرت « الكحل » فقلت: « ما رأيت رجلاً احسن في عينه منه في عين زيد الكحلُ » وانت تقدر أن « احسن » هو الابتداء. كان خطأ لما قدمت من ضمير « الكحل » قبل ذكره. وإن قدرت ان يكون « الكحل » هو الابتداء فجيد بالغ، وتأخيره كتقديمه فكأنك قلت: « ما رأيت رجلاً الكحلُ في عينه أحسن منه في عين زيد ». وكذلك لو قلت: « ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة » كان هو الوجه إلا ان تقدم فتقول « ما من أيام الصومُ احبُّ إلى الله فيها منه في عشر ذي الحجة » أو تؤخر « الصوم » ومعناه التقديم فيكون كتأخيرك « الكحل » في المسألة الأولى »[151].

وقد ردَّ الدكتور محمود حسني محمود ما فعله المبرد في هذا الموضوع بقوله:

« ولما كان سيبويه ساقه من غير ان ينسبه فقد التبس الأمر على المبرد فأورده من غير معرفة بأنه حديث نبوي ظناً منه انه عبارة نثرية، وهذا ما أوحاه إليه تعبير سيبويه، وقد وقع ابن السراج فيما وقع فيه المبرد استاذه. ولو كان يعلم المبرد (- ٢٨٥ هـ) وابن السراج (- ٣١٠ هـ) أن ما يستشهد به حديث لما التزما بكل لفظة أوردها سيبويه فيه وبخاصة كلمة « الصوم » التي لم تذكر في رواية من الروايات، وذلك لأن كتب الصحاح كانت قد بدأت تنتشر وتشيع في عصرها، وأولها صحيح البخاري (- ٢٥٦ هـ) ولكنهما لم يفعلا ذلك[152]

---

(١٥١) المقتضب ج٣ ص٢٥٠.

(١٥٢) مجلة المجمع الاردني ص٥١ وينظر ٥٢.

فالمبرد احتج هنا بالحديث نفسه لكنه اختلف عن سيبويه في موضع الاحتجاج فسيبويه احتج به على أن «أحب» عملت هنا في الاسم الظاهر «الصوم» الرفع على انه فاعل لها. أما المبرد فقد احتج به فيما يجوز في «الصوم» وفي «أحب» من أوجه الاعراب لو قدم الصوم أو أخر أو وسط، أي: على اختلاف مواقع الكلمتين في العبارة.

٢ - مجيء الحال مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل، احتج فيه بالحديث الذي احتج به سيبويه وباللفظ نفسه والطريقة نفسها فقال: «ولو قلت: «أنا عبد الله منطلقاً» لم يجز، لأن «المنطلق» لا يؤكدني، الا ترى انك لو قلت: «أنا عبد الله منطلقاً» لكان المعنى فاسداً؛ لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره. ولكن يجوز ان تقول: «أنا عبد الله» مُصغِّراً نفسك لربك ثم تقول: «آكلاً كما يأكل العبيد وشارباً كما يشرب العبيد»؛ لأن هذا يؤكد ما صدّرت به..»(١٥٣).

فقد تابع المبرد سيبويه هنا في الاحتجاج باللفظ نفسه الذي انكر الدكتور محمود حسني محمود وجوده في كتب الحديث بلفظ «آكلاً» الاسم المنصوب، وإنما الثابت بلفظ «آكلُ» الفعل المضارع وكذا «أشرب». أما اختلاف لفظ «العبد» فجاء بالافراد عند سيبويه وأورده المبرد بالجمع «العبيد» فلا يؤثر في الشاهد لأنه ليس من موضع الاستشهاد.

٣ - مجيء اسم «لا» النافية للجنس معرفة:

احتج فيه بالقول المنسوب إلى عمر رضي الله عنه وهو «قضية ولا أبا حسن لها» فقال في باب: «لا التي للنفي»: «ولا تعمل إلا في نكرة البتة، ولو كانت كغيرها من العوامل لعملت في المعرفة كما تعمل في النكرة... ومثل ذلك قولهم في المثل: «قضية ولا أبا حسن

---

(١٥٣) المقتضب ج ٤ ص ٣١١.

لها » أي: قضية ولا عالم بها. فدخل « عليّ » رضي الله عنه فيمن يطلب لهذه المسألة »[١٥٤].

فقد تابع المبرد سيبويه هنا أيضاً في موضع الشاهد وشرحه كما شرحه سيبويه، وقدّم له بعبارة توحي بأنه من كلام العرب وهي قوله: « ومثل ذلك قولهم في المثل » في حين قدم له سيبويه بقوله:« وتقول »وهذا لا يدل على أن المحتج به حديث.

النوع الثاني: استقل فيه المبرد بالاحتجاج به ولم يتابع فيه سيبويه لأن الأحاديث التي احتج بها لم ترد في كتاب سيبويه لذلك نجده يصرّح فيها بأن ما يحتج به حديث ويقدم له بما يفهم منه انه من الحديث النبوي أو من كلام الصحابة أو آل البيت... وذلك في:

١ - جمع « فعلاء » « أفعَل » بالألف والتاء لأنه صفة استعملت كالأسماء:

قال في باب: « جمع ما لحقته الهمزة في أوله من الثلاثة: « فإن كان « أفعل » نعتاً مكتفياً فإن جمعه على « فُعْل » - ساكن الوسط - وذلك قولك: « أحمر وحُمر، وأخضر وخضر... » وكذلك مؤنثه تقول: « حمراء وحُمر وصفراء وصفر »، فإن جعلت « أحمر » اسماً جمعته بالواو والنون فقلت: « الأحمرون ». و « الأصفرون ». وقلت في المؤنث « حمراوات وصفراوات » وجاء عن النبي ﷺ: « ليس في الخضراوات صدقة » و « الخضراوات في هذا الموضع ما أُكل رَطباً ولم يصلح أن يُدَّخر فيؤكل يابساً »[١٥٥].

٢ - « لام » المدعو المستغاث به مفتوحة و « لام » المستغاث له مكسورة:

قال في باب: « لام المدعو المستغاث به ولام المدعو إليه »: « فإذا دعوت شيئاً على جهة الاستغاثة فاللام مفتوحة تقول: « يا لَلناسِ » « يا للهِ » وفي الحديث: « لما طعن العلجُ - أو العبد -

---

(١٥٤) المقتضب ج٤ ص٣٦٢ - ٣٦٣. وينظر الكتاب ج١ ص٣٥٥ (بولاق).

(١٥٥) المقتضب ج٢ ص٢١٨. وضعفه السيوطي في الجامع الصغير ج٢ ص١٢١ وفيه: (ليس في الخضروات زكاة). وقال الذهبي في « المهذب »: « منقطع ». وقال ايضاً: « طرقه واهية » (ينظر ج٢ ص٢١٨ هـ١/المقتضب »، وينظر: كنوز الحقائق ج٢ ص٧٨ ولفظه فيه « ليس في الخضراوات صدقة ».

عمرَ بن الخطاب - رحمه الله - صاح: «يا للهِ لِلمسلمين». فإن دعوت إلى شيء فاللام مكسورة معه تقول: «يا لِلْعَجَب»[156].

وهذا الحديث من كلام عمر بن الخطاب وفيه دليل على انه يجيز الاحتجاج بكلام الصحابة في النحو، وإن لم يكن أساساً لبناء قاعدة جديدة وإنما هو استعمال مطرد في الحديث وغيره من الكلام.

٣ - استعمال «فُعَل» وصفاً مصروفاً، وفي غير النداء على خلاف الأصل:

احتج بالحديث على استعمال «لُكَع» الوصف المعدول عن «ألكع» في غير النداء على خلاف الأصل مع أن النحاة حددوا استعماله بأسلوب النداء فقال شارحاً بيتاً من الشعر: «بنو اللكيعة: فهي اللئيمة، يقال في النداء: «يا لُكع» وللأنثى «يا لَكاعِ» لأنه موضع معرفة كما يقال: «يا فُسَق» و«يا خُبَث». فإن ترد ان تعدله من جهته قلت للرجل: «يا ألكع» وللأنثى: «يا لكعاء». وهذا موضع لا تقع فيه النكرة. وقد جاء في الحديث - والأصل ما ذكرت لك - : «لا تقوم الساعة حتى يَلِيَ أمورَ الناس لكعُ بنُ لكعٍ» فهذا كناية عن «اللئيم بن اللئيم» وهذا بمنزلة «عُمَر» ينصرف في النكرة. ولا ينصرف في المعرفة»[157] فاحتج بالحديث هنا على أمرين:

أ - استعمال «لُكَعَ» «فُعَل» المعدول عن «ألكَع» في غير النداء مع أن العدل إلى هذا البناء في الوصف خاص بالنداء.

ب - المجيء به منوناً مصروفاً لأنه نكرة، وذلك لكونه غير منادىً. أما استعماله مبنياً فعندما يكون معرفة بالنداء - وممنوعاً من الصرف عندما يكون علماً معرفة مسمىً بها كـ«عمر» ونحوه.

٤ - استعمال «مَهْيَم» حرف استفهام بمعنى «ما الخبر».

وقد أثبت بالحديث النبوي استعمال لفظة «مهيم» حرف

---

(١٥٦) المقتضب ج٤ من ص٢٥٤. وينظر الكامل ج٣ ص١٠١٥ - ١٠١٦.

(١٥٧) الكامل ج١ ص٢٢٣.

استفهام بمعنى «ما الخبر؟» فقال:

«.. وقوله: «مَهْيَم» حرف استفهام معناه: «ما الخبر؟» و«ما الأمر؟» فهو دالٌّ على ذلك محذوف الخبر. وفي الحديث «أن رسول الله ﷺ رأى عبد الرحمن بن عوف رَدْعَ خلوق، فقال: مَهْيَم؟ فقال: تزوجت يا رسول الله. فقال: أَوْلِمْ ولو بشاة؟. وكان تزوج على نواة».

وأصحاب الحديث يروونه «على نواة من ذهب قيمتها خمسة دراهم» وهذا خطأ وغلط؛ لأن العرب تقول: «نواة» فتعني بها خمسة دراهم. كما تقول: «النش»: لعشرين درهماً، و«الأوقية»: لأربعين درهماً، وإنما هو اسم لهذا المعنى»[158].

وفي هذا الموضع من الاستشهاد شيئان:

أ - انه سمَّى «مهيم»: «حرف استفهام وهو لا يريد الحرف الذي نعرفه: إنما يريد: «اداة استفهام» وهي اسم أو حرف. ومقصوده هنا اسم الاستفهام والدليل على ذلك قوله في النص نفسه: «.. فهو دال على ذلك محذوف الخبر». ولا يحتاج إلى خبر لو كان حرفاً.

ب - انه أورد رواية أصحاب الحديث لهذا الحديث وصححها وبيَّن السبب. وإن لم يكن هذا التصحيح يمسُّ موضع الشاهد. إنما يدل على اطلاعه على روايات الحديث عند المحدثين أيضاً.

٥ - استعمال «حيَّهل» واللغات فيها ونصبها لما بعدها على معنى: «أيت» أو«قرِّب». أورد المبرد في أثناء كلامه على «حيَّهل» جزءاً من حديث نبوي كان هو أول من ذكره من النحاة الذين تحدثنا عن احتجاجهم بالحديث مما بين ايدينا من مؤلفاتهم أو الآراء المنسوبة إليهم.

وكان سيبويه قد سبقه إلى الحديث عن «حيَّهل» واللغات فيها[159]، إلا انه لم يورد هذا الحديث وإنما ذكر عبارة «حَيَّهل

---

(١٥٨) الكامل ج٣ ص١١١٠، والمقصود بالحرف في تعبير معظم النحاة الأوائل الاسم أو الأداة أو الكلمة، والحديث رواه أحمد في المسند عن حديث أنس رقم ١٢٧١٣ و١٣٠٠٠ و١٣١٥٥ و١٣٨٩٩ وج٣ ص١٦٥ و١٩٠ و٢٠٤ (الكامل هـ٢ ص١١٠٩ ج٣).

(١٥٩) ينظر الكتاب ج١ ص٢٤١ وج٣ ص٣٠٠ و٣٠١ (هرون).

الصلاة » وشواهد شعرية ونثرية ليس من بينها الحديث. فجاء المبرد واحتج به مستقلاً عن سيبويه وتأثيره. ومع ذلك لم يشر إلى انه حديث أو جزء من حديث. وذلك في قوله: «ومن هذه الحروف « حيَّهَلَ » فإنما هي اسمان جعلا اسماً واحداً وفيه أقاويل: فأجودها: « حيَّهَلَ بعُمرَ ». فإذا وقفت قلت: « حيهلا » فجعلت الألف لبيان الحركة. وجائز ان تجعله نكرة فتقول: « حيهلاً يا فتى » وجائز أن تثبت الألف وتجعله معرفة، فلا تنون، والألف زيادة.. »[١٦٠].

وقد صرَّح بانه حديث، ولفظه: « إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر » الزمخشري في « المفصل » وابن الأثير في « النهاية »[١٦١].

يتضح من هذا أن المبرد احتج بالحديث في ثلاثة عشر موضعاً سواء أكان الاحتجاج فيها بالحديث النبوي أم بكلام الصحابة. كرر أحدها في موضعين على اختلاف الاستشهاد فيه وبقيت اثنا عشر موضعاً، تابع في ثلاثة منها سيبويه الذي سبقه إلى الاحتجاج بها، وتبقى من الأحاديث التي استقل بالاحتجاج بها في المسائل الصرفية والنحوية تسعة أحاديث، حديثان منها من كلام علي بن أبي طالب وهما « العين وكاء السه »، و« انتم الحروريّة لاجتماعكم بحروراء » والثالث من كلام عمر بن الخطاب وهو « يا لَلّهِ لِلمسلمين »، والرابع اكتفى فيه بأن قال: «وقد جاء في الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يلي أمور الناس لكع بن لكع » والمفهوم انه من كلام الرسول عليه الصلاة والسلام، إلا انه لم يصرح بذلك فبقي من الأحاديث التي احتج بها المبرد مما نسب صراحة إلى النبي ﷺ أربعة أحاديث جديدة احتجَّ بها استقلالاً ولم يتابع بها من قبله، وحديث واحد احتج به مستقلاً عن سيبويه ولم يصرح فيه بانه حديث.

ويتبين لنا من مجموع هذه الأحاديث على اختلاف أنواعها انه يجيز الاحتجاج بالحديث النبوي وبالحديث المنسوب إلى الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم في مسائل الصرف والنحو.

---

(١٦٠) المقتضب ج٣ ص٢٠٥.

(١٦١) ينظر شرح المفصل للزمخشري ج٤ ص٢٥. والنهاية ج١ ص٤٧٢ (حيهّل).

٨ - الزجاج:

احتج الزجاج (- ٣١١ هـ) في كتابه: «ما ينصرف وما لا ينصرف» بالحديث في موضع نحوي واحد، ولم يكن هو صاحب الاحتجاج وإنما أورده منسوباً إلى الخليل[١٦٢].

وقد مرّ بنا هذا الحديث والاحتجاج به عند كلامنا على احتجاج الخليل بالحديث. ويبدو ان الزجاج موافق للخليل في هذا الرأي وهذا الشاهد الحديثي وإن لم يعلق عليه بشيء، ولم نجد عنده مواضع أخرى للاحتجاج به في النحو والصرف.

٩ - ابن السراج:

بين يدي من كتب أبي بكر بن السراج (- ٣١٦ هـ) كتاب: «الأصول في النحو» وقد كانت لهذا الكتاب منزلة خاصة في نفوس النحاة وفي تاريخ النحو العربي ولآرائه أهمية كبرى كتب لها من الذيوع والانتشار بين الدارسين ما لم يكتب إلا لقلة نادرة من المصنفات النحوية مثل كتاب سيبويه والمقتضب لأبي العباس المبرد، والتصريف لأبي عثمان المازني[١٦٣].

جمع ابن السراج في كتابه هذا ابواب النحو والصرف ولقي إقبالاً وإعجاباً من معظم دارسي العربية حتى نسب إليه انه أول من وضع كتاباً في أصول العربية[١٦٤].

وقد ظن بعض الباحثين ومنهم محققو «سر صناعة الاعراب» أن المقصود بأصول النحو، الاركان الأساسية التي بُنِيَ عليها النحو عند وضعه من سماع وقياس وخلاف وإجماع وما إليها، في حين ان المقصود موضوعات النحو وأبوابه من الاعراب والبناء والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والحروف، ومسائل علم الصرف وما إليها. وقد أوضح المؤلف ذلك بقوله: «فتفهم هذه الأصول والفصول فقد أعلنت في هذا الكتاب اسرار النحو وجمعته جمعاً يحصره وفصلته تفصيلاً يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما يمكن من القول وأبينه ليسبق إلى القلوب فهمه ويسهل

---

(١٦٢) ينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ص٥٥.

(١٦٣) كتاب الأصول في النحو - مقدمة المحقق الدكتور الفتلي ص٢٠.

(١٦٤) سر صناعة الاعراب ج١ ص٦.

على متعلميه حفظه »[١٦٥].

لقد كان الاعتماد الأول في كتاب الأصول على كتاب سيبويه فقد أخذ مسائله ورتبها ويبدو ذلك واضحاً في مادة كتابه وطريقة عرضها وشرحها والاستشهاد عليها، وقد تابع سيبويه - فيما يظهر - حتى في طريقة نسبة الشواهد إلى أصحابها، وإن اعتمد على المقتضب للمبرد أيضاً.

لقد احتج ابن السراج بالحديث النبوي في أصوله على بعض المسائل النحوية، قال الدكتور عبد الحسين الفتلي في الأحاديث النبويَّة:

« وهي قليلة في الكتاب، فقد تتبعت ما جاء منها في كتب الحديث والمعاجم واللغة والنحو، وبينت ما كان منها حديثاً وما كان من كلام العرب المأثور عنهم »[١٦٦].

ولما عدت إلى الكتاب بعدما قرأت قول الدكتور الفتلي هذا لم أجده يخرج إلاّ حديثين، أحدهما: صرح فيه المؤلف بأنه حديث، والآخر لم يشر المؤلف إلى انه من الحديث النبوي وإنما احتج به كما يحتج بأية عبارة فصيحة واردة عن العرب. أما غير هذين مما ورد في الأصول فلم يتنبه إليه المحقق؛ لأن المؤلف نفسه لم يشر إلى انه من الأحاديث ولم يُنَبِّه عليه وربما لم ينتبه إليه هو نفسه لأنه تابع فيه سيبويه في طريقة العرض وتبيين الأوجه الواردة فيه.

والأحاديث التي وردت في الكتاب جاءت في:

١ - رفع اسم التفضيل للفاعل الظاهر: تحدث عنه في « شرح الثاني وهو الصفة المشبهة باسم الفاعل » قال: « واعلم ان سائر الصفات مما ليس باسم فاعل ولا يشبهه فهي ترفع الفاعل إذا كان مضمراً فيها، وكان ضمير الأول الموصوف، وترفع الظاهر أيضاً إذا كان في المعنى هو الأول. فأما المضمر فقد بينته... وأما الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو قولك: « ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد »؛ لأن المعنى في « الحسن » لـ « زيد » فصار

---

(١٦٥) كتاب الأصول في النحو ص٢١.

(١٦٦) نفسه ص٣٢.

بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له. ومثل ذلك: «ما من أيام احب إلى الله فيهاالصوم منه في عشر ذي الحجة»(١٦٧).

وأعاد الكلام عليه والاحتجاج به في موضوع: «الثاني من التوابع وهو النعت» فقال وهو يتحدث في مسألة: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»:

«قال ابو العباس في قولهم: «ما رأيت رجلاً أحسنَ(١٦٧ ب) في عينه الكُحلُ منه في عين زيد»، و«ما رأيت رجلاً أبغضَ إليه الشرُّ(١٦٧ جـ) منه إلى زيد»: قد علمنا أن الاختيار: «مررت برجل أحسنُ(١٦٧ د) منه أبوه»، و«مررت برجل خيرٌ منه زيدٌ» فما باله لم يجز الرفع في قوله: «أحسنَ(١٦٧ هـ) في عينه الكحلُ» و«أبغضَ إليه الشرُّ»؟ فقال: الجواب في ذلك انه إن أراد أن يجعل «الكحل» الابتداء كان الاختيار: «ما رأيت رجلاً أحسنُ في عينه منه في عين زيد الكحلُ» تقديره: «ما رأيت رجلاً الكحلُ أحسنُ في عينه منه في عين زيد» ثم يشرح الأوجه الجائزة في هذه العبارة من تقديم وتأخير ورفع ونصب إلى أن يقول:

«وأما قولهم: «ما من أيام أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة» ولكنه لما قال في الأول: «إلى الله» لم يحتج إلى ان يذكر «إليه»، لأن الرد إلى واحد، وليس كقولك «زيدٌ أحبُّ إلى عمرو منه إلى خالدٍ» لأنك رددت إلى اثنين، فلا تحتاج إلى ان تقول: «زيد عندي أحسن من عمرٍو عندي»؛ لأن الخبر يرجع إلى واحد. فأما قولهم: «ما من أيامٍ أحبَّ إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة» فإنما هو بمنزلة: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد»(١٦٨). فقد احتج ابن السراج بهذا الحديث

---

(١٦٧) كتاب الأصول في النحو جـ١ ص١٥٤ - ١٥٥.

(١٦٧ ب) في كتاب الأصول جـ٢ ص٤٢ (احسنُ) بالرفع، والصحيح ما أثبته وهو النصب.

(١٦٧ جـ) في كتاب الأصول جـ٢ ص٤٢ (الشرَّ) بالنصب، والصحيح ما أثبته وهو الرفع.

(١٦٧ د) في كتاب الأصول جـ٢ ص٤٢ (أحسنَ) بالنصب، والصحيح الرفع كما اثبته.

(١٦٧ هـ) في كتاب الأصول جـ٢ ص٤٢ (أحسنُ) بالرفع، والصحيح النصب كما اثبتُّه.

(١٦٨) كتاب الأصول في النحو جـ٢ ص٤٢ - ٤٤.

في موضعين من كتابه من غير ان يصرح بانه حديث، أو يقدم له بما يقدم به للحديث عادة وإنما استشهد به كما يستشهد بأية عبارة منثورة.

وقد مر بنا أن هذا الحديث احتج به سيبويه بالطريقة نفسها وأغفل الإشارة إلى انه حديث، وتابعه على ذلك ابو العباس المبرد ولم ينبه إلى انه حديث، وربما لم يتنبه هو ايضاً إلى ذلك، فجاء ابن السراج وتابع الاثنين في طريقة الاستشهاد وموضعه إلا ان معظم نقوله كانت عن أبي العباس المبرد - كما تبين من النص الثاني - .

أما محقق كتاب الأصول فقد علق عليه في الموضع الأول من الكتاب بقوله: «الأشموني في شرحه على الألفية ج٢/٢٦٤ جعله حديثاً فقال: «ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من أيام العشر» والرواية في كتب الحديث: البخاري، الترمذي، وسنن ابن ماجة وسنن النسائي ليس فيها: «أحب» رافعاً للاسم الظاهر»[١٦٩].

وفي الموضع الثاني قال: «انظر الكتاب ج١ص٢٣٢، والمقتضب٢/٢٥٠. وجعل الأشموني هذا حديثاً. والرواية في كتب الحديث: البخاري والترمذي وسنن ابن ماجة وسنن النسائي ليس فيها «أحب» رافعاً للاسم الظاهر[١٧٠]»

وقد مرَّ بنا في أثناء الكلام على هذا الحديث عند سيبويه أن الدكتور محمود حسني محمود قد خرجه في كتب الحديث فوجد أن «أحب» قد رويت في مسند أحمد بن حنبل رافعة اسماً ظاهراً وذلك في رواية: «ما من أيام اعظم عند الله ولا أحبَّ إليه العمل فيهنَّ من هذهِ الأيام العشر»[١٧١] أما محقق كتاب الأصول فقد تابع

---

(١٦٩) الأصول: ج١ ص١٥٥ هـ١.
(١٧٠) الأصول ج٢ ص٤٤ هـ٦٣.
(١٧١) ينظر: مجلة المجمع الاردني ص٥٠ وهـ٣٣ منها. وص٥١ وهـ٣٤ منها وص٥٢.

محقق المقتضب في الردِّ على الأشموني لأنه عدَّه حديثاً من غير ان يتحقق هو بنفسه من صحة ذلك[١٧٢].

٢ - الأسماء التي سَمَّوا الفعل بها «اسم الفعل»:

وقد ورد الحديث الثاني وهو يتحدث عن اسم الفعل «حيَّهل» واللغات فيه ومعناه وتركيبه فقال: «ومعنى «حيَّهل»: «أقرب»، وجائز ان يقع في معنى «قرب»، فأما قولك: «أقرب» فكقولك: «حَيَّهَل الثريد» أي: أقرب منه واتِهِ. وفتح «حَيَّهَلَ» كفتح «خمسة عشر» لأنهما شيئان جعلا شيئاً واحداً...

وفي «حَيَّهل» ثلاث لغات: فأجودهن ان تقول: «حَيَّهَلَ بعمَر» فإذا وقفت قلت: «حَيَّهَلا». الألف ههنا لبيان الحركة - كالهاء في «كتابيَه» و«حسابيَه» لأن الألف من مخرج الهاء... ويجوز «حيهلاً» - بالتنوين - تجعله نكرة، ويجوز «حَيَّهلا بعمر» وهي أردأ اللغات. قال أبو العباس: «وأما «حي هلا» فليست بشيء»[١٧٣].

وأعاد ذكر «حَيَّهل» وهو يتحدث عن «الصوت المحكي - الصوت الذي بني مع الصوت» فقال: «وذلك قولهم: «حَيَّ هَلَ الثَريدَ» ومعناه: اِيتوا الثريد. وحكى سيبويه عن أبي الخطاب أن بعض العرب يقول: «حَيَّهَلَ الصلاة»[١٧٤]. لكنه لم يحتج بالحديث وإنما احتج به في مكان ثالث وذلك في «المبهم المبني» فقال:

«وأما «حَيَّهَل» إذا وصلت فقلت «حيهلَ بعمرَ»، وإذا وقفت فإن شئت قلت «حيَّهَلْ» وإن شئت قلت: «حَيَّهلا» تقف على الألف كما وقفت في «أنا»[١٧٥].

---

(١٧٢) ينظر: المقتضب ج٢ ص٢٥٠ (عضيمة) الحاشية. وما ذكره الدكتور الفتلي في هـ١ من ص١٥٥ ج١ وهـ٦٣ ص٤٤ ج٢ من الأصول.

(١٧٣) الأصول في النحو ج١ ص١٧٢ - ١٧٣. وينظر: المقتضب ج٣/٢٠٥. وتعليق الدكتور الفتلي عليه في هـ١ من ص١٧٣ ج١من كتاب الأصول وقد جاء فيه (جلا شيئا واحداً» بدل «جُعِلا» وجاء «تجعل نكرة» بدل: «تجعله». ولم يرد في المقتضب ما يشبه هذا القول. كما في النص الذي سننقله عنه بعد قليل.

(١٧٤) الأصول في النحو ج٢ ص١٤٦ وينظر: الكتاب ١٢٣/١. والمقتضب ج٣ ص٢٠٥.

(١٧٥) الاصول في النحو ج٢ ص٤٠٣. وينظر: صحيح مسلم ج١ ص٢٨٧ (حيَّ على الصلاة).

والذي نلاحظه على عبارة « حيهلَ بعمر » أو « حيهلْ » أو « حيهلا » في هذه النصوص انه لم يشر إلى انها حديث أو جزء من حديث، وقد سبقه إلى ذكرها المبرد فلم ينبه إلى انها حديث إنما اكتفى بأن قال:

« ومن هذه الحروف « حيَّهَل » فإنما هي اسمان جعلا اسماً واحداً، وفيه أقاويل: فأجودها: « حَيَّهَلَ بعُمرَ ». فإذا وقفت قلت: « حيَّهَلا » فجعلت « الألف » لبيان الحركة. وجائز ان تجعله نكرة فتقول « حَيَّهَلاً يا فتى » وجائز ان تثبت « الألف » وتجعله معرفة، فلا تنوّن، والألف زيادة. ومعناه قرِّبْهُ... »[176].

وقد أخذ المبرد كلامه هذا على « حيَّهل الصلاة » من كتاب سيبويه، إلا أن سيبويه لم يذكر « حيهلا بعمر » إنما ذكر « حيَّهل الصلاة » في موضع ولم يتحدث عن اللغات فيها[177]. وتحدث في موضع آخر عن اللغات فيها فقال: « ومن العرب من يقول: « حَيَّهَلا » ومن العرب من يقول « حَيَّهَلَ » إذا وصل، وإذا وقف اثبت « الألف »، ومنهم من لا يثبت الألف في الوقف والوصل »[178].

وقال قبل ذلك متحدثاً عن الأصل في لفظها وتركيبها: « وأما « حيَّهل » التي للأمر فمن شيئين، يدلك على ذلك: « حيَّ على الصلاة ». وزعم ابو الخطاب انه سمع من يقول: « حيَّ هَلَ الصلاةَ » والدليل على انهما جعلا اسماً واحداً قول الشاعر:

وهيَّجَ الحيَّ من دارٍ فَظَلَّ لهم   يومٌ كثيرٌ تناديهِ وحَيَّهَلُهْ

والقوافي مرفوعة، وأنشدناه هكذا أعرابيٌّ من أفصح الناس، وزعم

---

(١٧٦) المقتضب ج٣ ص٢٠٥.
(١٧٧) الكتاب ج١ ص٢٤١ (هرون).
(١٧٨) الكتاب ج٣ ص٣٠١ (هرون).

انه شعر أبيه »[179]. فالمبرد أول من ذكر « حيهلَ بعمر » - بالفتح بلا الف للوقوف ولا تنوين - وجعله أجود الأقاويل ولم ينسبه للرسول الكريم.

وأول من احتج به من النحاة ممن اطلعت على كتبهم وأنا اعد هذا البحث وصرَّح بانه حديث نبوي، وذكره كاملاً الزمخشري المتوفى ٥٣٨ هـ. الذي قال: « وقد جاء مُعَدَّى بنفسه وبالباء وبعلى وبإلى. وفي الحديث: « إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر »[180].

وأورده ابن الأثير في « النهاية في غريب الحديث والأثر » بالرواية نفسها فقال: « ومنه حديث ابن مسعود: « إذا ذكر الصالحون فحيَّ هلاً بعمر » أي ابدأ به واعجل بذكره. وهما كلمتان جعلتا كلمة واحدة، وفيها لغات. و « هلاً » حث واستعجال »[181].

ومن هذا يتبين ان المبرد كان يتابع في بعض ما احتج به من أحاديث سيبويه وكان لا ينسب هذه الأحاديث متابعة له فيها علماً بها أو جهلاً. وجاء ابن السراج فأخذ يتابع المبرد أيضاً على الصورة نفسها فيغفل الإشارة إلى ما يورده من أحاديث عالماً بذلك أو غافلاً عنه، أو جاهلاً به.

إلا أن المبرد احتج بهذا الحديث في هذا الموضع مستقلاً عن تأثير سيبويه ومع ذلك أغفل الإشارة إلى انه من لفظ الحديث النبوي وتابعه ابن السراج فيه غير متابعين لأحد.

٣ - جواز فتح همزة « انَّ » وكسرها:

ومما احتج فيه ابن السراج بالحديث جواز فتح همزة إن وكسرِها حيث قال في: « ذكر المواضع التي تقع فيها إنَّ وأنَّ »:

---

(١٧٩) الكتاب ج٣ ص٣٠٠ (هرون). وينظر في « حَيَّ على الصلاة » صحيح مسلم ج١ ص٢٨٧.

(١٨٠) شرح المفصل ج٤ ص٤٥. وينظر « المفصل » ج٢ ص٤٦ نقلاً عن الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص١٨١.

(١٨١) النهاية ج١ ص٤٧٢.

« وتقول: « لبَّيْكَ إنَّ الحمدَ والنعمة لك ». وإن شئت قلت: « أنَّ الحمدَ »[182].

ولم يشر فيه ابن السراج إلى انه حديث، ولم يذكر انه نقله عن أحد إنما يبدو انه تابع سيبويه في ذلك، فقد احتج به سيبويه في باب « إنَّ وأنَّ » وخرجه الدكتور محمود حسني محمود في كتب الحديث:[183]

٤ - العطف على اسم « لا » النافية للجنس كالنعت له:

أورد عبارة: « لا حول ولا قوة إلا بالله » وهو يتحدث عن اسم « لا » إذا كان نكرة موصوفة فقال: « ..والعطف في هذا الباب على الموضع كالنعت... والأجود أن تعطف على اللفظ فتقول: « لا حولَ ولا قوةً »[183ب] هذا إذا جعلت « لا » الثانية مؤكدة للنفي، ولم يقدر انك ابتدأت النفي بها. فإن قدَّرتَ ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت: « لا حولَ ولا قوَّةَ » وإن شئت عطفت على الموضع كما خبرتك »[184].

فهو هنا كعادته استشهد بهذه العبارة على انها من الأمثلة الواردة عن العرب. أو مما تمثل به مما لم يكن حديثاً نبوياً.

وقد سبقه سيبويه إلى الاحتجاج به على اللفظ نفسه ومن غير إشارة إلى كونه حديثاً نبوياً، إلا انني وجدته في: « النهاية »، وفي: « شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ » لابن مالك بلفظه هذا، وبلفظ آخر هو: « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة »، واحتج به في موضع آخر هو الابتداء وقد صرحا فيه بأنه حديث نبوي »[185].

٥ - الحروف التي تدخل على الأفعال - وإضمار الفعل في « إنْ »

(١٨٢) الأصول في النحو ج١ ص٣٣٠.

(١٨٣) ينظر: الكتاب ج٣ ص١٢٨. ومجلة مجمع اللغة العربية الإردني العدد ٣ و ٤ المزدوج السنة الثانية ص٥٧ وهـ٥٣ منها.

(١٨٣ ب) في كتاب الأصول ج١ ص٤٧١: « ولا قوةٌ » بتنوين الضم - والصحيح ما أثبته - بالنصب - عطفا على لفظ (حولَ) المنصوب لا على موضع (لا واسمها).

(١٨٤) الأصول في النحو ج١ ص٤٧٠ - ٤٧١. وينظر في الحديث صحيح مسلم ج٤ ص٢٠٧٧ و٢٠٧٨.

(١٨٥) ينظر الكتاب ج١ ص٣٥٢ ط بولاق. النهاية ج١ (حول) وج٢ (كنز) وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص١٥٨ - (وينظر هـ٢٢ ص١٥٨ منه). وهو في الجامع الصغير ج٢ ص٢٠٣: « لا حول ولا قوة الا بالله دواء من تسعة وتسعين داء، أيسرها الهم ».

الجزاء » - :

قال في اثناء حديثه عن « إن » وأنها أم أدوات الجزاء: « ... ويجوز في الكلام أن تلي « إنْ » الاسم إذا لم يجزم.. وإن جزمت فلا يجوز إلا في الشعر لأنها تشبَّه بـ« لَم »، وإنما جاز هذا في « إنْ » لأنها أم الجزاء لا تفارقه كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: « إن خيراً فخير، وإن شراً فشرّ » وهي على كل حال إن لم يلها فعل في اللفظ فهو مقدّر في الضمير »[١٨٦].

وهذه العبارة كما مرّ بنا مما استشهد به سيبويه في كتابه، ثم جاء ابن مالك بعده واستشهد بها مصرحاً بانها حديث. وقد تابع ابن السراج سيبويه فيه فأغفل التصريح بأنه حديث كما أغفل سيبويه ذلك.

وقدَّم له بـ« وذلك قولك.. »، وقدم له ابن السراج بـ« حين قالوا »[١٨٧].

وقد أعاد الاستشهاد به في موضوع: « إذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً » - « ذكر ما يعرض له الإضمار والإظهار » فقال: « وجاز أن تضمر الفعل للغائب لأنه غير مأمور ولا منهيٌّ، وإنما الكلام خبر فلا لبس فيه كما يقع في الأمر. وقالوا: « الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ، وإن شرّاً فشرٌّ » يراد: إن كان خيراً.

ومن العرب من يقول: « إن خيراً فخيراً »، كأنه قال: « إن كان ما فعل خيراً جزي خيراً » والرفع في الآخر أكثر؛ لأن ما بعد « الفاء » حقه الاستئناف. ويجوز: « إن خيرٌ فخيرٌ » على أن تضمر « كان » التي لها خبر، وتضمر خبرها. وإن شئت اضمرت « كان » التي بمعنى « وقع ».[١٨٨].

وهذا الشرح قريب من شرح سيبويه، وقد تابعه ابن السراج فيه

---

(١٨٦) الاصول في النحو ج٢ ص٢٤١.

(١٨٧) ينظر: الكتاب ج١ ص١٠٣ ط‌بولاق. وشواهد التصحيح والتوضيح ص٧١. والاصول في النحو ج٢ ص٢٤١.

(١٨٨) الأصول في النحو ج٢ ص٢٥٧ - ٢٥٨.

فأغفل التصريح بانه حديث، وسنرى ان ابن مالك تابع سيبويه في الشرح أيضاً[189].

ولم يصرّح ابن السراج في جميع الأحاديث التي احتج بها بأنها من الحديث النبوي الشريف إلا في حديث واحد، ذكره غير متابع فيه لا سيبويه ولا المبرد؛ لأنه لم يرد في كتبهما ولا احتجا به وذلك:

٦ - استعمال «لا» مع الماضي للدعاء:

قال في باب «تصرف لا» وهو يتحدث عن «لا» النافية: «فأما قولهم: «لا أفعل» نفي لقولك: «لأفعلنَّ»، ولذلك يجوز أن تحذف «لا» وانت تريد النفي. وجائز أن تقول: «لا قام زيد ولا قعد عمرو» تريد الدعاء عليه، وهذا مجاز، وحق هذا الكلام أن يكون نفياً لقيامه وقعوده فيما مضى. وقال الله عز وجل: «فلا اقتحمَ العقبة». ومن هذا قول النبي ﷺ: «أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل» أي: من لم يأكل ولم يشرب - يعني: الجنين»[190].

ولم يرد هذا الحديث في كتاب سيبويه. وأول من وجدته يحتج بهذا الحديث في الكتب التي بين يديّ ابن السراج في هذا الموضع. إلا انني وجدت ابن درستويه (- ٣٤٧ هـ) يحتج بهذا الحديث بتقديم لفظ منه وتأخير غيره. قال: «وفي بعض الحديث: «أن رجلاً قال: يا رسول الله، أرأيت من لا شرب ولا أكل ولا صاح فاستهل»[191] هذه الرواية أقرب إلى الصحة لتناسب فقرتيها..

وقد جاء في النهاية: «ومنه حديث الجنين: «كيف نَدِي من لا أكل ولا شربَ ولا استهلَّ.. وقد تكررت فيه الأحاديث»[192].

وهكذا نجد ابن السراج يحتج بستة أحاديث وقد سُبق إلى خمسة

(١٨٩) ينظر: الكتاب ج١ ص١٣٠. وشواهد التوضيح والتصحيح ص٧١.
(١٩٠) الاصول في النحو ج١ ص٤٨٧ - ٤٨٨.
(١٩١) ينظر: كتاب الكتّاب لابن درستويه ص١٣٥.
(١٩٢) النهاية ج٥ ص٢٧١ (هلل).

منها، وهي التي احتج بها سيبويه وتابعه المبرد فيها، وقد أخ ابن السراج بعض هذه الأحاديث عن سيبويه مباشرة، لأنها غير موجودة في مقتضب المبرد، ولأن اعتماد ابن السراج الأول في مادة كتابه وشواهده على كتاب سيبويه، لذا رأيناه يغفل الإشارة في هذه العبارات إلى انها من الحديث النبويّ إنما استشهد بها كما يستشهد بأي قول جاء عن العرب.

ولم يصرّح بأن العبارة حديث إلا في موضع واحد جاء فيه بالحديث النبوي غير معتمد على «الكتاب» أو «المقتضب»، ومع تصريحه بأنه قول النبي ﷺ، لم نجد محقق الكتاب يخرِّجه أو ينبه إلى ما فيه من شاهد أو روايات. وهو لم يخرج من الأحاديث التي وردت في الجزئين المطبوعين من الكتاب - والتي تحدثنا عنها قبل قليل - إلا حديثاً واحداً ولم يكن التخريج والتعليق عليه له، وإنما اطلع على ما ورد في «المقتضب» من ردّ محققه عبد الخالق عضيمة على الأشموني عدّه اياه حديثاً بانه لم يرد في «أحبّ» رافعاً للاسم الظاهر في قوله ﷺ: «ما من أيام أحبّ إلى الله فيها العمل الصالح منه في عشر ذي الحجة». فأخذ الدكتور الفتلي هذا التعليق ووضعه في هامش كتابه في الموضعين اللذين ورد فيهما ذكر الحديث عند ابن السراج[١٩٣].

ولا ندري اين ما قاله الدكتور الفتلي وهو يتحدث عن الأحاديث: «وهي قليلة في الكتاب، وقد تتبعت ما جاء في كتب الحديث والمعاجم واللغة والنحو، وبيَّنتُ ما كان منها حديثاً، وما كان من كلام العرب المأثور عنهم»[١٩٤] فأين هذا في هوامش كتابه؟ إن كان معذوراً فيما أغفل ابن السراج نسبته للرسول عليه السلام فلن يعذر في هذا الحديث الذي قال فيه: «ومن هذا قول النبي ﷺ «أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهلّ»[١٩٥].

(١٩٣) ينظر: كتاب الأصول في النحو ج١ ص١٥٥ وج٢ ص٤٤.
(١٩٤) الأصول في النحو ج١ ص٣٢.
(١٩٥) الأصول في النحو ج١ ص٤٨٨.

١٠ - ابن الأنباري:

ليس بين يدي من كتب أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري(- ٣٢٨ هـ) سوى «المذكر والمؤنث» [١٩٥ب] وهو كتاب لغة أقرب منه إلى ان يكون كتاباً في النحو والصرف، فإن التذكير والتأنيث وإن اشترك في بحثه النحو والصرف واللغة، إلا أن هذا المؤلف ومثله «المذكر والمؤنث» للفرّاء لا يتحدث عن الناحية النحوية أو الصرفية في الكلمات وإنما يثبت ما جاء من الألفاظ مذكراً وما جاء منها مؤنثاً وما جاء بالوجهين تساوياً فيه أو غُلّب فيه أحدهما في كلام العرب، فهو معجم لغوي لما يؤنث ويذكر من الألفاظ.

ولما لم أجد له سوى هذا الكتاب فقد اطلعت عليه ووجدته يحتج فيه بالحديث كثيراً بحيث لا تكاد تخلو مادة من المواد من الاحتجاج بحديث أو أكثر على اختلاف أبنية اللفظة، وكثرة الأحاديث الواردة فيها. ووجدت في بعضها كلاماً أقرب ما يكون إلى التصريف أو النحو وقد احتج عليه بالحديث إلا انه في مواضع معدودة:

١ - «خرج فهو خادِج والمصدر خِداج من اللازم. وأخدَج فهو مُخدِج ومخدَجٌ وهي مُخدَجة» من المتعدي.

قال وهو يتحدث عن مادة «خدج»: «ويقال: «ناقة خادج» إذا ألقت ولدها قبل أوان النتاج وإن كان تام الخلق. ويقال: «اخدجت الناقة» إذا ألقت ولدها ناقص الخلق وإن كان لتمام الحمل.

ويقال: «أخدج الرجل صلاته فهو مُخدِج وهي مُخدَجة». إذا نقصها، والخداج: النقصان. قال النبيﷺ: «كل صلاة لا يُقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِداج».

...ومنه قول النبيﷺ في «الثُدَيَّةِ»: «انه مخدج اليد»[١٩٦].

(١٩٥ ب)قام بتحقيقه الدكتور طارق عبدعون الجنابي وطبع ببغداد ١٩٧٨م.

(١٩٦) المذكر والمؤنث ص١٥٨ - ١٥٩. وورد الحديث الأول في النهاية بلفظ: «كل صلاة ليست فيها قراءة فهي خداج» ج٢ ص١٢. وفي الجامع الصغير ج٢ ص٩٣ بلفظ «كل صلاة لا يقرأ فيها بام الكتاب فهي خداج» وفي كنوز الحقائق ج٢ ص٤٠ بلفظ: «كل صلاة لا يدعى فيها للمؤمنين والمؤمنات فهي خداج». وفي صحيح البخاري للنواوي ج٩ ص١٩١ بلفظ «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» وليس فيها شاهد على (خداج).

٢ - تصغير المذكر بإلحاق « الهاء » في آخره ذهاباً به إلى الجزء المؤنث منه، جاء في الموضع السابق نفسه وهو يتحدث عن « أخدَج فهو مُخدَج » ورد في الحديث كلمة: « الثُدَيَّة ». وجاء في النهاية: « في حديث الخوارج « ذو الثُدَيَّة »(١٩٧).

قال ابن الأنباري شارحاً التصغير في هذه الكلمة متحدثاً عن كونها تصغير لكلمة مذكرة: « الثُدَيَّة: صغرت بالهاء و« الثدي » مذكر؛ لأنه ذهب إلى لحمة الثدي أو قطعة من الثدي »(١٩٨).

٣ - « الأضحى » جمع لـ « أضحاة » سمي به المفرد:

أورد الحديث ليثبت به أن « أضحى » ليس مفرداً لفظاً إنما المفرد منه « أضحاة » فقال: « والاضحى » يذكر ويؤنث. يقال: « قد دنا الأضحى » و« قد دنت الأضحى ». قال الأصمعي: من ذكَّر ذهب إلى العيد. وقال الفراء: من ذكَّر ذهب إلى اليوم... وقال هشام بن معاوية: حكى الأصمعي: « أضحاة » قال: وسُمِّيَ « الأضحى » بجمع « أضحاة » فأُنِّث بهذا المعنى. جاء في الحديث: « على كل مسلم عتيرة وأضحاة »(١٩٩).

٤ - تأنيث ما هو واحد دلَّ على جمع. « مِعًى » واحد انث لدلالته على الجمع:

قال وهو يتحدث عن « المِعى »: « والمِعى »: أكثر الكلام تذكيره، ويقال: « هذا مِعًى » و« ثلاثة أمعاء ». وربما ذهبوا به إلى التأنيث كأنه واحد دل على جمع. جاء في الحديث: « المؤمن يأكل في مِعًى واحدةٍ، وواحدٍ، والكافر يأكل في سبعة أمعاء »(٢٠٠).

---

(١٩٧) النهاية ج١ ص٢٠٨ (ثدا) وفيه حديث في تصغير (ثديَّة) قريب مما في المؤنث والمذكر.
(١٩٨) المذكر والمؤنث ص١٥٩.
(١٩٩) المذكر والمؤنث ص٢١٨ - ٢١٩. وفي النهاية ج٣ ص١٧٨ (عترة): « على كل مسلم اضحاة وعتيرة » والعتيرة هي الشاة التي تذبح في رجب ». وينظر تخريجه في هـ١ ص٢١٩ من المذكر والمؤنث.
(٢٠٠) المذكر والمؤنث ص٣٠١. وتخريجه في هـ٥ ص٣٠١ من الترمذي ١٢/٨ - ١٣ وابن ماجه - باب الاطعمة ١٠٨٤/٢ - ١٠٨٥ - والمخصص ١٣/١٧ والحديث في الجامع الصغير ج٢ ص١٨٤ بلفظ « المؤمن يأكل في معى واحد والكافر يأكل في سبعة أمعاءه » بتذكير « معًى ». وكذا الحديث: « المؤمن يشرب في « معًى ». واحد والكافر يشرب في سبعة امعاء ». ج٢ ص١٨٤. بتذكيره ايضاً.

فقد جاءت «مِعًى» مذكرة ومؤنثة وفي لفظ المفرد. لكنه ذكّرها عندما جمعها على «أمعاء».

٥ - تأنيث «المال» وتذكيره في حديث واحد:

وقد احتج على تأنيث «المال» وتذكيره في حديث واحد، فاستعمله مؤنثاً فاخبر عنه بمؤنث واستعمله مذكراً فأضمر له ضمير المذكر فقال: «وقال أبو هفان: المال - يذكر ويؤنث. وقال: أنثها رسولﷺ وذكّرها في كلام واحد. حدثنا الحسن بن عرفة عن... أن رسول اللهﷺ قال: «المالُ حُلوة خضِرةٌ، ونِعم العونُ هو لصاحبه»[٢٠١].

هذا ما رأيت أن أذكره من المواضع التي فيها بعض الخروج عن الغرض اللغوي إلى بعض الاحتجاج الصرفي أو النحوي بألفاظ الحديث في المواد التي تكلم عليها. وفيها دليل على ان ابن الانباري كان يحتج بلفظ الحديث النبوي وحده في اللغة وما تعلق بها من النحو والصرف،وانه كان يصرح بان ما يحتج به من الحديث النبوي. ولم يكن يحتج بما نسب إلى الصحابة وآل البيت منها.

١١ - **الزجاجي:**

كتب الدكتور مازن المبارك: «الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الإيضاح»[٢٠٢] ولم يشر فيه إلى موقفه من الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف، مع انه عرض لكتبه جميعها بالحديث عنها وتلخيص موضوعاتها. ولم يتحدث عن ذلك في أثناء كلامه على مذهبه النحوي من خلال كتابه «الإيضاح».

وقد وجدت في كتاب «اللامات» مواضع احتج فيها الزجاجي (- ٣٣٧ هـ) في مسائل نحوية بأحاديث معظمها كان قد احتج بها من سبقه كسيبويه والفرّاء والمبرد، وذلك في:

---

(٢٠١) المذكر والمؤنث ص٣٤٠ - ٣٤١.

(٢٠٢) مطبوع بدمشق ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م.

١ - حكاية الأفعال عند التسمية بها:

تحدث الزجاجي عن «الآن» وسبب بنائها فقال: «وقال الفرّاء» والكسائيّ إنما هو محكيّ، وأصله من «آن الشيء يئين» بمعنى: «حان يحين»، وفيه ثلاث لغات: يقال «آن لك أن تفعل كذا وكذا» و«أنى لك ان تفعل كذا وكذا يأنى لك»،.. والثالثة: أن تقول: «أنال لك أن تفعل كذا وكذا».. قالوا: فدخلت الألف واللام على اللغة الأولى فقيل: «الآن فاعلم» فترك على فتحهِ، كما روي في الأثر: «إنه نهى عن قيلَ وقالَ». ويحكى مفتوحاً على لفظ الفعل الماضي، وبعضهم يرده على «قيلٍ وقالٍ» فيجعلها اسمين»[٢٠٣].

وقد مَرَّ بنا أن هذا الحديث احتج به سيبويه لأول مرة في الغرض نفسه، وتابعه الفرّاء، إلا أن سيبويه - على عادته - لم يصرح بأنه حديث، في حين صَرَّح بذلك الفراء، ولكن سيبويه احتج به في كلامه على كيفية التسمية بالحروف وغيرها. واحتج به الفرّاء على ان اصل «الآن» «آن - يئين»[٢٠٤]. ولم يأت فيه الزجاجي بشيء جديد.

٢ - دخول لام الأمر على فعل المخاطب:

واحتج بالحديث أيضاً في هذا فقال: «لام الأمر: جازمة للفعل المستقبل لمأمور الغائب، كذلك أصل دخولها كقولك: «ليذهبْ زيد» و«ليركبْ عمرو». فأما إذا أمرت مخاطباً فإنك غير محتاج إلى اللام كقولك: «اذهب يا زيد، واركب وانطلق واقعد» وكذلك ما اشبهه.

وربما دخلت «اللام في هذا الفعل أيضاً توكيداً، فقيل: «لِتَذْهبْ يا زيد»... وعلى هذا قريء: «فبذلك فَلْتَفرحُوا» على الخطاب.

---

٢٠٣) اللامات. ص٣٩ (ت مازن المبارك). وينظر هـ١ ص٣٩ ذكر الخلاف في (الآن).
(٢٠٤) ينظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٣٥ ط بولاق. ومعاني القرآن ج١ ص٤٦٨ - ٤٦٩.

وروي عن النبي ﷺ انه قرأ: «فبذلك فلتفرحوا» - بالتاء - وقرأ أكثر القراء «فليفرحوا» - بالياء على الغيب - وروي أن النبي ﷺ قال في بعض مغازيه لبعض أصحابه: «لِتأخذوا مصافكم» فادخل «اللام» في فعل المخاطب»[٢٠٥].

وقد سُبق الزجاجي إلى هذا أيضاً، فقد احتج به الفرّاء في الغرض نفسه لكنه خالفه في أصالة هذا الموضع. فقد ذهب الفرّاء إلى أن الأصل في فعل الأمر للمخاطب أن يكون بصيغة المضارع المسبوق بلام الأمر، فهو يعتبر هذه القراءة على القياس[٢٠٦].

أما الزجاجي فذهب إلى انك إذا أردت ان تأمر المخاطب فإنك غير محتاج إلى اللام، أي أن الأصل صيغة الأمر لا المضارع المسبوق بلام الأمر.

٣ - لام المستغاث به مفتوحة والمستغاث له مكسورة:

واحتج بالحديث المنسوب إلى عمر - رضي الله عنه - في هذا الموضع فقال: «اعلم أن «لام» المستغاث به مفتوحة و«لام» المستغاث من أجله مكسورة فرقا بينهما وهما خافضتان جميعاً لما تدخلان عليه، فلام المستغاث به كقولك: «يا لَزيدٍ» و«يا لَعمرو».. ولام المستغاث من أجله كقولك «يا لَزيدٍ لِعمرٍو» أنت تستغيث بزيد من أجل عمرو... وفي الحديث: «انه لما طعن العلج - أو العبد - عمر - رضي الله عنه - صاح: «يا للهِ لِلمسلمين»[٢٠٧].

وقد سبقه إلى الاحتجاج به المبرد[٢٠٨]. وقد نسبه إلى عمر أيضاً وتكلم عليه بالكلام نفسه. وفيه دلالة على ان الزجاج تابع من سبقه في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي، وبالمنسوب إلى الصحابة وآل البيت - رضي الله عنهم -.

---

(٢٠٥) اللامات ص٨٩. والآية هي ٥٨ من سورة يونس.

(٢٠٦) ينظر معاني القرآن ج١ ص٤٧.

(٢٠٧) اللامات ص٨١ - ٨٢. ورد بفتح اللام «للمسلمين». واظنه خطأ طباعياً او من رواية اخرى هي (ياالله يا للمسلمين) - بتكرار «يا».

(٢٠٨) ينظر المقتضب ج٤ ص٢٥٤. والكامل ج٣ ص١٠١٥ - ١٠١٦.

٤ - قلب « لام » المقصور « ياء » وإدغامها في « ياء المتكلم »:

واحتج بكلام الصحابة - رضي الله عنهم - في موضع آخر فقال وهو يتحدث عن « ياء المتكلم » عندما يضاف إليها الاسم المقصور: « فإن كان قبلها « الف » لم يمكن كسرها؛ لأن الحركة في « الألف » غير سائغة فتترك « الألف » على حالها، وتفتح « ياء الإضافة » كقولك: « هذان غلامايَ » و « هذا فتايَ »... كما قال الله جلَّ وعَزَّ: « هي عصايَ أتوكأُ عليها ».

ومن العرب من يقلب « الألف »: « ياء » فيدغم فيقول: « هذه عَصَيَّ وَرَحَيَّ ». ومنه قول بعض الصحابة « وَضَعُوا اللُّجَّ على قَفيَّ »[٢٠٩].

وهذا الحديث لم أرَ من احتج به قبله من النحاة، فكان أول المحتجين. ويتضح من هذه الأحاديث التي احتج بها انها قليلة جداً، أولاً، وأنها مما سُبق إلى الاحتجاج به إلا الموضع الأخير الذي لم يسبق إليه، ثانياً، وانه يجيز الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف سواء أكان من حديث النبي الكريم ﷺ، أم من حديث الصحابة - رضي الله عنهم.

١٢ - ابن النحاس:

لابن النحاس (- ٣٣٨ هـ) كتابان بين يديَّ هما: « القطع والائتناف »[٢١٠] وهو مبني على آيات القرآن الكريم، وأقوال القرّاء في مواضع انقطاع اللفظ لمعنى واستئناف ما بعده على معنى جديد، والاستدلال بما ورد من أحاديث نبوية توضح هذه المواضع، وتبين المعاني في كل قطع في الآية، وتوضح معنى الآيات إن كان مبهماً، وتفصّل ما كان مجملا منها. أو تبين أسباب نزولها كي يستطيع المتحدثون في هذا الموضوع تحديد مواقع انقطاع المعنى واستئناف غيره. وهذه الأمور لا خلاف في

---

(٢٠٩) اللامات ص٩٦. وهو من حديث طلحة بن عبيد من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢١٠) قام بتحقيقه الدكتور أحمد خطاب العمر، وطبع في بغداد ١٣٦٨ هـ - ١٩٧٨م.

جواز أن يحتج عليها بالحديث، بل يجب أن يحتج به لتوضيح كل ذلك.

أما الاحتجاج به في أمور نحوية أو تصريفية في هذا الكتاب فلم اعثر له على أثر مع انني رجعت إلى المواضع التي احتج فيها بالحديث كلها.

أما الكتاب الثاني فهو «إعراب القرآن»[٢١١] وقد احتج فيه بالحديث في مائة وسبعة وستين موضعاً؛ لأن موضوع الكتاب نفسه يقتضي الاحتجاج بالحديث أما لتفسير عبارة أو كلمة وردت في آياته أو لتبيين آية منسوخة بحديث، وما إليها من أمور لا علاقة لها ببحثنا هذا.

وإنما الذي يهمنا من بين هذه الأحاديث ما جاء لتوجيه اعراب آية أو توضيح حكم نحوي أو صرفي فيها. ووجدت ذلك في مواضع:

١ - قلب «الواو»: «ياءً» إذاا اجتمعتا في كلمة وكانت الأولى ساكنة.

احتج بالحديث وهو يتكلم في التغييرات الصرفية التي جرت في «تلوا» من قوله تعالى: «وإن تلوا أو تُعرضوا» فقال: «.. والفعل منه: «لوىٰ» والأصل فيه «لَوَيَ» قلبت «الواو» «الفاً» لحركتها وحركة ما قبلها، والمصدر «ليّاً» والأصل: «لَوْياً»، و«ليّاناً» والأصل: «لوْياناً» ثم أدغمت «الواو».

وفي الحديث: «ليُّ الواجد يحلُّ عُقوبته وعِرضَهُ» قال ابن الأعرابي: عقوبته: حَبْسُه، وعرضُهُ: شكايتُهُ...»[٢١٢].

٢ - إضمار المرفوع في «ظلَّ» ومجيء الخبر جملة بعده.

قال وهو يتكلم على قوله تعالىٰ: «وإذا بُشِّر احدهم بالأُنثى ظَلَّ وجهه مُسْوَدّاً»»: «ويجوز عند سيبويه والفراء: «ظَلَّ وجهه مسودٌّ» يكون في «ظلَّ» مضمر، والجملة الخبر، وحكى سيبويه: «حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه»[٢١٣].

---

(٢١١) حققه الدكتور زهير غازي زاهد، وطبع ببغداد ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

(٢١٢) اعراب القرآن ص: ٤٦٠ - ٤٦١، والحديث في سنن ابن ماجة الصدقات ٢٤٢٧ وسنن ابي داود - الأقضية ٣٦٢٨. «هـ ص ٤٦٠ منه».

(٢١٣) اعراب القرآن ص٨٢ - ٨٣، وينظر الكتاب ج١ ص٣٩٦ بولاق.

وقد مرَّ بنا أن سيبويه قد احتج بهذا الحديث على جواز إضمار اسم «كان» وهو ضمير «المولود» وتكون جملة «هما اللذان ...» الخبر. أما الفراء فقد احتج به ايضاً ولكن ليس في هذا الموضوع وإنما احتج به لغرض لغوي هو استعمال كلمة «الفطرة». فابن النحاس لما رأى الحديث عند الاثنين ظن أن استشهاد الفرّاء به مثل استشهاد سيبويه. المهم ان الحديث قد سُبق ابن النحاس إلى الاحتجاج به.

٣ - لا تكون «اللام» بمعنى «على»:

ردَّ - وهو يتحدث في قوله تعالى: «وإن اسأتم فلها» - على ما ذهب إلى أن «اللام» هنا بمعنى «على» وهو - في رأيه - ما لا يقوله النحويون الحذاق قال: «وليس احتجاجهم بالحديث «اشترطي الولاء لهم» بشيء، وقد اختلف في هذا الحديث» ثم ذكر الاختلاف في تأويله»[٢١٤].

وهذه الأحاديث التي احتج بها ابن النحاس في مواضع نحوية وصرفية - وإن كانت قليلة - تدل على أنه يجيز الاحتجاج بالحديث فيها. وقد تابع في أحدها سيبويه، وجاء باثنين لم يسبق إليهما. وقد صرح في الحديثين اللذين جاء بهما بانهما من الحديث النبوي، وأغفل ذلك في الذي تابع سيبويه فيه.

١٣ - ابن درستويه:

احتج ابن درستويه (- ٣٤٧ هـ) بالحديث النبوي الشريف في كثير من الوجوه التي يراها صحيحة «وكان يستوثق حجته ويقوي مذاهبه في النقد والشرح بصحته وفصاحته»[٢١٥].

قال الدكتور عبد الله الجبوري هذا وهو يتحدث عنه بعد أن تحدث عن ثقافته وبيَّن أثر علم الحديث فيها فقد «وضح جيداً أثر علم الحديث في ثقافة ابن درستويه وهو الذي فتح عينيه في بيت محدّث، ورضع أفاويقه على

---

(٢١٤) اعراب القرآن ص٨٣. والحديث في الموطأ باب/١٠ حديث ١٧.

(٢١٥) تصحيح الفصيح، لابن درستويه. المقدمة ص٦٧ - ٦٨.

يديه، فرعاه وسمَّعه فطاف به للسماع وأكثر الرحلة، وأثَّر هذا العلم في جهود ابن درستويه العلمية حتى استأثره بالأفراد من بين آثاره، حيث ألف في موضوع غريبه، كما أفاد منه في دراساته في اللغة والنحو وعَبَّ من معينه الرائق على أيدي طائفة من اظهر رجاله في عصره »[٢١٦].

ثم قال: «كان ابن درستويه يستشهد بلغة الحديث ويراها «أفصح اللغات»... وربما كان من أوائل اللغويين الذين يحتجون بالحديث ويستشهدون بلغته. نقول هذا إذا عرفنا أن سيبويه لم يستشهد بأكثر من ستة أحاديث في كتابه، وابن السكيت بخمسة عشر حديثاً في «إصلاح المنطق»، والمبرد في خمسة مواضع في «المقتضب» صرح بواحد منها بالحديث النبوي، وفي الأربعة الأُخر كأنه كان يريد بالحديث الخبر »[٢١٧].

إن كلام الدكتور عبد الله الجبوري هنا قد أثبتنا خطأه وبعده عن الواقع فيما يتعلق بسيبويه والمبرد، لأن ما احتجا به أكثر مما ذكره بكثير.

وقد كان ابن درستويه يستشهد بالحديث فيأتي به نصاً ويقول: «في الحديث» أو يقول «وفي بعض الحديث» أو «وروي في الحديث» أو «وفي حديث رسول الله ﷺ» وهكذا فهو يصرّح بالحديث لأنه عارف به، وقد ألف في غريبه واعتدّ بلغته[٢١٨].

بعد هذا التعريف بابن درستويه وموقفه من الحديث نعود إلى كتبه لنتعرف على ما احتج به من الأحاديث، والمسائل الصرفية أو النحوية التي احتج به فيها، وطريقته في الاحتجاج: أهو متابع أم مجدِّد؟.

لقد احتج ابن درستويه بالحديث في التغيير الذي يقع في الكلمات لأجل التجانس والتناسب الصوتي بين كلمتين في عبارة فيحدث في إحداهما تغيير صرفي لهذا الغرض، كما احتج به في التغيير النحوي أو الصرفي لمعنًى، فمن الأول:

---

(٢١٦) ابن درستويه دراسة للدكتور عبد الله الجبوري ص٢١.

(٢١٧) تصحيح الفصيح المقدمة ص٧٣ وينظر: ابن درستويه ص٢٠٤.

(٢١٨) تصحيح الفصيح المقدمة ص٧٣ وينظر: ابن درستويه ص٢٠٤.

١ - قلب الواو إلى ألف للتجانس والتناسب:

قال وهو يتحدث في أمور تكلم عليها النحاة واللغويون وفسَّروها تفسيرات لا يراها: «وقد تلهج العرب الفصحاء بالكلمة الشاذة عن القياس البعيدة عن الصواب حتى لا يتكلموا بغيرها ويدعوا المنقاس المطرد المختار، ثم لأعجب لذلك ان يقال هذا أفصح من المتروك... وليس قول النبي ﷺ: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» دليلاً على ان «الألف في «مأزورات» أفصح من الواو»؛ لأن الأصل من «الوزر»، ولكنه دليل على انه اختار «الألف» للتورية بين «مأزورات» وبين ما بعده وهو «مأجورات» والتقريب بين لفظيها؛ لأنه ضرب من النظم والتأليف والسجع يستعمله الخطباء والبلغاء طلباً للوزن وترتيباً للمنطق، وإنما هذا انتقال عن الأصل، وعدول عن الصواب لعارض من العوارض»[٢١٩].

بهذا الأسلوب وبهذه الطريقة فسَّر ابدال «الواو»:«الفاً» في «مأزورات» على غير قياس، وإنما للاتباع والمجانسة.

ومن الثاني:

٢ - استعمال «السلام» أو «سلام» معرَّفة ومنكرة وتقديمها على «عليك» أو تقديم «عليك» عليها إذا أريد تحية الموتى كما جاء في الحديث.

قال وهو يتحدث عمَّا يصدَّر به الكتب: «فمن ذلك: «سلام عليك» و«سلام على الأمير» ووقوعه منكراً في صدور الكتب، إذ لم يتقدم له ذكر فيصير معرفة، فإذا ختم به الكتاب عُرِّف فكتب بالألف واللام: «السلام عليك» و«السلام على الأمير»؛ لأن ذكره قد جرى في صدر الكتاب فصار معهوداً؛ ولا يقدمون «عليك» على «السلام» فيقولوا: «عليك السلام» في قول أو كتاب إلا في

(٢١٩) تصحيح الفصيح ص١١٢. وتخريجه في هـ١ ص١١١/من سنن ابن ماجة ٥٠٣/١، «كتاب الجنائز». وينظر: النهاية ١٧٩/٥.

مراثي الشعر وذكر الفراق... ويروى عن النبي عليه السلام أن رجلاً حيَّاه بها، فقال له النبي: - عليه السلام - «عليك السلام» تحية الموتى، قل: «السلام عليك» فكأنهم فرقوا بين التحيتين لما احدثوا فيها من تقديم «السلام» وتأخيره»[220].

فالتعريف والتنكير والتقديم والتأخير من موضوعات علم النحو وعلم المعاني.

٣ - استعمال مشتقات «أصل» ومجيئها لازمة ومتعدية ومبنية للمعلوم والمجهول:

وقد احتج في هذا الموضوع بحديثين لغرضين مختلفين في بناءين من أبنية هذه الكلمة. فقال في «معرفة التأريخ بغرة الشهر»:

«فإذا أرخ في ليلة الهلال ولما تَنْقضِ كتب: «لمستهل كذا» أو «استهلاله» أو «لمهلّ كذا» أو «لإهلال كذا» أو «هلال كذا» وذلك أنه يقال: «أهللنا الهلالَ إهلالاً» أي: رأيناه، و«قد أهلَّه اللهُ علينا» أي: أطلعه. وفي دعاء النبي ﷺ: «اللهمَّ أهِلَّه علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام».

ويقال: «استهللناه» و«قد أُهِلَّ واستُهِلَّ» إذا لم يسم فاعله، ولا يجعل هذا الفعل للهلال، لا يقال: «أُهِلَّ الهلالُ أو الشهرُ» ولا «استُهِلاّ»؛ لأن «الإهلال» و«الاستهلال»: طلوع الهلال أو رؤيته، ولذلك قيل: لرفع الصوت عند رؤيته ورؤيةغيره: «الاهلال والاستهلال... ولذلك قيل: «أُهِلَّ الصبيُّ واستُهِلَّ» إذا صاح عند خروجه من بطن أمه. وفي بعض الحديث: «أن رجلاً قال: يا رسول الله: أرأيت من لا شرِبَ ولا أكل ولا صاح فاستهل»[221].

فقد احتج هنا بحديثين على استعمال ابنية من كلمة «أهل» وكان الحديث الأول مما لم يسبق إلى الاحتجاج به. أما الحديث

---

(٢٢٠) كتاب الكتّاب. ص١٢٩ - ١٣١.

(٢٢١) كتاب الكتّاب ص١٣٤ - ١٣٥.

الثاني فقد رأينا ابن السراج يحتج به في المادة نفسها والغرض نفسه.[٢٢٢].

٤ - مجيء اسم الفاعل من الفعل المجرد على « فاعل » دليل على انه على « فَعَلَ » مفتوح العين:

احتج بالحديث على استعمال اسم الفاعل من « غدر »: « غادر » ليثبت أن الفعل هو « غدَرَ - يغدُرُ » من باب « نصر - ينصُرُ » وليس غَدِر - يغدَر » من باب « فرِحَ - يفرحُ » فقال: « وأما قوله: « غدرت به اغدُرُ » فمعناه: ترك الوفاء ونكث العهد ونحو ذلك، وهو معروف. فإن العامة تكسر ماضيه وتفتح مستقبله، وهو خطأ فلذلك ذكره. والدليل على خطأ العامة أن فاعله: « غادر » بألف - ويروى عن النبي ﷺ انه قال: « لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به ». ولا يقال منه بغير ألف. ومصدَرُه: « الغَدْر » - بسكون الدال - ولا يجوز فتحها، وذلك دليل على خطأ العامة فيه »[٢٢٣].

٥ - « ولَغ - يلِغ » من باب « ضرب - يضرِب » ثم فتحت عينه « للغين » حرف الحلق.

احتج بالحديث لاثبات أن « ولغ » من باب « ضَرَب » لا « فرِحَ » فقال: « وأما قوله: « ولغ الكلب في الأناء » فمعناه: لطعه بلسانه، شرب أو لم يشرب، أو كان فيه ماء أو لم يكن؛ مصدره « الوُلوغ » وهو شرب الكلاب والسباع وهي تشرب بألسنتها لا بشفاهها، واسم الفاعل منه: « والغ »، وإذا كثر منه الوُلوغ فهو « وَلوغ » - بفتح الواو - . وإنما ذكره لأن العامة تقوله بكسر اللام من الماضي « ولِغَ » مثل شرِبَ » وهو خطأ عند الأصمعي، وصواب عند أبي زيد؛ لأن فاعله لا يستعمل بغير ألف. والأصل في المستقبل منه

---

(٢٢٢) ينظر: الاصول في النحو ج١ ص٤٨٨.

(٢٢٣) تصحيح الفصيح ص١٣١، وتخريج الحديث في هـ٣ ص١٣١ منه. وهذا الحديث رواه أحمد في مسنده/٥/٣٤٥/٣٩٠٠ و٥/٨٤/٧٥١٠. والترمذي في سننه ٤/١٤٤ بلفظ آخر ».

الكسر، ولكنه فتح من أجل «الغين»؛ لأنه من حروف الحلق، يدل على أن الأصل الكسر سقوط «الواو» من «يولغ». وفي الحديث: «إذا ولَغَ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً أحدهما بالتراب» - بفتح اللام - [٢٢٤].

٦ - «كسَب - يكسِبُ» من باب «ضَرَب» وليس من باب «فرِح» لمجيء مصدرهِ على «الكَسْب» بسكون السين..

وفي تصريف «كسب» قال: «وكذلك قوله: «كسَب المال يكسِبه» ومعناه: ابتغاه ووجده، ذكره لأن العامة تقول: «كسِبَ» بكسر السين - وهو خطأ لأن مستقبله مكسور السين، واسم الفاعل منه «كاسب» - بالألف - .

وقد يستعمل في غير المال فيقال لمن ظلم أو تعدَّى: «قد كسَب الاثم» ولمن عمل عملاً صالحاً: «كسَب الأجر». ومنه قوله عز وجل: «من يكسِب خطيئة أو إثماً» وقوله: «كل نفس بما كسَبت رهينة». وقال النبي ﷺ: «إنَّ ابنَك من كَسْبك»[٢٢٥]. فاستدل بالحديث على أن وزن المصدر «فَعْل» ولا يجيء قياساً إلا من مفتوح العين في الماضي مكسورها في المضارع.

٧ - «صفَد» فهو «مصفود» ماضيه «فَعَل» - بفتح العين - مجرداً لا مزيداً.

قال: «وفي حديث النبي ﷺ. في شهر رمضان: «وتُصفَد فيه الشياطين» فقيل في التقييد: «صفدته» - بغير الف- فهو «مصفود»[٢٢٦]. فاستدل بالحديث على أن «تُصْفَد» فيه ليست من

---

(٢٢٤) تصحيح الفصيح ص١٣٧ - ١٣٨. والحديث في صحيح مسلم ج١ ص٢٣٤/٢٣٥ بروايات يختلف لفظها عن هذا إنما موضع الشاهد صحيح وينظر: كنوز الحقائق ج١ ص٢٥. وقد خرجه المحقق في (هـ١ ص١٣٨ من تصحيح الفصيح: في: سنن الدارمي ١٥٤/١ وسنن ابي داود ١٧٨/١. والسنن الكبرى ٢٤٠/١. والنهاية ٢٢٦/٥).

(٢٢٥) تصحيح الفصيح ص١٣٩ - ١٤٠ والحديث رواه أحمد في مسنده ٢٠٦/١٠. و٦٦٧٨ - ٢٠٦/١١ - ٧٠٠١. وينظر: النهاية ١٧١/٤. واللسان(كسب)، (هـ٣ ص١٤٠ تصحيح الفصيح).

(٢٢٦) تصحيح الفصيح ص٢٨٥.

« أصفد » لأنه ليس فيه معنى التقييد وليس مستعملاً. إنما المستعمل منه: المجرد المفتوح العين في الماضي.

٧ - « النبيء » مهموزاً وغير مهموز:

وقد احتج بالحديث النبوي في استعمال كلمة « نبيّ » مهموزة، وردّه ﷺ ذلك، فقال: « وقد قال رجلٌ: « يا نبيء الله » فهمز، فقال: « لست بنبيء الله - فهمز - ولكنني نبيٌّ الله - ولم يهمز - »(٢٢٧)

وذكر في مكان آخر: الشاهد نفسه بلفظ آخر هو قوله ﷺ: « لا تنبزوا باسمي » أي: « لا تهمزوه »، والنبز: الهمز.

وفي النهاية: « لا تنبروا » - بالراء المهملة - وهو: النبر معنى « النبز » كلاهما الهمز »(٢٢٨).

وقد مرَّ بنا أن أول من احتج بهذا الحديث من النحويين أبو عمرو بن العلاء وقد شرح السبب الذي ردَّ من أجله الرسول الكريم رواية الهمز، وبيَّن اشتقاق الكلمة في الحالتين ومعناها فيهما.

٨ - « زوى - يزوي » بمعنى: « قبض » - مجرد لا مزيد وهو متعد مطاوعه « انزوى ». قال - وهو يردّ قول العامة - « أزوى » -:
وأما « زوى وجهه عني يزويه » إذا قبضه، فقد فسَّره هو: يقال: زويته فانزوى، كما جاء في الحديث: « ان المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة في النار » أي يتقبّض ويتجمَّع، ومنه سميت الزاوية، والعامة تقول: « أزويته » وإنما الصواب « زويته - فأنا زاوٍ ». والمفعول: مزويّ »(٢٢٩).

٩ - « هال - يهيل » مجرداً متعدياً، ولا يقال « أهال يُهيل ».

وكذا احتج بالحديث في تبيين أن الصحيح أن يقال « هال يَهيل » فقال: « وأما قوله: « هِلت عليه التراب أهيلُهُ » فمعناه:

(٢٢٧) تصحيح الفصيح ص٣٤٤.
(٢٢٨) ينظر: تصحيح الفصيح ص٣٤٤ والنهاية ج ٥ ص٣.
(٢٢٩) تصحيح الفصيح ص١٩٧ وينظر تخريج الحديث في هـ٢ ص١٩٧ منه في: السنن الكبرى ٢/٢٩١ - ٢٩٢، والنهاية ٢/٣٠٢، واللسان (زوى)، وينظر: غريب الحديث ١/٤٠٣. والتهذيب ١٣/٢٧٦.

ذروت عليه التراب وحثوته، كما يهال على الميت في قبره... وفي الحديث عن النبي ﷺ، قال: «كيلوا ولا تهيلوا» - بفتح التاء - وإنما ذكر هذا لأن العامة تقول: «أهلتُ الترابَ» بالألف -[٢٣٠].

١٠ - «نفى» من باب «ضرب» مجرد فاعله «ناف» ومصدره «نَفْي».

أثبت انه مجرد بذكر اشتقاقه فقال: «وأما قوله: «نفيت رديء المتاع أنفيه نفياً». فـ «النَّفْي» معروف، وإنما ذكره لأن العامة تقول: «أنفيت» وهو خطأ يدل عليه قولهم: «منفيٌّ». وفاعله «نافٍ» ومصدره «النفي». وفي الحديث: «البكر بالبكر جلد مائة ونفي عام»[٢٣١].

١١ - لغة الرسول في «حَسِبَ» فتح العين في المضارع لا كسرها وإنما كسرها لغة من خاطبه بها.

احتج في تصريف «حسِب - يحسَب» بالحديث ليرد على من زعم ان لغته - عليه السلام- كسر العين في المضارع فقال: «وأما المستقبل فإن قول الله عز وجل: «ولا تَحسَبَنَّ الذين...» يقرأ بالفتح والكسر، والفتح أقيس، والكسر مستعمل كثير، وزعم قوم أن الكسر لغة النبي ﷺ، وإنما خاطب بها النبي ﷺ رجلاً كانت لغته الكسر فكلمه بلغته فقال: «لا تحسِبَنَّ أنا ذبحناها من أجلك». فظن من سمع ذلك من النبي ﷺ انها لغته»[٢٣٢].

فهوهنا يردُّ على من زعم أن لغة الرسول -عليه السلام -كسر العين في المضارع وهي أقل اللغتين، والأخرى - فتح العين - هي الاقيس، ويبيّن أن اللغة القياسية هي لغة الرسول - والأخرى لغة شخص خاطبه بلغته.

فقد احتج ابن درستويه في هذه المواضع بالحديث ليثبت صورة

---

(٢٣٠) تصحيح الفصيح ص١٩٩ وتنظر: النهاية ٢٨٨/٥ وفيها «فكيلوا» واللسان «هيل».

(٢٣١) تصحيح الفصيح ص١٩٦. والحديث في سنن ابن ماجة ٨٥٢/٢ و ٢٥٥ وبلفظ مطول نهايته: «وتغريب سنة». وينظر: النهاية ١٠١/٥. (ينظر هامش ٢ ص١٩٦ تصحيح الفصيح).

(٢٣٢) تصحيح الفصيح ص٣٦٩ - ٣٧٠.

من صور المادة التي يتحدث فيها لتكون دليلاً على كونها من بناء معيَّن، ولم انقل كل ما ورد في هذا الكتاب من الشواهد الحديثية التي من هذا النوع، إنما أوردت أكثرها وأوضحها في موضع الشاهد وصحة الاستدلال به في هذا الكتاب لتصحيح ما أخطأت العامة في لفظه(٢٣٣).

أما ما جاء في غير كتاب الفصيح من شواهد الحديث مما ذكرته فهو كل ما لاحظت أن الاحتجاج فيه لغرض صرفي أو نحوي.

ويبدو من هذه الشواهد ان ابن درستويه أول من احتج بها لهذا الغرض وفي هذه الألفاظ، إلا الأحاديث الثلاثة التي سبقه إليها من تقدمه. وهي: «مأزورات غير مأجورات» سبقه إليه الفرّاء و«أرأيت من لا شرب ولا أكل ولا صاح فاستهل» سبقه إليه ابن السراج. و«لست بنبيء الله ولكنني نبيّ الله» سبقه إليه ابو عمرو ابن العلاء. وكان ابن درستويه قد تابع هؤلاء في موضع الاستشهاد، فخلص له من هذه الأحاديث ثمانية احتج بها ولم يسبق إليها.

والظاهر في استشهاد ابن درستويه بالحديث انه يصرح بانه حديث ويقدم له بمثل قوله: «قول النبي ﷺ». و«يروى عن النبي عليه السلام» و«في دعاء النبي» و«في بعض الحديث أن رجلاً قال: يا رسول الله» و«يروى عن النبي ﷺ» و«في الحديث» و«في حديث النبي ﷺ» و«قوله ﷺ» و«كما جاء في الحديث» إلى أمثال هذه العبارات.

كما يتبين لنا انه احتج به في التغيير للتجانس والتناسب، وفي التغيير للتصريف وفي النحو.

١٤ - ابن خالويه:

احتج ابن خالويه (- ٣٧٠هـ) بالحديث النبوي في تصريف الكلمات

---

(٢٣٣) ينظر كذلك ص٤١٠ وص٤١٤ و١٥٤ و١٩٥ و٣٤٩ وغيرها في الاحتجاج بالحديث كذلك في تصحيح ابنية الكلمات التي خرجت على الفصيحة.

واشتقاقها ليؤيد تصريفه ويرجحه على غيره مما روي في الكلمة في قراءات القرآن:

١ - «وطء» مصدر الفعل الثلاثي و«وطاء» مصدر المزيد:

قال وهو يتكلم على القراءات في قوله تعالى: «وهي أشدُّ وطأً»: «يقرأ بكسر الواو وفتح الطاء والمد، وبفتح الواو وإسكان الطاء والقصر، فالحجة لمن مَدَّ انه جعله مصدر «واطأ يواطيء مُواطأة ووِطاء». ومعناه: «يُواطِيء السمع القلبَ»؛ لأن صلاة الليل اثقل من صلاة النهار لما يغشى الانسان من النعاس، ومعناه: أشدّ مكابدة. ومنه قوله عليه السلام: «اللهم اشدُدْ وَطأتك على مُضَر»[٢٢٤].

٢ - «حَسِبَ - يحسِب» - بكسر السين في الماضي والمضارع لغة الرسول:

وفي قوله تعالى: «أيحسَبُ أن لن يقدر عليه أحد» قال: «أيحسَبُ»: الألف الف التوبيخ في لفظ الاستفهام. «يحسَب»: فعل مضارع، وفيه لغتان: «يحسِبُ» و«يحسَبُ»، فلغة الرسول ﷺ الكسر، والماضي «حسِبَ» بالكسر، لا غير، والمصدر: «مَحسَبة، ومحسِبة، وحِسباناً»[٢٢٥].

وقد مر بنا قبل قليل أن ابن درستويه ردَّ قول من ذهب إلى ان لغة الرسول الكسر في المضارع بأن لغة الرسول هي القياسية وهي - الفتح - وانه لما تكلم بالكسر في قوله: «لا تحسِبنَّ أنا ذبحناها من أجلك» - بكسر السين - فإنما تكلم بها على لغة الرجل الذي خاطبه عليه السلام[٢٢٦].

فابن خالويه وإن لم يحتج بالحديث هنا إلا انه بيَّن أنَّ لغته الكسر وفي هذا دليل على أنه يقصد الحديث نفسه، أو كل ما يتكلم به من هذا الفعل. أو يقرأ به في القرآن.

---

(٢٢٤) الحجة ص٣٢٦ - ٣٢٧. والحديث في النهاية ٥/٢٠٠.

(٢٢٥) اعراب ثلاثين سورة ص٨٨.

(٢٢٦) ينظر تصحيح الفصيح ص٣٦٩ - ٣٧٠.

٣ - « النبيّ » من « نبا ينبو » لا من « أنبأ ينبيء »:

وتحدث في قوله تعالى: « ويقتلون النبيين » والقراءات فيه فقال: « يقرأ بالهمز وتركه، وكذلك « النبوة » و« الأنبياء ». فالحجة لمن همز انه أخذه من قوله: « أنبأ بالحق »: إذا اخرجه ومنه: « أنبئوني باسماء هؤلاء ». والحجة لمن ترك من ثلاثة أوجه:

أولها: ان الهمز مستثقل في كلامهم، والدليل عليه قوله ﷺ: « لست بنبيء الله » فانه كره الهمز لأن قريشاً لا تهمز.

والثاني: انه مأخوذ من « النَبْوَة » وهي ما ارتفع من الأرض وعلا، لانه اخبر عن العالم العلوي، وأتى به عن الله تعالى.

والثالث: أن العرب تدع الهمزة من « النبيّ » وهو من « أنبأت » ومن « الخابية » وهي من « خبأت » ومن « الذريَّة » وهي من « ذرأهم » ومن « الرويَّة » وهي من « روَّأتُ في الأمر »[٢٢٧].

وقد مَرَّ بنا أن أبا عمرو بن العلاء كان أول من احتج بهذا الحديث على هذا الموضع، واحتج به من بعده كثير من النحويين وإن كانت التقسيمات هنا تختلف عنها عند السابقين لأن كتابه مبنيٌّ على المسائل والاحتجاج لها أو الرد عليها.

٤ - « غَلَّ » من « الغُلّ » ومن « الغُلول »:

احتج بحديث ابن عباس رضي الله عنه لتصحيح أحد وجهي قراءة، فقال: « قوله تعالى: « وما كان لنبيّ أن يغلّ » يقرأ بفتح - الياء وضم الغين - وبضم الياء وفتح الغين - .

فالحجة لمن فتح الياء انه جعله من « الغُلول » ومعناه أن يخون أصحابَه بأخذ شيء من الغنيمة خفية، والحجة لمن ضمَّ الياء انه أراد أحد وجهين:

أما من « الغلول » ومعناه ان « يُخَوَّنَ »؛ لأن بعض المنافقين قال

---

(٢٢٧) الحجة ص٥٧. وينظر اللسان (نبأ). والفائق ٣/٤٠١ (نبي).

يوم بدر - وقد فقدت قطيفة حمراء من الغنيمة - : « خاننا محمد فغَلَّنا » فأكذبه الله عز وجل...

وأما من « الغُلّ » وهو قبض اليد إلى العنق، ودليله قول ابن عباس: « قد كان لهم أن يَغُلّوا النبيّ ﷺ وأن يقتلوه »(٢٢٨).

٥ - « نَسِيَ الرجلُ » و« نسَّاه غيرُه » والفرق بينهما:

وتحدث عن الفرق بين قراءة « يَنسىٰ » و« يُنَسّي » - بالتخفيف والتشديد - فقال موجهاً القراءات في قوله تعالى: « وأما ينسينَّك الشيطان » « يقرأ بتشديد السين وتخفيفها، فالحجة لمن شدّد انه فرق بين « نَسِيَ الرجلُ » و« نسَّاهُ غيره » واستدل بقوله عليه السلام: « إنما أُنَسَّىٰ لِأَسُنَّ لكم ».

والحجة لمن خفف انه قال: هما لغتان تستعمل احداهما مكان الأخرى. واستدل بقوله تعالى: « نَسُوا اللهَ فَنَسِيَهم » يريد - والله اعلم - تركوا الله من الطاعة فتركهم من الثواب »(٢٢٩).

٦ - تحويل « فَعلَ » إلى « فعَّل » بتشديد العين فيه دلالة على التكرار والتكثير.

قال في كلامه على قوله تعالى: يُوَرِّثها من يشاء »: « يقرأ بالتشديد والتخفيف، فالحجة لمن يشدّد انه أراد تكرير الميراث لقرن بعد قرن. ودليله قول النبي ﷺ: « من عَمِلَ بما عَلِمَ وَرَّثه الله علم ما لم يعلم ».

والحجة لمن خفف انه أراد: فعل القتل مرة واحدة. ودليله قوله تعالى: « واقتلوهم حيث ثقفتموهم »(٢٣٠).

٧ - « الصَّدَفين » مثنى « صَدَف » وهو اسم للجبل: و « الصَّدْفَين » كلمة سمي بها الجبل غير مثناة.

---

(٢٢٨) الحجة ص٩١. وينظر: النهاية ج٣ ص٣٨٠.
(٢٢٩) الحجة ص١٦٧. وينظر: النهاية ج٥ ص٥١.
(٢٣٠) الحجة ص١٣٧. والحديث في كنوز الحقائق للمناوي ج٢ ص١١٢.

احتج بالحديث لترجيح أحد البنائين على الآخر فقال: « قوله تعالى: بين الصدفين » يقرأ بضم الصاد والدال، وفتحها، وبفتح الصاد وإسكان الدال.

فالحجة لمن قرأه بالضم انه أتى باللفظ على الأصل وأتبع الضم الضم. والحجة لمن فتحها خفة الفتح، والواحد عنده: « صَدَف » ودليله « أن النبي ﷺ « مرَّ بصَدَف مائل فأسرع » الرواية بالفتح.

والحجة لمن اسكن الدال: أنه جعله اسماً للجبل بذاته غير مثنى »[231].

وقد أورد ابن الأثير هذا الحديث على الوجه الثالث - فتح الصاد وإسكان الدال وبلفظ فيه بعض الاختلاف هو: « كان إذا مَرَّ بصَدْف مائل اسرع المشي »[232].

٨ - الفرق بين « تُفاعِلونه » و « تَفعَلونه » من « مارى »:

قال في حديثه عن قراءة قوله تعالى: « أفَتُمارونه... »: « يقرأ بضم التاء وإثبات الف بين الميم والراء، وبفتح التاء وحذف الألف.

فالحجة لمن أثبت انه أراد: « أفتجادلونه » ووزنه: « تُفاعلونه » من المماراة والمجادلة بالباطل. ومنه قوله عليه السلام: « لا تُماروا بالقرآن فإن مِراء فيه كفر ».

والحجة لمن حذفها انه أراد « أفتجحدونه »[233].

فابن خالويه يحتج بالحديث في التصريف هنا ليبين وجهاً من أوجه متعددة ويقويه. وقد صرّح بالحديث ونسبته إلى النبي ﷺ، كما احتج بحديث ابن عباس رضي الله عنه وفي هذا دليل على انه يجيز الاحتجاج بأحاديث الصحابة كذلك.

---

(٢٣١) الحجة ص٢٠٧.
(٢٣٢) النهاية ج٣ ص١٧.
(٢٣٣) الحجة ص٣٠٨ والنهاية ج٤ ص٣٢٢.

ونتبين من المواضع التي احتج لها بالحديث أن بعض الأحاديث قد سبق إليها، وذلك كلامه على لغة الرسول وهي الكسر في «يحسِبُ». فقد سبقه إليه ابن درستويه فنفاها وإن كان ابن خالويه قد اثبتّها له. وكلامه على «نبيّ» واشتقاقه سبقه إليه أبو عمرو بن العلاء ومن تابعه عليه من النحاة. فبقي من الأحاديث التي احتج بها ستة أحاديث لم يسبقه أحد إلى الاحتجاج بها.

١٥ - أبو علي الفارسي:

فصَّل الدكتور عبد الفتاح شلبي في كتابه، عن أبي علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار (- ٣٧٧ هـ) الكلام على موقفه من الشواهد كآيات القرآن الكريم والقراءات وكلام العرب وعقد موضوعات بعنوان «أبو علي المحدّث والاحتجاج» نقل في أوله عن أبي علي نفسه أنه كان قد سمع كثيراً من الحديث عن أساتذة كثيرين لكنهم لم يعدوه من المحدثين قال:

«كان أبو علي يقول: «قد سمعت الكثير في أول الأمر، وكنت استحيي أن أقول: أثبتوا اسمي»(٢٣٤).

فلأبي علي أساتذة محدثون سمع منهم الحديث أو شيئاً منه، وله كذلك تلاميذ محدِّثون أخذوا عنه(٢٣٥).

وقد تجلت هذه الدراسة الموسعة في كتابه «الحجة» بأمور:

١ - روايته الأحاديث في كتبه بأسانيدها.

٢ - توثيقه متون الأحاديث أو تضعيفها.

٣ - فهمه الأحاديث فهماً يتفق مع ذلك التوثيق أو التضعيف، وتصحيحه فهم غيره لها.

٤ - احتجاجه بالحديث في اللغة والنحو والصرف(٢٣٦).

وبين الدكتور شلبي منزلة أبي علي الفارسي من المحتجين بالحديث من

(٢٣٤) معجم الادباء ج٣ ص١٩.
(٢٣٥) ابو علي الفارسي ص٢٠٠.
(٢٣٦) ينظر: ابو علي الفارسي ص٢٠٢ - ٢٠٣.

النحاة فقال راداً بذلك على يوهان فك وابن الضائع وأبي حيان والبغدادي ومن ذهب مذهبهم:

«وأودُّ هنا أن أعلق على ما ذكره يوهان فك في كتابه «العربية» إذ يقرر أن أول من اعتمد على الأحاديث من حيث هي حجة في أمور اللغة هو النحوي ابن خروف الاندلسي... مات في حلب في أوائل القرن السابع الهجري، وتبعه في ذلك أشهر نحاة القرن السابع ابن مالك.

ومن قبل يوهان فك قال ابو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: «ابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً». وقد وفّى صاحب الخزانة الكلام على الخلاف في جواز الاستشهاد بالحديث على مسائل اللغة والنحو في صدر الخزانة، ولم يتعرض إلى موقف أبي عليّ من ذلك. ويكاد الباحثون من أهل العربية يجمعون على أن ابن خروف له فضل السبق في الاعتداد بالأحاديث والاستشهاد بها، ويبدو أن يوهان فك تابعهم في ذلك على النحو الذي رأيناه. ولست أزعم أن صاحبي أول من اعتمد على الأحاديث في الاحتجاج اللغوي والنحوي والصرفي، لست أزعم ذلك لأن هذه قضية عريضة تستلزم استقصاء آثار النحاة الذين سبقوا أبا علي، ولكنني اكتفي بتقرير: أن أبا علي سبق ابن خروف في الاحتجاج بالحديث والاستشهاد به في مسائل اللغة والنحو والصرف.

وأرى أن ابن خروف قد تأثر بأبي علي، إذ كان نسبه العلمي موصولاً به، فقد تلمذ ابن خروف على «الخِدَبّ». وكان من أجلّ من أخذ منه. و«الخِدَبّ» هذا هو ابن طاهر أبو بكر بن محمد بن أحمد. وكان للخدب عناية بإيضاح أبي علي، فعلّق عليه. واهتمام «الخِدَبّ» بالإيضاح كان لاتصاله بأبي عليّ وتفسير تأثره وتأثر تلميذه ابن خروف معه بالشيخ الفارسي، وانتقال بعض منهجه إلى ابن خروف ومنه الاحتجاج بالحديث»[٢٣٧].

وعلل عناية أبي علي بالحديث واهتمامه به بكونه قد جمع إلى ثقافته في

---

(٢٣٧) ابو علي الفارسي ص٢٠٣ - ٢٠٤.

اللغة والنحو والصرف. التحديث ولذلك فهو يدري عناية المحدّثين وحرصهم على رواية الأحاديث وتحري النقل فيها، وضبط ألفاظها.

وربما كان لأبي علي ثقة برواة الحديث وهم أعاجم لكونه أعجمياً وقد استطاع ان يتفهم مسائل النحو والصرف ومباحثها أكثر من العرب أنفسهم(٢٣٨).

فأبو علي يحتج بالحديث في كتبه المختلفة، ففي «الشيرازيات» و«الحلبيات» و«الحجة» ورد عنه احتجاج في مسائل النحو والصرف، وهذه المسائل المحتج لها بالحديث وإن كانت قليلة فإنها تدل على تجويزه ذلك.

فقد ورد من مسائل التصريف التي احتج لها بالحديث:

١ - فك الادغام في كلمة خلافاً للقياس والأصل، لكي تجانس كلمة أخرى

وذلك في قوله متحدثاً عن «الأدَبّ»: «الادبّ الكثير وبر الوجه. فأما قول النبي ﷺ يخاطب نساءه «ليت شعري أيّتُكُنَّ صاحبة الجمل الأدْبَب تخرجُ فتنبحُها كلاب الحوأب». فانه ضعّف «الادبّ» بفك الادغام ليخرج على مثال: «الحَوأب»(٢٣٩).

وهذا النوع من الاستشهاد سبق عند الفراء فكان أول من يحتج عليه بالحديث ويبين أن التغيير فيه لغرض التجانس والتناسب مع كلمة أخرى في العبارة. وتابعه على ذلك بعض من ذكرنا من النحويين إلا انهم لم يحتجوا بهذا الحديث وإنما احتج معظمهم بـ«مأزورات غير مأجورات» واحتج الفرّاء معه بقوله - عليه السلام - «أعيذهما من السامة والهامة وكل عين لامَّة»(٢٤٠).

٢ - «مرزَّأ» متعد إلى مفعولين والتضعيف فيه للتكثير:

---

(٢٣٨) ينظر: ابو علي الفارسي ص٢٠٤.

(٢٣٩) المخصص ج٧ ص٧٦.

(٢٤٠) ينظر: أبو زكريا الفراء ص٣٠٨ - ٣٠٩.

وعند كلامه على أن «رزأ» تتعدى إلى مفعولين استشهد بالحديث فقال: «وفي الحديث: «المؤمن مُرَزَّأ». ثم قرر ان تضعيف العين فيه للتكثير يراد: يرزأ مرة بعد مرة[٢٤١].

٣ - أن ينوب المضاف إليه عن المضاف في عبارات وردت للاغراء:

احتج وهو يتحدث عن الاغراء بلفظ «كذب» بقول لعمر ابن الخطاب - رضي الله عنه - فقال: «.. كقول العرب: «كذب عليك العسل» يريدون «كُلْ العسلَ». تلخيصه: أخطأ تارك العسل ورافضه، فناب المضاف إليه عن المضاف. قال عمر بن الخطاب «كذب عليكم الحج، وكذب عليكم العمرة وكذب عليكم الجهاد، ثلاثة أسفار كذبن عليكم». معناه: التزموا الحج والعمرة والجهاد. والمغرى به مرفوع بـ«كذب» لأن «كذب» فعل لا بد له من فاعل، وخبر لا يخلو من محدث عنه، فالفعل والفاعل كلاهما تأويلها الأمر والإغراء»[٢٤٢].

فهذا أسلوب جديد في الإغراء لم يذكره أحد ممن سبق أبا علي الفارسي فيما أظن، فكلامه هذا أول كلام اطلعت عليه في هذه المسألة.

واحتجاجه فيه بكلام عمر بن الخطاب دليل على تجويزه الاحتجاج بكلام الصحابة أيضاً في النحو والصرف.

٤ - مجيء الآحاد في الإضافة دالاً على الجميع أو نائباً عنه.

قال الدكتور شلبي: وكذلك رأيته يحتج بالحديث في النحو والصرف، فقد جاء الآحاد في الاضافة للجميع كقوله تعالى: «وإن تعدّوا نعمة اللهِ لا تُحصوها». وفي الحديث: «مَنَعتِ العراقُ درهَمها وقفيزها»[٢٤٣].

---

(٢٤١) الشيرازيات لوحة ٨٥ نقلاً عن (ابو علي الفارسي ص٥٥٣).

(٢٤٢) المجالس المذكورة للعلماء باللغة العربية لوحة ١٥٣ نقلاً عن (ابو علي الفارسي ص٥٦٣ - ٥٦٤).

(٢٤٣) الحجة ص١٠١ نقلاً عن (ابو علي الفارسي ص٢٠٢ - ٢٠٣). والحديث في صحيح مسلم ج٤ ص٢٢٢٠.

٥ - استعمال «عمرك الله» للسؤال:

قال: «وإنما صار قولهم: «عمرك الله» يدل على السؤال وكذلك: «قعدك الله» لأن الكلمة تستعمل عند السؤال في أكثر أمرها. فمن ذلك ما جاء في الحديث: «أن رجلاً بايع رسول الله ﷺ فرأى منه مسامحة فقال له: عمرك الله ممن أنت؟ فقال: امرؤ من قريش». فلما صارت تستعمل عند السؤال كثيراً صار إذا قالها كأنه قال: «ما أسألك إلا كذا». وعلى هذا قول الشاعر:

عمرك الله ألا تعرفني   أنا حرّاث المنايا في الفتن (٢٤٤)

ونلاحظ أن المواضع التي احتج فيها أبو علي الفارسي بالحديث في مسائل النحو والصرف قليلة جداً لا تتجاوز المواضع الخمسة،أحدها احتج فيه بكلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه، والثاني صرح فيه انه «قول النبي ﷺ» وثلاثة منها اكتفى بان قال: «وفي الحديث» أو «ما جاء في الحديث» إلا انها مع ذلك فيها دلالة على تنبيهه إلى ان العبارة حديثٌ، نبوياً كان أم من كلام الصحابة. كما ان فيه دلالة على انه أجاز الاحتجاج بالنوعين في مسائل النحو والصرف.

فجعله سابقاً في الاحتجاج بالحديث استناداً إلى هذه الأحاديث الخمسة التي أوردها الدكتور عبد الفتاح شلبي لا يعدُّ ذا قيمة كبيرة مع انه قد سبقه نحاة احتجوا بالحديث في مواضع أكثر من هذه بكثير ابتداء من سيبويه وإن كان ابو عمرو بن العلاء والخليل قد احتجا به أيضاً في مواضع تقارب ما احتج به أبو علي الفارسي، إلا ان ما بولغ فيه من اطلاعه على الحديث صور لنا غير هذا.

ولا أدري إن كان الدكتور شلبي لم يذكر لنا كل مواضع الاحتجاج بالحديث الشريف عند أبي علي في مسائل النحو والصرف أو أن ما يريده من الاحتجاج: إكثاره من الاحتجاج به في الأمور اللغوية والاستعانة به في تفسير الكلمات الواردة في القرآن والشعر. فإن كان الثاني فإن الاحتجاج

---

(٢٤٤) الشيرازيات لوحة ٢٥ نقلاً عن: (ابو علي الفارسي ص ٥٥٣).

بالحديث في اللغة والأدب والتفسير وما إليها لا يعد من مسائل الخلاف ولا يدخل المحتج فيها ضمن المحتجين به في مسائل النحو والصرف. وليس هو موضوع بحثي هذا.

١٦ - العسكري:

وجدت في كتاب «شرح ما يقع فيه التصحيف» للعسكري أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد (- ٣٨٢ هـ) حديثين فقط جاء الاحتجاج بهما في مسألتين من الاشتقاق والتصريف احداهما قد سبق اليها لأن أبا عمرو بن العلاء كان أول المحتجين بها. والثانية لم يسبق اليها، وهما:

١ - اشتقاق «النبي» من «نبأ» المهموز:

قال: «والنبيُّ» في اللغة ما نبأ من الأرض وارتفع... و«النبيُّ»: الرفيع الشأن العالي الأمر. أخذ من «النباوة». ويجوز أن يكون سمّي نبيّاً لبيان أمره ووضوح خبره. اخذ من «النبيّ» الذي هو الطريق الواضح، ويجوز أن يكون سمّي به؛ لأنه ينبيء عن الله اخذ من «النبأ» وهو الخبر فترك الهمز، وهو مذهب قريش وأهل الحجاز، وفي الخبر: «أن رجلاً قال: يا نبيء الله. فقال: لست بنبيء الله، ولكني نبيّ الله» فأنكر الهمز؛ إذ لم يكن من لغته.

وكان نافع يهمز «النبيّ» في جميع القرآن لأنه كان عدَّه من النبأَ»(٢٤٥).

٢ - «أفعَلَ» مطاوع لـ «فَعَل - يَفْعُلُ». و«فَعَّل - يفعِّلُ». و«فَعَلَ - يفعُلُ» مطاوع لـ«فعَل- يفعِلُ» واحتج بالحديث في موضع آخر تحدث فيه عن اشتقاق «بشر» فقال: «وقال ابن الجهم عن الفراء: «بَشَّرت الرجلَ فأبشَر، مثل «فطرته فأفطر». وقال غيره: «بَشَرتُهُ - مخفف - فبَشَرَ يَبْشُرُ» و«بَشَّر يُبَشِّرُ»، إذا استبشر.

وفي حديث ابن مسعود: «من قرأ القرآن فليبشُر». وقال ابن الزبير في كلام له: «بل أبشِر بالذي قال لي رسول الله ﷺ» أي:

---

(٢٤٥) شرح ما يقع فيه التصحيف - ص٣١٩.

افرح واستبشر»[٢٤٦].

فهذان حديثان احدهما مسبوق اليه منسوب إلى النبي ﷺ والثاني لم يسبق اليه الا ان قائله ابن الزبير أحد الصحابة. وفي هذين الحديثين دلالة على تجويزه الاحتجاج بالحديث بنوعيه في مسائل الصرف، وما يحتج به في التصريف والاشتقاق يحتج به في النحو.

١٧ - الرماني:

تفرد الرماني (- ٣٨٤هـ) بطريقة خاصة وأسلوب متميز، وذلك لأنه كان يمزج النحو بالمنطق حتى قال أبو علي الفارسي فيه: ان كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وان كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء. فهذا يدل على أن الرماني كان فردا في طريقته من جهة، وان هذه الطريقة كانت قائمة على المنطق ممتزجة به من جهة ثانية[٢٤٧].

ألف في العربية وأصبح من مشاهير أئمتها وصاحب الرأي فيها، وكان ما ألفه فيها كتبا كثيرة بعضها مستقل ككتاب «الحدود النحوية» و«الحروف» و«الايجاز في النحو» و«التصريف» و«الاشتقاق» وغيرها. وكان بعضها شرحاً أو تعليقا على كتاب لمؤلف سبقه من أئمة النحو كشرحه على كتاب سيبويه، ونكته، وتهذيب أبوابه، وكتاب «شرح مسائل الأخفش»، و«شرح مختصر الجرمي»، و«شرح الألف واللام» للمازني و«شرح المقتضب» للمبرد و«شرح معاني الزجاج»، و«شرح الأصول» لابن السراج[٢٤٨].

قال الدكتور مازن المبارك وهو يتحدث عن شرح الرماني على كتاب سيبويه والاحتجاج بالحديث فيه:

«وأما الاحتجاج بالحديث النبوي فلم نر له أثراً في شرح الرماني، ولعل ذلك راجع الى أن الرماني كان ممن يقولون بعدم الاحتجاج بالحديث اعتمادا

---

(٢٤٦) شرح ما يقع فيه التصحيف ص٣٣٩.

(٢٤٧) ينظر الرماني النحوي ص٤٢ و٣٨ - ٤٥.

(٢٤٨) ينظر الرماني النحوي ص٥٥ز

على أنه كان يروى بالمعنى وانه كان يرويه العربي وغيره، أو أن الرماني لم يحتج بالحديث لأنه لم يجد في الكتاب الذي يشرحه احتجاجاً به»[٢٤٩] كما لم نجد في كتبه الصغيرة التي بين ايدينا كالحدود النحوية أي أثر للاحتجاج بالحديث فيه على أمور نحوية أو صرفية.

١٨ - ابن جني:

لابن جني (- ٣٩٢ هـ) «الخصائص في اللغة»، استشهد فيه بالحديث في مواضع كثيرة لاثبات أبْنية كثيرة وردت لمعان لم تعرف في غير الحديث أو عرفت في غيره وفسَّرها بالحديث، كما احتج فيه بكلام الصحابة كأبي بكر الصديق - رضي الله عنه - وغيره من الصحابة في مسائل لغوية وهذا لا خلاف بين علماء العربية في جوازه، كما احتج به في مواضع كان الكلام عليها أقرب إلى التصريف، ومواضع اخرى في مسائل نحوية.

وله في الصرف كتاب صغير في (٩٢) صفحة سماه: «التصريف الملوكي» لخص فيه مسائل من علم التصريف تلخيصا سريعاً للمتعلمين ولم يستشهد فيه بالحديث النبوي الشريف وإنما استشهد بآيات من القرآن الكريم في مواضع معدودة لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة، واستشهد بأبيات من الشعر وهو الغالب عليه.

و«المنصف في شرح تصريف المازني» وقد احتج فيه بالحديث في مسائل النحو والصرف واللغة في مواطن كثيرة.

والف «المحتسب» في القراءات الشاذة واحتج فيه بالحديث الشريف في مواضع كثيرة على أمور لغوية وعلى مسائل في الاشتقاق والتصريف. وله كذلك «سر صناعة الاعراب» وقد احتج فيه بالحديث ايضاً في اللغة والنحو والصرف. ولما لم يكن الاحتجاج اللغوي من غرضنا، فإننا نعرض لما جاء في الصرف والنحو. فمما احتج فيه بالحديث من مسائل الصرف:

١ - «المحبنطيء» - بالهمز - وبغير همز - واشتقاق كل منهما:
قال: «قال أبو عبيدة: «المحبنطي» - بغير همز - المتقضّب

---

(٢٤٩) الرماني النحوي ص٧٥.

المستبطيء الشيء، و«المحبنطيء» - بالهمز - العظيم البطن المنتفخ. قال النبي ﷺ في السَّقط: «يظل محبنطئا على باب الجنة»[٢٥٠].

٢ - واحتج في المادة نفسها بحديث آخر فقال في «حَبِط»: «يقال: «حبط بطنه» إذا انتفخ، قال النبي ﷺ: «إنَّ مما ينبت الربيع لما يقتل حَبَطا أو يلمُّ». فالحَبَط: أن تأكل الماشية الكلأ حتى تنتفخ بطونها. وهو: الحُباط، إذا أصابها ذلك»[٢٥١].

٣ - مجيء «أفعل» لازالة معنى «فعَل» منه:

قال وهو يتحدث عن «ش ك و»: «ومثله تصريف «ش ك و» اين وقع ذلك فمعناه اثبات الشَّكو والشَّكوى والمشكاة وشكوت واشتكيتُ، فالباب فيه كما تراه لاثبات هذا المعنى، ثم انهم قالوا: «أشكيت الرجل» اذا زُلت له عما يشكوه، فهو إذاً لسلب معنى الشكوى لا لإثباته - وفي الحديث: «شكونا الى رسول الله ﷺ حرَّ الرَّمضاء فلم يُشكِنا» أي: فلم يُفسح لنا في ازالة ما شكوناه من ذلك اليه»[٢٥٢].

٤ - «أمَر» و«أمِر» واشتقاق كل منهما ومعناه:

واستشهد بالحديث على أحدِ معاني «أمر» في قوله تعالى: «أمرنا مترفيها» فقال: «وقرأ: «أمِرنا» بكسر الميم بوزن عَمِدنا - الحسن ويحيى بن يعمر، قال أبو الفتح: «يُقال: أمِرَ القوم اذا كثروا، وقد أمَرَهم الله أي: كثرهم. وكان أبو علي: يستحسن: قول الكسائي في قول الله تعالى: «لقد جئت شيئا إمرا» أي: كثيرا، من قول الله: «أمرنا مترفيها». ومن قولهم «أمِر الشيء» اذا كثر. ومنه قولهم: «خير المال سكة مأبورة أو مهرة مأمورة»... و«مأمورة» أي: مكثرة النسل»[٢٥٣].

---

(٢٥٠) المنصف ج٣ ص١٠.

(٢٥١) المنصف ج٣ ص١١.

(٢٥٢) الخصائص ج٣ ص٧٧/رواه مسلم في أوقات الصلاة. وينظر شرح النووي.

(٢٥٣) المحتسب ج٢ ص١٦.

فابن جني لم يشر الى أن هذه العبارة الأخيرة حديث شريف، وقد ذكر المحقق انه حديث شريف اورده السيوطي في الجامع الصغير.[(٢٥٤)] وهو مما سبق اليه. وكان أول من احتج به أبو عبيدة كما رأينا.[(٢٥٥)]

٥ - اثبات بناء جاءت فاؤه وعينه من جنس واحد:
قال محتجا بكلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «وحكي عن عمر رحمه الله - «لأجعلنَّ الناس بَبَاناً واحداً» وهو من باب: «دَدَن».[(٢٥٦)]

٦ - حذف العين بلا تعويض عنها في «سه» واصلها «سَتَه» وهو شاذ:
قال: «وأما «أست» فمحذوفة اللام وهي «هاء»، ومما يدل على ذلك قولهم في تحقيرها: «سُتَيهة» وفي جمعها «أستاه». وقالوا: «رجلٌ أستَهُ وسُتْهُم». وقد قالوا: «سَهٌ» في معناها فحذفوا «العين». وهذا من الشاذ ولم يأت في الاسماء مما حذفت عينه الا هذا الحرف. وقولهم «مُذ» لأنها محذوفة من «منذ» ؞جاء في الحديث «العينان وكاء السَّه».[(٢٥٧)]

وقد سبق المبرد الى الاحتجاج به عن ابي الحسن ولم يقل أن حذف العين شاذ. انما اعتبره قياساً فقاس «السه» على «منذ» من غير أن يعلق بشذوذ أو ندرة.

والعبارة حديث لعلي بن ابي طالب رواه المبرد بالإفراد: «العين وكاء السه».[(٢٥٨)]

---

(٢٥٤) ينظر الجامع الصغير ج٢ ص١١ ولفظ الحديث فيه: «خير مال المرء مهرة مأمورة او سكة مأبورة» وفي كنوز الحقائق ج١ ص١٢٧ «...وسكة مأبورة» بالواو.
(٢٥٥) ينظر: مجاز القرآن ج١ ص٣٧٣ - ٣٧٤.
(٢٥٦) المنصف ج٢ ص١٨٣. وجاء في التخريج ج٢ ص٤٠١/«هم على بَبَّان واحد» وبَبَان أي: طريقة واحدة. ومن الروايات انه قال: «ان عشتُ فسأجعل الناس بَبَّانا واحداً» يريد التسوية في القسم». (ينظر ج٢ ص٤٠٢ منه).
(٢٥٧) المنصف ج١ ص٦١ - ٦٢ وينظر ج١ ص٣٨٩.
(٢٥٨) ينظر: المقتضب ج١ ص٣٤ وص٢٣٢ - ٢٣٣.

٧ - المضاعف الذي في آخره الف ونون سبيله أن تحكم بزيادة النون:
تحدث عن الأسماء التي في آخرها الف ونون قبلها ثلاثة احرف ثانيها مدغم في ثالثها فقال: «وكذلك لو جاء شيء نحو «رُمّان» و«مُرّان» لم تقض بزيادة النون الا بثبت؛ لأنه يجوز أن تكون النون اصلاً: وان قضيت بزيادة نونه بغير ثبت فهو وجه. ألا ترى أن في الحديث «أن قوما من العرب أتوا رسول الله ﷺ فقال لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن بنو غَيَّان، فقال لهم: بل انتم بنو رشدان».

أفلا تراه عليه السلام كيف تكرّه لهم هذا الأسم لأنه جعله من «الغيّ»، يدل على ذلك قوله «بل انتم بنو رشدان»؛ لأن «الرشد» ضد «الغيّ». فقد دلَّ هذا من مذاهب العرب على انه إذا جاءك مضاعف في آخره الف ونون نحو: «رمَّان» و«عِدّان» و«إبَّان» فسبيلك أن تحكم بزيادة النون»[٢٥٩] وعلق عليه في «الخصائص» بقوله: «فهل هذا الا كقول أهل الصناعة: إنَّ الألف والنون زائدتان. وإن كان عليه السلام لم يتفوه بذلك. غير أن اشتقاقه إياه من «الغيّ» بمنزلة قولنا نحن «ان الألف والنون فيه زائدتان»، وهذا واضح»[٢٦٠].

فابن جني أوّل من احتج بهذا الحديث فيمن اطلعتُ على آرائهم من النحاة.

٨ - استعمال بناء المصدر لاسم المفعول:
قال: «وان كانت «صاصَت»: «فعلَلَت» و«الصيصاء»: «فعِلال» بمنزلة: «الحيحاء والعِيعاء»: الا أنه في الوجهين مصدر جُعل عبارة عن الجوهر كما نقول: «خلق الله الخَلْق» تريد: «المخلوق» و«هذا درهم ضرب الأمير» تريد: «مضروبه». و«هذا نسج اليمن» تريد: «منسوجه».

---

(٢٥٩) المصنف ج١ ص١٣٤. وينظر في امثال هذا عن حديثه على هذا الموضع في كتبه الأخرى: الخصائص ج١ ص٢٥٠ - ٢٥١. والمحتسب ج١ ص٨٨. وينظر سنن ابي داود كتاب الادب، وفيه: «وبني مغوية [سماهم] بني رشدة» والقاموس (رشد).

(٢٦٠) الخصائص. ج١ ص٢٥٠ - ٢٥١.

وعلى هذا قول النبي ﷺ: «الراجع في هبته...» يريد عليه السلام: «الموهوب»، لأن الفعل نفسه لا يمكن الرجوع فيه». واحتج به ايضا في قراءة قوله تعالى: «ما هذا بِشِرًى»[٢٦١].

٩ - مجيء الرباعي المجرد على لفظ الثلاثي المجرد ومعناه:
استشهد بقول عنترة:

جادت عليه كل عين ثرَّةٍ فتركن كل قرارة كالدرهم

ثم قال: «فـ «الثرة» قريب من لفظ قول النبي ﷺ: «إن ابغضكم اليَّ الثرثارون المتفيهقون» والمعنى واحد. الا أن «الثرثار» رباعي، و «الثرّة» ثلاثي. وهذا واضح في كلامهم جداً»[٢٦٢].

١٠ - همز «الواو» الساكنة بعد فتح على غير قياس:
احتج بحديث الرسول ﷺ: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» على أن همز «مأزورات» خارج عن القياس. ولم يعدّه من التغيير لأجل مجانسة كلمة أخرى في العبارة، في الوزن. كما احتج به النحاة الذين سبقوه. في ثاني الوجهين وان اشار إلى ذلك في الوجه الأول، وفي المُحتَسَب - كما سيأتي - فقال: «وقالوا: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» فهمزوا «مأزورات»، وهو من «الوزر» اتباعا لهمزة «مأجورات» وقياسه: «موزورات». ويجوز أن يكون «مازورات» قلبت «واوه»: «ألفاً» كما قالوا في دَوِّيَّة» «داوِيَّة». وكما قالوا في «يوجَل»: «ياجَل». فيكون غير مهموز. الى هذا رأيت أبا عليّ يذهب»[٢٦٣].

ولم ألحظ احتجاج ابي علي الفارسي بهذا الحديث. إنما احتج بـ «الأَدَبّ» عندما غُيِّر الى «الأَدْبَبِ» في الحديث ليجانس

(٢٦١) المنصف ج٢ ص١٨٣. ولم اجده فيا اطلعت عليه من كتب الحديث. ولم يخرجه المحققون او يعلقوا عليه لكنه صرح بأنه حديث في موضع آخر احتج به فيه فقال (وكقول النبي ﷺ المحتسب. ج١ ص٣٤٢ - ٣٤٣. وفيه امثلة كثيرة لذلك.

(٢٦٢) المنصف ج٢ ص١٩٩.

(٢٦٣) المنصف ج٢ ص٣٢٦ وينظر: المحتسب ج٢ ص٣٣١ - ٣٣٢.

«الحوأب» في آخر العبارة»(٢٦٤).

١١ - مجيء «فَيعل» مخففا الى «فَعْل»:

قال في «هيْن»:«و«هَيْن» بمعنى: «هَيِّن» قال رسول الله ﷺ: «المؤمن هَيْن لَيْن» أي: «هَيِّن لَيِّن»(٢٦٥).

١٢ - جمع الاسم المجموع جمع كثرة جمع مؤنثٍ سالماً:

احتج بالحديث على ذلك فقال: «فإن قلت: فقد يجمع ايضاً جمع الكثرة نحو: «بيوت، وبيوتات» و«حُمْر وحُمُرات» ونحو قولهم: «صَواحبات يوسف» و«مواِليات العرب»... قيل: جميع ذلك وما كان مثله - وما اكثره - انما جاز لأنه لا ينكر ان يكون جمعان أحدهما أكثر من صاحبه. وكلاهما مثال الكثرة»(٢٦٦).

وقوله: «صواحبات يوسف» حديث، الا أن ابن جني لم ينبه الى ذلك واستشهد به مع عبارات اخرى. وكان أول من احتج به من النحاة الذين ذكرنا. إلا أنني وجدت مكي بن ابي طالب القيسي يحتج به بلفظ: «إنكُنَّ لأنْتُنَّ صواحبات يوسف»، وقال أنه قول النبي ﷺ لحفصة (رض)(٢٦٧).

ووجدته في صحيح مسلم: «انكُنَّ لانتنَّ صواحب يوسف»(٢٦٨) مجموعا جمع تكسير على «فواعل» غير مجموع بالألف والتاء. فسقط موضع استدلال ابن جني به، ان لم يرد في كتب الصحاح الأخرى مجموعا بالألف والتاء ويبدو انه قد ورد بها؛ لأن محقق مشكل اعراب القرآن للقيسي خرجه من كتب السنن ولم يشر الى ان روايته

---

(٢٦٤) ينظر المخصص ج٧ ص٧٦. وقد قال ابن جني في المحتسب بعد كلام يشبه ما مضى: «وينبغي ان يحمل على هذا ايضاً قوله عليه السلام: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» يريد. «موزورات» ثم تقلب الواو لما ذكرنا الفاً. وعلى انه قد يمكن أن يكون قلب «الواو» همزة. هنا اتباعاً لمأجورات». «المحتسب ج٣ ص٣٣١ - ٣٣٢». فعاد الى ما قال به سابقوه من النحاة.

(٢٦٥) المنصف ج٢ ص٣٢٦.

(٢٦٦) الخصائص ج٣ ص٢٣٦ - ٢٣٧.

(٢٦٧) مشكل اعراب القرآن ص٧٨٣ - ٧٨٤.

(٢٦٨) صحيح مسلم ج١ ص٣١٤. من حديث طويل (كتاب الصلاة).

مختلفة فيها عن رواية ابن جني[٢٦٩].

١٣ - مجيء « فاعَلَ » من « هدى » للمشاركة والاستعانة:

قال متحدثا عن القراءات الشاذة في قوله تعالى: « والذين هادُوا »: « ومن ذلك قراءة ابي السمَّال، رواها ابو زيد فيما رواه ابن مجاهد: « والذين هادَوا » - بفتح الدال....

قال أبو الفتح: ينبغي أن يكون « فاعَلُوا » من « الهداية » أي: راموا ان يكونوا أهدى ممن غيرهم، كقولك: « رامَوا » من « رميت » و« قاضَوا » من « قضيت » و« ساعَوا » من: « سَعيت » فيقول في مصدر « هادَوا »: « مُهاداة » كـ « قاضوا - مُقاضاة » و« سَاعَوا - مُساعاة ». و« قد هوديَ الرجلُ يُهادِي مُهاداة » اذا كان حوله من يمسكه ويهديه الطريق. ومنه قولهم في الحديث: « مَرَّبنا يُهادِي بين اثنين »[٢٧٠].

١٤ - « نَصليه » يكون منقولاً من « صَلِيَ - يَصْلَى » الى « صَلَى-يصلي »

قال وهو يتحدث في القراءات عن قوله تعالى: « فسوف نُصليه ناراً »: « ومن ذلك قراءة ابراهيم والأعمش وحميد: « فسوف نصليه ناراً » - بفتح النون وسكون الصاد -.

قال أبو الفتح: يروى في الحديث « أنه أُتِيَ بشاة مَصليَّةٍ أي: مَشويَّة - يقال: « صَلاهُ يَصْلِيه: اذا شواه. ويكون منقولاً من « صَلِيَ ناراً » و« صَلَيْتُهُ ناراً » كقولك: « كُسِيَ ثوباً » و« كَسَوْتُهُ ثوباً »، ومثاله الا انه قبل النقل غير متعد: « شَتِرَ » و« شَتَرتُه » و« غارت عينه - وغُرتُها »[٢٧١].

فاحتج على صحة القراءة - بالمجرد « صلى - يصلي » بالحديث حيث جاءت فيه « مصلية » وهي « مفعولة » من الفعل نفسه، على المعنى نفسه الوارد في الآية.

---

(٢٦٩) خرجه في سنن النسائي ٩٩/٢. وسنن ابن ماجة ٣٨٩/١ ومسند أحمد ٤١٢/٤. والمعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي ٢٥٨/٣. (هـ٣١ ص٧٨٣ مشكل اعراب القرآن).

(٢٧٠) المحتسب ج١ ص٩١.

(٢٧١) المحتسب ج١ ص١٨٦.

١٥ - مجيء «مفعول» بدل «مُفعَّل». أو على الأصل والقياس: و«أمَر» بمعنى «كثر».

لقد أجاز في قوله ﷺ: «خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة». ان تكون «مـأمورة» أصلهـا «مُؤَمَّرة» لكنهـا غـيرت مجـانسة لـ«مأبورة». وان تكون «مفعولة» على القياس من «أمَرَ»: فقال في قراءة: «أمِرنا مترفيها» - بكسر الميم -: «قرأ: «أمِرنا» - بكسر الميم - بوزن «عَمِرنا» الحسن ويحيى بن يعمر.

قال أبو الفتح: يقال: أَمِرَ القوم: اذا كثروا، وقد أَمَرَهم الله أي كثَّرهم . وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي في قول الله تعالى: «لقد جئت شيئا إمرا» أي: كثيراً. من قول الله تعالى «أمرنا مترفيها». ومن قولهم: «أمِرَ الشيء» اذا كثر. ومنه قولهم: «خير المال سكة مأبورة أو مهرة مأمورة»..... ومأمورة: أي مكثرة النسل. وكان يجب ان يقال «مُؤَمَّرة» لأنه من «آمرها الله» ولكنه اتبعها قوله «مأبورة» كقولهم: «انه ليأتينا بالغَدايا والعشايا». هذا على قول الجماعة..

وقد قالوا أيضاً: «أمَرَها الله» - مقصورا خفيفاً - بوزن عَمَرهـا - فيكون «مـأمورة» عـلى هـذا، ولا تكون ملحقـة بـ«مأبورة».

فأما أمِرنا: «فَعِلْنا» - بكسر الميم -... يقال: أمِرَ الله مالَهُ وآمَرَه. قال أبو حاتم: وروَوا عن الحسن أن رجلاً من المشركين قال للنبي ﷺ: «اني أرى أمرك هذا حقيراً» فقال عليه السلام: «انه سيأمَرُ»، أي: ينتشر»[٢٧٢].

فاحتج في هذه المادة بحديثين أحدهما مسبوق اليه، واحتج به في كتبه الأخرى. والآخر لم يسبق اليه. واحتج به لأول مرة في هذا الكتاب وهو: «انه سيأمَر».

---

(٢٧٢) المحتسب ج٢ ص١٦.

١٦ - « الزيّ » من « زويت » بمعنى « جمعت »:

احتج بالحديث لتبيين أصل « زيّا » في قراءة لقوله تعالى: « وَرِئيّا » فقال: « ومن ذلك قراءة طلحة: « وَرِيّا » - خفيفة بلا همز - وقرأ: « وَزِيّا » - بالزاي - سعيد بن جبير ويزيد البربريّ والأعسم المكيّ ».

وأما « الزيّ » - بالزاي - فـ « فِعْل » من: « زَوَيْتُ » وذلك أنه لا يقال لمن له شيء واحد من آلته « زِيّ » حتى تكثر آلته المستحسنه فهي اذاً من « زَوَيْتُ » أي: « جمعت ». ومن قول النبي ﷺ: « زُوِيَت لي الأرض » أي: « جُمِعَت ». وأصلها: « زِوْيٌ » فقلبت « الواو » على ما مضى وادغمت في الياء »(٢٧٣).

١٧ - مجيء « افتَعِلَ » بمعنى « افتُعِلَ له » و « افتَعَل » بمعنى: « استفْعَلَ »:

تحدث في قوله تعالى « أُكتُتِبَها » - بضم الألف والتاء الأولى وكسر الثانية - قال أبو الفتح: « قراءة العامة « اكتَتَبها » معناه: « استكتبها » ولا يكون معناه « كتبها »، أي: كتبها بيده؛ لأنه عليه السلام كان امياً لا يكتب وهو من تمام اعجازه، وأنه لم يكن يقرأ الكتب... وليس ممتنعا أن يكون قوله: « اكتتبَها »: « كتبها » وان لم يَلِ ذلك بيده، إلا أنه لما كان عن رأيه أو أمره نُسِب ذلك اليه، كقولنا: « ضَرَب الأميرُ اللصَّ » وان لم يَلِهِ بيده.

وفي الحديث: « من اكتَتَبَ ضَمِنا كان له كذا » أي: « زَمِناً » يعني: كتب اسمه في الفرض.

فعلى هذا يكون « أُكتُتِبَها » أي: « أُكتُتِبت له ».(٢٧٤)

١٨ - الاكتفاء ببعض الاسم بعد حذف بعضه:

قال وهو يتحدث عن التفسيرات في قوله تعالى: « يس » بعد أن ذكر القراءات المختلفة وتفسيراتها: « ويحتمل ذلك عندي وجهاً آخر ثالثاً، وهو أن يكون أراد: « يا انسان » الا انه اكتفى من جميع الاسم

---

(٢٧٣) المحتسب ج٢ ص٤٣ - ٤٥. وتكملته في النهاية (زوى): « فرأيتها مشارقها ومغاربها ».

(٢٧٤) المحتسب ج٢ ص١١٧ - ١١٨. وينظر معناه في اللسان (ضمن).

بـ « السين ». فقال: « ياسينُ ». و « يا » فيه حرف نداء كقولك: « يا رجل ».

ونظير حذف بعض الاسم قول النبي ﷺ: « كفى بالسيف شا » أي: « شاهداً » فحذف « العين واللام ». وكذلك حذف من « إنسان »: « الفاء والعين »، غير انه جعل ما بقي منه اسماً قائماً برأسه، وهو « السين » فقال: « ياسين »... »(٢٧٥).

هذا ما استطعت العثور عليه من الاحاديث التي احتج بها في موضوعات صرفية من كتبه المختلفة، ويلاحظ أنه قد يحتج بالحديث الواحد في أكثر من كتاب للغرض نفسه لكنه يوجز في بعضها ذكر موضع الشاهد ويفصل ويمثل ويقيس ويأتي بالمتشابهات في كتاب آخر.

أما ما احتج فيه بالحديث من المسائل النحوية فهذه المواضع:

١ - مجيء « الفاء » للاتباع وليست زائدة في قوله تعالى: « فَضُرِب بينهم بسورٍ له باب ».

قال وهو يتحدث عن « الفاء » ومعانيها: « فأما قوله تعالى: « فضرب بينهم بسور له باب » ذهب ابو الحسن فيه الى ان « الفاء » زائدة. وذهب ايضاً في قوله جل اسمه: « أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسُكم استكبرتم؟ » وفي قول الناس: « أفأَلله لتصنعَنَّ كذا وكذا؟ ». وقولنا للرجل: « أفلا تقوم؟ » الى أن « الفاء » زائدة. وجوز أيضاً أن تكون حرف عطف.

والوجه أن تكون هنا غير زائدة، وان تكون للاتباع لتعلُّق ما قبلها بما بعدها. وعلى هذا قول رسول الله ﷺ، وقد قيل له - لما رُئي قد جهد نفسه بالعبادة: - « يا رسول الله أتفعَلُ هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ »: « أفلا أكون عبداً شكوراً؟ ».

---

(٢٧٥) المحتسب ج٢ ص٢٠٤.

فالوجه هنا أن تكون «الفاء» مُتبعَة غير زائدة».[276]

٢ - استعمال المفرد والمقصود به الجمع للإتساع والشمول، لا للاختصار: قال: «ومن ذلك قراءة ابن عباس وعكرمة والضحاك وأبي شيخ الهُنَائِيّ والكلبي وابن السَّميفع: «فادخلي في عبدي». على واحد. قال أبو الفتح: هذا لفظ الواحد ومعنى الجماعة أي: «عبادي» كالقراءة العامة... فإنه انما خرّج بلفظ الواحد ليس اتساعاً واختصاراً عارياً من المعني؛ وذلك أنه جعل عباده كالواحد أي: لا خلاف بينهم في عبوديته كما لا يخالف الانسان نفسه فيصير كقول النبي ﷺ: «هم يدٌ على من سِواهم» أي: متضافرون متعاونون لا يقعد بعضهم عن بعض كما لا يخون بعض اليد بعضاً»[277].

٣ - الاضمار في «كان» ومجيء ما بعدها خبراً عنها مع تأخره: قال: «ومن ذلك قراءة أبي سعيد الخدري: «وأما الغُلام فكان أبواه مؤمنان».

قال أبو الفتح: يجوز في الرفع هنا تقديران: أحدهما: ان يكون اسم «كان» ضمير «الغلام» أي: فكان هو أبواه مؤمنان. والجملة بعده خبرٌ «كان».

والآخر: ان يكون اسم «كان» مضمراً فيها وهو ضمير الشأن والحديث أي: فكان الحديث أو الشأن أبواه مؤمنان، والجملة بعده خبر «كان» على ما مضى. إلا أنه من هذا الوجه لا ضمير عائداً على اسم «كان»، لأن ضمير الأمر والشأن لا يحتاج من الجملة التي هي بعده خبر عنه الى ضمير عائد عليه منها. من حيث كان هو الجملة في المعنى... ومثله قول النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون

---

(٢٧٦) سر صناعة الاعراب ص٢٦٩ - ٢٧٠.

(٢٧٧) المحتسب ج٢ ص٣٦٠ - ٣٦١.

أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصّرانه » ان شئت كان ضمير « المولود » في « كان » اسماً لها و « أبواه » ابتداء و « هما » فصل لا موضع لها من الاعراب. و « اللذان » خبر لـ « كان » والعائد على اسم « كان » الضمير في « أبواه » لأنه أقرب اليه مما بعده.

وان شئت جعلت اسم « كان » على ما كان عليه وجعلت « أبواه » ابتداء والجملة بعدها خبراً عنها وهي مركبة من مبتدأ وخبر، فالمبتدأ « هما » وخبرها « اللذان ». و « هما » وخبره خبر عن « أبواه » و « أبواه » وما بعدها خبر « كان ».

وان شئت كان في « كان » ضمير الشأن والحديث وما بعده خبر عنه.

وان شئت رفعت « أبواه » لأنها اسم « كان » وجعلت ما بعدها الخبر على ما مضى من كون « هما » فصلاً ان شئت، ومبتدأ ان شئت. ويجوز فيه: « هما اللذين »[(٢٧٨)].

وقد مَرَّ بنا أن أول من احتجَّ بهذا الحديث سيبويه، وأن الدكتور محمود حسني محمود لم يعدّه احتجاجا بالحديث لأن لفظ « هما » ليس من أصل الحديث كما أوردته كتب الصحاح. وقد رددنا عليه بأن أكثر من احتج به من النحويين المتأخرين ذكروه باثبات لفظ « هما ». وهذا ابن جني يحتج به على اللفظ الذي احتج به سيبويه بلا زيادة ولا حذف، الا أنه يخرّج اعرابه على أوجه كثيرة فسيبويه ذكر للرفع وجهين وهي عند ابن جني سبعة أوجه، كلها مبنية على وجود « هما » في لفظ الحديث مع تصريحه بأنه حديث.

لقد احتج ابن جني بالحديث في مسائل الصرف والنحو التي أوردنا في واحد وعشرين موضعاً باثنين وعشرين حديثاً. والذي

---

(٢٧٨) المحتسب ج٢ ص٣٣ - ٣٤ . وينظر الكتاب ج١ ص٣٩٦ طـ بولاق ، و هـ ٤ ج٢ ص٣٣ - ٣٤ المحتسب.

نلاحظه على هذه الأحاديث أن معظمها لم يسبقه احد الى الاحتجاج به. فقد احتج من تقدمه بخمسة أحاديث من هذه، فيكون مجموع ما جاء به ابن جني من الأحاديث التي لم يسبق اليها سبعة عشر حديثاً. وفي هذا دليل على انه أول نحوي يحتج بمثل هذا العدد من الاحاديث في مسائل الصرف والنحو، يضاف الى ذلك كثرة ما احتج له بالحديث من مسائل اللغة ولعل ذلك يعود الى وصول أهم مؤلفاته إلينا.

ونلاحظ أن الأحاديث التي احتج بها لم تكن جميعها من الأحاديث النبوية بل إن أحدها منسوب الى عليّ بن أبي طالب وفيه دليل على أنه يجوّز الاحتجاج لها بكلام الصحابة وآل البيت.

أما طريقة تقديمه للأحاديث فإننا نجده يشير في هذه الأحاديث الى انها من الحديث الا في ثلاثة احاديث الأول: قدم له في جميع كتبه التي احتج به فيها بقوله: «ومنه قولهم: «خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة» والآخر: قدم له في المنصف بقوله: «وقالوا: «ارجعن مأزورات غير مأجورات» لكنه قال في المحتسب «وينبغي ان يحمل على هذا أيضا قوله عليه السلام...» والثالث: أورده مع عبارات تشبهه وقدم له بـ«ونحو قولهم: «صواحبات يوسف» و«مواليات العرب»...».

أما الثمانية عشر حديثا الباقيات فقدم لها ان كانت بلفظ الرسول بمثل: «من قول النبي ﷺ»، أو «على هذا قول الرسول ﷺ، أو «ومثله قول النبي ﷺ»، أو «قال النبي ﷺ»، أو «قول النبي ﷺ» وأمثال هذه العبارات الصريحة النسبة اليه عليه الصلاة والسلام. وما كان من خبره وليس بلفظه انما هو محكي عنه قدم له بمثل: «وجاء في الحديث» و«منه في الحديث»، و«في الحديث».

نستخلص مما مضى أننا نستطيع أن نقول إن ابن جني أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث كثرة فاقت من تقدمه، ووصلت الى اكثر من أربعة أضعاف الأحاديث التي احتج بها أبو علي الفارسي - فيما وجدناه عنده مما رواه الدكتور عبد الفتاح شلبي عنه - الذي عدّه

الدكتور شلبي أول من وجده يسبق ابن خروف في الاحتجاج بهِ ولي أن أعُدَّ ابن جني متفوقاً على استاذه في ذلك أو أنه متأثر باستاذه، ان كان استاذه قد احتج بالحديث كثيراً في النحو والصرف لأن كتبه ليست بين يدي ولا أستطيع أن أحكم عليه حكماً صحيحاً في ذلك.

١٩ - ابن فارس: (- ٣٩٥ هـ).

استشهد أحمد ابن فارس بالحديث كثيراً في مسائل اللغة. قال: محقق كتابه «متخير الألفاظ» الاستاذ هلال ناجي مقارنا بينه وبين ابن السكيت: «يكشف ابن فارس في شواهده من الحديث النبوي على قدرة فقيه راوية للحديث، في حين نجد ان ابن السكيت لا يستطيع التمييز بين الحديث النبوي وبين الأقوال المشهورة» ويذكر عدداً من الاحاديث النبوية على أنها أقوال مشهورة»[(٢٧٩)].

ومع أن معظم ما احتج به كان في مسائل لغوية الا انني استطعت أن اخرج من بين هذه المواضع بموضعين فقط كان البحث فيهما يمسّ جانبا من تصريف الكلمة أو نحوها يمكنني أن اعدّ الاحتجاج بالحديث فيهما من باب الاحتجاج في النحو والصرف وذلك في:

١ - «فَعِلَ» مطاوع لـ«فَعَّل» من «بَجَح».

قال وهو يتحدث في استعمال «بجح» - بفتح الجيم وكسرها -: «وبَجِحَ به» أي: فَرِحَ. و«بَجّح أيضاً. وفي حديث أم زَرْع «وبَجَّحني فبجحتُ»[(٢٨٠)].

يفهم من هذا. أن بَجَح - بفتح الجيم، وبَجِحَ - بكسرها - مجردان لازمان. وأن «بجَّح - بتشديد الجيم - متعدٍ، واللازم المجرد من هذه الأبنية هو المطاوع للمتعدي المضعف.

٢ - «مأمورة» جاءت على «أُمِر» وليست مغيرة للاتباع والتجانُس:

(٢٧٩) متخير الالفاظ: المقدمة: هلال ناجي ص٣٠.

(٢٨٠) متخير الالفاظ ص٩٢. والنهاية (بجح).

لقد مَرَّ بنا أن معظم من احتجَّ بقوله ﷺ «خير المال سكة مأبورة ومهرة مأمورة» عدّ «مأمورة» مغيرة من «مُؤَمَّرة» للتجانس وللتناسب مع «مأبورة» وهذا التغيير على غير قياس، لكننا وجدنا عند ابن فارس ما يبيّن أن «مأمورة» جارية على القياس وليست محرَّفة ومغيرة للتجانس والتناسب، ويدل على ذلك قوله في «الأَمَر»:

«والأَمَرُ: البركة والنماء. وكذلك: «الإمَّرة».. وقد أمِرَ ماله، وفي الحديث: «خير المال سِكةٌ مأبورة أو مهرة مأمِورة»[٢٨١]. فجاءت «مأمورة» من «أمِرَ» «مفعولة» على القياس وهذا يشبه كلام ابن جني فيها،

أما كتاباه الآخران: «كتاب الثلاثة»، و«الصاحبي في فقه اللغة» فلم يورد في الأول حديثا لا في الاحتجاج اللغوي ولا في غيره، الا قولاً لعبد الله ابن الزبير لاثبات كلمة في اللغة، ولم يحتج بالحديث في الثاني لأي غرض منها.

٢٠ - القيسي:

احتج مكي بن ابي طالب القيسي (- ٤٣٧ هـ) بالحديث في مسائل نحوية، في كتابه الذي بين يديّ: «مشكل اعراب القرآن» في ثلاثة مواضع: اثنان منها سُبِق الى الاحتجاج بها، والثالث كان هو أول من احتج به. وهذه هي:

١ - اعراب الأفعال التي يسمىٰ بها على الحكاية:

قال في قوله تعالى: «بعذاب بئيس»: «قوله: «بعذاب بئيس» من قرأ بالياء من غير همز فأصلُه «بَئِسَ» على وزن «فَعِلَ» ثم اسكن «الهمزة» لغة في حرف الحلق اذا كان عينا بعد أن كسر «الباء» بكسرة «الهمزة» على الاتباع كما يقولون في «شَهِدَ»: «شِهْدَ» و«شَهْدَ»، ثم ابدل من «الهمزة»: «ياء».

وقيل أنه فعل ماض منقول الى التسمية ثم وصف به مثل ما

---

(٢٨١) متخير الالفاظ ص١٤٨ - ١٤٩.

روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الله عزّ وجل ينهىٰ عن قيلَ وقالَ».

فأصل «الياء» «همزة» وأصله: «بَئِسَ» مثل «عَلِمَ» ثم كسرت «الباء» للاتباع، ثم اسكن على لغة من قال في «عَلِمَ»: «عَلْمَ» ثم أبدل من الهمزة «ياء»[282].

٢ - قبح عطف المخلوق على «الله» في اللفظ والمعنى والجمع بينهما بالواو، قال في قوله تعالى: «حسبُكَ الله ومن ابتعك»: «مَن» في موضع نصب على العطف على معنى «الكاف» في «حسبك الله»؛ لأنها في التأويل في موضع نصب؛ لأن معنى «حسبُكَ الله» أي: يكفيك الله، فعطفت «من» على المعنى:

وقيل: «من» في موضع رفع عطف على اسم الله تعالى أو على الابتداء وتضمر الخبر، أي: ومن ابتعك من المؤمنين كذلك.

وقيل: في موضع رفع عطف على «حسب» لقبح عطفه على اسم الله لما جاء من الكراهة في قول المرء «ما شاء الله وشئتُ». ولو كان بـ«الفاء» أو «ثم» لحسن العطف على اسم الله عز وجل ذكره»[283] والحديث بتمامه: «اذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء الله وشئت، ولكن ليقل: ما شاء الله ثم شئت».

وسبب استكراههم العطف بالواو وتجويزه بالفاء وثم؛ أنَّ الواو تستدعي الجمع بين المعطوف والمعطوف عليه والمساواة بينهما في الحكم في حين أن «الفاء» و«ثم» تستدعيان ان الأول قبل الثاني على اختلاف المدة بين الأثنين فيهما.

واحتج بهذا الحديث في موضع آخر وذلك في أثناء كلامه على قوله تعالى: «والله ورسوله احقّ أن يُرضوهُ»، فقال:

---

(٢٨٢) مشكل اعراب القرآن ص٣٠٤ - ٣٠٥. والحديث في البخاري ٤/١١٠ ومسند أحمد ٢/٣٢٧ والموطأ ٩٩. وسنن الدارمي ٢/٢١١ «هـ ٢٤٧ ص٣٠٤/المشكل».

(٢٨٣) مشكل اعراب القرآن ص٣١٩. وهو من الحديث في سنن ابن ماجة ١/٦٨٤. ومسند احمد ١/٢١٤ والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٣/٢٢١ (هـ١٢٦ ص٢١٩ من المشكل).

« قوله: « والله ورسوله أحقّ ان يُرضوه » مذهب سيبويه أن الجملة الأولى حذفت لدلالة الثانية عليها، وتقديره عنده، « والله أحق أن يُرضوه، ورسوله أحقّ أن يرضوه » فحذف « أن يرضوه » الأول لدلالة الثاني. و« الهاء » - على قوله - في « يرضُوْه » تعود الى الرسول عليه السلام.

وقال المبرد: « لا حذف في الكلام لكن فيه تقديم وتأخير تقديره عنده: « والله أحق أن يرضوه ورسوله ». فـ« الهاء » في « يرضوه » عند المبرد تعود على الله جل ثناؤه.

وقال الفراء: المعنى: ورسوله أحقّ أن يرضوه. و« الله » افتتاح كلام..

ويلزم المبرد من قوله أن يجوِّز: « ما شاء الله وشئت » - بالواو - لأنه يجعل الكلام من جملة واحدة، وقد نُهي عن ذلك إلاّ بـ« ثُمَّ ». ولا يلزم سيبويه ذلك؛ لأنه يجعل الكلام جملتين، فقول سيبويه هو المختار في هذه الآية.

و« الله » مبتدأ و« أن يرضوه » بدل، و« أحقّ » الخبر. وإن شئت كان « الله » مبتدأ، و« أن يرضوه » مبتدأ ثان. و« أحق » خبره، والجملة خبر الأول. ومثله: « فالله احقُّ أن تخشوه »(٢٨٤).

فاحتجَّ بالحديث هنا لترجيح تفسير سيبويه للحديث واعرابه له على اعراب المبرد والفراء، وبعد أن اعربه حمل عليه القرآن الكريم.

٣ - جمعُ صيغةِ منتهى الجموع جمعَ مؤنثٍ سالماً، أدى الى جواز صرفه لُغة: قال وهو يتحدث عن تنوين « سلاسلاً » و« قواريرا » مع انهما على صيغة منتهى الجموع الممنوع من الصرف: « وقوله: « سلاسلاً » و« قواريرا » أصله كله أن لا ينصرف؛ لأنه جمع والجمع ثقيل، ولأنه لا يجمع فخالف سائر الجمع، ولأنه لا نظير له في الواحد ولأنه غاية الجموع. اذ لا يجمع فثقل فلم ينصرف.

---

(٢٨٤) مشكل اعراب القرآن ص٣٣١ - ٣٣٢. والآية ١٣ من سورة التوبة.

فأما من صرفه من القُراء فهي لغة لبعض العرب، حكى الكسائي: أنهم يصرفون كل ما لا ينصرف الا «أفعل منك». وقال الأخفش: «سمعنا من العرب من يصرف هذا وجميع ما لا ينصرف».

وقيل: إنما صرفه من صرفه لأنه جمع كسائر الجموع، قد جمعه بعض العرب كالواحد فانصرف كما ينصرف الواحد. ألا ترى الى قول النبي ﷺ لحفصة: «انكُنَّ لأنتُنَّ صواحبات يوسف» فجمع «صواحب» بالألف والتاء كما يجمع الواحد فانصرف كما ينصرف الواحد.

وحكى الأخفش: «مواليات فلان» فجمع «موالي» فصار كالواحد وأنشد النحويون للفرزدق:

واذا الرجالُ رأوا يزيد رأيتهم   خُضعَ الرقاب نواكسِ الأبصار

ورووه بكسر السين من «نواكس» جعلوه جمع «نواكس» بالياء والنون. فحذفت «النون» للاضافة، و«الياء» لالتقاء الساكنين، وبقيت «السين» مكسورة في اللفظ. فدلّ جمعه على أنه يجمع كسائر الجموع، والجموع كلها منصرفة فصرف هذا أيضاً(٢٨٥).

فالحديث الأول والثالث مما سبق اليه فقد احتج بالحديث الأول سيبويه لأول مرة في التسمية بالحروف، لكن الفراء احتج به في الموضع نفسه.

أما الثالث فقد كان ابن جني أول من احتج به على ان جمع الكثرة قد يجمع جمع سلامة بالألف والتاء. واختلف موضع الاحتجاج عند مكي بن ابي طالب القيسي عنه عند ابن جني، فهو في جواز صرف جمع الكثرة الذي على صيغة منتهى الجموع مثل: «سلاسل»

---

(٢٨٥) مشكل اعراب القرآن ص٧٨٣ - ٧٨٤. والحديث في سنن النسائي ٩٩/٢ وسنن ابن ماجة ٣٨٩/١ ومسند أحمد ٤٢٢/٤. والمعجم المفهرس لالفاظ الحديث النبوي ٢٥٨/٣/ (من هـ ٣١ ص٧٨٣ - مشكل اعراب القرآن).

و « قوارير » لأنهم أجازوا جمعه جمع سلامة لمؤنث بالألف والتاء مثل: « صواحبات يوسف » و « مواليات العرب » وبالواو والنون مثل: « نواكسِ الأبصار »؛ ولأنه سمع مجموعاً فقد استخفوه فصرفوه كما يصرفون الجموع التي تجمع، لقلة كانت ام لكثرة.

أما الحديث الثاني - في ذكري له - فقد كان القيسي أول المحتجين به. وقد احتج به في موضعين - كما رأينا - مختلفين نوعا من الاختلاف: الأول: لاثبات أن العطف بالواو للمخلوقين على اسم الله تعالى لا يجوز ولا يصح التشريك بينهما في الحكم. اما إن كان العطف بالفاء او بثم فجائز لأنهما لا توجبان المصاحبة والمساواة انما تستدعيان الترتيب فالمعطوف عليه - لفظ الجلالة - قبل المعطوف بهما في الحكم والتقدير والمنزلة.

أما في الموضع الثاني: فقد احتج به لترجيح اعراب سيبويه لقوله تعالى: « فالله ورسوله أحق أن يرضوه » بحذف الخبر الأول لدلالة الثاني عليه لكي لا يؤدي القول بغير ذلك الى العطف بالواو على لفظ الجلالة وهو ممنوع في الحديث.

٢١ - ابن بابشاذ:

اطلع ابن بابشاذ (- ٤٦٩ هـ) على علوم شتّى منها: القراءات والتفسير والنحو ولم يكتف بها بل حرص على التزود من أحاديث رسول الله، يحدثنا ابن ثغري بردي أن ابن بابشاذ كان ممن سمع الحديث ورواهُ. ويبدو أن إلمامه بهذا العلم كان قليلاً، وإنما حرص على معرفة شيء منه من باب الثقافة التي يسعى إليها كل عالم[٢٨٦].

وقد احتج بان بابشاذ في كتابه الذي بين يديّ وهو « شرح المقدمة المحسبة » بالشعر والقرآن والحديث، وقد قال محقق الكتاب الدكتور خالد الهلالي بأنه لم يجد في الكتاب غير ثلاثة أحاديث[٢٨٧]. لكنني بقراءتي

---

(٢٨٦) ينظر: شرح المقدمة المحسبة ج١ ص١٣ - ١٤.

(٢٨٧) ينظر شرح المقدمة المحسبة ج١ ص٥٤ - ٥٥.

للكتاب واستخراجي ما ورد فيه من أحاديث وجدت أنه احتج بأربعة واحد في الصرف وثلاثة في النحو.

فما احتج به في الصرف حديث ذكره خالد الهلالي من ثلاثة الأحاديث:

١ - جمع «فعلاء» بالألف والتاء لأنه صفة جرت مجرى الأسماء:

قال وهو يتحدث عن المؤنث بعلامة تأنيث ممدودة: «وكل ما كان من هذا النوع مثل: «صحراء وصحراوات» فإنك تبدل همزته «واواً» في هذا الجمع فرقاً بينها وبين المقصورة، والعلة في ثباتها كالعلة في ثبات المقصورة. ولا يجمع من هذا النوع بالألف والتاء وهو صفة مثل: «حمراوات» و«صفراوات» وانما يجمع ما كان اسماً لا صفة مثل «الصحراء» و«الصحراوات» و«الخنفساء» و«الخنفساوات».

فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ: «ليس في الخضراوات صدقة» قيل: «الخضراوات» هنا اسم للبقولات، ولم يقصد بها قصد الصفة وإنما قصد الاسم فجرى مجرى: «طرفاء» و«طرفاوات»[٢٨٨].

وقد سَبق الى الاحتجاج بهذا الحديث المبرد[٢٨٩] ورواه بالرواية نفسها وعلله بالتعليل نفسه، وكان أول من احتج به من النحاة.

وما بقي من الأحاديث في الكتاب جميعها وردت في احتجاج نحوي ذكر الدكتور خالد الهلالي اثنين هما:

١ - دخول لام الامر على فعل المخاطب:

لقد عدَّ ابن بابشاذ دخول «لام الأمر» على فعل المخاطب شاذاً فقال وهو يتحدث عن معنى لام الأمر:

---

(٢٨٨) شرح المقدمة المحسبة ج١ ص١١٣. وقد خرجه المحقق من «الترمذي كتاب الزكاة رقم ٦٣٨. والبيهقي: السنن الكبرى ١٢٩/٤ والدارقطني من عدة طرق/٩٧/٢ - ٩٨. وقال الترمذي: «اسناد هذا الحديث اسناد ليس بصحيح وليس يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء. وانما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي ﷺ مرسلاً. والعمل على هذا عند اهل العلم: «أن ليسَ في الخضراوات صدقة». «ينظر هامش ٦ ص١١٢ - ١١٣ من ج١ شرح المقدمة المحسبة». وضعفَّه السيوطي في الجامع الصغير١٣٧/٢. ورواه: (ليس في الخضروات زكاة).

(٢٨٩) ينظر: المقتضب ج٢ ص٢١٨.

«ومعنى لام الأمر للغائب مثل: «ليقم فلان» ولا يكون الا مع فعل الغائب في الغالب؛ لأنه إذا كان للمخاطب كان مبنياً، ولم تدخل عليه «لام» مثل: «قم» و«اذهب». فأما قراءة من قرأ: «فبذلك فلتفرحوا» - بالتاء - فإنه استعمل الأصل المتروك، لأن الأصل في المواجهة أن يكون بلا حرف مضارعة، وان يقال: «فبذلك فافرحوا»؛ لأن المواجهة أغنت عن «تاء المخاطبة». ومثله في الشذوذ: «لِتأخذوا مصافكم» واصله: «خذوا مصافكم» ولكنه جاء على الأصل المتروك زيادة في تأكيد المخاطبة والمواجهة، فصار فعل الأمر على ضربين: ان كان باللام كان معربا وسمي مجزوماً، وان كان بغير لام ولا حرف مضارعة كان مبنياً وسمي موقوفاً»[290].

وقد سبق الى الاحتجاج بهذا الحديث الفراء وكان أول من احتج به ورآه الأصل في فعل الأمر للمخاطب. أما الصورة التي بلا لام ولا حرف مضارعة فهي مخففة من الأصل عنده لكثرة الاستعمال[291].

وقد علق محقق الكتاب على هذين الحديثين بقوله:

«ومن الواضح أن المؤلف لم يستشهد بهذين الحديثين لتقرير قاعدة، بل أوردهما لأنهما من الشواهد التي يستدل بها بعض النحاة. فذكرهما كي يبحث لهما عن تأويل يجعلهما غير صالحين للاستدلال على هدم ما وضعه من قواعد»[292].

٢ - رفع اسم التفضيل فاعلاً ظاهراً:

قال: «فاما المسألتان المذكورتان في المقدمة، فاحداهما: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»،

---

(٢٩٠) شرح المقدمة المحسبة ج٢ ص٣٤٤ - ٣٤٥.

(٢٩١) ينظر معاني القرآن ج١ ص٤٦٩ - ٤٧٠.

(٢٩٢) شرح المقدمة المحسبة ج١ ص٥٨.

وكذلك المسألة الأخرى: «ما من أيام احبَّ الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة». الكلام عليها كالكلام على مسألة الكحل، لو رفعت «الصوم» بالابتداء و«احبُّ» على أنه خبر لم يجز سواء قدمت «منه» على «الصوم» أو أخرته بعده؛ لأن تأخيره يؤدي الى الفصل بين «أحبّ» وما يتعلق به باجنبي وهو «الصوم». وتقديمه مما يؤدي الى الاضمار قبل الذكر؛ لأنه عائد على «الصوم»، ولما بطل ذلك ارتفع «الصوم» بـ«أحبَّ». فـ«ما» حرف نفي لا تخلو من أن تكون حجازية أو تميمية و«من أيام» في موضع رفع بـ«ما» على الحجازية او الابتداء على التميمية. لأن «من» زائدة وتقديره: «ما أيامٌ أحب» فـ«أحب» ان جعلته صفة «أيام» جاز وكانت الفتحة في «أحبّ» علامة الجر، وكان خبر «ما» أو الابتداء محذوفاً للطول؛ لأن جميع ما بعد «أحب» متعلق بـ«أحب» تعلق المفعولات به، أو بما يتعلق به كأنه قال: «ما من أيام أحب الى الله من كذا وكذا»[٢٩٣].

وهذا الحديث احتج به سيبويه لأول مرة وتابعه عليه من جاءوا بعده من النحاة، وتحدثوا فيه عن الأوجه الجائزة في اعراب كل من «أحبَّ» و«الصوم»، وان كان الشاهد عندهم جميعاً رفع «أحبَّ» للاسم الظاهر.

وقد علق محقق الكتاب - الدكتور خالد الهلالي - على هذا بقوله: «والحديث الثالث غير ثابت انه للرسول ﷺ بل ربما كان من الأثر وهو «ما من أيام....» واستشهد به على رفع «أفعل» الظاهر، ولا نستطيع أن نزعم أن ابن بابشاذ ممن يستشهدون بالحديث اعتماداً على ثلاثة شواهد؛ لأن مثل هذا الاستشهاد معروف بين النحاة، ولا تخلو كتب النحاة الأوائل كسيبويه وغيره من بضعة أحاديث، وهذا لا

(٢٩٣) شرح المقدمة المحسبة ج٢ ص٤٠١، وتخريجه من (هـ ٦ ص٤٠٢ ج٢ منه).

يدل دلالة كافية على أن الحديث من مصادر هؤلاء النحاة »[٢٩٤].

٣ - حذف خبر «لا» النافية للجنس عندما تُكَرَّر بالعطف:

وهذا الحديث لم يتنبه اليه محقق الكتاب وهو قوله ﷺ: «لا حول ولا قوة الا بالله» احتج به وهو يتحدث عن «أخوات ليس» فقال: «والفرق بين «لا» إذا بنيت مع ما بعدها من النكرة وبينها اذا لم تُبْنَ قد ذكر - أعني الاستغراق وترك الاستغراق - ومثالها في الاستغراق: «لا حول ولا قوة الا بالله». نفيت كل حول وكل قوة على جهة العموم أن يكون لأحد استجلاب لها أو دفع لحلولها الا بالله جل وعز الذي هو فاعل كل شيء تعالى علواً كبيراً.

وخبر «لا حول» محذوف لدلالة الثاني عليه، التقدير: «لا حول الا بالله، ولا قوة الا بالله العلي العظيم».

والخبر على التحقيق فيها جميعا محذوف كأنه قال: «لا حول لمخلوق الا بالله، ولا قوة لمخلوق الا بالله». والجار والمجرور المقدر هو الخبر المتعلق بالاستقرار المقدر على الأصل المقرر، لأن «إلاّ» انما دخلت للاستثناء، والاستثناء انما هو من مستثنى وذلك المستثنى هو الخبر المحذوف على التحقيق»[٢٩٥].

ولم يذكر الدكتور خالد الهلالي هذا الحديث فيما يبدو لي، لأن المؤلف لم يقدّم له بما يدلُّ على انه حديث كما فعل في الثلاثة السابقة وإنما جاء به كما يجيء بأية عبارة أو مثل عادي فقال: «ومثالها للاستغراق «لا حول ولا قوة الا بالله».

وهذه العبارة - كما اتضح لي في هذا البحث - حديث

(٢٩٤) شرح المقدمة المحسبة ج١ ص٥٨.
(٢٩٥) شرح المقدمة المحسبة ج١ ص٢٧٨ - ٢٧٩.

نبوي كان سيبويه أول من احتج به على عادته في الاحتجاج بالأحاديث من غير تنبيه الى كونه حديثا نبوياً، وقد وجدته في صحيح مسلم وفي النهاية لابن الأثير. وقد تابع سيبويه على الاحتجاج به ابنُ بابشاذ هنا وابنُ مالك وغيرهما[٢٩٦].

فجميع الأحاديث التي احتج بها ابن بابشاذ مما سبقه اليه غيره من النحاة لكنه مع هذا صَرّح بأن ثلاثة منها أحاديث ولم يصرح بالرابع؛ ولأن المؤلف لم ينبه الى أنه حديث اذ لم يقدم له بما يدل على ذلك لم يتنبه إليه المحقق.

وما ذهب إليه المحقق من أن «ما من أيام....» ليس بحديث انما هو من الأثر، مردودٍ بوروده في كتب الحديث، كما بينت في حديثي عن سيبويه واحتجاجه به، وان اختلفت الروايات فيه في كتب الصحاح، فإن هذا لا يعني عدم ثبوت كونه حديثاً. كما ان ما ذهب اليه من أنَّ ابن بابشاذ يحاول الاحتجاج بالحديث في كتابه لا لتقرير قاعدة وانما ليهدم ما بناه سابقوه من قواعد على الحديث، مردود أيضاً بأنه قال في: «لتأخذوا مصافكم» إنه شاذ وانه جاء على الأصل المتروك. ففي هذه إشارة الى ان الأصل «لتأخذوا» ثم ترك واستعمل «خذوا» أصلاً في أمر المخاطب، وهنا تُرِك هذا القياسي وجاء في الحديث باللام والتاء على الأصل المتروك، والأصل المتروك المستغنى عنه لا يرد الا شذوذاً. في حين عبَّر عن ذلك الفراء وهو المجيز له بتعبير مقارب فقال: «وكان الكسائي يعيب قولهم: «فلتفرحوا»؛ لأنه وجد قليلاً فجعله عيباً وهو الأصل»[٢٩٧].

والدليل على أن ابن بابشاذ استحسن هذا مع قوله بشذوذه انه علل مجيئه على الأصل المتروك بقوله: «زيادة في تأكيد المواجهة والمخاطبة»[٢٩٨] وأكدَّ تجويزه إياه باعتباره فعل الأمر على ضربين:

---

(٢٩٦) ينظر: الكتاب ج١ ص٣٥٢ طـبولاق. وصحيح مسلم ج٤ ص٢٠٧٧ و٢٠٧٨ والنهاية ج١ (حول) وشرح عمدة الحافظ ص١٥٨.

(٢٩٧) ينظر معاني القرآن ج١ ص٤٦٩ - ٤٧٠.

(٢٩٨) شرح المقدمة المحسبة ج٢ ص٣٤٤ - ٣٤٥.

ان كان باللام كان معرباً وسمي مجزوماً، وان كان بغير لام ولا حرف مضارعة كان مبنياً وسمي موقوفاً. وفي هذا دلالة على ان الذي يقصده هو فعل المخاطب، لأن الغائب ليس له فعل أمر موقوف.

ومع كل هذه التعليقات والردود من المحقق، فإني استطيع أن أقول إن ما وجدته في الكتاب من تصريحه في أكثر هذه الأحاديث الواردة فيه - على قلتها - بأنها من الحديث وتبيينه الوجوه الجائزة فيها، واعرابها وما الى ذلك يَدلُّ على أنه ممن استشهد بالحديث في كتابه وان لم ين على هذه الأحاديث قاعدة انما كان يعرض لها كما عرض لها سابقوه.

٢٢ - الزمخشري:

كان الزمخشري (- ٥٣٨ هـ) يستشهد بالحديث النبوي كثيراً في مسائل اللغة والصرف والنحو، مع أنه قد ينسب الى رواة الحديث الوهم في بعض الأحاديث. ولذا رأى الدكتور فاضل السامرائي أن من الحق ان يوضع الزمخشري في اوائل الذين يستشهدون بالحديث النبوي الشريف في النحو واللغة[٢٩٩].

فالمسائل التي احتج فيها بالحديث في الصرف:

١ - جمع الكثرة لا يجمع بالألف والتاء. وما جمع فهو اسم جمع لا جمع تكسير:

وذلك: «قولهم «سَرَاة» في جمع «سَرِيّ» وهو اسم جمع جعله سيبويه في أنه غير تكسير مثل «إخوة» في جمع «أخ» قال: «يدلك على هذا قولهم: «سَرَوات» - يعني لو كان تكسيراً نحو «كتَبَة» لما قيل ذلك. كما لا يقال: «كَتَبات» و«كَفرات». ونحو «سراة» و«شَراة» - بالشين - وهو خيار المال. الواحدة «شَرِيّ» في حديث أم زرع: «ونكحتُ سعد رجلاً سَرِيّاً ركِب شرِيّاً»[٣٠٠].

---

(٢٩٩) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص٣٧٤ و١٨٢.

(٣٠٠) المحاجاة للزمخشري ص٧٢. والحديث في اللسان «سرى» و«شرى» وروايته: «فنكحت بعده رجلاً سرياً ركب شرياً وأخذ خطياً، وأزاح عليَّ نَعَما ثَريّاً». وفي النهاية «سرى»: «وفي حديث ام زرع: «فنكحت بعده سرياً». ج٢ ص٣٦٣.

ففي الحديث استدلال على أن «السَّراة» و«الشَّراة» اسم جمع لـ«سرِيّ» و«شرِيّ» لذلك قال: «الواحد منه» ولم يقل «مفرده».

ولم يسبق لأحد من النحاة أن احتج بهذا الحديث في هذا الموضوع أو غيره.

٢ - ابدال «لام» «أل التعريف ميماً» - لغة - والحروف التي تبدل منها «الميم».

قال الزمخشري وهو يتحدث عن حرف التعريف: «وهذه اللام وحدها هي حرف التعريف عند سيبويه، والهمزة قبلها همزة وصل مجلوبة للابتداء بها كهمزة «ابن» و«اسم». وعند الخليل ان حرف التعريف «أل» كـ«هل» و«بل». وإنما استمر بها التخفيف للكثرة. وأهل اليمن يجعلون مكانها «الميم». ومنه: «ليس من امبرٍّ امصيامُ في امْسَفَرِ» وقال:

ترمي ورائي بِامْسَهْمِ وامْسَلَمَه »[٣٠١].

واحتج بالحديث نفسه في موضوع «ابدال الميم والحروف التي تبدل منها»: قال: «والميم ابدلت من الواو واللام والنون والباء، فابدالها من «الواو» في «فم» وحده. ومن «اللام» في لغة طيء نحو ما روى النمر بن تولب عن رسول الله ﷺ - وقيل انه لم يرو غيره - «ليس من امبرٍّ امصيامُ في امْسَفَرِ»[٣٠٢].

٣ - قلب الف «ما» الاستفهامية «ها»:

قال وهو يتحدث عن «ما»: «ويصيب الفها القلب والحذف، فالقلب في الاستفهامية جاء في حديث ابي ذؤيب: «قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالاحرام. فقلت: «مَهْ» فقيل: «هَلَكَ رسول الله ﷺ»[٣٠٣].

ولم يسبق الزمخشري أحد من النحاة الى الاحتجاج لهاتين

---

(٣٠١) شرح المفصل ج ٩ ص١٧.

(٣٠٢) شرح المفصل ج١٠ ص٣٣.

(٣٠٣) شرح المفصل ج ٤ ص٦.

المسألتين، بهذين الحديثين.

٤ - قلب «ألف» المقصور الثلاثي «ياء» عند اضافته الى ياء المتكلم:
تحدث الزمخشري عن الاضافة الى ياء المتكلم فقال: «وما اضيف الى «ياء المتكلم» فحكمه الكسر نحو قولك في الصحيح والجاري مجراه: «غلامي» و«دلوي». إلا إذا كان آخره «ألفاً» أو «ياءً» متحركاً ما قبلها أو «واواً».

أما الألف فلا تتغير الا في لغة هذيل في نحو قوله:

سبقوا هَوَيَّ واعنقوا لهواهم..

وفي حديث طلحة - رضي الله عنه: «فوضعُوا اللُّجَّ على قَفَيَّ» يجعلونها اذا لم تكن للتثنية «ياء» ويدغمونها، وقالوا جميعا: «لدَيَّ» و«لديه» و«لديك» كما قالوا: «عليَّ» و«عليه» و«عليك». وياء الاضافة مفتوحة الا ما جاء عن نافع: «محيايْ ومماتيْ» وهو غريب»[٣٠٤].

وقد سبق الزمخشريَّ الزجاجيُّ الى الاحتجاج بهذا الحديث في الموضع نفسه[٣٠٥].

٥ - كسر «نون» «من» اذا دخلت على ما أوله همزة وصل غير همزة «أل التعريف»:

ذهب الزمخشري الى أن «نون» «من» اذا دخلت على ما أوله همزة وصل وليس في المصاحبة للام التعريف كسرت فتقول: «من ابنكَ» - بكسر النون - وفي الحديث: «وشققت لها اسماً من اسمي» - بكسر نون «من» - وهذه الرواية هي المحفوظة، وهي التي لا ينبغي أن يعدل عنها[٣٠٦].

---

(٣٠٤) شرح المفصل ج٣ ص٣١. والدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري ص١٨٥ .

(٣٠٥) ينظر: اللامات ص٩٦.

(٣٠٦) أعجب العجب ص١٨ - نقلاً عن: ابو البركات بن الانباري ص٢٣٤، وعن الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص١٨٠.

ولم يتكلم أحد من النحاة السابقين للزمخشري على هذا التغيير ولا رأيتهم يحتجون بهذا الحديث في غيره.

٦ - جمع «فعلاء» الصفة جمع مؤنث سالماً:

قال الزمخشري متحدثاً عن جمع الصفة وأوزان هذا الجمع: «وللصفة أربعة أمثلة: «فِعال» و «فُعْل» و «فُعَل» و «فَعَالَى» نحو: «عِطاش»، وبِطاح، وعِشار» و «حُمْر» و «الصُّغَر» و «حَرَامَى» ويقال: «ذِفريَات وحُبلَيات والصُّغرَيات وصحراوات» إذا أريد أدنى العدد، ولا يقال: «حَمّراوات».

وأما قوله عليه السلام: «ليس في الخضراوات صدقة» فلجريه مجرى الاسم».[٣٠٧]

وكان أول من احتج به من النحاة المبرد ثم من جاءوا بعده.[٣٠٨] أما المسائل التي احتُّج بالحديث فيها لغرض نحوي فهي:

١ - مجيء اسم التفضيل مفرداً مذكراً، أو مطابقاً للمخبر عنه في العدد والجنس:

قال الزمخشري متحدثاً عن اسم التفضيل: «وله معنيان: أحدهما: أن يراد أنه زائد على المضاف إليهم في الخصلة التي هو وهم فيها شركاء. والثاني: أن يؤخذ مطلقاً له الزيادة فيها إطلاقاً، ثم يضاف لا للتفضيل على المضاف إليهم لكن لمجرد التخصيص. كما يضاف ما لا تفضيل فيه، وذلك نحو قولك: «الناقص والاشجّ أعدلا بني مروان» كأنك قلت: «عادِلا بني مروان». فأنت على الأول يجوز لك توحيده في التثنية والجمع. وأن لا تؤنثه. قال الله تعالى: «ولتجدنهم أحرص الناس». وعلى الثاني: ليس لك إلا أن تثنيه وتجمعه وتؤنثه...

---

(٣٠٧) شرح المفصل ج٥ ص٥٩.

(٣٠٨) ينظر: المقتضب ج٢ ص٢١٨.

قال صاحب الكتاب:[٣٠٩] وقد اجتمع الوجهان في قوله عليه السلام: «ألا أخبركم بأحبكم إليَّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، الموطئون أكنافاً الذين يألفون ويؤلفون. ألا أخبركم بأبغضكم إليَّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة اساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيهقون».[٣١٠]

ولم يسبق الزمخشري الى الاحتجاج بهذا الحديث احد من النحاة على هذا الموضوع، وان احتج ابن جني بقوله: «إن أبغضكم اليَّ الثرثارون المتفيهقون» على ان «الثرثار» رباعي مشترك مع «ثرَّة» في اللفظ ومعنى الكثرة[٣١١].

٢ - تعدي «حيَّهل» بالباء:

تحدث عن «حيَّهل» ومعناها وعملها فقال: «وقد جاء مُعَدَّى بنفسه وبالباء وبعلى وبالى، وفي الحديث: «اذا ذكر الصالحون فحيهلاً بعمر»[٣١٢] وقد كان سيبويه أول من تكلم على «حيَّهل» واحتج بـ«حيَّ على الصلاة» لكن المبرد كان أول من احتج بـ«حيهلا بعمر» وذكر الأوجه الجائزة في استعماله والصور التي ورد عليها من حيث الفتح والتنوين والوقف بالألف..[٣١٣] وهو موضوع غير الموضوع الذي احتج به عليه الزمخشري وهو تعديته بالباء.

٣ - جواز تثنية الجمع على التأويل بالجماعة:

قال فيه: «وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين

---

(٣٠٩) المقصود بصاحب الكتاب: الزمخشري، لان هذه العبارة من كلام ابن يعيش في الشرح عندما ينقل فقرة من كلام الزمخشري ليشرحها.

(٣١٠) شرح المفصل ج٣ ص٥ - ٧.

(٣١١) ينظر: المنصف ج٢ ص١٩٩.

(٣١٢) شرح المفصل ج٤ ص٤٥.

(٣١٣) ينظر: المقتضب ج٣ ص٢٠٥.

والفرقتين، أنشد ابو زيد:

لنا إبلان فيها ما علمتم

وفي الحديث: «مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين»[٣١٤].

ولم يسبقه أحد الى الاحتجاج به لا في هذا الموضع ولا في غيره.

٤ - مجيء اسم «لا» النافية للجنس معرفة:

تحدث الزمخشري عن اسم «لا» النافية للجنس فقال: «وحقه أن يكون نكرة. قال سيبويه: «واعلم أن كل شيء حسن أن تعمل فيه «رب» حسن لك أن تعمل فيه «لا»، وأما قول الشاعر:

لا هيثم الليلة للمطيِّ

وقول ابن الزبير الأسدي:

أرى الحاجات عند ابي خبيب نكدن ولا أُمَيَّة بالبلاد

وقولهم: «لا بصرة لكم» و«قضيَّةٌ ولا أبا حسن لها» فعلى تقدير التنكير. وأما: «لا سيما زيد» فمثل: «لا مثل زيد»[٣١٥].

ولم يعلق الزمخشري بشيء على كلام سيبويه الذي لخصه تلخيصا شديداً. وتلخيصه هذا يدل على موافقته اياه في تفسير الحديث والامثلة الأخرى الواردة فيه.

٥ - تعريف العلم المجموع بالواو والنون بـ«الألف واللام»:

قال: «كل مثنى أو مجموع من الأعلام فتعريفه باللام - الا نحو: «أبانين» و«عمايتين» و«عرفات»

---

(٣١٤) شرح المفصل ج٤ ص١٥٥.

(٣١٥) شرح المفصل ج٢ ص١٠٣ وينظر الكتاب ج١ ص٣٥٥ ط بولاق.

و « أذرعات » -.. وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه: « هؤلاء المحمدون بالباب »(٣١٦).

٦ - حذف الخبر بعد « إنَّ وأخواتها » وان لم يكن ظرفا أو جاراً ومجروراً. قال وهو يتحدث عن الخبر ومواقع حذفه: « وقد حذف في نحو قولهم: « إنَّ مالاً » و « إنَّ ولداً » و « إنَّ عدداً » أي: « إنَّ لهم مالاً » ويقول الرجل للرجل: « هل لكم أحدٌ إنَّ الناس عليكم » فيقول: « إن زيداً » و « إن عمراً » أي: إنَّ لنا..... ومنه قول عمر بن عبدالعزيز لقرشيّ مَتَّ اليه بقرابة: « فإن ذاك ». ثم ذكر حاجته، فقال: « لعل ذاك » أي: « فإن ذاك مصدق » و « لعل مطلوبك حاصل » وقد التزم حذفه في قولهم: « ليت شعري »(٣١٧).

ولم يتحدث أحد من النحويين المتقدمين عليه بهذا القول.

٧ - مجيء المنصوب على التحذير باللازم اضماره من المتكلم:
واحتج بحديث لعمر بن الخطاب رضي الله عنه في كلامه على التحذير فقال: « ومن المنصوب باللازم اضماره قولك في التحذير: « إيّاك والأسد » أي: « اتَّق نفسك أن تتعرض للأسد، والاسدَ أن يهلكك ». ونحوه: « رأسَك والحائط » و « مازِ رأسك والسيف » ويقال: « إيايَ والشرَّ » و « اياي وان يحذف أحدكم الأرنب ». أي: نحني عن الشر ونحٍّ الشَّر عني. ونحني عن مشاهدة حذف الأرنب، ونحٍّ حذفها عن حضرتي ومشاهدتي. والمعنى النهي عن حذف الأرنب »(٣١٨).

وقد كان الزمخشري أول من تحدث في هذا الباب محتجا بالحديث، ولما لم يصرِّح في أية عبارة منها أنها حديث فقد وجدت ابن الحاجب يصرّح بأن عبارة: « اياي وأن يحذف

---

(٣١٦) شرح المفصل ج١ ص٤٦. قال ابن يعيش في المحمدون: « هم محمد بن ابي بكر ومحمد بن حاطب ومحمد بن طلحة بن عبيد الله، ومحمد بن جعفر بن ابي طالب » « ينظر شرح المفصل ج١ ص٤٧ ».

(٣١٧) شرح المفصل ج١ ص١٠٣.

(٣١٨) شرح المفصل ج٢ ص٢٥.

أحدكم الأرنب » من كلام عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ[319].

٨ - مجيء المستثنى بـ « الا » فعلاً:

لقد كان الزمخشري أول من رأيته يتحدث عن وقوع المستثنى بإلاّ فعلاً قال: « وقد أوقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم: « نشدتك الله إلاّ فعلت ». والمعنى: ما أطلب منك إلا فعلك، وكذلك: « أقسمت عليك إلا فعلت ». وعن ابن عباس: « بالايواء والنصر الا جلستم » وفي حديث عمر « عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً » بمعنى: « إلا ضربت »[320]

٩ - الوصف بالجملة الانشائية أو الاخبار بها:

تحدث عن جواز الوصف أو الاخبار بالجملة الانشائية فقال: « ويوصف بالجمل التي يدخلها الصدق والكذب ». وأما قوله:

جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط؟

فبمعنى: « مقول عنده هذا القول؛ لوُرقته لانه سمار »،[321] ونظيره قول أبي الدرداء: « وجدت الناس أخبر تَقلِهِ » أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا المقال. ولا يوصف بالجمل إلا النكرات »[322] وهذا الحديث لم يسبق إلى الاحتجاج به أحد من النحاة قبل الزمخشري.

١٠ - مجيء الحال مركبة:

قال في الحال المركبة: « أفعل هذا باديَ بَدِي » و « باديَ بدا » وأصله: « باديء بديء » أو « بادي بَداء » فخفف بطرح الهمزة والاسكان. وانتصابه على الحال. ومعناه:

---

(٣١٩) ينظر: الايضاح في شرح المفصل ص٣٨.

(٣٢٠) شرح المفصل ج٢ ص٩٤.

(٣٢١) السمار: اللبن الرقيق.

(٣٢٢) شرح المفصل ج٣ ص٥٢.

« مبتديء به قبل كل شيء ». وقد يستعمل مهموزاً. وفي حديث زيد بن ثابت: « أما باديء بدء فإني أحمد الله »[٣٢٣].

يتضح من هذا أن الزمخشري قد احتج بالحديث في مواضع كثيرة في الصرف والنحو وقد كان مجموع الأحاديث التي ورد الاحتجاج بها سواء أكانت حديثاً نبوياً أم حديثاً لصحابي سبعة عشر حديثاً احتج بها في ستة عشر موضعاً.

والذي يبدو من الأحاديث التي احتج بها انه احتج بالحديث النبوي المنسوب صراحة إلى الرسول في موضعين فقط وقدم لهما بقوله: « قوله عليه السلام ». وبحديث ثالث استشهد به في موضعين فقال في الأول: « ومنه »، وقال في الموضع الثاني: « نحو ما روى النمر ابن ثولب عن رسول الله ﷺ » وقدم لثلاثة منها بقوله: « وفي الحديث » ولم يذكر حديث من. واحتج بحديث آخر ضمن نص منقول عن سيبويه غير مقدم له بشيء. فهذه سبعة أحاديث.

أما ما تبقى من الأحاديث فهي من أقوال الصحابة والتابعين. فأحد هذه الأقوال منسوب إلى عمر بن عبد العزيز قال فيه: « ومنه قول عمر بن عبد العزيز » وأبهم آخر وقدم له بـ: « ويقال ».

ونسب الأخرى إلى الصحابة فقال: « في حديث أم زرع » و « جاء في حديث أبي ذؤيب » و « في حديث طلحة رضي الله عنه » وفي حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه » و « عن ابن عباس ». و « في حديث عمر » و « نظيره قول أبي الدرداء » و « وفي حديث زيد بن ثابت ».

ومن هذا نعلم أن الزمخشري قد احتج بحديث الرسول وبكلام الصحابة على السواء فاستشهد بها في مسائل النحو والصرف كما يستشهد بها في مسائل اللغة وفي تفسير القرآن الكريم.

وكان أكثر هذه الأحاديث غير مسبوق إلى الاحتجاج بها، وما

---

(٣٢٣) شرح المفصل ج٤ ص١٢٢.

سبق إليه منها أربعة أحاديث فقط، أما الثلاثة عشر حديثاً الأخرى فجميعها مما احتج به الزمخشري من غير ان يسبق إليه.

٢٣ - ابن الشجري:

تحدث الدكتور عبد المنعم أحمد في كتابه «ابن الشجري (- ٥٤٢ هـ) ومنهجه في النحو» مبدياً استغرابه من إغفال الباحثين لابن الشجري وعدم ذكرهم إياه مع المحتجين بالحديث مع انه أسبق من ذكروهم في هذا المضمار عدا أبي علي. ومثل ابنِ الشجريِّ الزمخشريُّ المعاصر له فإنه من «الذين يستشهدون بالحديث في النحو واللغة»[٣٢٤].

وقد أورد الدكتور عبد المنعم في دراسته أحاديث احتج بها ابن الشجري في بداية عهد الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، وهي:

١ - تصحيح «مفعول» من الأجوف اليائي:

احتج بقوله ﷺ: «انه ليغانّ على قلبي» على أن «مَغيون» «مفعول» من قولهم: «غِينَ على قلبه». أي: غُطِّي عليه.[٣٢٥].

٢ - ما جاء على «فَعْل» صفة من الأجوفِ اليائي فهو مخفف من «فَيْعِل».

احتج بقوله ﷺ: «المؤمن هَيْنٌ لَيْنٌ» على ان «هَينة» مخفف: «هيِّنة» - بتشديد الياء - كقولهم: «مَيِّت» و«مَيْت»[٣٢٦].

وقد احتج به ابن جني على الموضع نفسه بمجيئه مخففاً ومشدَّداً.

٣ - حذف الخبر: احتج فيه بما رواه ابو عبيدة عن النبي ﷺ انه قال: «إن المهاجرين قالوا: «يا رسول الله، إن الأنصار قد فضلونا، انهم أوونا وفعلوا بنا، وفعلوا» فقال: «ألستم تعرفون ذلك لهم؟» فقالوا: «بلى» قال: «فإن ذاك».

معناه: فإن ذاك مكافأة منكم لهم. ثم قال: «وهذا كحديثه

---

(٣٢٤) ينظر: ابن الشجري ص٢٢٠.

(٣٢٥) ينظر: أمالي ابن الشجري ج١ ص١١٣.

(٣٢٦) الأمالي ج١ ص٢٨٤.

الآخر: «من أنزلت إليه نعمتي فليكافيء بها، فإن لم يجد فليظهر ثناء حسناً»، فقوله عليه الصلاة والسلام: «فإن ذاك» يريد به هذا المعنى»[327].

٤ - مجيء «الاذن» بمعنى: «الاستماع»:

وذكر ابن الشجري ان «الأذن»: الاستماع. يقال: «أذن للحديث يأذَن أذناً: إذا استمع». ثم قال: وفي المأثور عنه عليه السلام: «ما أذن الله لشيء كأذنه لنبي يتغنى بالقرآن»[328]. وهذا احتجاج لغوي لا نحوي ولا صرفي.

ولم يكتفِ ابن الشجري بالاحتجاج بأقواله ﷺ بل احتج بكلام الصحابة رضي الله عنهم واقوالهم التي نقلتها كتب الحديث مع أقواله ﷺ. وقد وقف النحاة منها موقفهم من الحديث النبوي، وهي:

١ - خروج النداء عن حقيقته إلى نداء غير العقلاء كنداء الأوقات ونداء الدنيا: احتج فيه بقول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه: «يا دنيا إني تعرضت - لا حان حينك - وقد بنتك ثلاثاً لا رجعة لي فيك، فعمرك قصير، وعيشك حقير، وخطرك يسير»[329]

٢ - مجيء «النداء» للاستغاثة:

احتج فيه بقول عمر - رضي الله عنه - عندما طعنه العلج: «يالله ويا لَلمسلمين»[330]واحتج به من سبقوه بلفظ: «يالَلهِ لِلمسلمين» - من غير تكرار «يا» على أن «لام» المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث له مكسورة.

---

(٣٢٧) الأمالي ج١ ص٣٢٢.
(٣٢٨) الأمالي ج٢ ص٣٦. وينظر سنن ابي داود ج١ ص٣٣٩.
(٣٢٩) الأمالي ج١ ص٢٧٥.
(٣٣٠) الامالي ج١ ص٢٧٥.

٣ - حذف الخبر:

واحتج على حذف الخبر بما روي من أن رجلاً جاء إلى عمر بن عبد العزيز فجعل يمتُّ إليه بقرابته، فقال عمر: «فإن ذاك»، ثم ذكر له حاجته، فقال: «لعل ذاك» لم يزده على ان قال: «فإن ذاك، ولعل ذاك: أي: إن ذاك كما قلنا، ولعل حاجتك أن تقضى»[٣٣١]. وقد سبقهُ الزمخشري إلى الاحتجاج به.

٤ - اقحام الحرف بين حرف وحركة الحرف المقحم:

ذكر أن «تاء» «طلحة» أقحمت بين حركتها وبين «الحاء»، فهي زيدت ساكنة، بينهما، واحتج على هذا بما روي عن العباس في ندائه المسلمين لما انهزموا يوم حنين: «يا أصحاب بيعة الشَّجَرت، يا أصحاب سورة البقرت.» فقال المجيب: «والله ما أحفظ منها آيت» فلما سمع منهم: «طلحت» صارت «التاء» بين فتحتها و«الحاء»[٣٣٢].

ويبدو في هذا الموضع نوع من الاضطراب وعدم وضوح في الفكرة والموضوع.

٢٤ - ابن الأنباري:

اهتم أبو البركات (- ٥٧٧ هـ) بالحديث وطرق روايته ونقله، وسار في كتابه «لمع الأدلة» على طريقة المحدثين. وتحدث عن اللغة فقال: انه اشترط في نقلها ما يشترط في نقل الحديث[٣٣٣] ويتبع في كلامه على النقل طريقة المحدثين في ذلك، يقول في «لمع الأدلة»: «أعلم أن النقل ينقسم إلى قسمين: تواتر وآحاد.

فأما التواتر فلغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب، وهذا القسم دليل قطعي من أدلة النحو يفيد العلم...

وأما الآحاد: فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط

---

(٣٣١) الامالي ج١ ص٣٢٢.

(٣٣٢) الأمالي ج٢ ص٨٣ - ٨٤ وينظر في كل هذه المواضع: ابن الشجري ص٢٢٢ - ٢٢٤.

(٣٣٣) الاغراب في جدل الاعراب ص٦٦.

التواتر، وهو دليل مأخوذ به.

واختلفوا في إفادته، فذهب بعضهم إلى انه يفيد الظن، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم، وليس بصحيح لتطرق الاحتمال فيه، وزعم بعضهم انه ان اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن..»[(٣٣٤)]

فكلامه هنا على النقل وشروطه وشروط نقل التواتر وشروط نقل الآحاد، والترجيح في النقل وما إليها من موضوعات كلها اتبع فيها طريقة أهل الحديث وعلمائه، واتبع أصولهم فيها، وذهب مذهبهم فيما وضعوه من أسس وقواعد لمن يقبل عنهم نقل اللغة، وفي قبول المرسل والمجهول منها، وفي قبول نقل أهل الأهواء. ويحتج بقول أهل الحديث ومذهبهم في ذلك فيقول: «اعلم ان نقل اهل الأهواء مقبول في اللغة وغيرها إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة؛ وذلك لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهر صدقه»[(٣٣٥)]

ثم يستدل على هذا الجواز بأن أصحاب الحديث قد قبلوا نقلهم فقال: «والذي يدل على قبول نقلهم أن الأمة أجمعت على قبول «صحيح مسلم» و«البخاري» وقد رويا عن قتادة وكان قدرياً...»[(٣٣٦)].

وتابع علماء الحديث في كلامه على الإجازة» وجوازها، واحتج بما احتجوا به[(٣٣٧)]. فكان عمله في أصول النحو إنما هو نقل أحكام أصول الفقه، وأحكام علم الحديث، والاستدلالات المنطقية إلى علم أصول النحو، ومحاولة تطبيقها على اللغة...[(٣٣٨)].

وقد عدَّ المنقول من اللغة نوعين: لغة القرآن، وما تواتر من السنة وكلام العرب[(٣٣٩)]. وفي هذا تلميح إلى انه يعدّ السنة مما يصح الاحتجاج بما تواتر منها، فهل طبق ذلك واحتج بالحديث في النحو والصرف؟

---

(٣٣٤) لمع الادلة ص٨٣ - ٨٧.
(٣٣٥) لمع الادلة ص٨٦ - ٨٧.
(٣٣٦) لمع الادلة ص٨٧ - ٨٩.
(٣٣٧) لمع الادلة ص٩٢.
(٣٣٨) ينظر: ابو البركات بن الانباري ص١٦٦.
(٣٣٩) ينظر فيها: لمع الادلة ص٨٣ وما بعدها.

لقد احتج ابن الأنباري بالحديث كثيراً في اللغة ومسائلها، أما في النحو والصرف فقد احتج به في مسائل من كتابه «الانصاف» جاءت على لسان الكوفيين أو البصريين. وقد ردَّ الاحتجاج بواحد منها، وأثبت الباقي واحتج بها في موضع آخر على المحتجين به - وهم الكوفيون - في هدم حجتهم وردّها.

وهذه المواضع:

١ - دخول «أن» في خبر «كاد»:

ذهب الكوفيون إلى أن «أنْ» الخفيفة تعمل في الفعل المضارع النصب مع الحذف من غير بدل. وذهب البصريون إلى انها لا تعمل مع الحذف من غير بدل. واحتجوا بشواهد ورد فيها نصب المضارع مع عدم وجود «أن»، منها: قول عامر بن الطفيل:

... ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعلَه

فنصب «أفعله» لأن التقدير فيه «أن أفعلَه» فدل على انها تعمل مع الحذف... »[٣٤٠].

وقد ردَّ ابن الأنباري على الكوفيين احتجاجهم هذا فقال:

« ... وأما قول الآخر... بعد ما كِدْتُ أفعلَه

فالجواب عنه من وجهين:

أحدهما: انه نصب «أفعله» على طريق الغلط على ما بيناه فيما تقدم، كأنه توهم أنه قال «كدت أن أفعله» لأنهم قد يستعملونها مع «كاد» في ضرورة الشعر كما قال الشاعر:

قد كاد من طول البلى أن يَمْصَحَا

فأما اختيار الكلام فلا يستعمل مع «كاد» ولذلك لم يأت في قرآن ولا كلام فصيح. قال تعالى: «فذبحوها وما كادوا يفعلون». وقال تعالى: «من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم». وكذلك سائر

---

(٣٤٠) الانصاف ج٢ ص٢٢٨.

ما في القرآن من هذا النحو.

فأما الحديث: «كاد الفقر أن يكون كفراً» فإن صَحَّ فزيادة «أن» من كلام الراوي لا من كلامه عليه السلام. «لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد»[٣٤١].

٢ - اعمال ثاني المتنازعين في الاسم الظاهر:

تحدث في المسألة الثالثة عشرة عن الخلاف بين الكوفيين والبصريين في «أي العاملين في التنازع أولى بالعمل؟» فقال:

«وأما البصريون فاحتجوا بان قالوا: الدليل على أن الاختيار اعمال الفعل الثاني: النقل، والقياس.

أما النقل فقد جاء كثيراً، قال تعالى: «آتوني افرغ عليه قِطْراً» فأعمل الثاني وهو «افرغ»، ولو أعمل الفعل الأول لقال: «افرغه عليه». وقال تعالى: «هاؤم اقرأوا كتابيَه»، فأعمل الثاني وهو «اقرأوا»، ولو اعمل الأول لقال: «اقرأوه». وجاء في الحديث: «ونخلع ونترك من يفجرك» فأعمل الثاني، ولو أعمل الأول لأظهر الضمير بداً»[٣٤٢].

وقد وافق ابن الأنباري البصريين هنا على ان الاعمال لثاني المتنازعين ولم يرد احتجاجهم بالقرآن والحديث. وقد كان سيبويه أول المحتجين بهذا الحديث.

٣ - ادخال «لام الأمر» على فعل المخاطب :

تحدث في مسألة الخلاف بين البصريين والكوفيين في فعل الأمر للمواجه المعرّى من حرف المضارعة نحو: «افْعَلْ» أهو معرب مجزوم، كما يرى الكوفيون أم مبني على السكون كما ذهب إليه البصريون؟.

«أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا بانه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو: «افعَلْ»: «لِتَفْعَلْ»، كقولهم في

---

(٣٤١) الانصاف ج٢ ص٣٣٠ - ٣٣١. وينظر: الاقتراح ص٥٥ ط احمد محمد قاسم.

(٣٤٢) الانصاف ج١ ص٦٢ - ٦٣.

الأمر للغائب «لِيَفْعَلْ»، وعلى ذلك قوله تعالى: «فبذلك فلتفرحوا هو خيرٌ مما يجمعون» في قراءة من قرأ من أئمة القراء. وذكرت القراءة أنها قراءة النبي ﷺ... وقد جاء في الحديث: «وَلْتزرَّه ولو بشوكة» أي: «زُرَّهُ». وجاء عنه صلوات الله عليه انه قال في بعض مغازيه: «لِتأخذوا مصافَّكم» أي: خذوا. وقال صلوات الله عليه مرة أخرى: «لِتقوموا إلى مصافِّكم» أي: «قوموا»...»[343].

وقد ردَّ ابن الأنباري على الكوفيين قولهم بأن الأمر معرب وإن بقي محتجاً بالأحاديث الثلاثة وقراءة الآية على انه مع اللام معرب أيضاً لكنه بغيرها مبني فقال:

«.. ثم نقول: إن علة وجود الإعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة، فما دام حرف المضارعة ثابتاً كانت العلة ثابتة، وما دامت العلة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتاً، ولهذا كان قوله تعالى: «فبذلك فلتفرحوا» معرباً، وقوله صلوات الله عليه: «لِتَزُرَّهُ» و«لتأخذوا» و«لتقوموا» وما أشبهه معرباً لوجود حرف المضارعة، ولا خلاف في حذف حرف المضارعة في محل الخلاف، وإذا حذف حرف المضارعة - وهو علة وجود الاعراب فيه - فقد زالت العلة؛ فإذا زالت العلة زال حكمها فوجب أن لا يكون فعل الأمر معرباً»[344].

٤ - مجيء التصغير للتمدح:

قال ابن الأنباري راداً على الكوفيين بحجج البصريين وعلى لسانهم: «وأما قولهم: «انه يصغر والتصغير من خصائص الأسماء، فنقول: الجواب على هذا من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في

---

(٣٤٣) الانصاف ج٢ ص٣٠٣.
(٣٤٤) الانصاف ج٢ ص٣١٠.

الأسماء، فإن التصغير على اختلاف ضروبه من التحقير... والتقليل... والتقريب... والتعطف كقوله ﷺ: «اصيحابي اصيحابي» والتعظيم... والتمدح كقول الحباب بن المنذر يوم السقيفة: «أنا جُذيلها المحكَّك وعذيقها المرجَّب» فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى»[345].

فقد احتج هنا بحديثين في مكان واحد وهو يرد على الكوفيين ذهابهم إلى أن «أفعل التعجب» اسم. ولم يردّ هذين الحديثين إنما اثبت بهما ردَّه على الكوفيين. وكان جزءاً من استدلاله عليهم.

٥ - استعمال الفعل كالأسماء على الحكاية:

ذهب الكوفيون إلى أنَّ «الآن» مبني؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم «آن-يئين» أي: «حان»، وبقي الفعل على فتحته. واحتجوا على ذلك بقولهم: «إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى «الذي» ألا ترى انك إذا قلت: «الآن كان كذا» كان المعنى: «الوقت الذي آن كان كذا». وقد تقام الألف واللام مقام «الذي» لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف. قال الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته...

... وقال الآخر:

.... إلى ربنا صوت الحمار اليجدّعُ...

... أراد: «الذي يجدَّع». فكذلك ها هنا في «الآن»، وبقي الفعل على فتحته، كما روي عن النبي ﷺ انه: «نهى عن قيلَ وقالَ» وهما فعلان ماضيان، فادخل عليهما حرف الخفض وبقّاهما على فتحتهما. وكذلك قولهم: «من شبَّ إلى دُبَّ» بالفتح - يريدون: من

(٣٤٥) الانصاف ج١ ص٨٨. والحديث الأول مع تصريحه به لم اعثر عليه. أما الحديث الثاني فقد ورد في النهاية قال: «وحديث السقيفة: «أنا جذيلها المحكك»... ج١ ص٢٥١ «جذل». وقال في موضع آخر: «في حديث السقيفة: «أنا جُذيلها المحكك وعذيقها المرجَّب» ثم شرح الحديث بعده في الموضعين :ج٢ ص١٩٧ (جذع).

أن كان صغيراً إلى أن دبَّ كبيراً، فبقّوا الفتح فيها، فكذلك ههنا». [346].

وقد كان سيبويه أول من احتج بهذا وهو يتحدث عن التسمية بالحروف والظروف ونجد ابن الأنباري يثبت الحديث ولا يرده أو ينسبه إلى وهم من الراوي، لكنه يرد على الكوفيين بالحديث نفسه، فيقول:

«وأما ما شبهوه به من نهيه ﷺ عن «قيلَ وقالَ» فليس بمشبهٍ له؛ لأنه حكاية، والحكايات تدخل عليها العوامل فتُحكى ولا تدخل عليها الألف واللام؛ لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام... وهذا هو الجواب عن قولهم: «من شبَّ إلى دبَّ» على انه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقيل: «عن قيلٍ وقالٍ» و«من شبٍّ إلى دبٍّ» فادخلت الجر والتنوين لكان ذلك جائزاً بالاجماع. على انه قد صحَّ عن العرب انهم قالوا: «من شبٌّ إلى دبٍّ» بالجر والتنوين - وقد حكى ذلك أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء من أصحابكم. وذلك ألزم لكم وأوفى حجة عليكم» [347].

ولم أجد ما نسبه إلى الفرّاء من الكلام على «من شبّ إلى دبّ» عنده. إنما كان هذا من كلام سيبويه في الكتاب [348].

٦ - جواز إظهار الفعل وإضماره بعد «إن» الشرطية:

تكلم على مسألة الخلاف بين الكوفيين والبصريين في «لام كي» أهي الناصبة للفعل كما يرى الكوفيون؟ أم ان الناصب له «أن» مضمرة كما يقول البصريون؟ فقال:

«وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الناصب للفعل «أن» المقدرة دون «اللام»؛ لأن «اللام» من عوامل الأسماء...

---

(٣٤٦) الانصاف ج٢ ص٣٠٠.

(٣٤٧) الانصاف ج٢ ص٣٠٢.

(٣٤٨) ينظر معاني القرآن للفراء ج١ ص٤٦٨ - ٤٦٩. والكتاب ج٢ ص٣٥ بولاق.

وإنما وجب تقدير «أن» دون غيرها؛ لأن «أن» يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الباب، فكان تقديرها أولى من غيرها، ولهذا إن شئت اظهرتها بعد اللام، وإن شئت اضمرتها كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد «إنْ» في قولهم: «إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ»[(٣٤٩)].

وقد احتج به سيبويه أيضاً كما احتج به ابن الأنباري ولم يشر إلى انه حديث.[(٣٥٠)]

٧ - استعمال اسم الفعل المنقول عن الجار والمجرور للغائب:

قال: «فإن قيل: فلم خُصَّ به المخاطب دون الغائب والمتكلم؟ قيل: لأن المخاطب يقع الأمر له بالفعل من غير «لام الأمر» نحو: «قم» و«اذهب» فلا يفتقر إلى «لام الأمر»، وأما الغائب والمتكلم فلا يقع الأمر لهما إلا باللام نحو: «ليقم زيد» و«لأَقُمْ معه»، فيفتقر إلى «لام الأمر». فلما أقاموها مقام الفعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم؛ لأنها تصير قائمة مقام شيئين «اللام و«الفعل». ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لأنها تقوم مقام شيء واحد وهو «الفعل».

وأما قوله عليه السلام: «من لم يستطع منكم الباءة فَعليه الصوم فإنه له وجاء» فإنما جاء لأن من كان بحضرته يستدل بأمره للغائب على انه داخل في حكمه.

وأما قول بعض العرب: «عليه رجلاً ليسني» فلا يقاس عليه لأنه كالمثل»[(٣٥١)].

وهذا الحديث لم أجده في كتب النحو التي سبقت ابن الأنباري.

ونلاحظ أن الأحاديث الواردة عنده لم يأتِ بها هو محتجاً أو مستدلاً وإنما جاء بها على لسان الكوفيين أو على لسان البصريين بدافعون بها عن

---

(٣٤٩) الانصاف ج٢ ص٣٢٧ - ٣٢٨.

(٣٥٠) ينظر الكتاب ج١ ص١٣٠ ط بولاق.

(٣٥١) أسرار العربية ص١٦٣ - ١٦٤. ولم استطع العثور عليه في الانصاف.

حججهم التي يوردونها في المسائل المختلف فيها. وقد رَدَّ ابن الأنباري حديثاً واحداً هو «كاد الفقر ان يكون عيباً» بأن زيادة «أن» فيه من الراوي لا من كلامه عليه السلام، لأنه صلوات الله عليه أفصح من نطق بالضاد.

أما الأحاديث الأخرى فقد أثبتها واعترف بها سواء أكانت مما احتج به الكوفيون أم مما احتج به البصريون، وسواء أوافق المحتجين بها في الرأي أم خالفهم واستخدمها للرد عليهم أيضاً كما في مسألة «الآن».

والذي نلاحظه من هذه الأحاديث أن معظمها سبق الاحتجاج به عند النحاة إلا حديث «كاد الفقر ان يكون عيباً» فلم أعثر عليه فيما مرَّ بي من مؤلفاتهم وكذا حديث: «من لم يستطع منكم الباءة فعليه بالصوم» فالواضح انها مما احتج بها النحاة السابقون لابن الأنباري. إلا أنني لم أعثر عليه في كتب هؤلاء ولم ينسبه ابن الأنباري لنحوي معيَّن، وإنما احتج به على لسان المذهب بكامله؛ وهذا لا يدلنا على المحتج به منهم.

عرضت في هذا الفصل «نحاة ما قبل الاحتجاج» - لأربعة وعشرين نحوياً عاشوا قبل السهيلي وابن خروف وابن مالك وهم من سُمّوا بـ«النحاة المحتجين» الذين أرخ بهم الباحثون القدماء ظاهرة الاحتجاج بالحديث.

وقد تبين لي من هذا العرض أن جميع هؤلاء النحاة قد احتجوا في مؤلفاتهم - إن كانت لهم مؤلفات - أو فيما روي عنهم من أقوال في كتب تلاميذهم الذين نقلوا آراءهم - هؤلاء جميعاً احتجوا بالحديث النبوي الشريف في مسائل النحو والصرف، على اختلاف في كثرة هذه المواضع أو قلتها، كما تبين لنا أن أكثرهم يحتجون بما روي في الحديث من أقوال الصحابة وآل البيت والتابعين، واعطوا هذا المروي حكم الحديث النبوي في الاحتجاج به.

ورأيت أن بعض النحاة احتجوا بالحديث من غير ان يقدموا له بما يدل على انه حديث أو ينبهوا إلى ذلك، وأول هؤلاء سيبويه الذي تابعه في ذلك نحاة احتجوا بالأحاديث نفسها من غير أن يتنبهوا إلى انها أحاديث؛ لأنهم نقلوا شواهد سيبويه كما هي وقدّموا لها بمثل ما قدم لها به، أو احتجوا بها في المسائل التي احتج فيها بها، إلا أن معظم من جاء بعد سيبويه والمبرد من

النحويين كانوا يشيرون إلى أن العبارة المحتج بها من الحديث، وغالباً ما ينسبونه إلى النبي ﷺ إن كان حديثاً نبوياً، أو إلى قائله من الصحابة وآل البيت، إلا انهم يغفلون ذلك أحياناً أخرى.

ووجدت أن هؤلاء النحاة يأخذ اللاحق منهم مما احتج به السابقون من أحاديث ويحتج بأخرى لم يسبق إليها ابتداء من الفراء والمبرد حتى آخرهم ابن الأنباري، إلا ان ما يزيدونه من جديد على ما يأخذونه عن السابقين لا يكون من الكثرة بمكان، فقد يأتي أحدهم بحديثين أو أربعة أو خمسة وهكذا. إلا انني وجدت ابن جني قد احتج بأحاديث كثيرة لم يسبق إليها فقد احتج باثنين وعشرين حديثاً سبق إلى خمسة منها فقط. وجاء بسبعة عشر حديثاً جديداً، وهو عدد نستطيع من أجله أن نعدّ ابن جني من أوائل الذين اعتمدوا على انفسهم في الاحتجاج بالحديث وأكثروا منه كثرة ميزته عمن قبله وإن كان الدكتور عبد الفتاح شلبي يرى ان أبا علي الفارسي سبقه في كثرة الاحتجاج بالحديث، ولأن كتب أبي علي ليست بين يديّ وما عرضه لنا الدكتور شلبي من مواضع احتجاج أبي علي خمسة أحاديث هي كل ما ذكره. وجميعها لم يسبق إليها فإنني لا استطيع المقارنة بينهما لأنني لو قارنت هذه الخمسة بالسبعة عشر حديثاً التي جاء بها ابن جني لرجحت ان يكون ابن جني بداية عصر الاكثار من الاحتجاج بالحديث، لا بداية عصر الاحتجاج به؛ لأنني قد بينت ان شيوخ المدرسة البصرية «أبا عمرو بن العلاء» و«الخليل» و«سيبويه» كونوا بداية عصر الاحتجاج بالحديث النبوي في الدراسات النحوية والصرفية. أما اللغوية فقد أُحتُجَّ بالحديث فيها مع بداية وجود هذه الدراسات منذ زمن شيوخ أبي عمرو والخليل وشيوخ شيوخهما ولم يشذ منهم أحد.

وبينت أن سيبويه الذي كان أكثر ما نسب إليه انه احتج بثمانية أحاديث قد وجدته يحتج بخمسة عشر حديثاً نبوياً وصحابياً، ولم يكن الفراء أكثر منه احتجاجاً بالحديث(٣٥٢).

---

(٣٥٢) ينظر: اصول النحو العربي. د. محمد عيد في احتجاج كل من سيبويه والفراء به ص٥٢ - ٥٣.

وبقي الاحتجاج بالحديث عند النحاة الذين جاءوا بعدهما مقارباً لما عندهما في الكثرة، سواء في ذلك ما جاءوا به من جديد أو ما أخذوه عن السابقين حتى جاء ابن جني فأكثر منه. ويأتي بعد ابن جني في كثرة الاحتجاج بالحديث الذي لم يسبق إليه الزمخشري الذي وجدت انه احتج بسبعة عشر حديثاً سبق إلى اربعة منها، وكان الجديد عنده ثلاثة عشر حديثاً.

هذا وأود أن أنبه إلى أنني لم استطع الاطلاع على كل الكتب التي طبعت لهؤلاء النحاة، لأنني حصلت على بعضها، ولم أر البعض الآخر. واعتمدت في الأحاديث المنسوب الاحتجاج بها إلى بعضهم على الدراسات التي كتبت عنهم لأنني لم اطلع على كتبهم كأبي علي الفارسي وابن الشجري والأخفش، أو لم يكن لهم كتاب مطبوع ولا مخطوط كأبي عمرو بن العلاء.

إلا أنني مع هذا استطعت أن استخلص أن ما قاله القدماء من أن السهيلي أو ابن خروف أو ابن مالك أول من احتج بالحديث النبوي قول مردود بما جاء في الدراسات الحديثة عن الزمخشري وابن الشجري وأبي علي الفارسي وأبي زكرياء الفرّاء، وبما أثبتُّه هنا من احتجاج هؤلاء الذين ذكرتهم به.

وأن ما قاله الدكتور أحمد مكي الأنصاري من ان الفرّاء أول من احتج بالحديث مردود أيضاً بثبوت تقدم ثلاثة من شيوخه البصريين عليه في الاحتجاج به وقد أخذ عنهم بعض هذه الأحاديث واحتج بها في كتبه وزاد عليها غيرها كما فعل من جاء بعده، كلٌّ يأخذ عمن قبله ويضيف جديداً.

فأبو عمرو بن العلاء أول من ثبت احتجاجه بالحديث حتى الآن، ولا ندري لعل الأيام تثبت لنا أن شيوخه سبقوه إلى ذلك ابتداء من واضعي النحو أبي الأسود الدؤلي أو عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه.

ولكي نعرف ما جاء به السهيلي أو ابن خروف أو ابن مالك ومن جاء بعدهم وتابعهم في الاحتجاج، وما أخذه هؤلاء عن النحاة الذين ذكرناهم من أحاديث سأثبت كشفاً بالأحاديث التي وردت في هذا الفصل بعد حذف ما تكرر منها عند أكثر من نحوي، وبغض النظر عن الذين احتجوا بكل

حديث منها، وعن الاختلاف الواقع في رواياتها، وهذه هي الأحاديث النبوية الشريفة:

١ - ما روي عن النبي ﷺ أن رجلاً قال له: «يا نبيء الله» - فهمزه - فقال له عليه السلام: «لست بنبيء الله ولكني نبيٌّ الله».

٢ - إن النبي ﷺ قال لرجل: «هل صمت من سَرَرِ هذا الشهر شيئاً؟»

٣ - قوله ﷺ: «خير المال نخلة مأبورة ومهرة مأمورة».

٤ - جاء في الخبر: «لا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة مسلمة».

٥ - وفي الحديث: «ما زالت أكلة خيبر تعاودني فهذا أوان قطع أبهري»

٦ - وفي الحديث: «العقل عقلان فإما عقل صاحب الدنيا فعقيم وأما عقل صاحب الآخرة فمثمر».

٧ - وفي الحديث: «تعقم أصلاب المشركين».

٨ - قال النبي ﷺ: «لولا بهائمُ رُتَّع وأطفالٌ رُضَّع ومشايخُ رُكَّع لصبَّ عليكم العذاب صبّاً».

٩ - قوله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه وينصرانه».

١٠ - قوله ﷺ: «ما من أيام أحبّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»

١١ - قوله ﷺ: «ونخلع ونترك من يفجرك».

١٢ - قوله ﷺ: «إني عبد الله آكلاً كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد».

١٣ - قوله ﷺ: «سبّوحاً قدّوساً رب الملائكة والروح» أو «سبوحٌ قدوسٌ...»

١٤ - قال رسول الله ﷺ: «إن الله ينهاكم عن قيل وقال وكثرة السؤال».

١٥ - قال رسول الله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل

فالغُسلُ أفضل » وعند سيبويه « فبها ونعمت » فقط.

١٦ - قال رسول الله ﷺ: « لا حول ولا قوة إلا بالله ». وسنراه عند ابن مالك: « لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة ».

١٧ - قوله ﷺ: « أُصيحابي أُصيحابي ».

١٨ - قوله ﷺ: « الناس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌّ ».

١٩ - قوله ﷺ: « حيَّ على الصلاة » أو « حيَّهل الصلاة ».

٢٠ - قوله ﷺ: « لبيك إنَّ الحمد والنعمة لك ».

٢١ - قوله ﷺ: « اعيذهما من السَّامة والهامَّة وكل عين لامَّة ».

٢٢ - قوله ﷺ: « ارجعن مأزورات غير مأجورات ».

٢٣ - قول من روى عن النبي ﷺ: « أوصى امرءً بإمِّه ».

٢٤ - ما أسند إلى النبي ﷺ انه سمع رجلاً يقرأ فقال: « لا يرحم الله هذا، هذا أذكرني آيات كنت قد أُنسيتهنَّ ».

٢٥ - ويروى في بعض الحديث: « أهللنا هلالَ شعبانَ بخانقين » « ربما هو أثر ».

٢٦ - في الحديث أن رسول الله ﷺ قال: « أمرت بالسواك حتى خفت لأدردَنَّ ».

٢٧ - عن النبي ﷺ انه قال في بعض المشاهد: « لِتأخذوا مصافَّكم ».

٢٨ - في حديث عن النبي ﷺ انه قال: « لم تحلّ الغنائم لأحد سود الرؤوس إلا لنبيكم ﷺ ».

٢٩ - نادى منادي النبي عليه السلام بمِنًى: « انها أيام طُعْم ونُعم فلا تصوموا ».

٣٠ - إن رسول الله ﷺ قال: « إذا أتاكم كريمة قوم فأكرموه ».

٣١ - وجاء في الحديث: « أول حيٍّ آلف مع رسول الله ﷺ جهينة، وقد آلفت معه بنو سليم بعد ».

٣٢ - عن النبي ﷺ قال: «ليس في الخضراوات صدقة».

٣٣ - وقد جاء في الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يلي أمور الناس لكعُ بنُ لكعٍ».

٣٤ - وفي الحديث: «أن رسول الله ﷺ رأى عبد الرحمن بن عوف رَدْع خلوق فقال: «مَهْيَم؟» فقال: «تزوجت يا رسول الله». فقال: «أولِم ولو بشاة». وكان قد تزوج على نواة».

٣٥ - قوله ﷺ: «إذا ذكر الصالحون فحيَّهلاً بعمر».

٣٦ - قوله ﷺ: «كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خِداج».

٣٧ - وقوله ﷺ في الثُدَيَّة: «انه مخدَج اليد».

٣٨ - جاء في الحديث: «على كل مسلم عتيرة واضحاة»..

٣٩ - جاء في الحديث: «المؤمن من يأكل في معًى واحدة - وواحد - والكافر يأكل في سبعة أمعاء».

٤٠ - قوله ﷺ: «المال حُلوةٌ خَضِرةٌ، ونعم العون هو لصاحبه».

٤١ - وفي الحديث: «ليُّ الواجد يحلّ عقوبته وعرضه».

٤٢ - وفي الحديث: «اشترطي الولاء لهم».

٤٣ - يروى عن النبي عليه السلام أن رجلاً حيّاه بقوله: «عليك السلام» فقال النبي ﷺ: «عليك السلام: تحية الموتى. قل: السلام عليك».

٤٤ - يروى عن النبي ﷺ انه قال: «لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به».

٤٥ - وفي الحديث: «إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله سبعاً أحدها بالتراب».

٤٦ - قال النبي ﷺ: «إنَّ ابنَك من كسبك».

٤٧ - وفي حديث النبي ﷺ في شهر رمضان: «وتُصفد فيه الشياطين».

٤٨ - جاء في الحديث: «ان المسجد لينزوي من النخامة كما تنزوي الجلدة في النار».

٤٩ - وفي الحديث عن النبي ﷺ قال: «كيلوا ولا تهيلوا».

٥٠ - وفي الحديث: «البكر بالبكر جلد مائة ونفي عام».

٥١ - قال ﷺ لرجل فكلمه بلغته: «لا تحسِبَنَّ أنَّا ذبحناها من أجلك».

٥٢ - قوله عليه السلام: «اللهم اشدُدْ وطأتك على مضر».

٥٣ - قوله عليه السلام: «وإنما أُنَسَّىٰ لِأَسُنَّ لكم».

٥٤ - قول النبي ﷺ: «من عَمِلَ بما عَلِمَ ورَّثه الله علم ما لم يعلم».

٥٥ - ما روي عنه ﷺ من أنه: «مَرَّ بصَدَف مائل فأسرع».

٥٦ - قول النبي ﷺ: «لا تُماروا بالقرآن فإن مراء فيه كفر».

٥٧ - قول النبي ﷺ يخاطب نساءه: «ليت شعري أَيَّتُكُنَّ صاحبة الجمل الأدْبَب تخرج فتنجها كلاب الحوأب».

٥٨ - وفي الحديث: «المؤمن مُرَزَّأ».

٥٩ - وفي الحديث: «مَنَعَتِ العراقُ درهَمها وقفيزَها».

٦٠ - وفي الحديث: «ان رجلاً بايع رسول الله ﷺ فرأى منه مسامحة فقال له: «عمرك الله ممن أنت؟» فقال: «امرُؤٌ من قريش».

٦١ قوله ﷺ في السَّقط: «يظل محبنطئاً على باب الجنَّة».

٦٢ - قوله ﷺ «إنَّ مما ينبت الربيع لما يقتل حَبَطا أو يلمُّ».

٦٣ - في الحديث: «شكونا إلى رسول الله ﷺ حَرَّ الرمضاء فلم يُشكِنا».

٦٤ - في الحديث: «أن قوماً من العرب أتوا رسول الله ﷺ فقال لهم: من أنتم» فقالوا: نحن بنو غَيَّان. فقال لهم: بل انتم بنو رشدان».

٦٥ - قوله ﷺ: «الراجع في هبته...».

٦٦ - قوله ﷺ: «الا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم أخلاقاً الموطئون أكنافاً الذين يألفون ويُؤْلَفون، الا

اخبركم بأبغضكم إليّ وابعدكم مني مجالس يوم القيامة أساوئكم أخلاقاً الثرثارون المتفيقهون ».

٦٧ - قوله ﷺ: « المؤمن هيْنٌ ليْنٌ ».

٦٨ - قوله ﷺ: « انكُنَّ لأنتُنَّ صواحبات يوسف ».

٦٩ - قولهم في الحديث: « مَرَّ يُهادي بين اثنين ».

٧٠ - ما روي من أن رجلاً قال للنبي ﷺ: « إني أرى امرك هذا حقيراً » فقال عليه السلام: « انه سيأمَر ».

٧١ - قول النبي ﷺ: « زُوِيَت لي الأرض ».

٧٢ - في الحديث: « من اكتتَب ضَمِنا كان له كذا ».

٧٣ - قول النبي ﷺ: « كفى بالسيف شا... »..

٧٤ - قول رسول الله ﷺ وقد قيل له - لما رُئي قد جهد نفسه بالعبادة - : « يا رسول الله: « أتفعَلُ هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ » فقال ﷺ: « أفلا أكون عبداً شكوراً؟ ».

٧٥ - قول النبي ﷺ: « هم يدٌ على من سواهم ».

٧٦ - ما جاء في قوله ﷺ: « إذا حلف أحدكم فلا يقل: ما شاء الله وشئت، ولكن ليقل: ما شاء الله ثم شئت ».

٧٧ - قوله ﷺ: « ليس من امبِرٌ امصيامُ في امسفَر ».

٧٨ - في الحديث: « فشققت لها اسماً من اِسمي ».

٧٩ - في الحديث: « مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين ».

٨٠ - قوله ﷺ: انه لَيغانٌ على قلبي ».

٨١ - ما روي عنه ﷺ: « إن المهاجرين قالوا: يا رسول الله، إن الأنصار قد فضلونا، انهم أوونا وفعلوا بنا وفعلوا، فقال: « ألستم تعرفون ذلك لهم؟ » فقالوا: « بلى ». قال: « فإن ذلك».

٨٢ - حديثه ﷺ: «من انزلت إليه نعمتي فليكافيء بها، فإن لم يجد فليظهر ثناء حسناً».

٨٣ - في المأثور عنه عليه السلام: «ما أَذِنَ الله لشيء كأَذنه لنبي يتغنّى بالقرآن»

٨٤ - قوله ﷺ: «كاد الفقر أن يكون كفراً».

٨٥ - قوله ﷺ: «وَلْتَزَرَّهُ ولو بشوكة».

٨٦ - قوله ﷺ: «لِتقوموا إلى مصافكم».

٨٧ - قوله عليه السلام: ««من لم يستطعُ منكم الباءة فعليه الصوم فإنه له وِجاء».

أما الأحاديث المروية عن آل البيت والصحابة فهي:

١ - قول عائشة رضي الله عنها: «انني رأيت ثلاثة أقمار وقعن في حجري» فقيل لها: «يُدْفَن في بيتك ثلاثة من خير البشر»، فدفن النبي ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما».

٢ - حديث أم زرع: «فبجَّحني فبَجَحت».

٣ - حديث أم زرع: «ونكحت سعد رجلاً سَرِيّاً ركب شَرِيّاً».

٤ - ما روي عن العباس في ندائه المسلمين لما انهزموا يوم حنين: «يا أصحاب بيعة الشجرت، يا أصحاب ِسورة البقرت» فقال المجيب: «والله ما احفظ منها آيت» فلما سمع منهم:«طلحت»صارت «التاء» بين فتحتها والحاء».

٥ - عن ابن عباس: «بالإيواء والنصر إلاَّ جلستم».

٦ - حديث ابن عباس: «قد كان لهم أن يغلُّوا النبي ﷺ وأن يقتلوه».

٧ - قول علي بن أبي طالب-رضي الله عنه: «العين وكاء السه».

٨ - كتاب علي بن أبي طالب- رضي الله عنه: «من عليّ بن أبو طالب».

٩ - قول عليّ رضي الله عنه: «انتم الحرورية لاجتماعكم بحروراء».

١٠ - قولي عليّ رضي الله عنه: «يا دنيا اني تعرضت لا حان حينك، وقد بنتك ثلاثاً لا رجعة لي فيك، فعمرك قصير، وعيشك حقير، وخطرك يسير».

١١ - قول عمر بن الخطاب: «يا للهِ لِلمسلمين».

١٢ - قول عمر بن الخطاب: «كذب عليكم الحج، وكذب عليكم العمرة، وكذب عليكم الجهاد، ثلاثة اسفار كذبن عليكم».

١٣ - ما حكي عن عمر ـ رضي الله عنه من قوله: «لأجعلنَّ الناس ببّاناً واحداً».

١٤ - قول عمر ـ رضي الله عنه: «قضية ولا أبا حسن».

١٥ - في حديث عمر ـ رضي الله عنه: «عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً».

١٦ - قول عمر ـ رضي الله عنه: «إيايَ وأن يحذف أحدكم الأرنب».

١٧ - قول ابن الزبير رضي الله عنه: «بل أبشِر بالذي قال لي رسول الله ﷺ».

١٨ - حديث ابن مسعود: «من قرأ القرآن فليبشُر».

١٩ - حديث زيد بن ثابت: «هؤلاء المحمدون بالباب».

٢٠ - حديث زيد بن ثابت: «أما باديء بدء فإني أحمد الله».

٢١ - حديث طلحة بن عبيد: «وَضعوا اللُّجَّ على قفيَّ».

٢٢ - حديث أبي ذؤيب: قال: «قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج اهلّوا بالإحرام، فقلت «مَـهْ؟» فقيل: «هلك رسول الله ﷺ».

٢٣ - قول أبي الدرداء: «رأيت الناس أخبُر تقْلِهِ»

٢٤ - قول عمر بن عبد العزيز لقرشيّ متَّ إليه بقرابة: «فإنَّ ذاك» ثم

ذكر حاجته. فقال: «لعل ذاك».

٢٥ - قول الحباب بن المنذر: «أنا جُذَيلُها المحَكَّك وعذيقها المرجَّب».

٢٦ - قول عامر بن الطفيل: «أغُدَّةً كغدَّةِ البعيرِ وموتاً في بيت سلوليَّة؟»

٢٧ - قول رجل للرسول ﷺ: «يا رسول الله: أرأيت من لا شرب ولا أكل ولا صاح فاستهلّ».

٢٨ - ما جاء في الآثار: «تائبون آئبون لربِّنا حامدون».

٢٩ - ما جاء في الآثار: «من أعان على قتل مؤمن بشطر كلمة جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه: يائسٌ من رحمة الله».



الفصل الثالث

النحاة المحتجون

مرَّ بنا أن الباحثين والنحاة الأوائل اختلفوا في أول من احتج بالحديث في مسائل النحو والصرف، وتبعهم على هذا الاختلاف المحدثون، فقد عدَّ البغدادي في خزانته السهيليّ (- ٥٨١ هـ) سابقاً لابن مالك في الاحتجاج به[١]. وعدَّ ابن الطيب الفاسي «المغربي»: السهيلي من اصحاب مذهب الاحتجاج بالحديث في النحو[٢]، وذهب ابن الضائع الى ان ابن خروف (- ٦٠٩ هـ) اول من اكثر من الاستشهاد بالحديث في النحو[٣]. وكان ابو حيان يرى أن ابن مالك أول من خالف المتقدمين والمتأخرين في الاحتجاج به[٤].

قال الدكتور محمد عيد معلقا على قولي ابن الضائع وابي حيان:

«وقد ظن المتأخرون والمعاصرون ان ابن خروف اول من احتج بالحديث والحقيقة تخالف ذلك، لأن السهيلي سبقه الى هذا العمل، بل ان عمل السهيلي يعدّ مقدمة صالحة لعمل ابن مالك»[٥].

ورأى ان المهم في هذا الأمر، أن هؤلاء الثلاثة: السهيلي وابن خروف وابن مالك اشاعوا فيمن جاء بعدهم عادة لم يكن عليها المتقدمون منذ

---

(١) خزانة الادب للبغدادي ج١ ص٧، وينظر الاقتراح ص٥٥.
(٢) مجلة مجمع اللغة العربية ج٣ ص١٩٩ بحث (الاستشهاد بالحديث) للشيخ محمد الخضر حسين.
(٣) الاقتراح ص٥٤.
(٤) التذييل والتكميل - مخطوط - ج٥ ص١٦٩ - ١٧٠.
(٥) اصول النحو العربي ص٥٣.

سيبويه حتى زمن أبي البركات الانباري وهي أن يكثروا من الاحتجاج بالحديث النبوي، وهذا واضح في تراث المرادي صاحب «الجنى الداني» وابن هشام صاحب «المغني»، وابن عقيل صاحب الشرح المعروف للألفية، والسيوطي صاحب «همع الهوامع».

وعلل الامر الذي دفع السهيلي الى هذا الموقف بما قام به ابن حزم من مهاجمة النحاة الذين عُنُوا بالأعراب من الشعراء والمتكلمين، ولم يُعْنَوا بحديث رسول الله ولم يجعلوه حجة لهم في استنباط القواعد. ولم يكن الامام ابن حزم يكتفي بهذا الحديث بل كان يثير مثله في مجالسه التي تضم علماء الاندلس من لغويين وغيرهم. ومن أجل ذلك سرت في علماء تلك البلاد عادة جديدة هي ان يجعلوا من لغة الحديث مورداً جديداً للاستقراء لاستنباط قواعد العربية[٦]. ولكي استطيع أن أتبين الفرق بين السهيلي ومن جاء بعده من النحاة، والذين سبقوه منهم ابتداء بابي عمرو بن العلاء وانتهاء بابن الانباري - رأيت أن أجعل هذا الفصل الثالث: «المحتجون من النحاة»، وأعني بذلك من نسب اليهم القدماء بداية الاحتجاج بالحديث والاكثار منه، ورأيت أن اذكر لكلّ منهم ما استطعت جمعه من كتبه التي وقعت اليَّ من احاديث احتج بها لغرض صرفي أو نحوي. فما كان مسبوقاً اليه منها اكتفيت بالاشارة الى ذلك، وبينت اول من احتج به من النحاة الذين مَرَّ ذكرهم، وأُحاول الإيجاز قدَر المستطاع في ذكر ما جدَّ من أحاديث احتج بها كل من هؤلاء النحاة الذين سأقتصر على المشهورين منهم ممن ذكرهم ابن الضائع وأبو حيان والبغدادي، أو من توافرت كتبهم بين يديّ. وهم:

١ - السهيلي:

أشار السيوطي في اثناء حديثه عن ابن مالك واحتجاجه بالحديث الى أن السهيلي عبدالرحمن بن عبدالله الاندلسي (- ٥٨١ هـ) كان يحتج بالحديث - ومعنى ذلك انه سابق لابن مالك ولابن خروف ايضاً - فقال: «ومما يدل لصحة ما ذهب اليه ابن الضائع وابو حيان أن ابن مالك

(٦) ينظر: اصول النحو العربي ص٥٣ - ٥٤.

استشهد على لغة «اكلوني البراغيت» بحديث الصحيحين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وأكثر من ذلك حتى صار يسميها: «لغة يتعاقبون». وقد استدل به السهيلي ثم قال: لكنني أقول إن «الواو» علامة اضمار؛ لأنه حديث مختصر رواه البزار مطولاً مجرداً، قال فيه: «ان للهِ ملائكةً يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار»[٧].

وفي هذا النص اشارة ضمنية الى أن السهيلي كان يحتج بالحديث ويصحح ما ورد فيه من روايات اختصرت فيها الأحاديث فادى ذلك الى تغير موضع الاحتجاج بها والى أنه سابق لابن مالك ولابن خروف أيضاً فيه.

والسهيلي - كما وصفه المترجمون له - رحب الافق ثاقب الفكر واسع الثقافة مشاركاً في كثير من الفنون، لم تقطعه اللغة عن ان يسهم في مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد، فهو محدّث حافظ، عالم بالتفسير والاخبار والانساب، فقيه اصوليّ مجتهد، صاحب الاسلوب العلميّ المشرق الذي صقله الادب واحكمته الممارسة للغة والتعرُّف على طرائقها في التعبير...[٨].

الف السهيلي: «الروض الانف والمشرع الرِّوَى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى» في الحديث النبوي. وهذا يدل على معرفته بالأحاديث النبوية وبما تدل عليه من معان وما تحتويه من امور لغوية او نحوية مكّنته من تأليف كتاب: «الأمالي»، وهو أمالٍ في اربع وسبعين مسألة هي أجوبة السهيلي على ابن قرقول، وتتناول مشكلات وقعت في الحديث، واغلبها مشكلات نحوية او لغوية، وهو كتاب يسهم في التعرف على مدرسة الاندلس النحوية، هذه المدرسة التي نبغ علمها باللغة من ممارسة النصوص ودراستها دراسة تقوم على التفقه في أساليبها.[٨ب].

ولما كان كتاب الامالي بين يديّ فقد عدت اليه استوحيه الاحاديث التي جاءت في موضع احتجاج نحوي او صرفي متعمَّد، اما الاحاديث التي كانت موضوعات للمسائل التي الف فيها الكتاب فهي ليست موضع استدلال، لأنه

---

(٧) الاقتراح ص٥٥.

(٨) تنظر: مقدمة امالي السهيلي بتحقيق محمد ابراهيم البنا ص١٣.

(٨ ب) امالي السهيلي ص١٣.

يأتي بالحديث منها - مما وقعت فيه مشكلة لغوية او تصريفية او نحوية، ويخرّجه على الأوجه الجائزة فيه، وعلى اختلاف رواياته. وهو في اثناء شرحه لهذه المسائل وتخريجها يحتج بالآيات القرآنية والاحاديث والاشعار والأمثال ليثبت وجها او يردَّ قولاً. هذه الشواهد من الحديث هي التي جمعتها وصنفتها وبينت رأيه فيها، وهي:

١ - ورود علم امرأة على «فَعالِ» مصروفاً في الحديث:

قال وهو يتحدث عن «الاعلام المؤنثة وسر تجردها من التنوين»: «فجميع الاسماء الاعلام في المؤنت لا تنصرف، وقد وجدت في الحديث المسند «عَناقاً» اسم امرأة مصروفاً. هكذا قيَّدهُ أهل الحديث»[٩]. لكنه لم يذكر الحديث بلفظة واكتفى بهذه الاشارة.

٢ - مجيء «نَعَم» بدلاً من «بلىَ» في جواب الاستفهام المنفي سادة مسدها في نفي النفي وتحويله الى اثبات:

بعد أن تحدث عن «الجواب ببلى ونعم» وموقع كل منهما عقد فصلاً في: «وقوع «نعم» موقع «بلى»»، فقال:

« اذا ثبتَ هذا فلا يمتنع أن يجاب بـ«نعم» بعد الاستفهام من النفي لا تريد تصديق النفي، ولكن تحقيق الايجاب الذي في نفس المتكلم. لأن المتكلم اذا قال لمن رآه يشرب الخمر: «أليست الخمر حراماً؟» لم يستفهمه في الحقيقة وانما أراد تقريره أو توبيخه، وفهم مراده في ذلك بقرينة نذكرها بعد.. فلما فهم مراده وانه يعتقد التحريم جاز أن يجاب بـ«نعم»، تصديقا لمعتقده دون التفات الى لفظ النفي، لأنّه ليس بناف في الحقيقة، الا أن اكثر العرب على غير هذا. يرون مراعاة اللفظ أوْلى لأنه الظاهر المسموع، وبه نطق القرآن. كقوله: «ألست بربكم؟ قالوا: بلى» ولم يقولوا: «نعم» وان كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة بل هو تقرير على اثبات.

فإن قال: فهل من شاهد آخر على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس

---

(٩) الامالي ص٣١ - ٣٢.

بجيد؟ قلنا نَعم، حديث رواه أبو عبيد في «شرح الغريب» وهو أنَّ المهاجرين قالوا: «إن الانصار قد أوونا، وفعلوا معنا وفعلوا، فقال لهم: ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. قال: فإن ذلك» أي: «ان ذلك شكر لهم» هكذا صحت الرواية بِـ«نعم»(١٠). وقد رواه ابن الشجري: «بلى، قال: فإن ذلك».

ولفظ هذا الحديث قريب من لفظ حديث عمر بن عبد العزيز الذي احتج به الزمخشري الا أن الاستشهاد هناك على حذف الخبر» وهنا على اجابة الاستفهام المنفيِ بِـ «نعم» لتقرير الايجاب على معنى «بلى» لا لاثبات النفي على معناها الأصلي. ولم يستدل على هذا بغير الحديث.

٣ - وقوع ضمير النصب المنفصل «اياه» موقع الاسم المرفوع، فيه دليل على جواز وقوع المرفوع المنفصل موقع المجرور: قال في مسألة: «في كاف التشبيه»: «وكاف التشبيه تدخل على الظاهر، ولا تدخل على المضمر... ولا تقول: «كك» ولا «كي». ولا «كه». قال سيبويه وغيره: استغنوا عن «الكاف» بـ«مثل»، وليس هذا بعلة؛ لأن السؤال لازم حتى الآن....

وانما السر في ذلك عندي أن «الكاف» لما كانت حرف جر، وحروف الجر انما تدخل على الضمير المتصل لا على المنفصل، وجب ألاّ يكون بعدها ضمير منفصل أصلاً، ثم قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الاصل: قالوا: «زيد كهو» فأدخلوها على المنفصل وهو خلاف القياس في حروف الجر. ولم يدخلوها على ضمير متصل أصلاً، لا على ضمير مخاطب ولا متكلم ولا غائب...

فان قيل: فلم دخلت «الكاف» على «هو» وهي خافضة وهو

---

(١٠) الامالي ص٤٦: وينظر امالي ابن الشجري ج١ ص٣٢٢ نقلاً عن: ابن الشجري د.عبد المنعم أحمد. ص٢٢٢ - ٢٢٤.

ضمير رفع؟ قلنا: لم توضع هذه الضمائر المنفصلة لتدل على مرفوع ولا منصوب، وانما وضعت للدلالة على شأن آخر من الغيبة والخطاب والمذكر والمؤنث ونحو ذلك؛ ألا تَرى أنك تؤكد بها المخفوض فتقول: «مررت به هو» و«بك أنت»، فقد وقعت ها هنا موقع الخفض ولم يبالوا بذلك....

وفي الحديث: «من خرج الى المسجد ليصلي الضحى، لا يخرجه الا إياه» فأوقع «اياه» موقع المرفوع ولم يبال بذلك، وهذا كله لا يجوز في الظاهر المعرب، ويجوز في المضمرات، فكذلك تقول «زيد كهو» فتوقعها موقع الضمير المخفوض ولا تبالي. الا ان الغالب عليها أن تستعمل في مواضع النصب، وان خولف بها لم يبعد»[11].

٤ - السؤال بـ«أي» اذا ادخلت على النكرة عن صفة النكرة لا عن عينها:

قال في مسألة: في دلالة «أيضاً» واعرابها».

قال: «فإن قيل: ضمن اين فُهِم العتب في قوله: أية ساعة هذه؟

قلنا: ان العرب اذا حقّرت شيئاً قالت: «ايُّ شيءٍ هذا؟» و«أيُّ خير في هذا؟» والساعة الآخرة من ساعات الرواح... ففهم عثمان من قوله: «أية ساعة هذه؟ أي: أيَّة ساعة قربة هذه؟ أي: أنَّ القربة فيها يسيرة بالاضافة الى ما تقدمها. و«أي» إذا أدخلتها على النكرة فأكثر ما تكون سؤالاً عن الصفة، تقول: أيُّ رجلٍ زيدٌ؟ فيقال: صالحٌ، أو طالحٌ. قال عليه السلام: «أي رجل فيكم سلام؟» لم يسأل عن عينه، فإنه كان يعرفه. وكذلك قوله: «أي ساعة هذه؟» لم يسأل عن عين الساعة، ولكن سأل عن صفتها المذمومة، والذم راجع الى الرائح فيها، وان اضيف اليها مجازاً...»[12].

٥ - لا يجوز الاخبار عن الفعل الا بتقدير «أن»:

---

(١١) الأمالي ٤٠ و٤٢ - ٤٣. والحديث كما في سنن ابي داود ج١ ص٢١٨ في باب «ما جاء في فضل المشي الى الصلاة. ونصه: «ومن خرج الى تسبيح الضحى، لا ينصبه إلاّ إياه فأجره كأجر المعتمر» وينظر الكتاب ج١ ص٣٩٤ بولاق.

(١٢) الامالي ص٨١. والحديث من سيرة ابن هشام ١/٥١٧. (هـ٢ ص٨١ من الامالي).

تحدث في مسألة: «في جواب الأمر والنهي» في حديث اليهودي «لا تسألوه لا يجيء بأمر تكرهونه» ـ بنصب يجيءَ - قال: «فالنصب فيه بعيدٌ، وله وجيه. وهو: أن ينتصب بـ«أن»... حكى سيبويه: «مُره يحفرَها» وقدر فيه الرفع من وجهين... والثاني: «مُره أن يحفِرها» ثم حذفت «أن» وبقي معناها دون عملها؛ لأنه يقبح أن تعمل مضمرة، وان كان قد جاء ذلك، ... فان قيل: فايَّ معنى أفادت اذا لم تعمل؟

قلنا: أفادت معنى الاستقبال في الفعل، وانه ليس بحال كما كان حالاً في الوجه الأول من قوله «مره يحفرُها». وأفادت ايضاً معنى الاسم الذي هو المصدر. كما أفادت في قولهم «تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه» وفي قول ابن مسعود في الذي يطيل الجلوس في التشهد الأول: «يقعد على الرَّضْفِ خير له»، فلولا تقدير «أن» ههنا ما صحَّ الاخبار عن الفعل، فقوله: «لا تسألوه لا يجيءَ» أراد «أن لا يجيء» و«لِئلا يجيء»...»[١٣]

٦ - الجزم على جواب الأمر:

قال في المسألة السابقة: «مسألة في جواب الأمر والنهي» وهو يبين الأوجه الجائزة - او الواردة في حديث اليهودي: «لا تسألوه لا يجيء بأمر تكرهونه» على رواية الجزم في «لا يجيء»:

«وفي جزم قوله: لا يجِيءْ بأمر» وجه آخر عندي، وهو: أن تكون «لا» نفياً، فيكون الجزم على جواب النهي من قوله: «لا تسألوه»، كما ينجزم على جواب الأمر في الحديث: «خلِّلوا بين أصابعكم لا يُخلِّلْها اللهُ بالنار» تقديره: «إن تُخلِّلوا لا يخلِّلْها الله» فهذا جزم في جواب الأمر»[١٤].

٧ - الجزم في جواب النهي. مع عدم صحة تقدير «إنْ» الشرطية معها:

---

(١٣) الامالي ص٨٣ - ٨٤. (والرضف: الحجارة التي حميت بالشمس).

(١٤) الامالي ص٨٥.

وفي المسألة نفسها وهي تخريج حديث اليهودي «لا تسألوه لا يجيء بأمر تكرهونه» برواية الجزم - على وجه آخر غير ما سبق ان ذكره، قال: «وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك: «لا تدنُ من الأسدِ يأكُلْكَ»، لأني وجدت في حديث «أُحُدِ» قولَ ابن طلحة: «يا رسول الله: لا تطاوِلْ يُصبْكَ سِهامُهم» فلو قَدَّرت هذا: «إنْ لا تطاوِلْ يُصبْك» كان محالاً، وهو الذي منعه النحويون الا على الاستقباح. وقد ذكره سيبويه واعترف بقبحه.. ولكنه يُخرَّج على ان تضمر فعلاً يدل عليه النهي، كأنه قال: «إن تطاولتَ يصبك سهم من سهامهم». او يكون منجزما على نهي آخر كأنه قال: «لا يصبك»، واستغنى بالنهي الأول.

ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها. فالثلاثة الأوجه جائزة في الحديث المذكور على اصول النحويين أجمعين»[١٥].

فالسهيلي احتج هنا بالحديث على بعض الأوجه الجائزة في تخريج الحديث على اختلاف الروايات فيه، فاحتج بثلاثة احاديث في تخريج حديث واحد وردت فيه اكثر من رواية وبأكثر من وجه.

٨ - المعهود في كلام النبوة حذف المنعوت لا ذكره:

قال في مسألة «في عمل المصدر»: «واما قوله: «شهادةُ القومُ» ان كانت الرواية بتنوين الشهادة، فهي على اضمار مبتدأ. كأنه قال: «هي شهادة»، و«القوم»: مرتفع بالابتداء، و«المؤمنون» نعت له او بدل، وما بعده خبر. ويضعف عندي هذا الوجه؛ لأن المعهود في كلام النبوءة حذف المنعوت في هذا النحو: نحو قوله: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم» و«المؤمنون هينون لينون» و«المؤمن غرّ كريم»؛ لأن الحكم متعلق بالصفة فلا معنى لذكر الموصوف»[١٦]. وقد مَرَّ عند ابن جني الاحتجاج بـ«المؤمن من هَيْنٌ لَيْنٌ».

---

(١٥) الامالي ص٨٥ - ٨٦. وقد اخرج البخاري هذا الحديث في باب غزوة احد ٢٥/٥ «فيقول ابو طلحة: بأبي انت وأمي، لا تُشرِفْ يصيبُك سهم من سهام القوم بالرفع في الأصل وفي الهامش «يصبك» بالسكون.

(١٦) الامالي ص٨٧.

٩ - اكثر ما يجيء الشرط في القرآن وكلام النبوءة منفياً بحرف «لم».

قال في «مسألة في اسلوب النبوءة» وهو يتحدث عن قوله ﷺ «من لا يَرحمُ لا يُرْحَمُ»:

«وأما قوله: «من لا يرحم لا يُرْحَمُ» فحمله على الخبر أشبه بسياقة الكلام لأنه مردود على قول الرجل: «ان لي عشر من الولد، ما قبَّلت منهم احداً» فقال عليه السلام: «من لا يرحمُ لا يُرْحَمُ» اي: الذي يفعل هذا لا يرحم. ولو جعلها شرطاً لا نقطع الكلام مما قبله بعض الانقطاع، لأن الشرط وجوابه كلام مستأنف، وأيضاً فان الشرط اذا كان بعده فعل منفي فأكثر ما وجدناه في القرآن وفي كلام النبوءةِ منفيا بحرف «لم» لا بحرف «لا»: كقوله سبحانه: «ومن لم يتُب» و«من لم يؤمن» كما قيل في الحديث: «من لم يهاجر هلك» فأكثر ما نجده هكذا. وان كان الوجه الآخر جائزاً..»[17].

١٠ - مجيء الحال من النكرة:

قال وهو يتحدث في تخريج قوله ﷺ: «أيُّهم يكتبها أولُ» - بالرفع - وأوَّلَ - وبالنصب:

«وأمّا «ايُّهم يكتبها اوّلُ» فهو في رواية الرفع مبني على الضم، لأنه ظرف قطع عن الاضافة مثل: «قبلُ» و«بعدُ». قال سيبويه: تقول: «أبدأ بهذا أولُ».

واذا نصبت فهو حال من الكاتب، تقدير الكلام: «يكتبها أولَ من غيره». كما تقول: «يجيء زيد أحسنَ من فلان» ثم قد يحذف الجار والمجرور، ويفهم المعنى.

وكذلك: «ايُّهم جاء اولُ» فهو حال اذا نصبت، وظرف مبني اذا رفعت.

وكذلك قول ابي بُرْدَة: «أحببت أن تكون شاتي أوَّلُ تذبح» من رفع فظرف، كأنه قال: تذبح قبلُ، ومن نصب فحال من المضمر

(١٧) الامالي ص٨٨ - ٨٩.

الفاعل كأنه قال: «تذبح اولَ من غيرها»، ثم قدم الحال. وجاز تقديمها لأن العامل لفظي، وأما حديث أبي هريرة[18] فلا يجوز نيَّة الظرف ولا البناء، لأنه نَعت لـ «أحد». ومن نصب فحال من النكرة. وقد تحسن الحال من النكرة في مثل هذا الموطن؛ لأنها قد تفيد معنى كما حسنت في حديث الموطأ في قوله: «صلى وراءه رجالٌ قياماً». فتأملهُ»[19].

١١ - فتح همزة «انَّ» بعد «الواو» المسبوقة باستفهام:

قال فيها: «وأما من فتح «أنَّ» بعد «ثمَّ» فلا يستقيم الا بقرينة حال مثل أن يتقدم قبلها اخرى مفتوحة فتعطف عليها. والا فالكسر على الاستئناف هو الوجه، وليس يخطىء احد كسرها بعد «ثم». وأما الفتح فقلَّما يتأتى الا بقرائن حال، كما لم يستقم في قول عمر: «أَوَ أنَ جبريل..» - بالفتح - وانما وجهها الكسر. غير أن «الواو» من قوله: «أوَ» ردّت الكلام الى اوله، وكان في اول الكلام: «فدخل عليه ابو مسعود فأخبره أن جبريل نزل، فقال عمر: «أَوَ أن جبريل؟» كأنه قال: أوَ حدَّثه أن جبريل؟، ففتح «أنَّ» من اجل هذا. وهي حيلة ضعيفة وكسرها هو الوجه. لا سيما والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله، ويوجب استئنافه»[20].

١٢ - حذف جواب «لو» لدلالة «الواو» عليه:

قال في مسألة «في دلالة الواو»: «وأما قوله: «التَمِسْ ولو خاتماً»[21] ففي الكلام حذف واضمار وهو كقوله: «لأتوهما ولو حبْواً»[22] فالحذف لجواب «لو» كأنه قال: «ولو أَتَوْهُما حبْواً لكانوا أحقاء» ولكنه حذف لدلالة «الواو» عليه، لأنها ترد الكلام على

---

(١٨) لم يورد الحديث المنسوب الى ابي هريرة، ولم يتقدم ذكره.

(١٩) الامالي ص٩٢ - ٩٣.

(٢٠) الأمالي ص٩٦.

(٢١) اخرجه البخاري في كتاب النكاح باب اذا كان المولى هو الخاطب ٧/٢٢.

(٢٢) اخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب الاستهام في الاذان ١/١٦٠ عن ابي هريرة: «..ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبوا».

أوّلِه، كقوله[٢٣] عليه السلام: «من قال: لا إله الا الله دخل الجنة وان زنى وإن سرق». ولو لم يكن في الكلام «الواو» لكان«الزِّنى» شرطاً في دخول الجنة. ولكن «الواو» حصَّنت المعنى. أي: وان زنى وإن سرق لم يمنعه ذلك من الدخول، كما تقول: «لأكرمنَّك وإن شتمتني» انما هو عطف على الجملة المتقدمة، كأنه قال: «لأكرمنَّك على كل حال وان شتمتني أيضاً» لئلا يتوهم أن الكلام ليس على العموم، وأن حالة الشتم مخصوصة، وحالة الزنى كذلك، والسَّرَق، فجاءوا بواو التشريك والنسق ليدخلوا هذه الحالة نصاً في العموم المتقدم حتى لا يتوهَّم استثناؤه.

كذلك: «لأتوهما لو حَبْواً» أي: «ولو حبَوا حَبْواً لأتوا أيضاً» فامتنع توهم الاستثناء لهذه الحالة بمجيء «الواو» المشركة لما بعدها فيما قبلها.

وكذلك قوله: «التمس ولو خاتماً». فانه أَمَره بالالتماس أمراً مطلقاً، فلما خشي أن يتوهم خروج خاتم الحديد لحقارته عن الملتمسات، أكدَّ دخوله فيها بـ«الواو» المدخلة ما بعدها فيما قبلها. بنصبه باضمار فعل دلَّ عليه ما تقدم»[٢٤].

١٣ - «الشاة» تقع للذكر والانثى ولكنها تؤنث في الخبر والوصف:
قال: «فأما تذكير «الشاة» فشائع كثير... وأما في الغنم فلا شَكَّ انها تقع على الذكر والانثى لقوله في الزكاة: «في اربعين شاةً شاةٌ، وفي كل مائةٍ شاةٌ». ولكنه في النعت مؤنث وفي الخبر تقول: «أُخِذَتْ منه شاةٌ، وشاة سمينةٌ، هذا هو الغالب في الاستعمال، كما تقول: حمامة، فتؤنث وإن كان ذكراً، ودجاجة، وكذلك نقول شاة، تؤنث، ذكراً كان او انثى، ولا يبعد التذكير فيها وان كان اللفظ مؤنثاً»[٢٥].

---

(٢٣) اخرجه البخاري في كتاب اللباس/باب الثياب البيض ١٩٢/٧ بلفظ: «..ما من عبد قال لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة، قلت: وان زنى وان سرق؟ قال: وان زنى وان سرق».

(٢٤) الامالي ص٩٧ - ٩٨.

(٢٥) الامالي ص٩٩.

١٤ - حذف الخبر بعد «إنَّ» مع المعرفة:

قال: «ولم يجيء الحذف مع المعرفة الا نادراً بقرينة حال أوجبت ذلك، نحو قوله عليه السلام للمهاجرين: «أتعرفون ذلك لهم؟. يعني الانصار - قالوا: نعم. قال: فإن ذاك» أي: فان ذاك شكر لهم»[٢٦].

واستشهد به في اثناء تخريجه قوله عليه السلام: «أعور عينُهُ اليمنى كأنَّ عنبةٌ طافيةٌ» - بالنصب - على حذف خبر «كأنَّ». والحديث المحتج به حذف فيه خبر «إنَّ» واسمها معرفة.

وقد مَرَّ بنا الحديث نفسه ولكن برواية اخرى هي: «ألستم تعرفون ذلك لهم؟ قالوا: نعم. قال: فإن ذلك».. جاءت الرواية بالاستفهام المنفي، واحتج به على مجيء «نعم» بمعنى «بلى» اجيب بها لاثبات الجواب لا لتقرير النفي[٢٧].

١٥ - اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها:

وفي الموضع نفسه خرَّج الحديث برواية اخرى تخريجاً آخر واحتج فيه بحديث آخر فقال: «ومن روى: «أعور عينِهِ اليمنى» - بالخفض» فهو من قولهم: «حسن وجهِهِ» بإضافة الصفة الى «الوجه» مع اضافة «الوجه» الى الضمير، وهو بعيد في القياس، لأنه جمع بين طرفي نقيض.... واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه، وقد وجدناه في غير الشعر، ذكر ابو عليّ القالي وهو ثقة، في صفة النبي ﷺ: «شثن الكفين طويل أَصابعِهِ» وقال: هكذا روايته بالخفض. وذكر الهروي وغيره في حديث ام زرع: «صِفْر ردائِها، ومِلءُ كسائها»[٢٨]. فقوله: «صِفر ردائها» هو مثل ما حكى سيبويه من: «حسنة وجهِها»...»[٢٩].

١٦ - دخول «لام الأمر» على فعل المتكلم:

---

(٢٦) الامالي ص١١٩.

(٢٧) ينظر: الأمالي ص٤٦.

(٢٨) ينظر النهاية ج٣ ص٣٦.

(٢٩) الامالي ص١١٦ - ١١٨.

قال في تخريج قوله ﷺ: «دَعْني فَلأَضرِب»:

«وأما قوله: «دَعْني فَلْأَضْرِبْ» فالوجه فيه الجزم بلام الأمر. وقد تدخل «لام الأمر» على فعل المتكلم، وان كان المتكلم لا يأمر نفسه، ولكنه اذا ألزم الفعلَ نفسه صار كالآمر لها، كقوله: «قومُوا فَلْأُصَلِّ لكُم»[30]

وكقوله سبحانه: «فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرحمن مَدّا»[31].

بملاحظة هذه الأحاديث التي احتج بها السهيلي نجد أنها عنده نوعان:

الاول: الأحاديث التي بنى عليها مسائل كتابه، وهي التي سأله عنها ابن قرقول، وهي أحاديث جاءت مروية برواية او روايات فيها خروج في الاعراب على المألوف في امثالها من العبارات. وكان عمل السهيلي فيها أن يذكرها رواية رواية ووجها وجها ويبين الأوجه الاعرابية فيها بان.. يخرجها تخريجا يراه على وجه من الوجوه او على اكثر من وجه وهو في خلال هذا التخريج والتفسير يحتج بشواهد من آيات القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة والشعر العربي. والأحاديث التي هي أصل المسائل ليست مما احتج به السهيلي وانما هي ما سئل عن توجيهه وتخريجه فلا تعد من شواهده. لذا لم اذكرها ولم اعدها مما اعتد به وبنى عليه القواعد.

الثاني: الأحاديث التي احتج بها في اثناء تخريجه مسائل كتابه وتفسيرها وهي التي يصح ان تسمى شواهد السهيلي من الأحاديث النبوية وهي التي ذكرتها وبيَّنت المسائل التي احتجّ فيها بكل منها.

والذي رأيته أنه في موضعين من هذه لم يذكر الحديث إنما اكتفى بان قال: «وقد وجدت في الحديث المسند «عناقاً» اسم امرأة مصروفاً» وقال

---

(٣٠) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة - باب الصلاة على الحصير ١٦٠/١ عن أنَسَ وينظر ٢١٨/١. وصحيح مسلم ج١ ص٤٥٧. وقد خرجه وتحدث عنه وبين الأوجه الجائزة فيه في ص٩٤ - ٩٥. واحتجَّ به هنا على غيره.

(٣١) الأمالي ص١١٩.

بعده: «هكذا قيّده أهل الحديث».

وقال في الموضع الثاني: «وأما حديث ابن هريرة فلا يجوز نيَّةُ الظرف ولا البناء، لأنه نعت لـ «أَحد»، ومن نصب فحال من النكرة». وليس هناك حديث منسوب لأبي هريرة لا سابق ولا لاحق.

أما المواضع الأخرى التي احتج فيها بالحديث فنجد أن بعضها احتج فيه بحديث واحد وهو الغالب. واحتج في بعضها بأكثر من حديث فاحتج بحديثين في مسألة «السؤال بأيّ اذا أُضيفت الى النكرة» (مسألة رقم ٢٤)، وفي مسألة «حذف جواب لو..» (مسألة رقم ١٢)، وفي مسألة اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها» (مسألة رقم ١٥).

واحتج بثلاثة احاديث في مسألة «المعهود في كلام النبوة حذف المنعوت لا ذكره» (مسألة رقم ٨). وبأربعة احاديث في مسألته «مجيء الحال من النكرة» (مسألة رقم ١٠) من المسائل التي ذكرتها في هذا البحث عند السهيلي.

وهذه الأحاديث التي احتج بها جميعها مما لم يسبق الى الاحتجاج به النحاة الذين ورد ذكرهم في الفصل السابق إلا حديث: «المؤمنون هينون لينون». وقد مَرَّ احتجاج ابن جني بحديث جاء باللفظ نفسه الا انه بصورة المفرد: «المؤمن هيْنٌ ليْنٌ»، وثان جاء به ابن الشجريّ.[٣٢] وهي ثلاثة أنواع: الأول: أحاديث نبوية منسوبة الى الرسول ﷺ وهي الغالبة.

الثاني: احاديث منسوبة لآل البيت وللصحابة.

الثالث: غير منسوب لأحدهما انما اكتفى فيه بان قدم له بقوله: «وفي الحديث» أو «كما قيل في الحديث» أو «وكذلك».

والجديد الذي يتميز به احتجاج السهيلي عن احتجاج النحاة السابقين:

١ - أن أكثر الأحاديث الواردة عنده لم يُسبَق اليها.

٢ - أن اطلاعه على هذه الأحاديث كان نتيجة استقراء للحديث النبوي

---

(٣٢) ينظر المنصف ج٢ ص٣٢٦. وينظر أمالي ابن الشجري ج١ ص٣٢٢ نقلاً عن ابن الشجري ص٢٢٢ - ٢٢٤.

يدل على ذلك قوله: «وقد وجدت في الحديث المسند...»[٣٣]. أو قوله: «فان قال: فهل من شاهد آخر على الوجه الآخر الذي زعمتم أنه ليس بجيد؟ قلنا: نعم، حديث رواه ابو عبيد في «شرح الغريب»..[٣٤] وقوله: «وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك... لأني وجدت في حديث أُحُدٍ قول ابي طلحة...»[٣٥]. وقوله: «كما حسنت في حديث الموطأ في قوله...»[٣٦]. وقوله: «واعترف سيبويه برداءة هذا الوجه، وقد وجدناه في غير الشعر، ذكر ابو عليّ القالي وهو ثقة في صفة النبي ﷺ... وقال: هكذا روايته بالخفض»[٣٧] وقوله: «وذكر الهروي وغيره في حديث ام زرع..»[٣٨].

٣ - تبيينه ظواهر معينة وردت في كلام النبوة، وقد كرر هذا في اكثر من موضع فقال: «..ويضعف عندي هذا الوجه؛ لأن المعهود في كلام النبوءة حذف المنعوت في هذا النحو، نحو قوله....»[٣٩].

وقال في موضع آخر: «وأيضا فان الشرط اذا كان بعده فعل منفي فأكثر ما وجدناه في القرآن وكلام النبوءة منفيا بحرف «لم» لا بحرف «لا»»[٤٠].

وفي هذا دليل كاف على أنه كان يستقريء الحديث لاستخراج ما جاء منه مطابقاً للموضوع الذي يتحدث فيه، ويعتمد عليه في وضع قواعد جديدة تخالف ما ذهب اليه النحاة أو يجوّز معتمداً عليها ما منعوه من هذه القواعد.

---

(٣٣) ينظر: أمالي السهيلي ص٣١ - ٣٢.

(٣٤) ينظر: الامالي ص٤٦.

(٣٥) ينظر الامالي ص٨٥.

(٣٦) ينظر: الامالي ص٩٢ - ٩٣.

(٣٧) ينظر: الامالي ص١١٧.

(٣٨) ينظر: الامالي ص١١٨.

(٣٩) ينظر الأمالي ص٨٧.

(٤٠) ينظر الامالي ص٨٨ - ٨٩.

٤ - كما يدلنا على اعتماده على الاستقراء انه قد اورد في بعض المواضع التي تكلم عليها اكثر من حديث، حديثين او ثلاثة او اربعة كما ذكرنا.

والذي اظنه بعد هذا ظناً قريباً من اليقين ان السبب الذي دعا الأوائل الى اعتبار السهيلي اول من احتج بالحديث او من اوائل المحتجين به، أنه لم يكن مثل النحاة الذين سبقوه يستدل بالحديث مجرد استدلال قد تُبنَى عليه قاعدة او قول جديد وقد يكون مصاحبا لعبارات اخرى من منثور كلام العرب، وانما كان يستقريء الحديث ويستدل به فيما له شبيه او يبني عليه قاعدة جديدة لم يتعرض لها سابقوه او تعرضوا لها ومنعوا وقوعها فيثبت وجود ما منعوه، أو يستدل بها ليخرج وجها رآه ابن قرقول - او من وجَّه اليه هذه المسائل - مخالفا لقواعد السابقين، او مما وقع في الحديث من امور مشكلة يصعب حملها على القواعد المطردة المعروفة التي وضعها النحاة. وليس ذلك لأنه الف الأمالي في تخريج الأحاديث المشكلة الاعراب، لأنها احاديث سئل عنها ولم يحتج بها، وتوجيه هذه الأحاديث فيه لا يعد استدلالاً. ويؤكد لنا اختلاف طريقة السهيلي في الاحتجاج بالحديث وبحثه عن السابقين أنه يبين صحة الرواية او خطأها، تحريف الراوي أياها او نقله اياها صحيحة كما قيلت، وقد يشكك فيها إن وجد تخريجها على الوجه المروي غير ممكن او بعيد الاحتمال يؤدي الى التحيُّل في التخريج هذا التحيل الذي قد ينفع في توجيه رواية الحديث وقد لا ينفع - كما قال في موضع سنذكره فيما بعد[٤١].

ومن امثلة ما شكك فيه بصحة الرواية:

ما جاء في المسألة الثامنة من قوله: «واما رواية من روى: «بأَبا» فان صحت فهو تغيير للكلمة من كسر الباء الى فتحها...»[٤١ ب].

وقوله في المسألة العاشرة: «ومن روى: «ابا كعب» وصحت روايته فلا

---

(٤١) ينظر: الأمالي ص٩٦ وص١٢٩ - ١٣٠ وغيرها.
(٤١ ب) ينظر: الأمالي: ص٥٦.

تكون خزاعة على هذا الا مضرية...»(٤٢)

وقوله: «وأما «البهام» في رواية السمرقنديّ فلم يبلغني عن أحد من اهل اللغة أنه حكاها لغة، وانما الفصيح «ابهام» ومنتها لغة مولدة كثرت في الصدر الأول ونبه اهل اللغة عليها، وهي: «البَهْم» وجمعها «بِهام».

فان صحت تلك الرواية فتكون «البِهام» جمع «بَهم»(٤٣).

وقوله في المسألة الاربعين: «وأما من فتح اللام فانما أراد: «لأُصَلِّيَنَّ» وقلما يوجد في الكلام انفراد هذه اللام في التأكيد والقسم دون «النون». فإن صحت الرواية فليس ببعيد في القياس كل البعد..»(٤٤).

وقوله في المسألة التاسعة والخمسين: «وأما قوله: «ذو بطنٍ بنتُ خارجة» فإن صحت رواية التنوين فرفع ما بعده من وجهين...»(٤٥)

وقوله في المسألة الحادية والستين: «وأما: «إذن يحلفَ» فالنصب لا غير، لأنه قد صدر بـ«اذن» ولا تلغى اذا صدّر بها. فان صحت الرواية ففي الكلام حذف تقديره: «اذاً هو يحلف...»(٤٦).

وقوله في المسألة الثالثة والسبعين: «وأما حديث ابي بكر: «لكن خوّة الاسلام» فان صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون المحدث سمعها من الصاحب او التابع مسهلة الهمزة بنقل الحركة الى النون الساكنة، فتوهم الهمزة ساقطة أصلاً، او تعمَّد كَتبَها كذلك ليقرأها كما سمعها مسهلة محذوفة، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الالف، فنطق بالنون ساكنة غير محركة بحركة الهمزة فصارت رواية منقولة، وهكذا هي روايتي لها»(٤٧).

وقوله في المسألة الخامسة والسبعين: «وأمّا: «مثل او قريب من فتنة الدجال» فان صحت هذه الرواية فوجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع

---

(٤٢) الأمالي ص٥٨.
(٤٣) الأمالي ص٦٠.
(٤٤) الأمالي ص٩٥.
(٤٥) الأمالي ص١١٢.
(٤٦) الأمالي ص١١٤.
(٤٧) الأمالي ص١٢٨ - ١٢٩.

التي قبلها - وتعلق الشكل بها جميعاً، وان الراوي لم يعتمد على الكلمة فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على أصلها.»[٤٨].

وقوله: في المسألة السادسة والسبعين: «واما قوله: «ما رأيته اكثر صيامٍ» بالخفض لـ«صيام» فلا أحسبه الا وهماً وان الراوي ربَّما بنى اللفظ على الخط.. مثل ان رآه مكتوبا بميم مطلقة على مذهب من رأى الوقف على المنون المنصوب بغير ألف فتوهمه مخفوضاً، لا سيا وصيغة «أفعل» تضاف كثيراً، فتوهمها مضافة، واضافتها ههنا لا تجوز قطعاً»[٤٩].

وقد يعدّ الرواية مشكلة من جهة العربية فيقول: «وهذا اللفظ مشكل من جهة العربية» أو «فبعيد في قياس العربية الا على تكلف تقدير اضمار»[٥٠].

وقد ينكر الرواية ولا يجيزها فيقول: «واما من رواه بغير تنوين فهو في مذهبنا لا يجوز، وفي مذهب قوم من النحويين يجوز لأنهم يجيزون اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان...»[٥١]

وربما يرى العبارة غير صحيحة فيحاول تصحيحها وتعليل غلط الرواة في نقلها فيقول: «وأما «أن تخلف» فليس لفتح الهمزة فيه وجه، ولعل الرواية «لن تخلف» باللام، فظنها كثير من الرواة ألفاً مفصولة، وكذلك وقعت عندي في الكتاب: «لن تخلف». وأما كسر الهمزة فهو الوجه وليست تكون «إن» المخففه من «إنّ» التي للايجاب، ولكن تكون نافية ويكون الفعل بعدها مرفوعاً، لا اعرف وجها غيره»[٥٢].

وفي بعضها يحاول التوسل بحيلة ضعيفة لتخريج الحديث المروي فيقول بعد تكلف تخريج مناسب للرواية: «وهي حيلة ضعيفة، وكسرها هو الوجه ولاسيا والاستفهام يقطع ما بعده عما قبله».[٥٣]

---

(٤٨) الأمالي ص١٣٠.

(٤٩) الأمالي ص١٣٢.

(٥٠) الامالي ص٥٩، وص١٠٠.

(٥١) الأمالي ص٦٣.

(٥٢) الأمالي ص٧٨.

(٥٣) الامالي ص٩٦.

وقد يطعنُ في احد الرواة ويضعّف روايته فيقول: «وقوله: «قيحا يَرِيه»: لا يجوز فيه النصب، ولا ينكر في رواية الأصيلي مثل هذا فقد تأملتها فوجدتها اكثر الروايات لحنا وتصحيفا».(٥٤) وهذه العبارة ان دلت على شيء فانما تدل على معرفته بالرواة وبرواياتهم ومدى صحتها وضبطها.

وقال في حديثه عن الفعل المضعف المجزوم - بعد أن ذكر اللغات فيه وهو مرفوع ومجزوم ومتصل بالضمير -: «فان قيل: فقد كان النبي ﷺ حجازيا فلِمَ لم يظهر في هذا كله؟

فالجواب من ثلاثة أوجه:.... الثاني: أن يكون التضعيف في هذه الكلمات من قِبَل الرواة ومن لفظهم..»(٥٥)

وقد تكون رواية الحديث مما يصعب تخريجه، فيصرح بذلك ويقول: «وأما ما ذكرت من رواية الرفع في قوله: «ولا سَبْطٌ رَجلٌ» فلا مخرج لها الا على اضمار المبتدأ: اي: «ولا هو سَبطٌ رجلٌ»(٥٦)

وان وجد في روايات الحديث إشكالاً حاول تخريجه وتعليل الروايات المختلفة فيه، وتبيينه روايته هو له فيقول:

«وأما حديث ابي بكر: «لكن خوّة الاسلام» فان صحت الرواية بها فيحتمل أن يكون المحدث سمعها من الصاحب او التابع مُسهلة الهمزة بنقل الحركة الى النون الساكنة، فتوهَّم الهمزة ساقطة أصلاً، أو تعمَّد كتبها كذلك ليقرأها كما سمعها مسهلة محذوفة، ثم جاء الآخر فلم ير صورة الالف فنطق بالنون ساكنة غير محركة بحركة الهمزة، فصارت رواية منقولة، وهكذا هي روايتي لها..

ويحتمل أيضاً أن تكون لغة في «الاخوة»، كما قالت العرب: «خُذْ وكُلْ ومُر» من: «الأمر والاخذ والاكل»، فلا غرو أيضا أن يوجد في كلامهم مثل هذا مما حذفت همزته التي هي في موضع الفاء، وبقيت عين الكلمة

---

(٥٤) الأمالي ص١٠٨.

(٥٥) الامالي ص١٠٩.

(٥٦) الأمالي ص١١٨.

ولامها، كما فعلوا في «خذ» و«كل». وليس كل لغة بَلَغَتْنا، لا، ولا الاصمعي، واذا بَلَغَتْنا لغة في حديث صحيح قبلناها ولم نزيِّفها عند عدم وجودها في كتب يعقوب وابي عبيد وغيرهما، فان ما ذكروه فيما لم يذكروه نقطة من بحار»(٥٧).

وان كان في الرواية الواردة للحديث ما يظنه تصحيفاً يصرح به فيقول: «وما ذكرته من رواية المروزي «هم الذين يغلبون على قَرنـك»، وأنه رواهُ بالنون وفتح القاف فانه - والله اعلم تصحيف ظاهر الا أن يريد بالقرن الأمة، فان رعاع الناس في كل قرن هم الاغلب، في قرن عُمَر وفي غيره من القرون، وكأنه أراد تخصيص ذلك القرن؛ لان الرعاع وغوغاء الناس لم يكونوا على عهد النبي ﷺ وعهد ابي بكر بكثرتهم وغلبتهم في عهد عمر، والقرن الذي عناه ابن عوف لكثرة ما دخل في الدين في ايامه من العجمان والموالي والاتباع، حتى صار هؤلاء هم الغالبون والاكثرون في ذلك القرن وفيما بعده بخلاف ما كان قبل ذلك، وليس يمكن في التحيل بتصحيح هذا الخلل، وتقويم هذا الزلل أكثر من هذا»(٥٨).

فها نحن نراه بعد أن أشار، إلى وقوع تصحيف في الرواية وهو أحد أوجه تفسيرها وتخريجها، خرجها على الوجه الآخر وهو ان «القرن»: الامة وشرح حال الامة في ذلك الزمان، وعَدَّ كلامه هذا من التحيل لتصحيح الخلل في الرواية وتقويم الزلل الحادث بالتصحيف أو التحريف الذي وقع فيها، وبيَّن أنه لا يستطيع لذلك أكثر من قوله هذا.

ونجده في حديث آخر أشكل لفظه عليه يحاول أن يخرجه بما يظن أنه وقع فيه من تصحيفٍ او ظنٍّ من الراوي، او تكرار عبارتين وجعلها عبارة واحدة، قال في المسألة الخامسة والسبعين «في الاضافة».

«وأما «مثل أو قريب من فتنة الدجَّال» فان صحَّت هذه الرواية، فوَجه ترك التنوين ازدواج الكلمة مع التي قبلها، وتعلق الشَكِ بها جميعا، وأن الراوي لم يعتمد على الكلمة، فلو اعتمد عليها في الخبر لجاء بها على

(٥٧) الامالي ص١٢٨ - ١٢٩. وينظر فيما يشبهه ص٧٨.

(٥٨) الأمالي ص١٢٩ - ١٣٠.

أصلها، ولكن حكمها عنده كحكم «مثل» في الاخبار بها، اذ الشك جامع بينها، و«مثل» غير منونة، لأنها مضافة في المعنى، فلم تنوّن. و«قريب» مقرونة بها في الشك مزدوجة معها في اللفظ فكان في ترك التنوين، تحقيق لاقترانها بالتي قبلها في شكه، فجاء بها مثلها في ترك التنوين، كأنه يقول: «إما هذه سمعت واما هذه»، ولو سأله سائل: «أيَّ الكلمتين قال عليه الصلاة والسلام؟» لقال له: «مثل أو قريب»، اي: مثل فتنة الدجال او قريب. يجعل «قريب» مكان «مثل»، لانه لم يرد انه قالهما معاً. واذا جعلها مكانها فليكن حكمها حكمها في عدم التنوين، حتى لا يعتمد عليها في الكلام فيذهب الازدواج ويزول الالتفات الى اختها لفظاً ومعنى.... ولكنه مع ذلك قد يجوز توهم الاضافة في «قريب» فيصير حرف الجر في حكم اللام المقحمة من قولهم: «يا بؤس للحرب» ويقويه ههنا ازدواجها مع «مثل» واشتراكهما جميعا في المعنى الذي قدَّمناه. وتسوية الراوي بينهما في مقصود كلامه، وإن استبعد هذا الغرض غيري فأنا لا أستبعده لكثرة ما مرَّ بي من النظائر لهذه المسألة».[٥٩]

فالسهيلي كما يبدو من تعليقاته على الأحاديث التي سئل عنها وعلى رواياتها ورواتها عارف بالحديث مطلع عليه، ناقد له، مستقرىء لما فيه من امور نحوية مشكلة او غير مشكلة. جاءت في قواعد النحاة، أو سن لها قاعدة جديدة.

ولم يقتصر على هذا وانما نجده يدافع عن أهل السنة وينسب الى غيرهم الجهالات؛ لانهم ينسبون لاهل السنة مالم يقولوه، فقال في المسألة الخامسة عشرة: «وأما تسعة وتسعين اسمٍ» بخفض «اسم» فيخرج، لان قوماً من العرب يجعلون الاعراب في «النون»....

...وفي هذا الحديث من رواية: «تسعة وتسعين مائة الا واحدة»[٦٠]

---

(٥٩) الامالي ص١٣٠ - ١٣١.

(٦٠) اخرج مسلم في كتاب الذكر والدعاء: باب في اسماء الله تعالى ٦٢/٨. عن ابي هريرة: عن النبي ﷺ قال: «إن لله تسعة وتسعين اسما، مائة إلا واحداً» ويبدو أن في الحديث رواية اخرى هي التي يخرجها السهيلي (هـ١ ص٦٥/امالي السهيلي).

فأنت « الاسم » لأنه كلمة، لا أن « الاسم » بمعنى: « التسمية » كما زعم من قصَّر خطوه في هذا الباب. قال سيبويه: « الكلم اسم وفعل وحرف » فجعل « الاسم »: « كلمة » ولا يكون « الاسم » بمعنى: « التسمية » أبداً، كما لا يكون « الحلي » بمعنى: « التحلية ». تقول: « عجبت من تسمية زيد ابنه بفُلان » ولا يجيز احد « عجبت من اسم زيد ابنه بفلان » كما لا يكون « اسم » و« مسمى » بمعنى واحد أبداً، ولا أجازه نحوي ولا عربي، ولو جاز لقلت: « أنا الاسم بفلان » كما تقول:: « المسَّمىٰ بفلان » ولقلت: « الى اجل اسم » اي: « الى اجل مسمًّى » فسبحان الله: ماذا كثرت الجهالات حتى نُسيت اللغات المقولات فضلاً عن المعاني المعقولات،وحتى نسبت المقالات لمن لا ينتحلها، وتُقُوِّل على أهل السنة مذهبا لم يعتقدوه ولم ينتحلوه، واضيف اليهم مكذوب لم يفوهوا به ولم يقولوه. وقد مضت القرون الثلاثة فما تكلم بهذه السخافة سُنّيٌّ ولا معتزليّ، ولا اعتقدوه. ولا كاتب ولا امّي، ولا تَوَهَّمَ أن « المسمى » هو « الاسم » فصيحٌ ولا عجمي، وذلك من عهد آدمَ الذي عُلِّم اسماء المسمَّين بها، وقيل له: « هذا اسم هذا » ولو قيل له: « هذا مُسمًّى هذا »، وهو هو ما عقل ولا علم، لأن هذا كلام غير مَعْقول ولا منقول، وعلى هذا درجت الأمم كلها.... »[٦١].

واستمر السهيلي في الرّد على من يتسمىٰ بأهل السنة ممن عاش في زمانهم والدِفاع عن اهل السنة الاصليين..

٢ - ابن خروف:

لقد عدَّ ابو الحسن بن الضائع ابن خروف الاندلسي (- ٦٠٩ هـ) اول من اكثر الاحتجاج بالحديث، ونقل عنه من جاء بعده من النحاة والباحثين هذا القول في ابن خروف، الا تلميذه أبا حيان فقد عَدَّ ابن مالك اول المكثرين الذين بنوا القواعد معتمدين عليه.

ولما لم يكن بين يديَّ من مؤلفات ابن خروف غير نسخة مخطوطة لجزء من

---

(٦١) الأمالي ص٦٥ - ٦٧ وينظر تكملة هذا الدفاع والرد حتى ص٦٩. ولم أرد الاطالة بذكره انما الاستدلال به على دفاعه عن أهل السنة الأوائل.

شرحه على كتاب سيبويه المسمى: «تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب» اعتمدت عليها في محاولتي اثبات ما نسب اليه من كثرة الاحتجاج بالحديث أو ردّ ما قيل فيه.

ومع رداءة خط هذه المخطوطة وسوء تصويرها استطعت ان أتبين فيها الأحاديث الآتية التي سأعدّها مثالاً لاحتجاجه بالحديث وان كنت لن استطيع تحديد موقفه الصحيح منه:

١ - نوع «ما» قبل «القول» بتقدير: الفتح أو الكسر أو جوازهما معاً في همزة «انَّ» بعده:

قال: «وقول: «أول ما أقول اني أحمد الله» - بالفتح والكسر -، فمن فتح أخبر بمفرد عن مفرد، «حدثٍ عَن حدث» تقديره: «أول قولي حمد الله»، و«أول القول قول..».

وقدَّرها سيبويه بـ«الحمدلله» اتكالا على فهم المعنى. ألا تراه يقول: «وان كسرت حكيت». وفعل ذلك من حيث كانت كلاما، وتكون «ما» موصولة وموصوفة ومصدرية.

ومن كسر كانت حكاية في موضع الخبر و«ما» نكرة موصوفة او موصولة تقديره: «اول شيء أقوله..» او «أول الذي أقول: إني احمد الله».

ويجوز أن تكون مصدرية بتقدير: «اول قولي اني احمدالله» كقوله عليه السلام: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا إله الا الله» فهذا على الحكاية، واخذ «القول» الذي في الصلة معموله».(٦٢)

٢ - في اشتقاق «النبي»: أهو من «أنبأ» ام من «نبا - ينبو»..

قال في باب «تحقير كل حرف كان فيه بدل»: «ومن همز «النبيء» و«الانبياء» فانه من «النبأ» الذي هو الخبر، ومن سهَّل على قياس التسهيل من اهل التسهيل قال: «النبيّ» وأدغم؛ لأن

---

(٦٢) تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب - مخطوطة برقم (٥٣٠ نحو تيمور) ص ٣٢.

« الياء » زائدة، وقال: « النبأ » بتسهيل الهمزة بين بين، فيرد في التصغير الى الهمز...

ومن لم يهمز من اهل التحقيق فقال: « النُّبَياء » - بياء مفتوحة - و« نُبَيٌّ سوء » فانه عنده من: « نبا: ينبو »، ولذلك قال سيبويه: « ومن قال « أنبياء » فانه يقول « نُبَيٌّ سوء » كما قال في عيد......»(٦٣)

ثم استشهد بقوله عليه السلام: « لا تنبزوا النبي »، أي « لا تهمزوه، على ان اهل الحجاز يخففون ولا يهمزون، ثم قال: « والذي لا يهمز « النبيّ » يلتزم اهماله في تصريف الكلمة من جمع وغيره، وهو الذي يقول: « النُّبَياء » و« نبيٌّ سَوء ».(٦٤)

وقال في موضع آخر من الشرح في « باب الهمز »: « وكذلك « النبي » ﷺ هو من: « أنبأ عن الله » فترك همزه. وان أخذته من « النبوة » وهي الارتفاع عن الأرض فأصله غير الهمز حكاه عن الفراء. قلت: ولو كان اصله ترك الهمز لم يجز همزه. قال: وقال ابو عبيدةَ: قال يونس: أهل مكة يخالفون غيرهم من العرب فيهمزون « النبيّ » و« البريَّة » و« الرَّزِيَّة ». وهذا فيه نظر؛ لان الذين قرأوا بالهمز اهل المدينة وحدهم همزوا « النبي » وما تصرف منه و« البريَّة ». والمكي انما قرأ بغير همْز. والنبي مكي وقد نهى في المدينة عن همز اسمه فقال: « لا تهمزوا اسمي » فبيَّن انه لا يهمز ».(٦٥)

وهذا الكلام يدور حول قوله ﷺ « لست بنبيء الله ولكنني نبيّ الله » وقد ورد بصور متعددة عند النحاة الاوائل ابتداء من ابي عمرو بن العلاء وانتهاء بابن خروف - هنا - وقد غير لفظه الى « تنبروا باسمي » أو « لا تنبزوا اسمي » او « لا تنبروا النبي » او « لا

---

(٦٣) تنقيح الألباب ص١٥٣، والكتاب ج٢ ص١٢٦ بولاق.
(٦٤) تنقيح الألباب ص١٥٤.
(٦٥) تنقيح الألباب ص١٨٠.

تهمزوا النبي » والمقصود من كل هذه العبارات واحد هو أن اشتقاق « النبيّ » من « نبا- ينبو » فلا يهمز.

وكان من المفروض أن لا أعيد الكلام على هذا الحديث لأنه سبق إليه النحاة القدماء وهو الحديث رقم (١) من القائمة المثبتة في نهاية الفصل الثاني من هذا البحث، ولكني أوردت كلامه لأبيِّن أن طريقته في الاحتجاج به لا تختلف عن طريقة أبي عمرو بن العلاء وهو أول من وجدته قد احتج بالحديث من النحويين كما اتضح من هذا البحث.

٣ - مجيء « خاف » بمعنى « علم »:

وقد تحدث فيه حديثا سُبِق الى مثله من النحاة الأوائل واحتج فيه بقوله ﷺ: « أُمِرتُ بالسواك حتى خفت لادردَنَّ »[٦٦] وكان الفراء اول من احتج به. وهو الحديث رقم (٢٦) من القائمة.

٤ - مجيء « فَعُول » الذي هو المصدر صفة لما يقع فيه المصدر:

قال في باب: « ما جاء من المصادر على « فُعول »: « قال ابو الحسن: « فَعُول » في المصادر قليل. قال: فكأنه صفة لمصدر محذوف، فاذا قلت: « تطهّرت طهوراً » فكأنك قلت: « تطهَّرت تطهُّراً طَهوراً » و « توضَأت توضُأً وَضُوءاً » فحذف المصدر الذي هو على « تطهّرت » واقيمت صفته مقامه ودلت عليه، وتابعه عليه ابن السراج وغيره.

قلت: هذه دعوى لا دليل عليها، وليس كونه مصدراً بأبعد من هذا. وقد يكون « الطّهور » من صفة « الماء » كما قال عليه السلام: « هو الطَّهور ماؤه الحلُّ ميتته »[٦٧].

فهو هنا يرد على أبي الحسن وابن السراج ومن تابعها؛ لأنهم يقدرون محذوفات لا حاجة اليها، ولأن الذهاب الى القول بأنه مصدر جاء على « فَعُول » مع قلته أفضل من هذا التقدير. ثم أثبت بالحديث مجيء « فَعول » صفة لما يقع به مصدر الفعل وليس مصدراً للفعل.

---

(٦٦) ينظر: تنقيح الألباب ص٤١.

(٦٧) تنقيح الألباب ص٢١٨.

٥ - انتصاب المصدر بفعل من غير لفظه متحد معه معنى:

قال في باب «ما جاء المصدر فيه على غير الفعل»: «وأما «يَدَعُهُ تركاً» فيمكن أن يكون الناصب لـ«تركا» فعل مضمر، ويمكن أن يكون الاول لعدم «ودعاً» وَقلّته. وقد جاء عنه ﷺ: «لينتهيَّنَ أقوام عن وَدْعِهِم الجمعاتِ أو ليختِمنَّ الله على قلوبهم ثم ليكونَن من الغافلين»(٦٨).

فأثبت بالحديث استعمال «وَدْع» مصدر: «وَدَع» مع انهما متروكان لقلتهما والمستعمل منهما المضارع والأمر فقط.

٦ - مجيء: «أفعل التفضيل» من: «السواد»:

قال في باب: «ما لا يجوز فيه «ما أفعله»: «وقوله على غير بناء «أفعل» الذي له: «الفعلاء». يقول: هذه الالفاظ التي جاءت على هذا من باب «أفعل» الذي له «الفعلاء» شاذة موضوعة غير موضعها، فكأنها جاءت على جهة التشبيه، ثم حملت على اصلها. ومع ذلك انه ورد في شيء من الباب المفاضلة في «الشّعرِ» كقوله ﷺ: «لحيتي أسودُ من الغراب»(٦٩).

فاحتج بالحديث على مجيء «أفعل التفضيل» شذوذاً من «أفعل»: «فعلاء» فلم يقس على الحديث، ولا عَدَّ ما ورد فيه جائزاً وانما ذكره ليثبت به وروده فيه مع شذوذه، فهو ليس كالسهيلي الذي يجيز ورود الشيء أو الحكم في النثر قياساً على وروده في الحديث وان منعه من سبقه من النحاة ولم يعتدوا بالحديث فيه.

٧ - لا يلحق بالاسم المزيد بالهمزة في اوله وإن كان على وزن بنات الأربعة:

قال في باب: «ما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من غير الفعل»: «السيرا في:» اعلم انه لا يلحق بالهمزة شيء اذا كان بعدها

(٦٨) تنقيح الألباب ص٢٢٨.

(٦٩) تنقيح الألباب ص٢٣٢.

ثلاثة أحرف وان كان الاسم على وزن بنات الأربعة نحو: «أَفكَل» و«أُبْلُم» و«إجرِد»، وما ذكر صحيح، الأَفكَل الرعدة، والأيدع: دم الاخوين،... والاجـدل: الصقر، واصلـه الصفـة كـ«ابطـح» و«اخيل». والإثمد: حجر الكحل.

ابن الجني: «ومنه الحديث المروي: «انه أمر بالاثِمد المروّح» وقال عليه السلام: «ليتقهِ الصائم»، المروّح: المطيب المبرد، هو مأخوذ من «الثمد» لانه يستعمل قليلاً قليلاً.. و«الاجرد» نبات يستدل به على الكمأة».(٧٠)

هذه هي الأحاديث التي استطعت العثور عليها في الجزء الذي بين يديَّ من مخطوطة «تنقيح الالباب في شرح غوامض الكتاب» مما احتج به في مسائل صرفية وهي الغالبة، او نحوية وهي قليلة. والذي نلاحظه أنه احتج بحديثين من سبعة احاديث كان النحاة الاوائل قد سبقوه الى الاحتجاج بها في الموضع نفسه وبالطريقة نفسها لم يغيّر فيها ولم يبدل، والخمسة التي لم يتابع فيها الاوائل. كانت جميعها للتمثيل والاستدلال على ما جاء قياساً، او ما ندر مع وصفه بالندرة، او ما شذَّ مع ابقائه اياه على شذوذهِ، فلم يقس على الحديث، ولم يبن عليه قاعدة جديدة؛ ولم يستدرك على السابقين ما قالوا به.

ولا ادري علةً لقول ابن الضائع فيه: «ابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا....» فاين هذه الكثرة؟ واين هي القواعد التي استدركها على النحاة الأوائل ولامه عليها؟ عسىٰ أن يكون له مؤلفات اخرى في النحو تمدنا بها الايام القادمة لنستطيع ان نقف على صحة هذا القول، وإلاّ فان ابن خروف لا يختلف عن أيّ من النحاة الذين سبقوا السهيلي في هذا الأمر.

٣ - ابن يعيش:

اشتهر ابن يعيش (- ٦٤٣ هـ) بشرحه على كتاب: «المفصل» للزمخشري،

---

(٧٠) تنقيح الألباب ص٢٦٦. وابن الجني: هو ابو الفتح بن جني، ويسميه ابن خروف في كتابه هذا: بـ«ابن الجني».

وليس بين يديّ من مؤلفاته غيره.

احتج ابن يعيش بالحديث على صورتين:

الاولى ورد فيها الحديث في أصل الكتاب المشروح: «المفصل» احتج به الزمخشري نفسه، فاعاد ابن يعيش في الشرح الكلام عليه وزاد في توضيحه او توضيح القاعدة او الحكم الذي اورده من اجله.

الثانية: احتج فيها ابن يعيش نفسه بأحاديث لم ترد في الأصل وانما رأى هو الاحتجاج بها في الموضع الذي يتحدث فيه من الشرح.

فمن النوع الأول: احاديث ذكرناها في حديثنا عن الزمخشري وموقفه من الحديث لا نحتاج الى الاطالة بذكر الشرح لجميع المسائل وانما سنكتفي بذكر توضيح المحتج به، والقاعدة التي احتج به من اجلها وان كان لابن يعيش توضيح لرواية او تعليق على لفظ او نحوه ذكرناه.

١ - مجيء اسم «لا النافية للجنس» معرفة:

احتج فيه بقول عمر -رضي الله عنه -: «قضية ولا أبا حسن لها» متابعا للزمخشري، لكنه توسع في الشرح فقط ولم يأت فيه بجديد ولو كان في نسبة العبارة الى قائلها، وإنما اكتفى بان قال: «وقولهم...»[٧١]

٢ - مجيء اسم التفضيل المضاف الى المعرفة مفرداً مذكراً، ومطابقاً في كل الأمور:

احتج الزمخشري بقوله ﷺ: «الا اخبركم بأحبكم إليَّ واقربكم مني مجالس يوم القيامة، احاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون. الا اخبركم بأبغضكم اليَّ وأبعدكم مني مجالس يوم القيامة اساوئكم اخلاقاً. الثرثارون المتفيقهون» لم يعل ابن يعيش فيه اكثر من ذكره انه عن ابي هريرة عن النبي ﷺ. ومن شرحه الالفاظ التي بقيت مفردة مذكرةوالالفاظ التي طابقت موصوفها..[٧٢].

---

(٧١) شرح المفصل ج٢ ص١٠٢ - ١٠٤.

(٧٢) ينظر: شرح المفصل ج٣ ص٧.

٣ - مجيء « حيَّهَل » معدّى بـ « الباء »....

احتج الزمخشري على ذلك بقوله ﷺ: « اذا ذكر الصالحون فحيَّهلاً بعمر » تناوله ابن يعيش بالشرح ولم يأت فيه بجديد انما بيَّن معنى اسم الفعل، ونوعه من حيث التعدي واللزوم وذكر ما قاله الزمخشري من تعدي « حيَّهل » بنفسه وبالباء وبعلى وبالى، ومثل لكل حرف بمثال من عنده الا « الباء »، واحتج بقوله ﷺ على تعديته بـ « على » وهو: « حيَّ على الصلاة »..[٧٣].

٤ - تثنية الجمع على تأويل الجماعة او الفرقة:

وقد سبق للزمخشري ان استشهد على هذا بقوله ﷺ: « مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين ».

اكتفى ابن يعيش فيه بتعليل عدم جواز تثنية الجمع بقوله: « القياس يأبى تثنية الجمع، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة والتثنية تدل على القلة فهما معنيان متدافعان، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة. وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الافراد.... » ثم ذكر الحديث وشرحه ولم يزد فيه على ما ذكره الزمخشري شيئاً سوى التمثيل[٧٤].

٥ - جمع « فعلاء » الصفة التي هي مؤنث « أفعل » جمع مؤنث سالماً:

احتج الزمخشري بقوله ﷺ: « ليس في الخضراوات صدقة » وتابعه في انه جُمِعَ في الحديث لكونه مستعملاً استعمال الاسماء. غير انه انفرد عنه بتعليل منع الجمع بالالف والتاء للمؤنث والواو والنون للمذكر بقوله: « ...وما كان من الثاني وهو غير الجاري فلا يجمع جمع السلامة الا عن ضرورة.... وكان ابن كيسان يقول: لا أرى به بأساً. والمذهب الاولُ؛ لما ذكرناه. ولذلك لا يجمع « فَعْلَى »: « فَعْلان » جمع السلامة. ».

(٧٣) ينظر: شرح المفصل ج٤ ص٤٥ - ٤٦.

(٧٤) شرح المفصل ج٤ ص١٥٥.

وزاد عليه التمثيل بأبنية اخرى على الأوزان نفسها ولكنه ذكر ان هذه الأبنية لو صغرت لجاز ان تجمع جمع سلامه لمذكر فيقال في جمع تصغير «سُوْد» جمع «أسود»: «أسيودون» وفي تصغير «سُود» جمع: «سوداء»: سُويداوات»[٧٥].

٦ - ابدال «لام» «ال» التعريف «ميماً»:

احتج الزمخشري فيه بقوله عليه السلام: «ليس مَن امْبِرًّا مْصيامُ في امْسَفَرِ»، رواه النمر بن تولب عن الرسول عليه السلام.

قرر ابن يعيش أن هذا من الشاذ الذي لا يقاس عليه وان ورد في الحديث فقال: «ويقال: ان النمر لم يرو عن النبي عليه السلام الا هذا الحديث وذلك شاذ قليل لا يقاس عليه»[٧٦]

٧ - كسر «عين»: «نعم» حرف الجواب:

تحدث الزمخشري عن «نعم» حرف الجواب واللغات فيها وأورد قولاً لعمر في ذلك فقال: «وكنانة تكسر «العين». وفي قراءة عمر ابن الخطاب وابن مسعود - رضي الله عنهما: «قالوا: نَعِم». وحُكِيَ أن عمر سأل قوماً عن شيء فقالوا «نَعَم» فقال عمر: «انما النعَم الإبِل. فقولوا «نعم».

وقد اوضح ابن يعيش ذلك وفصل فيه بقوله: «الفتح في «نَعَم» والكسر لغتان فصيحتان، الا أن الفتح أشهر في كلام العرب. وقد جاء الكسر في كلام النبيﷺ وجماعة من الصحابة منهم عمر وعلي والزبير وابن مسعود رضي الله تعالى عنهم اجمعين.

وذكر الكسائي ان اشياخ قريش يتكلمون بها مكسورة.

وحكي عن ابي عمرو قال: «لغة كنانة «نَعِم» - بالكسر»[٧٧].

٨ - تعريف العلم المثنى والمجموع بالألف واللام:

---

(٧٥) شرح المفصل ج٥ ص٥٩ - ٦١.

(٧٦) شرح المفصل ج٩ ص٢٠ وينظر في اعادة الكلام عليه ج١٠ ص٣٣.

(٧٧) شرح المفصل ج٨ ص١٢٥.

احتج الزمخشري بحديث زيد بن ثابت-رضي الله عنه: «هؤلاء المحمدون بالباب».

قال ابن يعيش في شرح هذا: «وأما «المحمدون» في حديث زيد بن ثابت فهم...» ذكر اسماءهم ولم يزد على ذلك[٧٨].

٩ - حذف الخبر بعد «إنَّ» وهو ليس ظرفا ولا جاراً ومجروراً:

اورد الزمخشري قول عمر بن عبد العزيز-رضي الله عنه-لقرشي مَتَّ اليه بقرابة: «فإنّ ذاك» ثم ذكر حاجته، فقال: «لعل ذاك» على مجيء خبر «إن» و«لعل» محذوفين.

وقد علل ابن يعيش مجيء الخبر محذوفاً هنا مع انه ليس ظرفاً او جاراً ومجروراً كي يحذف على الاتساع، بقوله: «وأما ما حكي عن عمر بن عبد العزيز فالخبر محذوف أي: «فان ذاك مصدق» و«لعل مطلوبك حاصل». فانما ساغ حذف الخبر ههنا وان لم يكن ظرفا لدليل الحال عليه كما يحذف خبر المبتدأ عند الدلالة عليه نحو قولك: «من القائم؟» فيقال: «زيد»، أي «زيد القائم»، والجيد أن يقدر المحذوف ظرفا نحو: «ان لك ذاك» أي: «حقّ القرابة» و«لعل لك ذاك»، فالمعنى واحد الا انه من جهة اللفظ جاء على منهاج القياس»[٧٩].

١٠- مجيء المستثنى بِـ«الا» فعلاً:

اورد الزمخشري عبارتين: احداهما من كلام ابن عباس وهي: «بالإيواء والنصر إلاّ جلستم». والثانية من حديث عمر: «عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً» على مجيء المستثنى بعد «إلا» فعلاً.

علل ابن يعيش هذا النوع من التعبير بقوله: «قد أوقع الفعل موقع المصدر المستثنى لدلالة الفعل على المصدر فقالوا: «نشدتك الله إلاّ فعلت» والمراد «فعلك»».

---

(٧٨) ينظر: شرح المفصل ج١ ص٤٦ - ٤٧.

(٧٩) شرح المفصل ج١ ص١٠٣ - ١٠٤.

وأما قول ابن عباس: «بالايواء والنصر الا جلستم» فهو حديث مشهور ذكره ابو حيان التوحيدي في كتاب «البصائر» وذلك ان ابن عباس دخل على بعض الانصار في وليمة فقاموا، فقال: «بالايواء والنصر الا جلستم» وأراد بالايواء والنصر قوله تعالى: «والذين آووا ونصروا» فاستعطفهم بما ورد فيهم وما هو من خصائصهم.

وأما حديث عمر: «عزمت عليك لَمّا ضربت كاتبك سوطاً» ففي هذا الحديث رواية اخرى عن يحيى بن ابي كثير: ان كاتبا لابي موسى كتب الى عمر بن الخطاب: «من ابو موسى» فكتب اليه عمر: «اذا اتاك كتابي هذا فاضربه سوطاً واعزله عن عملك» فقوله: «لَمّا ضربت كاتبك» بمعنى «الا ضربت» اي: «لا اطلب الا ضربهُ».[٨٠]

١١- ادغام «الف» المقصور الثلاثي في ياء المتكلم عند اضافته اليه لغة:

احتج الزمخشري لذلك بحديث طلحة-رضي الله عنه: «فوضعوا اللجَّ في قفيَّ».

قال ابن يعيش فيه بعد أن شرح التغيير الذي يطرأ على المقصور عند اضافته الى ياء المتكلم:

«ومن العرب من يقلب الالف «ياء» في الاضافة الى ياء المتكلم فيقول: «هَويَّ» و«هذه عَصَيَّ» و«هُدَيَّ» وله وجه صالح في القياس.... ومن ذلك حديث طلحة رضي الله عنه يوم الجمل حين قال له عليّ كرم الله وجهه: «عرفتني بالحجاز وانكرتني بالعراق، فما عدا مما بدا؟» فقال طلحة «بايعت واللجُّ على قفيَّ» اي مكرها».[٨١]

فلم يفعل ابن يعيش فيه اكثر من الشرح والتفصيل.

---

(٨٠) شرح المفصل ج٢ ص٩٥.

(٨١) شرح المفصل ج٣ ص٣١ - ٣٣.

١٢ - مجيء خبر المبتدأ جملة طلبية:

وذلك في قول ابي الدرداء: «وجدت الناس اخبر تقلِه» الذي احتج به الزمخشري: اي «وجدتهم مقولا فيهم هذا المقال»، ولا يوصف بالجمل الا النكرات.

بيَّن ابن يعيش حكم الوصف بالجملة الطلبية، ثم عاد الى قول أبي الدرداء فقال: «ومثله قول ابي الدرداء: «وجدت الناس أخبر تقلِه» وذلك ان «وجدت» كـ«علمت» يدخل على المبتدأ والخبر وينصبها، وقوله: «اخبر تقله» امر لا يقع خبرا للمبتدأ. كذلك لا يقع مفعولا ثانيا لـ«وجدت» وانما ذلك على معنى: «وجدت الناس مقولا فيهم ذلك»، وردت الراوية بكسر اللام وفتحها وهو من «قلى - يقلي» أو «قَلى - يقلَى» على احدى اللغتين»[٨٢].

١٣ - اشتقاق «أحد» في «احد عشر» من «وحد» والدليل عليه قوله ﷺ: «أحِّد، أحِّد» اي: «وحِّد، وحِّد» وقد احتج به الزمخشري في المفصل[٨٣].

١٤ - استعمال: «بادي بدي» أو «بادي بدا» مهموزاً على الاصل وان كان الأكثر التخفيف:

مرَّ بنا احتجاج الزمخشري بحديث زيد بن ثابت -رضي الله عنه: «أما بادىء بدء فاني احمد الله» - بالهمز - والأكثر استعماله مخففاً فيقولون: «افعل هذا بادي بدي، وبادي بدا» فخففتا بطرح الهمزة والاسكان وانتصابه على الحال ومعناه: مبتدئا به قبل كل شيء.

وذكر فيه ابن يعيش وجهين من الاشتقاق الا أنه رجح احدهما لمجيء حديث زيد عليه فقال: «العرب تقول: «افعل هذا بادي بدا» - بياء خالصة والف خالصة - والمعنى: اول كل شيء. فَـ «بادىء بدء» اسمان ركبا وبنيا على تقدير واو العطف، وهو منكور بمنزلة «خمسة عشر»، ولذلك كان حالاً، وأصله: «باديء بداء» على

(٨٢) شرح المفصل ج٣ ص٥٢ - ٥٤.

(٨٣) شرح المفصل ج١ ص١٤ - ١٥.

زنة: «فَعال» مهموزاً. وفيه لغات أُخَر: قالوا: «بادي بدء» على زنة «فَعْل» بالهمزة في الثاني دون الأول، و«بادي بَدِيء» على زنة: «فعيل» على الاصل. و«باديء بَدْء» على زنة: «فَعْل» بالهمزة فيها. وعليه حديث زيد بن ثابت: «اما باديء بدءٍ».

وقال بعضهم: «معنى بادي بدا» «ظاهراً» مأخوذ من: «بدا - يبدو» إذا ظهر. والوجه هو الأول لمجيئه مهموزاً في حديث زيد»[٨٤].

وهناك مواضع اخرى احتج الزمخشري فيها بالحديث، ولم يكن لابن يعيش فيها الا الشرح والتفصيل وبيان مناسبات قول الحديث من غير ان يؤثر، ذلك في تغيير الشاهد فيه او المجيء بشواهد اخرى من الحديث.

ومن النوع الثاني: وهي المواضع التي لم يحتج فيها الزمخشري بالحديث وانما احتج به ابن يعيش في اثناء شرحه لكلام الزمخشري. وهذه هي التي يتعلق بها غرضنا في هذا البحث:

١ - التسمية بالفعل ومعاملته معاملة الاسماء او اعرابه على الحكاية:

احتج فيه ابن يعيش بما روي عنه ﷺ من انه «نهى عن قيل وقال» و«قيل وقال» فعلان ماضيان فادخل الخافض عليهما وتركهما على ما كانا عليه. وقد نقله عن الفراء متحدثا عنه في اصل «الآن». وهذا من الأحاديث التي احتج بها النحاة السابقون للسهيلي وهو الحديث رقم(١٤) واول من احتج به سيبويه[٨٤ ب].

٢ - جمع الخماسي على «فَعاليل» اذا كان ثلاثيا والحق بالخماسي:

وقال ابن يعيش: «اعلم ان ما كان من الاسماء على وزن: «فعلان» فانه يكسَّر على «فعالين» ولا فرق بين المفتوح الأول والمضمومه والمكسوره وذلك نحو: شَيطان: وشياطين وسُلطان وسلاطين، وسِرحان وسراحين، وذلك لأنها اسماء ثلاثية الحقت ببنات

---

(٨٤) شرح المفصل ج٤ ص١٢٢ - ١٢٣.

(٨٤ ب) ينظر: شرح المفصل ج٤ ص١٠٣.

الاربعة فوجب أن تجمع جمع ما ألحقت به؛ لأن حكم الملحق حكم ما الحق به: ...و «سُلطان» ثلاثي لأنه من: «السلاطة» وهو القهر ملحق بـ «قُرطاط» و «فُسطاط»... و «سِرحان» من الثلاثة لقولهم في تكسيره: ««سَراح» الحق بالأربعة من نحو «عثكال» و «شمراخ» وهو كثير نحو: «حذفار» وهو واحد «الحذافير» من قوله ﷺ: «فكأنما خيرت له الدنيا بحذافيرها»(٨٥). فبيَّن ان «حذافير» في الحديث جمع «حذفار» مثل «شِمراخ» وما وازنه..

٣ - «است» اصلها «سَتَه» مما حذفت لامه وعوض عنها همزة الوصل في الأول: استشهد ابن يعيش بقول علي بن ابي طالب: «العين وكاء السّه» على انه مما حذفت عينه واصله: «سَتَه» ثم بيَّن أن «است» اكثر من «سته» لأن ما حذفت لامه اكثر مما حذفت عينه(٨٦). وقد سبق الى الاحتجاج به المبرد -وهو الحديث رقم(٧) من احاديث الصحابة في القائمة التي في نهاية الفصل الثاني-على الموضع نفسه، ولم يصرح ابن يعيش هنا انه من كلام عليّ إنما اكتفى بقوله: «وفي الحديث» على عادة النحاة المتقدمين في التقديم لبعض الأحاديث نبوية كانت ام صحابية..

٤ - استعمال «أحبَّ» على «أفعل» - المزيد - اكثر من استعمال «حَبَّ» المجرد:

قال وهو يتحدث عن «حبَّذا»: «وحبذا مركبة من فعل وفاعل، فالفعل «حَبَّ» وهو من المضاعف الذي عينه ولامه من واد واحد، وفيه لغتان: «حَبَبْتُ» و «أحببتُ»، و «احببت» اكثر في الاستعمال قال الله تعالى: «قل ان كنتم تحبّون الله فاتبعوني يُحْبِبْكُم الله» فهذا من «أحبَّ». وقال سبحانه: «ها انتم اولاء تُحِبونهم ولا يُحِبونكم».

---

(٨٥) شرح المفصل ج٥ ص٦٤ - ٦٥.

(٨٦) شرح المفصل ج٥ ص٨٣.

وقال عليه السلام: «من أحَبَّ لقاء الله أحبَّ الله لقاءه». وقال: «أحِبْ حبيبك»[87].

٥ - دخول «لام الأمر» على فعل المخاطب.

واحتج بما جاء في بعض كلام النبي ﷺ في غزاة «لتأخذوا مصافكم» أي: «خذوا مصافكم»[88]. ولم يأتِ فيه بجديد في الشرح عما جاء به النحاة السابقون، وأولهم الفراء. وهو الحديث رقم (٢٧) من قائمة احاديث الرسول.

هذه هي الأحاديث التي احتج بها ابن يعيش في شرحه الكبير على كتاب «المفصل» للزمخشري - مما لم يتابع فيه الزمخشري في الاحتجاج وهي قليلة جداً اذا ما قورنت بما احتج به الزمخشري نفسه في مفصله الموجز فهي خمسة احاديث احتج بها زيادة على ما احتج به الزمخشري، الا انها لا تخلص خمستها له وانما ثلاثة منها سبق اليها واثنان فقط مما جاء به ولم يسبق اليه.

والذي يبدو من طريقة احتجاجه بالحديث واستفادته منه وعرضه له انه لا يختلف في شيء من ذلك عن القدماء، لأنه ساق هذه الأحاديث للاستدلال فقط ولم يبن عليها قاعدة، ولم يشر الى انه يردّ قولاً بما وجده فيه. ولم يكن ابن يعيش من النحاة الذين ارخ بهم الاحتجاج بالنحو عند الباحثين المتأخرين.

٤ - ابن الحاجب:

أشهر كتب ابن الحاجب (- ٦٤٦هـ) - «الشافية» في علم التصريف و«الكافية» في علم النحو وهما بين يديّ وله كتب اخرى منها: «الامالي» و«الايضاح في شرح المفصل» مازالا مخطوطين، وان حقق الثاني منها قريبا ولم يطبع.

---

(٨٧) شرح المفصل ج٧ ص١٣٨.

(٨٨) شرح المفصل ج٧ ص٤١. وينظر ج٧ ص٦١ في الموضوع نفسه.

لقد كتب الاستاذ طارق عبد عون الجنابي كتابه: «ابن الحاجب النحوي اثاره ومذهبه» وعرض فيه لكتبه الموجودة وشرح منهجها ومنهج ابن الحاجب النحوي عامة، وموقفه من القرآن وقراءاته ومن كلام العرب، ولم يشر الى موقفه من الحديث لا عند عرضه لكتبه ولا عند كلامه على منهجه النحوي عامة.[٨٩]

ولم يشر النحاة المتقدمون كابن الضائع وابي حيان والبغدادي او السيوطي الى ابن الحاجب ولا تحدثوا عن موقفه من الاحتجاج بالحديث وان تحدثوا عن شارح كتابيه: «الشافية» و«الكافية» الإمام رضي الدين الاسترابادي، وقالوا بأنه اتبع ابن مالك وابن هشام وابن خروف في الاحتجاج بالحديث النبوي، وزاد عليهما الاستشهاد بكلام أهل البيت عليهم السلام.[٩٠].

وقال الدكتور موسى بناي العليلي محقق كتاب: «الايضاح في شرح المفصل» وهو يتحدث عن موقف النحاة من الحديث والاحتجاج به، بعد أن عرض مختلف الأقوال فيه:

«وقد استشهد ابن الحاجب بحديث الرسول ﷺ، وكلام الصحابة الاوائل في مصنفاته وفي كتابه: «الايضاح في شرح المفصل» خاصة».[٩١].

ومما احتج فيه ابن الحاجب بحديث الرسول ﷺ:

١ - الفعل المضارع ينصب بـ«أن» مضمرة بعد «الفاء»:

احتج لهذا بالحديث فقال: «وقد جاء في الحديث عن النبي ﷺ: «لا يموت لأحد ثلاثة من الولد فتمسَّه النار الا تحلة القسم» ثم قال: «فهذا على الوجه التالي، لأن المقصود في النفي نفي المسِّ عقيب الموت المذكور، كما ان المقصود نفي الحديث عقيب الاتيان، فلا يستقيم على الوجه الأول الا ان يقدر موت الولد سببا للمس حتى ينتفي

(٨٩) ينظر «ابن الحاجب النحوي» طارق عبد عون الجنابي مطبعة أسعد، بغداد.
(٩٠) ينظر: الخزانة ج١ ص٤.
(٩١) ينظر مقدمة الايضاح في شرح المفصل لموسى بنّاي العليلي.

الانتفاء به، بل الأمر بالعكس. ولا يستقيم ان يحمل على تفسير سيبويه بالكثرة، اذ ليس المقصود ان يموت ثلاثة من الولد لكل احد واحد كثيرا ولكن لا يحصل بعده مسّ، وانما المقصود أن مَسّ النار لا يكون الا بعد موت ثلاثة. ثم ان الحديث لا يكون بعد الاتيان. ويتضح من صور المسألة:

ان يقع الأول كثيراً ولا يقع الثاني. فمثلها سيبويه ليتضح ويتبين الفصل بينه وبين المعنى الأول لأنه مخالفهُ في ذلك، لا على أن ذلك ملازم له لما تبيَّن من معنى الحديث »[٩٢].

وهذا الحديث لم يسبق ان احتج به احد من النحاة المتقدمين على ابن الحاجب، وان كان الموضع قياسياً الا ان النصب يستدعي تفسيراً معينا هو جعل ما بعد الفاء مسببا عما قبلها ومبنياً عليه.

٢ - دخول لام الأمر على فعل المخاطب:

عدّها ابن الحاجب لغة، في حين: عدّها السابقون واردة في قراءة آية هي: « فبذلك فلتفرحوا » وبحديث للرسول ﷺ هو: « فلتأخذوا مصافكم » وقد كان الفراء اول من احتج بهذا الحديث، إلا أن ابن الحاجب عَدّ ذلك لغة فقال:

« ولام الأمر هي التي تدخل على الفعل المضارع لتؤذن بانه مطلوب المتكلم الا في لغة قليلة يدخلونها على الفعل وان كان للفاعل المخاطب فيقولون: « لِتَضرِب أنت » ومنه قراءة شاذة وهي قوله: « فبذلك فلتفرحوا » ومنه ما روي في الحديث من قوله عليه السلام: « لتأخذوا مصافكم » ووضعها على الكسر لأنها في اختصاصها بالفعل المجزوم كاختصاص لام الجر في المجرور. فكما إن تلك اللام مكسورة مع الظاهر فكذلك هذه »[٩٣].

٣ - في تثنية الجمع:

---

(٩٢) الايضاح ص١٠١ ظـ: وينظر الأمالي لابن الحاجب ص٣١٤ وشرح الوافية ص٧٨.

(٩٣) الايضاح في شرح المفصل ص١٤٠ ظـ.

احتج بقوله ﷺ: «كالشاة العائرة بين الغنمين» وعدَّ جواز تثنية الجمع هنا: انه «قد يجري في بعض المعاني ما يحتاج الى ذكر الجمع كما في الحديث حيث استحسن فيه التثنية للجمع لأنه لا يمكن التعبير فيه بمجرد الجمع بخلاف قولك: «عندي رجالات» فانه ضعيف.»[٩٤].

ولم يأت فيه بجديد عن السابقين سوى التعليل والتفسير.

٤ - المعدول في اللفظ والمعنى معاً:

قال: «ومن ذلك «جمع» فانه جمع «جمعاء» مؤنث «أجمع» وقياسه أن يجمع على «جُمْع» - باسكان الميم - كـ«احمر» و«حُمر» و«أصفر» و«صُفر» فَعُدِل به الى «جُمَع» - بفتح الميم - وعن معناه الاصلي في الصفة الى جعله تأكيداً للشمول في المتعدد وجوداً وحكماً غير المثنى، ويدلك على انه في الأصل صفة، ما في الحديث: «بهيمة جمعاء» أي: سالمة لا عاهة فيها. تبيينه «هل يحسُّ فيها من جدعاء؟»[٩٥].

فاستدلاله بالحديث هنا على ان «جمعاء» وصف وهو مفرد: «جُمَع»، الذي عدل به عن الوصف الى التوكيد، والذي يبين أن «جمعاء» وصف مقابلتها بـ«جدعاء» وهو وصف.

٥ - اضافة المنقوص الى ياء المتكلم بتشديد الياء:

تحدث عن اضافة «حواريّ» الى ياء المتكلم فقال: «فاذا اضفته الى ياء المتكلم فقياسه أن يقال: «هذا حواريِّيْ» كما تقول: «هذا طبيِّيْ وكرسِيِّيْ» وقد جاء فيه: «حوارِيَّ» كأنهم استثقلوا كسرتين وثلاث ياءات فحذفوا «ياء المتكلم» وابدلوا من الكسرة فتحة. وفي الحديث الصحيح: «لكل نبي حواريٌّ وحواريَّ الزبير»[٩٦].

---

(٩٤) الايضاح ص٨٢ ظ. ومسند الامام احمد ٢/٤٧ بلفظ: «مثل المنافق مثل الشاة».

(٩٥) مسند أحمد ٢/٢٣٣ و٢٧٥ و٣٩٣. والحديث فيه: «كما تنتج البهيمة بهيمة هل تحسون فيها من جدعاء» اي مقطوعة الاذن - (شرح الوافية لابن الحاجب ص٨ و/٥١و.

(٩٦) شرح الوافية لابن الحاجب ص٧٣ ظ. وفي النهاية: «الزبير ابن عمتي وحواريَّ من امتي» ج١ (ص٤٥٧ (حور).

٦ - اعمال أفعل التفضيل في الظاهر:

ذكر بعضهم ان اعمال افعل التفضيل في الظاهر قياس مطرد. ونفى الزمخشري اعماله في الظاهر وهو غلط. وقال ابن بابشاذ: «لم يعملوه في الظاهر الا في مسألتين:

احداهما: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد».

والثانية: «ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة». وانما ردَّ ابن الحاجب رأي الزمخشري وابن بابشاذ، لأن عنده اعمال أفعل التفضيل في الظاهر مطرد، ثم قال: «ويدخل «من» على المجرور ومنه قوله عليه السلام: «ما من احد احب اليه المدح من الله، وما من احد احب اليه العذر من الله[97].

فالحديث الأول مسبوق اليه، وأول من احتج به سيبويه، والثاني لم يسبق اليه. في هذه المواضع استشهد ابن الحاجب بحديث الرسول ﷺ. واحتج في مواضع أخرى بأقوال الصحابة وآل البيت - رضي الله عنهم - وذلك في:

١ - «لو» لا تدل دائما على امتناع الجواب لامتناع الشرط:

قال ابن الحاجب محتجا على ذلك بكلام عمر بن الخطاب-رضي الله عنه: «وقد يأتي على ان الأول مرتبط بالثاني على سبيل التقدير، الا انه لا يكون الثاني منفيا، كمثل: «نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه»[98].

٢ - تحذير المتكلم نفسه:

وقد احتج فيه بقول عمر-رضي الله عنه: «إياي وأن يحذف

---

(٩٧) شرح الوافية ص٧٣و/٧٤و. وينظر مسند أحمد بن حنبل ٢٤٨/٤. ولفظه فيه: «أتعجبون من غيرة سعد، والله لأنا أغير منه، والله أغير مني، ومن اجل غيرة الله حرم الفواحش ما ظهر منها وما بطن، ولا شخص أغيرُ من الله، ولا شخص احب اليه العذر من الله».

(٩٨) الايضاح ص١٣٥ ظ وشرح الوافية ٩٦و، وشرح الكافيه ص١٣١.

احدكم الارنب« فقال: «والمعنى على انه يخاطب غيره على معنى: «باعدني».[٩٩]

هذه هي المواضع التي اوردها الدكتور موسى بناي العليلي مما احتج فيه ابن الحاجب بالحديث النبوي وبكلام الصحابة-رضي الله عنهم، وقد رجعت الى «شرح الشافية» و«شرح الكافية» فما وجدت فيهما احتجاجا منسوباً الى ابن الحاجب.

وقد علّق الدكتور موسى بناي العليلي على هذه النتيجة التي توصل اليها من اثباته احتجاج ابن الحاجب بالحديث بنوعيه بقوله:

«وأما مسألة اسبقية ابن خروف وابن مالك في الاستشهاد وبالحديث فباطلة بما قدمناه من تقدّم سيبويه والفراء والفارسي، ومن جهة اخرى أن ابن الحاجب كان معاصراً لابن خروف وسابقا لابن مالك وقد استشهد بالحديث في النحو والصرف، ولا حجة تقول باسبقيتهما حتى في العصر الذي يعيشان فيه، غاية ما في الأمر أن ابن مالك قد اكثر من الاستشهاد بالحديث، وكثرة الاستشهاد لا تعني الاسبقية بأي حال من الأحوال، والذي يلاحظ أن الاستشهاد بالحديث عند النحاة لم يبلغ الكثرة التي تجعله كالقرآن الكريم، والشعر العربي؛ لأن النحاة يحذرون من الأحاديث الموضوعة، والأحاديث المنقولة بالمعنى من قبل الاعاجم، وهذا واضح من ملاحظتنا كتاب سيبويه بحجمه الكبير لم يستشهد الا بثلاثة احاديث وكذلك الفراء والفارسي وابن الحاجب وغيرهم. وبذلك يكون الشاطبي، مصيبا في وضع الشروط التي ذكرها في رأيه للاستشهاد بالحديث.

وأما رأي الرضي والبغدادي فانه مبني على ان العرب المعاصرين لأهل البيت والصحابة الاوائل يستشهد بكلامهم كـ«كعب بن زهير» و«حسان بن ثابت» وأمثالهم. وليس هؤلاء بأفصح منهم. فمن الاولى ان يستشهد بكلامهم اضافة الى الحديث النبوي»[١٠٠].

وقد استخلص الدكتور موسى بناي العليلي من عرضه للاحتجاج بالحديث

---

(٩٩) الايضاح ص٣٨و.

(١٠٠) الايضاح في شرح المفصل ص٨٦ - ٨٧.

عند ابن الحاجب، ومن اقوال القدماء واختلافهم، واقوال المحدثين أَنَّ سيبويه والفراء وإبا علي الفارسي سبقوا في الاحتجاج، وابن الحاجب معهم سبقوا ابن خروف وابن مالك والرضي (١٠١).

والذي في كلام العليلي أشياء ينبغي أن نوضحها في ضوء ما ورد في الفصل الأول من هذا البحث:

١ - انه قال: ان سيبويه احتج بثلاثة احاديث في كتابه الضخم مع ان الذي ثبت أنه احتج بـ« خمس عشرة » عبارة ما بين حديث نبويّ وحديث لآل البيت او للصحابة، وكذا الفراء والفارسي، ومع أن هذه لا تعد أيضاً كثرة في الاحتجاج، فانها خمسة اضعاف ما قاله وقرره.

٢ - انه رأى ابن الحاجب اولِ من احتج بكلامِ أهل البيت والصحابة، وقد رأينا أن الاحتجاج بكلامهم بدأ مع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف فنحن نجده لأول مرة في كتاب سيبويه، أما ابو عمرو بن العلاء والخليل فلم نجد عندهم مما احتجوا به من مسائل ذكرناها ما هو من كلام الصحابة واهل البيت وانما كانت جميعها - مع قلتها - من كلام الرسول الكريم ﷺ.

والمهم في هذا آن ابن الحاجب لم يكن هو السابق فقد أثبتنا عند النحاة الذين سبقوا السهيلي ابتداء من سيبويه وانتهاء بابن الانباري احتجاجا يتسع وعشرين عبارة من كلام الصحابة وآل البيت، فلا ابن الحاجب ولا الرضي من السابقين في هذا.

٣ - قوله: والذي يلاحظ أن الاستشهاد بالحديث عند النحاة لم يبلغ الكثرة التي تجعله كالقرآن الكريم والشعر العربي.

وهذا صحيح، لأن القرآن لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فهو الأول في الاحتجاج بلا منازع؛ ولأن كلام العرب عدَّهُ النحاة الاساس الذي بنوا عليه قواعدهم ولجأوا اليه في تفسير آيات القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. فمهما بلغ الاحتجاج بالحديث كثرة فانه لن يصل الى

---

(١٠١) ينظر الايضاح في شرح المفصل ص٨٧.

كثرتها. وكان مقصود الباحثين بالكثرة انهم اكثروا من الاعتماد عليه، وقاموا باستقراء اسلوبه وعباراته فوجدوا فيها قواعد جديدة لم يرد عليها اسلوب القرآن او النثر العربي الذي وقع بين أيديهم فصححوا بالحديث قواعد السابقين، او استدركوا عليهم فيها، أو زادوا قواعد جديدة. وقد اتضح هذا في الأحاديث التي وجدنا السهيلي يحتج بها والمسائل التي احتج فيها بالحديث.

أما السابقون والمتأخرون ومنهم ابن خروف وابن الحاجب فما وجدنا عندهم من الاحتجاج بالحديث لبناء قواعد جديدة شيئاً يشعر بانهم استقرأوا الحديث ودرسوا ما فيه واعتمدوه أساساً لدراساتهم وبحوثهم.

يضاف الى ذلك ان احتجاج ابن الحاجب بجميع مسائله لا تزيد على ما احتج به الخليل او ابو عمرو بن العلاء. فما رأيناه عنده مما عرضه لنا العليلي ثمانية أحاديث ستة منها من حديث الرسول ﷺ سبق الى اربعة منها، وبقي له ثلاثة، اثنان كل في موضوع مستقل، والثالث احتج فيه بحديث جديد مع حديث مسبوق اليه.

وحديثان لعمر بن الخطاب الثاني منهما قد سبق اليه، فما جد عنده من النوعين اربعة احاديث، وهذه لا تعني الكثرة بأية حال مع علمي بانه قد يوجد في كتبه المخطوطة او المطبوعة التي لم تصل اليّ احاديث اخرى احتج بها في مواطن غير هذه. فان هذا ينطبق ايضا على اغلب النحاة الذين ذكرتهم في هذا البحث حيث لم احصل لبعضهم على اكثر من كتاب وحصلت لبعضهم الآخر على كتابين او ثلاثة وربما اكثر من ذلك، فهذا ابن الحاجب قد تعرض الدكتور العليلي لـ «الايضاح في شرح المفصل» و «شرح الوافية» و «امالي ابن الحاجب» وقرأت أنا كتابيه «الشافية» و «الكافية» ومن هذه الكتب الخمسة جمعت هذه الأحاديث الخمسة كما انني اطلعت على أكثر من مائة صفحة من أماليه على القرآن الكريم وما مرَّ بي حديث فيها.

٥ - الشلوبين:

لأبي علي الشلوبين (- ٦٤٥ هـ) كتاب «التوطئة» وقد احتج فيه بالحديث في المواضع الآتية:

١ – اتصال الضمير المنصوب بـ«كان واخوتها»:

قال وهو يتحدث عن الضمائر: « ... والمنصوب الموقع المتصل بالفعل الماضي نحو ما ذكرناه. والمضارع نحو: «ينفعني»وبالصفة اذا كان فيها الالف واللام نحو: «الضاربهُ» على خلاف في هذا الأخير أمنصوب هو ام مجرور؟ والاظهر النصب. والجر وجهه ضعيف، ويتصل بـ«ان» نحو: «انك» و«انه»... و«كان» نحو قوله في الحديث: «كن ابا خيثمة فكانه» وبأخواتها»(١٠٢).

٢ – مجيء الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى:

احتج بحديث سبق الى الاحتجاج به ابن خروف وهو قوله ﷺ: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا إله الا الله» ولكن احتجاجهما فيه مختلف، فابن خروف احتج به وهو يتحدث عن معنى «ما» أهي موصولة ام مصدرية ام موصوفة. واحتج به ابو علي الشلوبين في حديثه عن الرابط بين جملة الخبر والمبتدأ فقال:

«الا ان تكون الجملة في المعنى نفس المبتدأ فلا تفتقر الى شيء من ذلك نحو: «افضل ما قلته....» ونحو: «قل هو الله أحد»(١٠٣).

٣ – مجيء فاعل «نعم» مضمراً بلا تفسير:

واحتج فيه بحديث سبق ان احتج به النحاة الأوائل في الموضع نفسه واول من احتج به سيبويه، لكن على اللغات في «نعم». ومن جاءوا بعده احتجوا به على الموضع الذي اورده الشلوبين فيه وهو قوله ﷺ «فبها ونعمت»(١٠٤) وعدَّه من الشاذ.

٥ – يُعرَف المؤنث المجازي بتأنيث فعله او صفته: إن كان خاليا من علامة تأنيث:

قال في باب «المؤنث الذي لا علامة فيه»: «والمؤنث الذي لا

(١٠٢) التوطئة ص١٧٥ – ١٧٦. ولم يذكره الدكتور يوسف المطوع محقق الكتاب في فهرست الأحاديث.

(١٠٣) التوطئة ص٢٠٥، وينظر الموطأ: كتاب الحج ٤٢٢/١ (هـ١ ص٢٠٥/التوطئة).

(١٠٤) التوطئة ص٢٤٩. ولم يذكره المطوع في فهرست الأحاديث.

علامة فيه مما لا فرج له يعرف انه مؤنث بالاشارة اليه نحو: «هذه جهنم». او باضماره نحو: «جهنم يصلونها». او بالحاق علامة التأنيث في فعله نحو: «حفت النار بالشهوات» او نعته نحو: «في كل ذات كبد رطبة أجراً»[(١٠٥)].

وقد احتج باقوال الصحابة كذلك في الموضوعات الآتية:

١ - جواز الابتداء بالنكرة ان دلت على عموم:

قال في باب المبتدأ والخبر وهو يتحدث عن وقوع النكرة مبتدأ بشروط: «..ومنها: العموم لفظاً ومعنى نحو: «كل احد يفعل هذا» وقوله: «تمرة خير من جرادة». و«رجل خير من امرأة»[(١٠٦)].

٢ - التحذير بـ«إيا» مع عطف المحذر منه عليها:

قال في باب التحذير: «المنصوبات بفعل يلزم اضماره من المفعولات: المنادى... والمشغول عنه... وما انتصب في قولهم: «إياك والاسد» على «اتّقِ».. وكذلك: «اياي وان يحذف أحدكم الارنب» و«شأنك والحج» أي: «الزم»[(١٠٧)] ويلاحظ أن هذا الحديث قد سبق للنحاة الذين ذكروا في الفصل الثاني أن احتجوا به على انه من حديث عمر[(١٠٧ب)].

هذه هي الأحاديث التي ذكرها محقق كتاب التوطئة في فهرس الأحاديث، وما ورد فيه منها مما لم يشر اليه المحقق انما عثرت عليه في أثناء قراءتي للكتاب.

---

(١٠٥) التوطئة ص٣٠٥. والحديث الأول في صحيح مسلم ج٤ ص٢١٧٤. والثاني فيه ايضاً بلفظ آخر فيه الشاهد وهو اصح: «في كل كبد رطبة أجر» ج٤ ص١٧٦١.

(١٠٦) التوطئة ص٢٠٣ وخرجه المحقق فيه بأنه «قول مأثور لعمر بن الخطاب «ان رجلاً جاء الى عمر بن الخطاب فسأله عن جرادة قتلها محرم فقال عمر لكعب: «انك لتجد الدراهم، لثمرة خير من جرادة» الموطأ: كتاب الحج ٤١٦٨ (هـ٣ ص٢٠٣/التوطئة).

(١٠٧) التوطئة ص٣١٤.

(١٠٧ ب) التوطئة ص٣١٤. ولم يشر الشلوبين وبعض من احتج به من السابقين الى انه حديث او من اقوال الصحابة الا ان بعضهم نسبه الى عمر بن الخطاب، وصرح بذلك ابن الحاجب كما مرّ.

ويبدو منها أن ابا علي الشلوبين احتج بالأحاديث النبوية الشريفة وهي قليلة لم تتجاوز خمسة أحاديث لكنه مع هذا اتبع فيها سيرة سيبويه فلم يصرح في أي منها انه حديث نبوي الا الأول الذي قدَّم له بقوله: «نحو قوله في الحديث». أمَّا ما عداه فقدم له بمثل: «نحو قوله» أو «الا فيما شذ نحو قولهم». او «نحو... ونحو». وفعل مثل هذا في الأثرين المنسوبين لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه فقال في الأول: «وقوله». وفي الثاني: «وكذلك». ولم يبهم ابهامه هذا بعد سيبويه أحد في كل ما احتج به وانما قد يترك بعضهم بعض الاقوال المنسوبة الى الصحابة بلا نسبة، وقد يكتفي في بعضها بقوله: «في الحديث» أما ما فعله أبو علي الشلوبين، فما فعله احد من النحاة لا الذين سبقوا السهيلي ولا الذين جاءوا بعده غير سيبويه الذي اعتذر له بتقدم العصر وما الى ذلك من الاعذار التي مرَّ ذكرها، فبم يعتذر للشلوبين؟

٦ - ابن عصفور.

بين يديّ من كتب ابن عصفور (- ٦٦٩ هـ) كتابان هما: «الممتع في التصريف»، و«المقرّب»، وقد احتج فيهما بالحديث في مسائل الصرف والنحو، وذلك في:

١ - مجيء «الالف والنون» زائدتين ان وقعتا بعد ثلاثة احرف ضعف ثانيهما ام لم يضعف. قياساً وسماعاً:

فالسماع: احتج فيه بحديث تكرر وروده عند النحاة السابقين للسهيلي واولهم ابن جني وهو قوله -عليه السلام- للقوم الذين قالوا له: «نحن بنو غيَّان» فقال لهم عليه السلام «بل انتم بنو رشدان»[١٠٨].

وقد علق عليه بالكلام الذي علق به عليه السابقون ولا جديد فيه.

٢ - ابدال «لام»: «ال التعريف» «ميماً»:

وقد رأينا الزمخشري يحتج به في الموضع نفسه وهو أول من ذكره من النحاة. واحتج به ابن عصفور في «الممتع» وفي «المقرب». وهو

---

(١٠٨) الممتع ج١ ص٢٥٩ - ٢٦٠. وينظر الخصائص ج١ ص٢٥ والمنصف ج١ ص١٣٤.

قوله «عليه السلام: «ليس من امبرّ امصيام في امسفر»[(١٠٩)]

٣ - مجيء اسم «لا» النافية للجنس معرفة:

احتج فيه بحديث احتج به سيبويه ومن جاءوا بعده حتى زمنه في الموضع نفسه، والغرض نفسه، فقال: «وأما قولهم: «قضية ولا أبا حسن لها» و «أما البصرة فلا بصرة لكم».. فعلى حذف «مثل»[(١١٠)] وهذا من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما تقدم ذكره.

٤ - حذف حرف النداء مع اسم الجنس المنادي:

تحدث ابن عصفور في باب النداء عن مواقع حذف حرف النداء قياساً ثم قال: «وقد يحذف مع النكرة المقبل عليها في ضرورة.. وفي شاذ من الكلام نحو قولهم: «افتد مخنوق» و «اطرق كرا» و «ثُوبي حجر»..[(١١١)]. و «ثوبي حجر» جزء من حديث كان ابن عصفور اول من ذكره.

٥ - بدل البداء:

قال فيه: «وبدل بداء، وهو! أن تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته اولاً ثم أضربت عنه. ومنه قوله عليه السلام: «ان الرجل ليصلي الصلاة، وما كتب له نصفها ثلثُها الى العشر» كأنه قال: «بل ما كتب له ثلثها».[(١١٢)]

٦ - عود الضمير مذكراً على جمع المؤنث المكسر:

تحدث ابن عصفور عن «اسناد الفعل الى مؤنث» وقال فيه:

«وان اسند الى ضمير المؤنث المجموع لم تلحق الفعل علامة، إلا أن ضمير جماعة المؤنث إن عاد على غير مسلَّم قد يكون كضمير الواحدة المؤنثة، فتقول: «النساء قمن وقامت».. وقد يجيء في

---

(١٠٩) المتع ج١ ص٣٩٤. والمقرب ج٢ ص١٧٦ - ١٧٧ وينظر: شرح المفصل: ج١٠ ص٣٤.

(١١٠) المقرب ج١ ص١٨٩.

(١١١) المقرب ج١ ص١٧٧. و(ثوبي حجر) جزء من حديث رواه مسلم ج٤ ص١٨٤١. وينظر: شرح عمدة الحافظ ص٢٤٩ - ٢٩٥: وهـ١٤ ص٢٩٦ وهـ١٦ ص٢٩٧ من: عمدة الحافظ).

(١١٢) المقرب ج١ ص٢٤٣.

الشعر كضمير الواحد المذكر، وفي شاذ من الكلام. ومن ذلك قوله عليه السلام «خيرُ النساء صوالِحُ النساء، أحناهُ على ولد، وارعاه على زوج في ذات يده»[113].

الملاحظ من الأحاديث التي احتج بها ابن عصفور أن بعضها مما احتج به السابقون وهي الأحاديث الثلاثة الاولى، وهي التي نسب اثنين منها الى الرسول صراحة، ونقل الثالث وهو من كلام عمر بن الخطاب من غير اشارة الى ذلك متبعا فيه سيبويه والزمخشري الذي نقل عنه.

وبقيت ثلاثة أحاديث وردت عنده لأول مرة ولم ترد فيما رأيته من كتب، صرح في أحدها بأنه حديث، وفي الاثنين الآخرين عدَّ العبارة من شاذ الكلام لكنه مع وصفها بالشذوذ قال في إحداها: «ومن ذلك قوله عليه السلام» بعد قوله: «وقد يجيء في الشعر كضمير الواحد المذكر، وفي شاذ من الكلام». ولم يصرح في العبارة الثانية التيَ وصفها بالشذوذ بانها من الحديث انما اكتفى بان قال: «... في ضرورة.. وفي شاذ من الكلام نحو قولهم: «... وثوبي حجر».

فابن عصفور اذن لم يعتمد على ما احتج به من حديث في بناء قاعدة أو القياس على ما جاء فيه،وانما استدل به مجرد استدلال على قياسي مطرد من الموضوعات او شاذ لم يرد إلاّ في ضرورة او شاذ من الكلام.

والأحاديث التي احتج بها قليلة معظمها احاديث نبوية وأحدها من كلام عمر بن الخطاب-رضي الله عنه -صرح بنسبة بعضها ولم يصرح ببعضها الآخر، ولم يتبين فيها انه قام باستقراء للحديث او عثر على حديث يرد قاعدة موجودة أو يقيم قاعدة جديدة.

---

(113) المقرب ج١ ص٣٠٣. والحديث في صحيح مسلم بألفاظ متعددة اقربها الى هذا قول ﷺ «خير نساء ركبن الابل. صالح نساء قريش، أحناه على ولدٍ في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»، مسلم ج ٤ ص ١٩٦٠ رقم ٢٠٢ . وينظر الحديث بألفاظه في: باب من فضائل نساء قريش. ج ٤ ص١٩٥٨ - ١٩٦٠ من صحيح مسلم.

٧ - ابن مالك:

مرَّ بنا أن أبا حيان وهو المتكلم باسم فريق المانعين من الاحتجاج بالحديث عدَّ ابن مالك (-٦٧٢ هـ)أول من احتج بالحديث فيه وقال:

«وقد اكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على اثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت احداً من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره. على ان الواضعين الاولين لعلم النحو المستقرئين الاحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل وسيبويه من ائمة البصريين والكسائي والفراء،وعلي بن المبارك الاحمر وهشام الضرير من ائمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد واهل الاندلس...

والمصنف قد اكثر من الاستدلال بما ورد في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز، وقد قال قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة - وكان ممن قرأ على المصنف وكتب عنه نكتاً على مقدمة ابن الحاجب، وقد جرى ذكر ابن مالك واستدلالاته بما أشرنا اليه فقال: يا سيدي هذا الحديث روته الاعاجم ووقع فيه بروايتهم ما يعلم انه ليس من لفظ الرسول عليه السلام. فلم يجب بشيء»[١١٤].

وقال في موضع آخر من «التذييل والتكميل» ما يقرب من هذا وهو: «والمصنف رحمه الله قد اكثر من الاستدلال بما أُثِرَ في الأثر متعقبا بزعمه على النحويين وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن. ولا استبحار ولا امامة لذلك تضعُف استنباطاته منكلام سيبويه وينسب اليه مذاهب...»[١١٥] وقال في «الارتشاف» عند كلامه على «كأيّن» ومجيئها استفهامية عند ابن

(١١٤) التذييل والتكميل ج٥ ص١٧٠ ب.
(١١٥) التذييل والتكميل ج٥ ص١٦٩ ب.

قتيبة: «وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أُبَيّ -على عادته في اثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعين انه من لفظ الرسول ﷺ، ولا من لفظ الصحابي فيكون حجة اذا جاوزوا النقل بالمعنى»[116].

ويقول في بحث: «باب الضمير»: عند الكلام على اتصال الاسماء بياء المتكلم واحتياجها الى نون الوقاية: «وقال ابن مالك: وقد تلحق «أفعل التفضيل» نون الوقاية واستدل بما روي في الحديث: «غير الدَّجال أخوفني عليهم» على عادته في اثبات القواعد الكلية بما روي في الحديث»[117].

ويقول عند الكلام على «بين»: «وزعم ابن مالك ان «بين» قد تكون ظرف زمان، واستدل على ذلك بلفظ ما في الأثر على عادته في اثبات القواعد النحويه بما روي من ذلك»[118].

وهكذا نجد أبا حيان يعلق على استدلالات ابن مالك بالحديث وبنائه عليه القواعد والاصول مخالفا في ذلك النحويين او متعقبا عليهم، ولم يكتف بهذا وانما نجده يرد عليه في كتابه الاخر «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك».

ونحن نعلم أن ابن مالك اشتهر بالنحو، واشتغل بالحديث وعمل هو واليونيني على تحقيق صحيح البخاري وتخريج الأحاديث الواردة فيه، وتبيين الاوجه الاعرابية التي يمكن ان تخرج عليها الأحاديث التي وقعت فيها مخالفة للقواعد النحوية العامة وللأصول الصرفية المعروفة.

وقد جاء في مقدمة: «صحيح البخاري» للنواوي» ما نصه: «وحقيقة أصل اليونينية ان شيخ الاسلام الامام جمال الدين محمد بن

---

(١١٦) الارتشاف ص٨٤ - مخطوط.

(١١٧) الارتشاف ص١٠٤ب، والحديث في صحيح مسلم ج٤ ص٢٢٥١.

(١١٨) الارتشاف ص١٨٥.

مالك لما هاجر من الأندلس واستقر بدمشق طلب منه فضلاء المحدِّثين والحفاظ أن يوضح ويصحح لهم مشكلات الفاظ روايات صحيح البخاري، فأجابهم الى ذلك ووضحها وصححها لهم في احد واربعين مجلساً، والَّف لهم «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وكتب عند تمام ختم التصحيح على أول ورقة من الجزء الاخير من النسخة اليونينية المذكورة ما صورته:

«سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخاري-رضي الله عنه- بقراءة لسيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبي الحسين علي بن محمد بن احمد اليونيني-رضي الله عنه وعن سلفه- وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين في نسخ معتمد عليها، فكلما مَرَّ بهم لفظ ذو اشكال بيَّنت فيه الصواب، وضبطته على ما اقتضاه علمي بالعربية، وما افتقر الى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره الى جزء استوفي فيه الكلام مما يحتاج اليه من نظير وشاهد ليكون الانتفاع به عاما والبيان تاماً. ان شاء الله تعالى. وكتبه محمد بن مالك حامداً الله تعالى».

وكتب الحافظ اليونيني على ظهر آخر ورقة من المجلد المذكور ما صورته: «بلغت مقابلة وتصحيحا واسماعا بين يدي شيخنا شيخ الاسلام حجة العرب مالك أزمة الادب، العلامة ابي عبد الله بن مالك الطائي الجيَّاني أمدَّ الله تعالى عمره في المجلس الحادي والسبعين وهو يراعي قراءتي ويلاحظ نطقي فما اختاره ورجَّحه وامر باصلاحه أصلحته وصححت عليه، وما ذكر انه يجوز في اعرابان أو ثلاثة: كتبت عليه «معاً» فأعملت ذلك على ما أمر ورجَّحَ، وأنا أقابل بأصل الحافظ ابي ذر والحافظ ابي محمد الاصيل والحافظ ابي القاسم الدمشقي.... كتبه علي بن محمد الهاشمي اليونيني عفا الله عنه»[119].

فابن مالك اذن عالم بالحديث وبما فيه من إشكالات نحوية او صرفية

(١١٩) صحيح البخاري للنواوي ج١ ص٧.

الف من اجلها كتابه «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وقد قال بعضهم ان هذه الأحاديث التي وردت فيها اشكالات نحوية لا تتجاوز الواحد والاربعين حديثا[١٢٠] بسطها ابن مالك وازال النقاب عن وجوه اشكالها في هذا الكتاب.

الا أنني وجدت هذا الكتاب يحتوي على مائتين وسبعة واربعين حديثاً في واحد وسبعين بحثاً سأذكرها وأبيِّن ما سُبِقَ اليه منها وما استجد عنده.

أما الأحاديث التي احتج بها في كتبه الأخرى فكثيرة سنذكرها مشيرين الى ما سبق اليه ايضا، وهذه هي:

١ - من نوائب الضمة «النون» الكائنة في فعل أتصل به الف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة: والالف والواو يكونان ضميرين وغير ضميرين:

قال: «فالياء لا تكون الا ضميراً ولذلك يتم الكلام بها أبداً، بخلاف الالف والواو فانها يكونان ضميرين اذا تم الكلام بهما نحو: «هما يذهبان» و«هم يذهبون» و«انتما تذهبان» و«انتم تذهبون».

فان لم يتم الكلام بهما فهما علامتان لكون الفاعل بعدهما مثنى او مجموعا كقولك - على لغة بعض العرب - «يذهبان الزيدان» و«يذهبون الزيدون» ومنه قول النبي عليه السلام: «يتعاقبون فيكم ملائكة»[١٢١].

فهو هنا يرى أن «الالف» و«الواو» قد تكونان ضميرين، وقد تكونان علامتي تثنية وجمع مطلقاً لعاقل وغيره. وعدّ الحديث وارداً

---

(١٢٠) ينظر: شرح الاقتراح لابي الطيب المغربي ورقة ٤٤ - نقلاً عن بحث الدكتور محمود حسني محمود - مجلة مجمع اللغة العربية الاردني العدد ٣ - ٤ ص٤٥ السنة الثانية.

(١٢١) هذا جزء من حديث رواه ابو هريرة عن النبي ﷺ وهذا اللفظ في صحيح البخاري: - إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري ٤٩٦/١، وفي صحيح مسلم ٤٣٩/١ بروايتين: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» و«الملائكة يتعاقبون فيكم...» والموطأ جامع الصلاة شرح الموطأ للسيوطي ج١٤١/١. ومسند الامام احمد ٤٨٦/٢. (هـ٩٥ ص١٢٩ شرح عمدة الحافظ). والكلام من عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص١٢٩.

على لغة من يعتبرها حرفي تثنية وجمع، وهي «لغة أكلوني البراغيث» وسماها لذلك بـ«لغة يتعاقبون فيكم».

ومع الاختلاف الواقع في رواية الحديث، وفي كونه مختصراً من حديث مطول او تاماً بهذا اللفظ فان ابن مالك اول المحتجين به البانين عليه رأياً جديداً في «الالف» و«الواو».

وقد استعمل هذا المصطلح: «لغة يتعاقبون فيكم» في مواضع كثيرة من كتبه منها:

أ - قوله في باب المبتدأ: «وهو ما عدم حقيقة او حكماً عاملاً لفظياً من مخبر عنه، أو وصف سابق رافع ما انفصل وأغنى.... ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل، ولذا لا يُصغر ولا يوصف ولا يعرّف ولا يثنى ولا يجمع الا على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»، ولا يجري ذلك المجرى باستحسان الا بعد استفهام او نفي خلافا للأخفش، واجري في ذلك «غير قائم» ونحوه مجرى: «ما قائم»[١٢٢].

ب - وقوله في باب «الصفة المشبهة باسم الفاعل»: «اذا كان معنى الصفة لسابقها رفعت ضميره وطابقته في إفراد وتذكير وفروعهما ما لم يمنع من المطابقة مانع، وكذلك ان كان معناها لغيره ولم ترفعه.

فان رفعته جرت في المطابقة مجرى الفعل المسند اليه، وان امكن تكسيرها حينئذ مسندة الى جمع فهو اولى من افرادها، وتثنى وتجمع جمع المذكر السالم على لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»[١٢٣].

جـ - وفي باب«النعت»قال عند كلامه على مرفوع النعت الذي هو اسم فاعل: «وان كان المرفوع الظاهر جميعا جاز في رافعه

(١٢٢) التسهيل ص٤٤.
(١٢٣) التسهيل ص١٤٠.

الافراد والتكسير نحو: «مررت برجل صالح ابناؤه، وصلحاء ابناؤه» وكذلك الحال والخبر، فمن الحال قوله تعالى: «خاشعاً ابصارُهم يخرجون من الاجداث» وهي قراءة ابي عمرو وحمزة والكسائي: و«خشَّعاً أبصارهم يخرجون من الأجداث» وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر وعاصم.

ويجوز على لغة: «يتعاقبون فيكم ملائكة» ان يجمع الرافع الظاهر جمع مذكر سالماً إن كان المرفوع جمع مذكر عاقل، فيقال: «مررت برجل صالحينَ بنوه». وفي التثنية على تلك اللغة: «مررت برجل كريمين ابواه»(١٢٤)

د - وقوله في باب: «القسمية بلفظ كائنا ما كان»:

«ويلحق نحو: «اسلمت» و«اسلما»و«يسلمان» و«اسلموا» و«يسلمون» في لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة» بـ«مسلمة» و«مُسلِمَيْنِ» و«مسلِمْينَ» مسمى بها»(١٢٥).

وفي هذه الأمثلة دليل كاف على اعتباره «الالف» و«الواو» علامتي تثنية وجمع ان كانتا في الفعل المتقدم على فاعله المثنى والمجموع الظاهر، ويلحق به في احكامه ما عمل عمل الفعل من اسم فاعل وصفة مشبهة ونحوهما كما رأينا.

٢ - «لا» العاملة عمل «إنَّ»:

اتبع ابن مالك في التقديم للحديث والاحتجاج به طريقة سيبويه في هذا الموضع وفي مواضع اخرى ستأتي بعد هذا فلم يصرح بان ما يحتج به من الحديث النبوي، وانما اكتفى بقوله «نحو» وامثالها. فقال هنا وهو يتحدث عن حكم اسم «لا» اذا تكررت وعطف عليه اسم آخر مع تكرار «لا»، وحكم الاسم الواقع بعد «لا» الثانية: «ويفتح او يرفع الاول من نحو: «لا حول ولا قوة الا بالله» فان

---

(١٢٤) شرح عمدة الحافظ ص٥٤٠ - ٥٤١.
(١٢٥) التسهيل ص٢٢٦.

فُتِحَ: فُتِحَ الثاني، او نصب او رفع. وان رُفِعَ، رُفِعَ الثاني او نصب، وربما فتح منويا معه «لا»[١٢٦].

وقد احتج بهذا الحديث سيبويه. وهو اول المحتجين به على الموضع نفسه، وان اختلف الشرح عن هذا.

ويبدو لي أن الذي دفع ابن مالك الى عدم التصريح بانه حديث، انه عَدَّه هنا مثالاً بيَّن فيه الأوجه الجائزة فيما يشبهه من العبارات وربما لا يكون الحديث وارداً بها جميعاً، اذ ورد ببعضها ولم يرد بالأوجه الأخرى.

٣ - مجيء اسم «إنَّ» ضمير شأن:

قال في باب «الاحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر»:

«وربما دخلت «إنَّ» على ما خبره نهي، وللجزءين بعد دخولهن مالهما مجردين، لكن يجب هنا تأخير الخبر ما لم يكن ظرفا او شبهه، فيجوز توسيطه، ولا يخصّ حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلما يكون الا ضمير الشأن، وعليه يحمل: «إنَّ من اشدّ الناس عذابا يوم القيامة المصورون»، لا على زيادة «من» خلافاً للكسائي»[١٢٧].

فابن مالك، يبني على الحديث حكماً هو إجازة حذف الاسم المفهوم معناه - أي: اسم «إنَّ» وهو ضمير شأن - في غير الشعر، في حين خصه السابقون بالشعر للضرورة. ولهذا خرج الحديث على مجيء «إنَّ» عاملة، و«المصورون» خبرها مرفوع لأن اسمها ضمير شأن محذوف. وخالف بهذا الكسائي ومن تابعه الذي خرجه على أن «أشد» هو اسم «انَّ» وان «المصورون» خبرها مرفوع، وأن «من» زائدة في كلام موجب وزيادة «من» في الموجب ممتنعة وان اجازها الكسائي - كما يبدو من نقل ابن مالك - استناداً الى هذا الحديث.

---

(١٢٦) التسهيل ص٦٨. وتنظر: النهاية. ج١ (حول). وصحيح مسلم ج٤ ص٢٠٧٧ و٢٠٧٨. وصحيح البخاري للنواوي ج٢ ص١٥٩.

(١٢٧) التسهيل ص٦١ - ٦٢.

٤ - نصب المعطوف بالواو على اسم سابق مرفوع بفعل مقدّر قبل خبر ظاهر او بعد «ما» و«كيف» او زمن مضاف.

قال في باب «المفعول معه»: «ويجب العطف في نحو: «انت ورأيك» و«انت اعلم ومالُك». والنصب عند الاكثر في نحو:«مالكَ وزيداً؟» و«ما شأنك وعمراً؟»،والنصب في هذين ونحوهما بـ«كان» مضمرة قبل الجار، او بمصدر «لابس» منوياً بعد الواو، لا بـ«لابس» خلافا للسيرافي وابن خروف.

وان كان المجرور ظاهراً رُجِّح العطف. وربما نصب بفعل مقدر بعد «ما» او «كيف» او «زمن» مضاف، او قبل خبر ظاهر في نحو: «ما انت والسير؟» و«كيف انت وقصعة..؟» و«أزمان قومي والجماعة..» و«أنا وإياه في لحاف».[128]

فهو يرى أن نصب «إياه» بفعل مقدر لانه وقع بعد «الواو» وقبل خبر ظاهر هو «في لحاف»، فعدَّ هذا النوع من التعبير الوارد في الحديث اساساً لبناء قاعدة جديدة لم يشر اليها في كتبه الاخرى ولا تحدث عنها غيره وهي نصب ما بعد «الواو» بفعل مقدر مع انه معطوف على اسم سابق مرفوع وجاء نصبه بتقدير فعل بعد الواو وقبل الخبر الظاهر، وهو الذي حدد النصب بفعل مضمر عند حديثه عن المفعول معه في الالفية بما وقع بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين فقال:

وبعد«ما»استفهام أو«كيف»نصب
بفعل كونٍ مضمرٍ بعضُ العرب[129]

واحتج بحديث آخر في الموضع نفسه فقال: «ومثال الواقع بعد مرفوع فعل محذوف بعد استفهام بـ«كيف» و«ما».... الحديث: «أن النبي ﷺ قال لأبي ذرّ رضي الله عنه: «كيف أنت

---

(١٢٨) التسهيل ص٩٩ - ١٠٠. وهذه العبارة من حديث عائشة رضي الله عنها وقد نبه الى ذلك الدكتور كامل بركات محقق التسهيل ص٤٠٦.

(١٢٩) ينظر: شرح ابن عقيل: ج١ ص٥٩٢.

وأئمة من بعدي يستأثرون بهذا الفيء؟ » - برفع ونصب - فمن رفع فبالعطف على « أنت » ولا حاجة الى تقدير فعل، ومن نصب جعله مفعولاً معه وأضمر « تكون » [(١٢٩ب)].

٥ - تشبيه « متى » الشرطية بـ « اذا » الشرطية فتهمل، حملاً على تشبيه « إذا » بـ « متى » فتعمل:

احتج بحديث رسول الله ﷺ وبكلام أبي جهل وبقول عائشة رضي الله عنها في اثبات هذا الحكم، فقال:

« البحث الثالث: في اثبات « الف »: « يراك » بعد « متى » الشرطية: ومنها قول ابي جهل - لعنه الله - لصفوان: « متى يراك الناس قد تخلفت وانت سيّد هذا الوادي تخلفوا معك » [(١٣٠)]

قلت: تضمن هذا الكلام ثبوت « الف » « يراك » بعد « متى » الشرطية وكان حقها أن تحذف فيقال: « متى يرك » كما قال تعالى: « ان ترني أنا أقلّ منك مالاً وولداً ». وفي ثبوتها اربعة اوجه:......الثاني: ان تكون « متى » شبّهت بـ « اذا » فاهملت كما شبهت « إذا » بـ « متى » فاعملت، كقول النبي ﷺ لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: « اذا أخذتما مضاجعكما تُكَبِّرا أربعاً وثلاثين، وتسبِّحا ثلاثاً وثلاثين، وتحمِّدا ثلاثا وثلاثين. » [(١٣١)]. وهو في النثر نادر وفي الشعر كثير.

وفي تشبيه « متى » بـ « اذا » قول عائشة رضي الله عنها: « إنَّ أبا بكرٍ رجل أسيف، وانه متى يقم مقامك لا يُسمِعُ الناس ». [(١٣٢)]

(١٢٩ ب) شرح عمدة الحافظ ص٤٠٣ - ٤٠٤. وهو في مسند احمد ١٨٠/٥. (هـ٢٩ ص٤٠٤ عمدة الحافظ).

(١٣٠) اخرجه البخاري في ٦٤ كتاب المغازي، و٣ باب ذكر النبي ﷺ من يقتل ببدر (هـ٦ ص١٧ من شواهد التوضيح).

(١٣١) اخرجه البخاري ٦٢ كتاب فضائل اصحاب النبي ﷺ باب مناقب علي رضي الله عنه (هـ٧ ص١٨ من شواهد التوضيح).

(١٣٢) اخرجه البخاري/١٠/كتاب الأذان ٦٨/ب/(هـ٨ ص١٩ شواهد التوضيح) وينظر: صحيح مسلم ج١ ص٣١٤.

وشواهد التوضيح والتصحيح ص١٧ - ٢٢.

والذي يلاحظ من هذه الأحاديث انه اعتمد على حديثي الرسول ﷺ وعائشة-رضي الله عنها-في اثبات اعمال «إذا» تشبيهها لها بـ«متى» في الأول، واثبات اهمال «متى» تشبيهها لها بـ«إذا» في الثاني. وان كان الموضعان نادرين في النثر، إلا أن الشاهد الثاني لا يتم له لأن فعل الشرط «يقم» مجزوم والجواب «لا يُسمعُ» مرفوع. فهل كان حديثه عن جواب الشرط فقط؟ هذا ما لم يصرّح به ولم يشر اليه، وربما لم يتنبه له.

٦ - اجراء المعتل «الناقص» المجزوم مجرى الصحيح في جزمه بالسكون لا بحذف حرف العلة، فيبقى ويقدر عليه السكون بعد حذف الضمة.

وهذا هو الوجه الثالث من تخريج قول أبي جهل «متى يراك الناسُ..» قال:

«الوجه الثالث: ان يكون اجرى المعتل مجرى الصحيح، فأثبت «الالف» واكتفى بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منوياً في الرفع... ومن هذا - على الاظهر - قول النبي ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا»[١٣٣]، وجعل الكلام خبرا بمعنى النهي.

واكثر ما يجري المعتل مجرى الصحيح فيما آخره «ياء» او «واو». فمن ذلك قراءة قنبل: «انه من يتّقي ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين»، وكذا قول الشاعر:

الم يأتيك والانباء تمني.....

ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «إن يَقم مقامك يبكي»[١٣٤]

وقول رسول الله ﷺ في احدى الروايتين: «مُروا أبا بكر فليصلي بالناس»[١٣٥].

---

(١٣٣) أخرجه البخاري في ١٠/كتاب الاذان. باب ما جاء في الثوم الني والبصل والكراث، (هـ٩ ص٢٠ شواهد التوضيح) وفي صحيح مسلم (... فلا يغشنا) ج١ ص٣٩٥.

(١٣٤) في صحيح مسلم روايات جميعها بجزم جواب الشرط وذلك: (لا يسمع الناسَ..) و(لا يستطِعْ...) ج١ ص٣١٤ و٣١٦. واخرجه البخاري في ١٠/كتاب الاذان.

(١٣٥) اخرجه البخاري في ١٠/كتاب الاذان. وفي صحيح مسلم (فليصلّ) مجزوم في جميع الروايات: ينظر ج١ ص٣١٣ و٣١٤ و٣١٥ و٣١٦.

وقد رأيت أن جميع الأحاديث التي استشهد بها هنا جاءت رواياته في صحيح مسلم مجزومة بحذف حرف العلة في المعتلات، وبالسكون في الصحيح، وكذا في صحيح البخاري[١٣٦]، ولا ادري من أين اثبت هذه الروايات؟ وربما هي من نسخ اخرى للبخاري، ابعدها المحققون لغرابتها كما يبدو مما جاء في هوامشه.

٦ ب - في اجتماع الضميرين المنصوبين، هل الأولى انفصالها أو اتصالها؟:

قال فيه: «ومنها قول سهل بن سعد: «فأعطاه إياه»، يعني القائل: «ما كنت لأوثر بنصيبي منك أحداً».

وقول: هرقل: «كيف قتالكم اياه؟»

وقول المرأة: «يا رسول الله اني نسجت هذه بيدي لأكسوكها»

وقول القوم للرجل: «ما احسنت سألتها اياه»

قلت: في الحديث الأول والثاني: استعمال الضمير منفصلاً مع امكان استعماله متصلاً، والاصل ان لا يستعمل المنفصل الا عند تعذّر المتصل كتعذّره لاضمار الفاعل نحو: «فإياي فارهبون»[١٣٧] وعند التقديم نحو: «اياك نعبد»، وعند العطف نحو: «ولقد وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم واياكم»، وعند وقوعه بعد «إلاَّ» وبعد «واو المصاحبة» نحو: «أمر الا تعبدوا الا اياه» وقول الشاعر...

وانما كان استعمال المتصل اصلاً لأنه اخصر وأبين:

أما كونه اخصر، فظاهر، وأما كونه أبين؛ فلأن المتصل لا يعرض معه لبس اصلاً، والمنفصل قد يعرض به في بعض الكلام لبس.....

---

(١٣٦) فيه في جيع الروايات (فليصلِّ) ج٢ ص١٦٩. وقول عائشة ورد: (لم يستطعْ أن يصلي بالناس) ج٢ ص١٦٩ صحيح البخاري.

(١٣٧) الذي يبدو من الشاهد أنه ليس على الموضع لأن (إياي) مقدمة وليست متأخرة منفصلة. ويبدو أنه يختلف عما بعده بعدم إمكان ذكره بعد المفعول الذي هو الضمير المتصل بـ(ارهبوني) وهو (الياء) الذي هو نفس (إياي) معنى وحكماً.

واذا علمت هذه القاعدة لزم ان تعتذر عن جعل منفصل في موضع لا يتعذر فيه المتصل، فان كان مع مباشرة العامل خُصَّ لضرورة الشعر ونسب الى الضعف... وكذا المفصول بتاء التأنيث.. وكذا المفصول بضمير رفع....... فان كان الفعل من باب «كان» واتصل به ضمير رفع جاز في الضمير الذي يليه الاتصال نحو: «الصديق كنته»، والانفصال نحو: «صديقي كنت اياه»، والاتصال عندي اجود لأنه الاصل، وقد امكن لشبه «كنته» بـ «فعلته» فَمُقْتَضى هذا الشبه ان يمتنع «كنت اياه» كما يمتنع «فعلت اياه»، فاذا لم يمتنع فلا أقل من أن يكون مرجوحاً، وجعله اكثر النحويين راجحاً وخالفوا القياس والسماع.

أما مخالفة القياس فقد ذكرت.

وأما مخالفة السماع فمن قِبَلِ أن الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور كقول النبي ﷺ لعمر رضي الله عنه «إن يكُنهُ فلن تُسَلَّط عليه، وان لم يكُنهُ فلا خير لك في قتله»، وكقول العرب: «عليه رجلاً ليسني».[138]

وفي هذا الموضع من الاستشهاد بالحديث دليل على ان ابن مالك قد يخالف ما قال به اكثر النحويين، وينفرد برأي يبنيه على ما يرد في الحديث مع انه قليل في المنثور المسموع، الا انّ الحديث يعضده القياس فهو أصح واولى.

٧ - «أم» حرف تعريف في لغة بعض العرب مثل «أل»:

مرَّ بنا أن الزمخشري وبعض من جاء بعده من النحاة احتجوا بقوله ﷺ: «ليس من امبرِّ امْصِيامُ في امسفر» على ان من العرب او من اهل اليمن.. من يبدل «لام»: «أل» التعريف «ميماً» واحتج معظمهم بهذا الحديث في كلامهم على ابدال «اللام» «ميماً»، او

(١٣٨) شواهد التوضيح والتصحيح ص٢٤ - ٢٨. وينظر صحيح البخاري كتاب الجنائز (باب اذا اسلم الصبي فمات هل يصلى عليه). وصحيح مسلم جـ٤ ص٢٢٤٤.

الحروف التي تبدل منها «الميم»، وهكذا، غير أنا نجد ابن مالك لا يَعُدَّ هذا من الابدال. إنما يعد «أم» حرف تعريف قائما بنفسه في بعض لغات العرب مقابلاً لـ«أل» التعريف في لغة عامة العرب، يقول متحدثاً عن «تعريف الاسم»:

«تعريف الاسم، يعم تعريفه بالالف واللام كقولك في «رجل»: «الرجل» وبالالف والميم، كقول النبيﷺ: «ليس من امبر امْصِيامُ في امسفر»[139].

٨ - اجراء «هن» مجرى «يد» في الاعراب بالحركات:

تحدث عن الاسماء الستة واعرابها ثم قال: «وأخر «الهن» لأن جريانه مجرى «ذو» في الاعراب بالحرف قليل، والمشهور جريانه مجرى «يد» في كونه ثنائيا معربا بالحركات في اضافة وغيرها، كقول النبيﷺ: «من تعَّزىٰ بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا»[140].

فالحديث هنا هو شاهده الوحيد على تقرير هذا الحكم لـ«هن» من بين سائر أخواتها.

٩ - كون المبتدأ غير اسم، انما كلام مركب او عبارة:

احتج بالحديث كذلك على مجيء المبتدأ «مصدراً مؤولاً» أو «عبارة مركبة»، جملة، مستنداً في ذلك الى القرآن معه. فقال وهو يتحدث عن حدّ المبتدأ: «وتصدير حدّ المبتدأ بـ«المجرد» اولى من تصديره بـ«الاسم المجرد» لأن المبتدأ المخبر عنه قد يكون غير اسم نحو: «وأن تصوموا خير لكم» و«لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة» و«سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم»[141].

---

(١٣٩) شرح عمدة الحافظ ص٩٧.

(١٤٠) شرح عمدة الحافظ ص١٢٣. والحديث في: كنز العمال ١/٢٣٢ والنهاية ٣/٢٥٢ ومسند احمد ٥/١٣٦...

(١٤١) شرح عمدة الحافظ ص١٥٨. والحديث في مسند احمد ٥/١٥٦. (هـ٢ شرح عمدة الحافظ) وفي صحيح مسلم ج٤ ص٢٠٧٧ و٢٠٧٨.

وقد تقدم قوله ﷺ «لا حول ولا قوة إلا بالله» واحتجاجه به في حكم «لا» والاسم الذي قبلها والذي بعدها اذا تكررت بعطف بالواو. واحتج به هنا بعد تكملته في رواية اخرى على ان «لا حول ولا قوة إلا بالله» كلها مبتدأ، و«كنز من كنوز الجنة» هي الخبر.

١٠ - مجيء الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى فلا تحتاج الى رابط:

قال في «الخبر»: «وفي تقييد الجملة بكونها مرتبطة بالمبتدأ فوائد جمّة؛ لأن الارتباط قد يحصل بكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى فيستغني عن رابط من غيرها كقول النبي ﷺ: «أفضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي لا اله الا الله»[١٤٢].

وقد سبق ابن مالك الى الاحتجاج بهذا الحديث ابن خروف الذي احتج به في كون «ما» مصدرية،. واحتج به الشلوبين كذلك وكان احتجاجه به على الموضع الذي احتج به ابن مالك عليه وهو مجيء جملة الخبر بلا رابط لكونها نفس المبتدأ في المعنى.[١٤٣]

١١ - يجب تقديم المبتدأ إن تساوى والخبر في التعريف والتنكير، ويجوز تقديم الخبر ان وجدت قرينة تحدّده وتصرفه عن الظاهر:

قال في موانع تقديم الخبر: «ومن موانع تقديم الخبر أن يستوي هو والمبتدأ في التعريف والتنكير كـ«زيد صديقك» و«خير منك فقير اليك». فتأخير الخبر في هذين المثالين واشباههما واجب، وتقديمه ممتنع لأن خبريته لا تعلم إلا بالتأخير. اذ لو قدّم لتبادر الى ذهن السامع الحكم بابتدائيته وخبرية المتأخر، وما ذاك الا لتساويهما وعدم قرينة تصرف عن الظاهر. فلو وجدت قرينة حكم بمقتضاها.

فمما جاء بقرينة صارفة عن الظاهر قول النبي ﷺ: «مسكين مسكين رجل لا زوج له». و«رجل» مبتدأ و«مسكين» خبر مقدم،

---

(١٤٢) شرح عمدة الحافظ ص١٦٥. وينظر تخريجه في هامش٣ ص١٦٥ منه.

(١٤٣) ينظر: تنقيح الالباب لابن خروف ص٣٢. والتوطئة لابي علي الشلوبين ص٢٠٥.

اذ ليس المراد الاخبار عن المسكين بانه رجل لا زوج له. بل المراد الاخبار بأن من لا زوج له مسكين. فظهور هذا المعنى قرين صرفت عن جعل النكرة المتأخرة خبراً الى جعلها مبتدأ[144].

فاحتج بالحديث وحده في هذا الموضع لتجويز تقديم الخبر النكرة على المبتدأ النكرة عند وجود قرينة.

١٢ - يجب تقديم الخبر على المبتدأ إن كان في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر: قال في ذلك: «والثالث من الاسباب الموجبة تقديم الخبر ان يعود عليه من المبتدأ ضمير نحو: «في الدار صاحبها»... وفي قول النبي ﷺ: «من حُسْنِ إسلامِ المرء تركه ما لا يعنيه»[145].

فالحديث هنا هو الشاهد الوحيد على الموضع ايضا مع العبارة التي مثَّل بها هو.

١٣ - من مواضع حذف الخبر سد الحال مسدهُ، ودليل كونه حالا مجيئه جملة مسبوقة بواو الحال: قال في «حذف الخبر وجوبا»: «ومن الحذف الواجب حذف الخبر لسد حال مسده، كقولك: «ضربي زيد قائما» وكقولي: «اعتكافي صائما» اي: «اذا كنت صائما» و«اعتكافي» مبتدأ، و«اذا» خبره، و«التاء» من «كنت» فاعل، لا اسم «كان»؛ لان «كان» تامة، والمنصوب بعدها حال لا خبر؛ لانه ملتزم التنكير والخبر لا يكون كذلك، ولأنه قد يغني عنه جملة مقرونة بواو الحال كقول النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»، والخبر لا يكون كذلك، فحذف «اذا» و«كان» وفاعلها، وبقي الحال سادّاً مسدّ الخبر»[146].

فالحديث دليله هنا على وجوب جعل المنصوب في هذه الأمثلة حالا تَّمت معنى الجملة فاغنت عن ذكر خبر ظاهر لها.

---

(١٤٤) شرح عمدة الحافظ ص١٦٩. وينظر في تخريج الحديث (هـ٣ ص١٦٩ منه).
(١٤٥) شرح عمدة الحافظ ص١٧٣. وينظر في تخريج الحديث (هـ٣ ص١٧٣ منه).
(١٤٦) شرح عمدة الحافظ ص١٧٧. وتخريجه من هـ٣٥ ص١٧٧ منه.

١٤ - رفع الاسم المعطوف على ما اضيف اليه المصدر بكونه نائب فاعل له:

قال في باب «النائب عن الفاعل»: «ومثال رفع النائب عن الفاعل باسم المفعول: «مررت بالمضروب عبده والمكرم أبوه».

ومثال رفعه بالمصدر قول الشاعر:... ومنه ما روي عن عائشة رضي الله عنها «أنَّ رسول الله ﷺ أمر بقتل الابتر وذو الطفيتين» أي: بأن يقتل الابتر وذو الطفيتين، ولولا ذلك لم يرفع «ذو الطفيتين»[١٤٧].

استدل بهذا الحديث على رفع المعطوف على ما اضيف اليه المصدر وهذا عطف على معمول المصدر بالرفع؛ والرفع دليل على أنه نائب فاعل لأنه لا يصح في المعنى ان يكون فاعلاً، ولا في اللفظ ان يكون مفعولاً به، وبنى عليه جواز عمل المصدر عمل فعله المبني للمجهول فيرفع نائبا عن الفاعل وهذا مما لم يسبق اليه.

واستدل بهذا الحديث نفسه في موضع آخر هو:

١٥ - حكم تابع معمول المصدر الذي اضِيف اليه:

قال: «ويجاء بعد المجرور بالمصدر بتابعه - نعتاً كان او غيره - مجروراً حملاً على اللفظ، ومرفوعاً او منصوباً حملا على المحل.

فالحمل على اللفظ ظاهر. والحمل على المحل... كقول الشاعر...

وفي مسند أحمد رضي الله عنه: «امر بقتل الأبتر وذو الطفيتين» على تقدير: «أمَرَ بأن يُقتل الابترُ وذو الطفيتين»[١٤٨].

١٦ - نصب المنادى المتجدد قصد تعريفه بالنداء اذا كان موصوفاً:

تحدث في باب «المنادى» عن حكم المنادى فقال: «وان كان المنادى مضافا نصب نحو: «يا عبد الله»... وكذلك اذا كان نكرة غير متجدّدٍ تعريفها كقول الاعمى: «يا رجلاً خُذ بيدي»..

---

(١٤٧) شرح عمدة الحافظ ص١٨٤ - ١٨٥. وتخريج الحديث في (هـ١٥ ص١٨٥ منه).

(١٤٨) شرح عمدة الحافظ ص٧٠١ - ٧٠٢.

وقد يجري المتجدد التعريف بالقصد اذا كان موصوفاً مجرى ما لم يتجدد له تعريف. قال الفراء: «النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها يقولون: «يا رجلاً كريماً أقبِلْ» فاذا أفردوا رفعوا اكثر مما ينصبون».

قلت: ويؤيد قول الفراء ما روي عن رسول الله ﷺ في سجوده: «سجد لك خيالي وسوادي وآمن بك فؤادي، ربّ هذه يدي بما جنيتُ على نفسي، يا عظيماً يرجى لكل عظيم ادفع عني كل عظيم»[149]

فالفراء لم يجد شاهداً على ما يقول، فلم يرو عنه ابن مالك انه احتج على ذلك بشيء، ولما وجد ابن مالك هذا الحديث مطابقاً لما ذهب اليه الفراء احتج به ليقوي مذهبه فيما ذهب اليه وخرج به عما يقول النحاة.

١٧ - حذف حرف النداء مع المنادَىٰ اذا كان معرفا بالنداء:

مَرَّ بنا أن ابن عصفور احتج بقوله ﷺ «ثوبي حجر» على حذف حرف النداء مع اسم الجنس، مع عدم اشارته الى انه حديث انما جاء به بعد عبارتين واردتين عن العرب، واعتبره شاذاً من الكلام:

أما ابن مالك فقد صرّح بانه حديث نبوي، ورأى انه جائز متوسط بين الكثرة والقلة فقال وهو يتحدث عن حرف النداء:

«ويحذف حذفا متوسطاً بين الكثرة والقلة اذا كان المنادى معرَّفاً بالنداء او اسم اشارة..

فمن شواهد الأول: «اشتدّي أزمَةُ تنفرجي»[150]، وكذلك قوله ﷺ مترجما عن موسى عليه السلام: «ثوبي حَجر»[151]

(١٤٩) شرح عمدة الحافظ ص٢٧٨ وينظر هـ٣٨ و٣٤ ص٢٧٨ منه في تخريج الحديث.

(١٥٠) هذا اللفظ اخرجه الديلمي في مسند الفردوسي عن القضاعي عن علي رضي الله عنه: ينظر الجامع الصغير للسيوطي ج١ ص٤٢. وينظر: كنوز الحقائق ج١ ص٣٠.

(١٥١) شرح عمدة الحافظ ص٢٩٥ (ينظر هـ١٣ من ٢٩٥ شرح العمدة) في تخريج الحديث. وينظر المقرب ج١ ص١٧٧.

فهذا الحذف الذي جاء في عبارة علي بن ابي طالب وفي الحديث جائز متوسط عند ابن مالك؛ لأن النكرة المناداة مقصود تعريفها بالنداء.

١٨ - مجيء فعل الشرط مضارعا والجواب ماضياً:

قال متحدثاً عن مجيء فعلي الشرط والجواب متخالفين في الزمن احدهما مضارعا والآخر ماضياً: «ومن تخالفهما بتقديم المضارع وتأخير الماضي قول النبي ﷺ: «من يقم ليله القدر ايمانا واحتسابا غُفِر له ما تَقَدَّم من ذنبه» ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «ا ا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رقَّ» اخرجه البخاري».

١٨ - مجيء المستثنى مبتدأ:

قال: «وقد يجعل المستثنى المتأخر مبتدأ مذكوراً خبره أو منوياً، فمن المجعول مبتدأ مذكور الخبر قول العرب من رواية سيبويه: «لأفعلَنَّ كذا إلاَّ حلُّ ذلك أن افعل كذا».

ومنه قول رسول الله ﷺ في «جامع المسانيد» لابن الجوزي: «ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساءِ الا المتزوجون اولئك المطهرون المبرءون من الخنا»[١٥٣].

وهذا الموضع لم يتطرق اليه أحد من النحاة السابقين وقد وجد ابن مالك هذا الحديث مطابقاً لما تكلم عليه سيبويه ومثل له بعبارة من عنده فأكد ابن مالك وجوده بهذا الاحتجاج.

٢٠ - مجيء «في» حرفاً جاراً للمفعول له:

قال وهو يتحدث عن المفعول له ذاكراً حروف التعليل التي تدخل عليه ان فقد شرطاً أو اكثر من الشروط: «ثم ان المعلل به

---

(١٥٢) ينظر في الحديثين على حسب ورودهما: البخاري كتاب الايمان. باب «قيام ليلة القدر من الايمان». وكتاب الانبياء (هـ١٤٩ ص٣٧٢ شرح عمدة الحافظ). و(هـ١٥٢ ص٣٧٢ من شرح عمدة الحافظ) ايضاً.

(١٥٣) شرح عمدة الحافظ ص٣٧٩/٣٨٠. وينظر (هامش ٢٩٥ ص ٣٨٠ منه) في تخريج الحديث.

قد يكون مصدراً او غير مصدر فان كان غير مصدر فلا بد من حرف التعليل كقولك: «جئت لزيد»... فوجب الجر اللام او ما يقوم مقامها. ويقوم مقامها.. و«في» كقول النبي ﷺ «إنَّ امرأة دخلت النار في هِرَّة».(١٥٤).

وقد احتج بهذا الحديث لأول مرة ابن الانباري (- ٣٢٨هـ) واحتج به على ان «هرّة» الاكثر تذكيره وقد جاءت مؤنثة هنا.

٢١ - مجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ:

قال: «ومن المسوغات لمجيئه نكرة كونه مختصا بوصف نحو: «جاء رجل من بني تميم مستجيراً». وفي حديث ابيّ بن كعب: «ثم جاء بطستٍ من ذهبٍ مملوءاً حكمة وايمانا».(١٥٥)

٢٢ - وجوب ذكر الحال لا لحاقها بالعمد في كون الفائدة منوطة بذكرها:

تحدث عن الحال وعن كونها فضلة ثم قال: «والأصل في الحال أن تكون جائزة الحذف لأنها فضلة، وقد يعرض لها ما تصير الفائدة منوطة بذكرها فلا يجوز حذفها...

ومن الاحوال العارض لها ما يلحقها بالعمد قول جابر رضي الله عنه:

«نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان اثنين بواحد»(١٥٦)

٢٣ - نصب التمييز بشبه شبه الفعل وهو النكرة الرافعة للابهام:

قال: «ينصب التمييز بما قبله من فعل او شبهه او شبه شبهه وهو النكرة الرافعة للإبهام في نحو: «واشتعل الرأس شيبا».. وقوله ﷺ: «ولو أنفق احدكم مثلَ احُدٍ ذهباً»(١٥٧)

٢٤ - الاضافة التي يكون الجر فيها على معنى «في»:

---

(١٥٤) شرح عمدة الحافظ ص٣٧٩..والحديث في مسند احمد ٥٠٧/٢ بلفظ مطوّل.

(١٥٥) شرح عمدة الحافظ ص٤٢٠/٤٢١ والحديث خرج في (هـ٣٧ ص٤٢١) منه.

(١٥٦) شرح عمدة الحافظ ص٤٦٤/٤٦٥. وتخريج الحديث في (هـ٢٧٤ ص٤٦٥) منه.

(١٥٧) شرح عمدة الحافظ ص٤٦٦. وتخريج الحديث في (هـ١١ ص٤٦٦) منه.

قال فيها: «ثم قلت: وتجر المضاف اليه... ثم قلت: بمعنى «من» أو «في» ان حَسُن تقدير احدهما وحده، والا فبمعنى «اللام»...

ومن المقدر بـ«في» وحده قول الله تبارك وتعالى: «تربصُ أربعة أشهرٍ» و«مكرُ الليل والنهار». وقول النبي ﷺ: «رباطُ يوم وليلةٍ أفضلُ من صيام شهرٍ وقيامِهِ».(١٥٨)

٢٥ - الفصل بين جزئي الاضافة بمعمول المضاف وهو جار ومجرور:

قال: «الفصل بين جزئي الاضافة بمعمول المضاف جائز في الكلام الفصيح اذا لم يكن الفاصل فاعلاً، ولا في حكم الفاعل نحو: «عرفت اعتاق الجارية سيدها»، و«اعطاءَ الدرهَم زيدٍ»..فمن ذلك.. قول النبي«هل انتم تاركو لي صاحبي»(١٥٩).

ولم يكن الحديث وحده هو شاهده في هذا الموضع وانما احتج بقراءات لبعض آيات القرآن على هذا.

٢٦ - الاضافة: يحذف المضاف ويبقى الجر لدلالة مضاف قبله عليه مع الفصل بينهما بغير «لا» ومع عدم العطف:

قال: «فلو انفصل العاطف بغير «لا» او عدم العطف وبقي الجر حكم بندوره. فبقاء الجر مع الانفصال... قول النبي ﷺ: «فضلُ الصلاة بالسؤالِ على الصلاة بغير سؤالِ سبعين صلاةً». وقد يكون من هذا قول النبي ﷺ حين قيل له عن الدجال: «ما لبثه في الأرض؟ فقال:«أربعين يوماً» اي: «لبث اربعين يوماً».

وهذا أولى من تقدير: «يلبث» ليكون الجواب موافقاً للسؤال لفظاً ومعنى»(١٦٠).

وقد كان ابن مالك اول من اجازه مع حكمه بندوره واثباته اياه

---

(١٥٨) شرح عمدة الحافظ ص٤٨٢ - ٤٨٣. وتخريج الحديث في (هـ٣١ ص٤٨٣) منه.

(١٥٩) شرح عمدة الحافظ ص٤٩٠ - ٤٩١. وتخريج الحديث في (هـ٧٨ ص٤٩١) منه.

(١٦٠) شرح عمدة الحافظ ص٥٠١ - ٥٠٢. وتخريج الحديث الأول وهو من حديث عائشة رضي الله عنها في (هـ١٣٩ ص٥٠١). وتخريج الحديث الثاني (هـ١٤٥ ص٥٠٢) منه.

في الحديث النبوي الشريف.

٢٧ - المضاف الى ياء المتكلم: بقاء «ميم» «فم» مع الاضافة:

أثبت ابن مالك بالحديث ثبوت «ميم» «فم» مع اضافتها خلافا لما ذهب اليه بعض النحويين قال: «ومنع بعض النحويين ثبوت«ميم» «فم» في الاضافة الى الياء وغيرها في الشعر، والصحيح جوازه على قلة، وفي الحديث: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك».[١٦١]

فابن مالك يثبت هنا بالحديث ثبوت «ميم» «فم» مع اضافتها مع ان النحاة حكموا بندرته حتى في الشعر، ومعنى هذا انهم منعوا وجوده في النثر.

٢٨ - تمييز العدد المركب والعقود والمعطوف بجمع لا يعد تمييزاً انما هو اما بدل او صِفَـة او حال للتمييز المحذوف:

قال وهو يتحدث عما يميز بمفرد نكرة منصوب: «وان ورد موضع تمييز شيء منها جمع، فالتمييز محذوف، والواقع موقعه بدل من منصوب قبله، او صفة له، وان لم يكن قبله منصوب جعل حالاً.

فالبدل كقوله تعالى: «وقطّعناهم اثنتي عشرة أسباطاً امماً».

وكقول ابن مسعود-رضي الله عنه : «قضى رسول الله ﷺ في دِيَةِ الخطأ: عشرين بنتَ مخاض وعشرين بني مخاض وعشرين ابنةَ لبون، وعشرين حِقَّة وعشرين جذعة».

فنصب«بنت مخاض وابنة لبون وحقة ، وجذعة» على التمييز لانهَّن مفردات، وجعل «بني مخاض» بدلاً من «عشرين» او صفة لأنه جمع»[١٦٢] ولا أظن أحداً من النحاة السابقين تحدث في شيء من هذا، أو اثبت هذا الموضع على هذه الاعاريب بالحديث الوارد عن

---

(١٦١) شرح عمدة الحافظ ص٥١٦. وتخريجه في (هـ٤٩ ص٥١٦) منه. وفي صحيح مسلم بزيادة: «عند الله يوم القيامة..» ج٢ ص٨٠٧.

(١٦٢) شرح عمدة الحافظ ص٥٢٧ - ٥٢٨. والتخريج في (هـ٩٢ ص٥٢٨) منه.

الرسول ﷺ.

٢٩ - تقدير ناصب او رافعٍ للالفاظ التي تستعمل للتوكيد لكنها جاءت مخالفة لما اكد بها في الاعراب:

قال في التوكيد بالنفس ونحوه: «وقال سيبويه في باب: «ما ينتصب فيه الاسم لانه لا سبيل له أن يكون صفة »: «مررت بزيد وأتاني اخوه انفسهما» على تقدير: «أعنيهما انفسهما» وبالرفع على تقدير: «هما صاحباي انفسهما» فعلى هذا وامثاله نَبَّهتُ بقولي: «وقد يحذف المؤكد، وعلى هذا يحمل رواية النصب في قول النبي ﷺ: «فصَلوا جلوساً اجمعين» كأنه قال: «أعنيكم أجمعين» (١٦٣)

فأثبت بالحديث مالم يأت له سيبويه بشاهد ثابت، او نستطيع أن نقول انه خرَّج الحديث على هذا الوجه الذي ذكره سيبويه فاستفاد من كلام سيبويه ومن الحديث معاً.

٣٠ - قد يقع «جمعاء» و«اجمع» حالين بعد معرفتين ونعتين بعد نكرتين:

قال في التوكيد: «وحكى الفراء: «اعجبني القصرُ أجمعُ» و«اعجبتني الدار جمعاءُ». بالرفع فيهما على التوكيد، وبالنصب فيهما على الحالية.

ولم يجز في «أجمعين» و«جُمَع» الا التوكيد. وفي الحديث: «كما تُناتج الابلُ من بهيمةٍ جمعاءَ»: اي «مجتمعة الخلق». وعلى هذا يتخرج قول الراجز:

يرمي عليها وهي فرعٌ اجمعُ وهي ثلاثُ أذرُعٍ واصبَعُ

فـ«اجمع» هنا صفة لـ فرع» بمعنى «مجتمع» كما كان «جمعاء» صفة لـ«بهيمة» وهذا اختيار الشلوبين.

والى هذا أشرت بقولي: وقد يقع «أجمع» و«جمعاء» حالين بعد

(١٦٣) شرح عمدة الحافظ ص٥٦٧ - ٥٦٨ والتخريج في (هـ١١٤ ص٥٦٨) منه.

معرفتين، ونعتين بعد نكرتين »[١٦٤].

٣١ - ابدال نكرة من معرفة، وظاهر من مضمر:

وفي باب البدل احتج بالحديث فقال: «واشترط الكوفيون في ابدال النكرة من المعرفة اتفاق لفظيها كما هو في قوله تعالى: «لَنَسفعاً بالناصيةِ ناصيةٍ كاذبةٍ».

وليس ذلك شرطاً بل يجوز ابدال نكرة من معرفة مع اختلاف اللفظين..... وفي حديث ابي ذرّ-رضي الله عنه: «سألت رسول الله ﷺ: «هل رأى ربَّه؟» فقال: «رأيتُهُ نوراً أَنَّىٰ أراه» فأبدل «نوراً» وهو نكرة من مفعول «رأيته» وهذا من ابدال الظاهر من المضمر المفسَّر به »[١٦٥]. ثم قال: «وابدال الظاهر من المضمر كثير ايضا ومنه ما تقدم من قول النبي ﷺ: «رأيته نوراً أَنَّىٰ أراه»»[١٦٦].

فأثبت بالحديث نفسه شيئين منعهما بعض النحاة، وربما الكوفيون منهم - كما يبدو من النص - ابدال النكرة من المعرفة، وابدال الظاهر من المضمر بلا شروط ولا محاذير.

٣٢ - كون النعت اخص من المنعوت، وكون متبوع عطف البيان أَخصَّ منه: ردَّ ابن مالك بما ورد في الحديث على من قال من النحويين: «ان النعت لا يكون أخص من المنعوت، وان عطف البيان لا يكون إلا اخص من متبوعه»، فقال: «وكلا القولين غير مرضيّ لمخالفته الدليل النظري، والدليل السماعي. أما الدليل النظري فان النعت وعطف البيان يشتركان في تكميل دلالة المتبوع وزيادة وضوحه، وذلك حاصل بالأخص، والاعم، وبالمساوي. فمن قصر الجواز على بعضها دون بعض فقد تحكَّم بغير دليل وحاد عن اوضح سبيل.

وأما الدليل السماعي، فان النعت بالأخص واقع في كلام العرب

---

(١٦٤) شرح عمدة الحافظ ص٥٧٥ - ٥٧٦. والتخريج في (هـ٣١ ص٥٧٥) منه.

(١٦٥) شرح عمدة الحافظ ص٥٨١ - ٥٨٢.

(١٦٦) شرح عمدة الحافظ ص٥٨٣.

كثيراً، ضمن ذلك قول النبي ﷺ: «سبحانَ الملكِ القدوسِ»[١٦٧].

٣٣ - «ثم» تفيد وجود مهلة بين المعطوف والمعطوف عليه في الوقت:

قال في «عطف النسق»: «وحق المعطوف بـ«ثم» أن يكون وقته بعد وقت المعطوف عليه بمهلة قليلة او كثيرة. وفي الحديث: «ان جبريل نزل فصَّلى، فصلّى رسول الله ﷺ، ثم صلىٰ فصلَّى رسول الله ﷺ، ثم صلى فصلىٰ رسول الله ﷺ، ثم صلَّى فصلى رسول الله ﷺ، ثم صلَىٰ فصَّلى رسول الله ﷺ. ثم قال: بهذا أمِرتُ»[١٦٨].

وهذا احتجاج بالحديث على موضع قياسي معروف.

٣٤ - العطف بـ«حتى» لا يقتضي الترتيب خلافا لبعض المتأخرين:

رأى - محتجا بَالحديث - ان «حتى» لا تقتضي الترتيب في استعمالها عاطفة، فقال: «وهي في عدم التعرض للترتيب كـ«الواو». وزعم بعض المتأخرين أنها تقتضي الترتيب. وليس بصحيح، بل يجوز أن يقال: «حفظ فلان القرآن حتى سورة البقرة». وان كانت سورة البقرة اول ما حفظ أو متوسطاً حفظها.

ويجوز أن يقال: «عرف النحو حتى التصريف» لمن كان علمه بغير التصريف متأخراً.... وفي الحديث. «كل شيء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس»[١٦٩].

٣٥ - جواز حذف «الواو» العاطفة بين المتعاطفين ان امن اللبس:

قال: «وتنفرد «الواو» ايضاً بجواز حذفها ان امِن اللبس كقول النبي ﷺ: «تصدَّق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُرِّهِ من صاعِ تمره»[١٧٠].

---

(١٦٧) شرح عمدة الحافظ ص٥٩٨ - ٥٩٩. وينظر تخريجه في (هـ٦٢ ص٥٩٩) منه.

(١٦٨) شرح عمدة الحافظ ص٦١١ وينظر تخريج الحديث في (هـ٤٩ ص٦١١) منه.

(١٦٩) شرح عمدة الحافظ ص٦١٦ وتخريج الحديث في (هـ٧٩ ص٦١٦) منه بروايات مختلفة بعضها ليس فيها الشاهد.

(١٧٠) شرح عمدة الحافظ ص٦٤٠. وفي مسند احمد ٣٥٩/٤ «لقد تصدق رجل من ديناره من درهمه من ثوبه من صاع بره من صاع تمره.. حتى قال: ولو بشق تمرةٍ»..

٣٦ - إعمال اسم المصدر عمل المصدر:

قال: «ومن شواهد اعمال اسم المصدر عمل المصدر.... في الحديث: «من قبلة الرجل امرأتَهُ الوضوءُ»[(١٧١)].

٣٧ - إضافة المصدر الى فاعله المرفوع به محلاً:

تحدث عن اعمال المصدر فقال: «..ولا يلزم ذكر مرفوع المصدر، واذا ذكـر فالأكثر اضافة المصدر اليه مقتصراً عليه او مذكوراً بعده ما يحتاج اليه من الفضلات، فالأول نحو: «وكذلك أخذ ربِّكَ». والثاني: «ولولا دفع الله الناسَ».

واضافته الى المنصوب مقتصراً عليه اكثر من اضافته مذكوراً بعده المرفوع. ومنه قول النبيّ ﷺ في مباني الاسلام: «وحجُّ البيتِ من استطاعَ اليه سبيلا»[(١٧٢)].

وهذا الحديث الذي أورده هنا إن صحَّ انه حديث كما صرح به فان لفظة لفظ قوله تعالى: «ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا» والشاهد فيه ما في الآية نفسها من اضافة المصدر الى مفعوله ثم المجيء بالفاعل بعدهما وهو «من استطاع». ووقوع مثل هذا في منثور الكلام جائز وان كان قليلاً - كما يقول - فالحديث هنا للاستدلال لا للاحتجاج.

٣٨ - اسم الهيئة من الثلاثي على «فِعْلَة»، والمرة على «فَعلَة»:

وهذا موضع قياسي معروف يقع فيه البناء لهذا المعنى في الشعر والنثر، وليس في استدلاله بالحديث فيه إثبات شيء مخالف للقواعد.

قال: «ثم نبهَّت على أن «المرَّة» من الفعل الثلاثي يصاغ لها اسم على وزن «فَعْلَة». وان الهيئة منه يصاغ لها اسم على وزن «فِعْلَة»

---

(١٧١) شرح عمدة الحافظ ص٦٩٤ - ٦٩٥. وتخريجه في (هـ٦١ ص٦٩٥) شرح العمدة..

(١٧٢) شرح عمدة الحافظ ص٦٩٩. قال محقق الكتاب: «لم اجد لفظ الحديث هذا في ما توفر لي من كتب تخريج الحديث... وقد استشهد به الاشموني ٢/٢٨٩. وتحدث الصبان عن الحديث والآية. في حاشيته على الاشموني (هـ٩٨ ص٦٩٩ من شرح عمدة الحافظ) وكذا بحثت انا عنه فيما بين يدي من كتب الحديث فلم اعثر عليه. الا ان ابن مالك صرح بانه حديث في (مباني الاسلام).

كقول النبي ﷺ: «اذا قتلتم فأحسِنوا القِتلَة، واذا ذبحتم فأحسِنوا الذِّبحة».[173]

٣٩ - مطابقة اسم التفضيل للموصوف به افراداً وتثنية وجمعا وتأنيثا، او المجيء به مفرداً مذكراً اذا اضيف الى معرفة:

قال: «وان كان مضافا الى معرفة ولم يرد باضافته معنى «من» وجب له من مطابقة ما هو له ما وجب للمقرون بـ«أل».. وان اريد باضافته معنى «من» جاز أن يجري في المطابقة مجرى المقرون بـ«أل» لمشابهته اياه في التعريف. وجاز أن يجري في عدم المطابقة مجرى العادي المتلوّ بـ«من» لأنه مصاحب لمعناها فجاز أن يساوي المصاحب للفظها.

وقد اجتمع الاستعمالان في قول النبي ﷺ: «الا اخبركم بأحبكم اليَّ واقربكم مني مجالس يوم القيامة، أحاسنكم اخلاقا الموطئون اكنافا الذين يألفون ويؤلفون، ألا اخبركم بأبغضكم اليّ وابعدكم مني مجالس يوم القيامة اساوئكم اخلاقا الثرثارون المتفيهقون»[174]

وقد تقدم لنا أن بينا أن الزمخشري كان اول المحتجين به لهذا الغرض وباللفظ نفسه، وان كان ابن جني قد سبقه الى الاحتجاج بالجزء الأخير منه على ان معنى «الثرثار» مأخوذ من «الثرَّة» الا ان الأول رباعي والثاني ثلاثي.[175] فلم يجيء ابن مالك بجديد سوى تعليل تجويز المطابقة وعدمها فيه.

٤٠ - التفضيل بين قبيحين او بين شرين او بين بغيضين مما يحوج الى التأويل:

قال: «ومما يحوج الى التأويل قولهم في الشرَّين: «هذا خير من هذا»، وفي القبيحين: «هذا أحسن من هذا» وفي البغيضين: «هذا أحبُّ من هذا» وفي العسرين: «هذا أهون من هذا» بمعنى: «أقل شراً»

---

(١٧٣) شرح عمدة الحافظ ص٢٧٦. وتخريج الحديث في (هـ٥٨ ص٧٢٦) منه.

(١٧٤) شرح عمدة الحافظ ص٧٦٠ - ٧٦١. وتخريج الحديث في (هـ٥٩ ص٧٦١) منه.

(١٧٥) ينظر شرح المفصل ج٣ ص٥ - ٧ والمنصف ج٢ ص١٩٩.

و « أقل قبحاً » و « أقل بغضا » و « أقل عسراً ».

فمن الأول قول النبي ﷺ: « لأَن يجلس احدُكم على جمرةٍ خيرٌ له من أن يجلس على قبر »(١٧٦)

٤١ - رفع أفعل التفصيل للأسم الظاهر:

قال فيه: « حكى سيبويه أن من العرب من يرفع بأفعل التفضيل الظاهر بلا شرط. فيقول: « مررت برجل أحسن منه ابوه ». وهي لغة ضعيفة.

ويعرض لأفعل التفضيل ما يسوّغ ارتفاع الظاهر به عند جميع العرب، وذلك بأن يكون بعد نفي مقصوداً به تفضيل شيء على نفسه باعتبار محلَّين او وقتين نحو: « ما رأيت أحداً احسنَ في عينه الكحل منه في عين زيد » و « ما من ايام أحبَّ الى الله فيها الصومُ منه في أيّام العشر ».(١٧٧)

وقد احتج بهذا الحديث معظم النحاة السابقين ابتداء من سيبويه، ونرى أن فاعل اسم التفضيل في الحديث هو لفظ « الصوم » الذي نفى الدكتور محمود حسني محمود وجوده في الفاظ الحديث ورواياته.

٤٢ - حذف تمييز « نعم » النكرة:

احتج بقوله ﷺ: « من توضَّأ يوم الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغُسل أفضل » وهذا الحديث احتج به السابقون وأولهم سيبويه الا انه اقتصر فيه على لفظ « فبها ونعمت ».

وقد حدّده ابن مالك بشرط لم يذكره السابقون فقال: « والنكرة التالية « نعم » مميزة لا تحذف ولا يقتصر عليها الا في نادر من القول مُردف بعطف يقوم مقام ذكر المخصوص. »(١٧٨).

---

(١٧٦) شرح عمدة الحافظ ص٧٦٧ - ٧٦٨. وتخريجه في (هـ١٠٧ ص٧٦٨) منه. وهو في صحيح مسلم ج٢ ص٦٦٧: « لأن يجلس احدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص الى جلده خير له من ان يجلس على قبر ». وفيه الشاهد.

(١٧٧) شرح عمدة الحافظ ص٧٧٢ - ٧٧٣. وينظر تخريج الحديث في (هـ١٤٤ ص٧٧٣) منه

(١٧٨) شرح عمدة الحافظ ص٧٨٤ - ٧٨٥. وتخريجه في هامش (٧٢ ص٧٨٦) منه. وفي بعض كتب الحديث اختلاف في اللفظ لا يؤثر في الشاهد.

٤٣ - منع صرف « حسَّان » وما يشبهه مما في آخره « الف ونون » قبلها ثلاثة احرف مدغم ثانيها في ثالثها مع جواز صرفه.

تحدثّ النحاة السابقون عن هذا الموضع وبينوا جواز الصرف ومنعه في ما آخره الف ونون قبلها ثلاثة احرف مدغم ثانيها في ثالثها، لكنهم احتجوا عليه بحديث لم يختلفوا في افادته هذا الحكم، إلاّ أن ابن مالك شرح القاعدة واحتج عليها بحديث آخر، فقال: وهو يتحدث عمّا يمنع صرفه مما في آخره ألف ونون:

« فإن كان قبل الألف ثلاثة احرف مدغم ثانيها في ثالثها جاز أن يجعل الثاني والثالث أصلين والألف والنون زائدتين، وأن يجعل أحد المثلين زائداً والنون اصلاً؛ فيمنع الصرف على الوجه الثاني، فإن ورد السماع بأحد الحكمين وجب قبوله واجتنب الآخر. فمن ذلك: « حَسَّان » ورد السماع بمنعه الصرف في النثر والنظم، ولم يرد صرفه في رواية يوثق بها. فعُلم بذلك أن وزنه « فعلان » من « الحسّ » لا « فَعَّال » من « الحسن » ومن ورود ذلك نثراً قول النبيﷺ: « اللهمَّ أيِّد حسَّانَ بروح القدس ».[١٧٩]

والذي يبدو أن محقق الكتاب أخطأ في اثبات النص الصحيح، فأثبت ما ذكرناه وهو « فيمنع الصرف على الوجه الثاني » وهذا يعكس القاعدة والحكم به لأن الصحيح ان ما كان الثاني والثالث فيه أصلين يمنع من الصرف لزيادة الألف والنون، وهو الذي ذكره اولا، وما كان احد المثلين فيه زائداً يصرف لأن النون فيه أصلية.

وقد أثبت المحقق في الهامش عبارة هي الصواب وأثبت الخطأ وعلى هذا تكون العبارة الصحيحة فيه: « فيمنع الصرف على الوجه الأول ويصرف على الثاني » أو « على الوجه الثاني » على حسب ما هو موجود في النسخة التي ذكرت

---

(١٧٩) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص٨٦٤. والحديث في مسند الامام احمد ج٦ ص٧٢ بلفظ: « عن عائشة أن رسول اللهﷺ وضع لحسان منبراً في المسجد ينافح به عنه بالشعر ثم يقول رسول اللهﷺ: « ان الله عز وجل ليؤيد حسان بروح القدس، ينافحُ عن رسول اللهﷺ ».

في الهامش. ويؤكد ذلك قوله: « فمن ذلك « حسّان » ورد الجماع بمنعه الصرف... فعلم بذلك أن وزنه « فعلان » والمهم انه احتج بالحديث هنا على ورود « حسَّان » ممنوعا من الصرف في النثر.

هذه هي الأحاديث التي وردت للاحتجاج في كتب ابن مالك التي بين يدي وقد لاحظت فيها أنه قد قام باستقراء كتب الحديث عامة واستخلص منها ما جاء على قواعد منعها النحاة أو أجازوا وقوعها أحكاما جديدة مستنداً الى بعضها الآخر. وردَّ على كثير من السابقين قواعدهم وأحكامهم وأقوالهم بما جاء في الأحاديث.

وقد سبق الى بعض هذه الأحاديث النحاة الأوائل، لكن احتجاج ابن مالك بها كان في كثير منها ليس مطلقاً وانما هو محدد بشروط لم يشر اليها المتقدمون، فزاد عليهم جديداً، كما لاحظنا من المواضع التي ذكرناها، او اختلف فيها موضع الاحتجاج. وقد يكون الموضع المحتج له بالحديث نفسه عند المتقدمين الا انه احتج فيه بحديث يختلف عما احتجوا به.

أما كتابه« شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » فقد وجَّه فيه أحاديث وردت في صحيح البخاري وفيها خروج عن ظاهر القواعد الموضوعة، أما عامة الأحاديث الواردة فيه فقد ذكرها بطريقة تدل على انه استقرأ ما في صحيح البخاري من احاديث واردة في ابواب النحو المتفق عليها او المختلف فيها، او التي رجح هو فيها أوجه إعرابية رجح النحاة غيرها. فذكر في كل باب أو موضوع ما ورد عليه من أحاديث في خلال تخريجه للاحاديث المشكلة وتوجيهه لها. سأوردها باختصار لنتعرف عليها ذاكرة صفحات الكتاب التي وردت فيها الأحاديث، بلا شرح او تفصيل:

١ - انفصال الضميرين في قوله ﷺ: « ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاثة لم يبلغوا الحنث الا ادخله الله الجنة بفضل رحمته اياهم »[1].

٢ - اختلاف الضميرين في الرتبة (متكلم - مخاطب - غائب). وحكم التقديم والتأخير فيها ان كانا متصلين: وعليه جاء:

(١) شواهد التوضيح ص٢٩.

أ - قول المرأة لرسول الله ﷺ: «لأكسوكها».

ب - قول الرجل له ﷺ: «اكسنيها».

جـ - قول الخضر عليه السلام: «يا موسى اني على علم من علم الله علمنيه لا تعلمه أنت، وانت على علم علمكهُ الله لا أعلمه».

٣ - ان الأرجح جواز انفصال ايٍّ من ضميري المخاطب أو الغائب ان كانا منصوبين: ومن شواهده قول النبي ﷺ: «فإن الله ملككم اياهم، ولو شاء لملكهم اياكم»[٢].

٤ - الانتقال من ضمير الغيبة الى ضمير المتكلم، والأصل ضمير الغيبة في قول النبي ﷺ: «انتدب الله لمن خرج في سبيله ألا يخرجه إلا ايمان بي وتصديق برسلي».

وكان اللائق في الظاهر: «لا يخرجه الا ايمان به وتصديق برسله»[٣].

٥ - المحصَّب: انما كان منزل. ومنها قول عائشة رضي الله عنها: «باب المحصب، انما كان منزل ينزله النبي ﷺ - تعني «المحضَّب»[٤].

ويبدو من ذكر هذا الحديث أن ابن مالك جاء به لتوضيح المعنى اللغوي للمحصب ولتصحيح التصحيف فيه لأنه المحضَّب بالضاد المنقوطة. ولا علاقة له بموضوعات النحو.

٦ - حذف الخبر لكونه مفهوماً:

ومما يتعين كونه من هذا النوع قول النبي ﷺ: «أليس ذو الحجة؟» بعد قوله: «أيُّ شهر هذا؟» الأصل: «أليسه ذو الحجة؟»[٥]

٧ - في رفع المستثنى بعد «إلاّ»: ومنها:

أ - قول عبدالله بن ابي قتادة (رض):

---

(٢) شواهد التوضيح ص٣٠.

(٣) شواهد التوضيح ص٣١.

(٤) شواهد التوضيع ص٣٤.

(٥) شواهد التوضيح ص٣٥.

«أحرموا كلهم الا ابو قتادة لم يحرم».

ب - وقول ابي هريرة (رضي): «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «كل أُمَّتي معافى الا الجاهرون»[٦].

٨ - وفي المبتدأ الثابت الخبر بعد «الا»:

ما جاء في «جامع المسانيد» من قول النبي ﷺ:

«ما للشياطين من سلاح ابلغ في الصالحين من النساء الا المتزوجون[٦] أولئك المطهرون المبرءون من الخنا».

٩ - ومن الابتداء بعد «الا» محذوف الخبر قول النبي ﷺ:

أ - «ولا تدري نفس بأي ارض تموت إلاّ الله»:

ب - وقوله: «كل امتي معافى الا الجاهرون»[٧]. وقد تكرر هذا.

١٠ - في وقوع المبتدأ نكرة محضة بعد «اذا المفاجأة» وبعد «واو الحال»:

أ - قول بعض الصحابة رضي الله عنهم: «اذا رجلٌ يصلي».

ب - قول عائشة رضي الله عنها: «ودخول رسول الله ﷺ وبرمةٌ على النار»[٨].

جـ - ومثله: «ودخل النبي ﷺ فإذا حبلٌ ممدود»[٩].

١١ - في ترك تنوين «ثمانٍ». ومنه:

قول ابي برزة رضي الله عنه: «غزوت مع النبي ﷺ ست غزوات أو سبع أو ثماني».

قلت: الاجود أن يقال: «سبع غزوات أو ثمانيا» - بالتنوين - لأن لفظ «ثمان» وان كان كلفظ «جوارٍ» في أن ثالث حروفه «ألف» بعدها حرفان ثانيهما «ياء»، فهو يخالفه في أن «جواري» جمع

---

(٦) شواهد التوضيح ص٤١ وتكرر في ٤٣.

(٧) شواهد التوضيع ص٤٣.

(٨) شواهد التوضيح ص٤٤.

(٩) شواهد التوضيح ص٤٥.

و « ثمانيا » ليس بجمع ، واللفظ بها في الرفع والجر سواء ، ولكن تنوين « ثمان » تنوين صرف كتنوين « يمانٍ ».وتنوين « جوارٍ » تنوين عوض كتنوين « اعمٍ »[10].

١٢ - في استعمال « إن » المخففة المتروكة عاريا ما بعدها من « اللام الفارقة » ومن الأحاديث الواردة فيه:

أ - قول عبدالله بن بُسْر : « إنْ كنَّا فرغنا في هذه الساعة ».

ب - وقول رسول الله ﷺ : « وايم الله إنْ كان لخليقا للامارة وإن كان لمن احب الناس اليَّ ».

وقد اثبت اللام في الموضعين بعد « إن » في هذا الحديث فاين الشاهد » عند ابن مالك؟.

جـ - وقول معاوية رضي الله عنه : « إنْ كان من اصدق هؤلاء المحدثين ». - يعني كعب الأنصار.[11]

د - وقول نافع : « فكان ابن عمر رضي الله عنه يعطيَ عن الكبير والصغير حتى إن كان يعطي لمن بنيَّ ».

هـ - ومنه قول عائشة رضي الله عنها : « ان كان رسول الله ﷺ يحب التَّيمن ».

و - وقول عامر بن ربيعة : « إن كان رسول الله ﷺ يبعثنا وما لنا طعام الا السلف من التمر »[12].

وقد علق ابن مالك على هذه الأحاديث - التي جاء احدها خلواً من الشاهد بقوله:

« وقد اغفل النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الاستغناء

(١٠) شواهد التوضيح ص٤٧.

(١١) شواهد التوضيح ص٥٠.

(١٢) شواهد التوضيح ص٥٠ - ٥١.

عنها بكون الموضع غير صالح للنفي ، وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الاطلاق ليجري الباب على سنن واحد ، وحاملهم على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع ، فبينت اغفالهم وأثبتُّ الاحتجاج عليهم لا لهم »[١٣].

١٣ -في العطف على ضمير الجر بغير اعادة الجار :
ومنها قول رسول الله ﷺ : « إنما مثلُكم واليهودِ والنصارى كرجل استعمل عمّالاً ».

ثم بيَّن بعد هذا الحديث ان الصحيح جوازه وخطَّأَ البصريين عامة فقال : « نضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير اعادة الجار ، وهو ممنوع عند البصريين الا يونس وقطرباً والاخفش. والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين ، وصحة استعماله نظماً ونثراً ».[١٤]

ويستدل بعد هذا بآيات من القرآن الكريم[١٥]. والملاحظ انه يثبت القاعدة بالحديث ثم يستدل بالقراءات. والذي يبدو أنه يعتبر القراءات بعد الحديث في اثبات الحكم والاحتجاج له ، أما آيات القرآن الكريم الثابتة في المصحف فهي الأصل الأول في الاحتجاج عنده. بعد هذا يأتي بأحاديث فيها ما يخالف الاسلوب المعتاد ويوجهها. وكل من هذه الأحاديث في موضع وقد يكون في الموضع اكثر من حديث:

١٤ -حديث عرّف فيه العدد وبقي المضاف اليه بلا تعريف وهو قول ابي هريرة رضي الله عنه: « ثم قدم الذي كان أسلفه فأتى بالالف دينار »[١٦] حيث ادخل « ال » على « الف » مع اضافتها الى

---

(١٣) شواهد التوضيح ص٥٢.
(١٤) شواهد التوضيح ص٥٢.
(١٥) شواهد التوضيح ص٥٣ - ٥٧.
(١٦) شواهد التوضيح ص٥٧ وما بعدها.

«دينار» معَ أن الأصل ادخالها على «دينار» وهو المضاف اليه. فيقال: «الف الدينار».

١٥ - افراد الاسم المضاف مع تثنية المضاف اليه. وذلك في

أ - «أمرنا أن نخرج الحُيَّضَ يوم العيدين» والأصل: «يومي العيدين» وهو قول ام عطية.

ب - حديث الوضوء من قول الراوي: «ومسح أذنيه ظاهرهما وباطنهما»[١٧]

١٦ - جمع الاسم المضاف مع تثنية المضاف اليه:

ومنه قول النبي ﷺ: «إزرة المؤمن الى أنصاف ساقيه»[١٨]

١٧ - توحيد خبر المثنى المعبر عنه بواحد:

قال فيه: «ويلحق بهذا: توحيد خبر المثنى المعبر عنه بواحد، كالتعبير عن الاذنين والعينين بحاسَّة. فاجراء هذا النوع مجرى الواحد جائز كقوله ﷺ: «مِن أفرىٰ الفِرى أن يري عينيه مالم تر»، ولو راعى اللفظ لقال: «ما لم تريا». ومثل الحديث قول الشاعر:

وكأنَّ في العينين حب قرنفل او سنبلاً كُحِلَت به فانهلَّتِ[١٩]

فقد وجَّه الحديث أولاً وبنى عليه التفسير والقاعدة ثم استدل بالشعر. وعاد بعد هذه الأحاديث التي احتاج الى توجيهها الى الطريقة الأولى -وهي أن يذكر الموضوع الذي يتحدث فيه ويحتج خلاله بالأحاديث الواردة فيه. مما عثر عليه فيه، وذلك:

١٨ - في ورود الماضي بمعنى الأمر وحذف العاطف لصحة المعنى:

منه قول عمر رضي الله عنه: «اذا وسَّعَ الله عليكم فأوسعوا، صلّى

---

(١٧) شواهد التوضيح ص٦٠.

(١٨) شواهد التوضيح ص٦١.

(١٩) شواهد التوضيح ص٦٢.

رجل في إزار ورداء، في ازار وقميص، في إزار وقباء»[٢٠]. والمعنى «ليَصلِّ».

١٩ - في انه يجوز الكسر والفتح في همزة «أنَّ»:
منه قول رسول الله ﷺ: «اسقِ يا زبير، ثم ارسل الماء».
فقال الأنصاري: «أنه ابن عمتك»[٢١].

٢٠ - في ثبوت خبر المبتدأ بعد «لولا»، ومنه:
أ - قول النبي ﷺ: «يا عائشة؛ لولا قومك حديثو عهد بكفر لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين». ويروى «حديث عهدهم بكفرٍ»[٢٢].
ب - وقول عبد الرحمن بن الحارث لأبي هريرة: «اني ذاكر لك أمراً ولولا مروان أقسمَ عليَّ فيه لم اذكره لك»[٢٣].

٢١ - في استعمال «في» بمعنى التعليل: ومنه:
أ - قول النبي ﷺ: «عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت فدخلت فيها النار».
ب - و«يعذبان وما يعذبان في كبير»[٢٤]. وبيَّن ابن مالك بعد هذا الحديث أن النحاة السابقين لم يستقرئوا لا القرآن ولا الحديث ولا الشعر فقال:
«قلت: تضمن هذا الحديث استعمال «في» دالة على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم...»[٢٥]

٢٢ - في استعمال «حوَّل» بمعنى: «صيَّر» وفي كونها تعمل عملها:
ومنه قول رسول الله ﷺ: «ما احب أنه يُحوَّل احُدٌ اليَّ ذهباً»[٢٦].

---

(٢٠) شواهد التوضيح ص٦٢.
(٢١) شواهد التوضيح ص٦٣.
(٢٢) شواهد التوضيح ص٦٥.
(٢٣) شواهد التوضيح ص٦٦.
(٢٤) شواهد التوضيح ص٦٧ - ٦٨.
(٢٥) شواهد التوضيح ص٦٧.
(٢٦) شواهد التوضيح ص٦٩.

وقال بعده: «تضمن هذا الحديث استعمال «حوّل» بمعنى «صيّر» وعاملة عملها، وهو استعمال صحيح خفي على اكثر النحويين.

٢٣ - في وقوع ثلاثة اشياء في حديث واحد: «وقوع التمييز بعد «مثل» ووقوع جواب «لو» مضارعاً منفياً، ووقوع «لا» بعد «أنْ».
في قول رسول الله ﷺ: «لو كان لي مثلُ أحُدٍ ذهباً ما يسرُّني أن لا يمرَّ عليَّ ثلاث وعندي منه شيء»[٢٧]

ثم وجَّه هذا الحديث بقوله: «..الثاني أن يكون الأصل «ما كان يسرُّني» فحذف «كان» وهو جواب «لو»، وفيه ضمير هو الاسم، و«يسرُّني» خبر.

وحذف «كان» مع اسمها وبقاء خبرها كثير في نثر الكلام ونظمه». فمن النثر. قول النبيَّ ﷺ: «المرء مجزي بعمله إنْ خيراً فخيرٌ وان شراً فشرٌ. أي: «ان كان عمله خيراً فجزاؤه خيرٌ، وان كان عمله شراً فجزاؤه شرٌّ»:

٢٤ - في استعمال «حتى» مكان «حين» ورفع المضارع بعدها:
ومنه قول ابن عمر رضي الله عنه: «رأيت رسول الله ﷺ يركب راحلته، ثمَّ يُهِلُّ حين تستوي به قائمةً» ويروى: «حتى تستوي به قائمةً».[٢٨]

٢٥ - في تأنيث ضمير المذكر باعتبار الفِرَق والزُّمَر.
منه قول رسول الله ﷺ في باب المواقيت: «هُنَّ لَهُنَّ ولمن أتى عليهنَّ من غير أهلِهِنَّ».
وعلق عليه بقوله: «وبالأفصح جاء قوله «هنَّ لهنَّ...» ولو جاء بغير الأفصح لكان: «هنَّ لها ولمن أتى عليها من غير اهلها»[٢٩].

٢٦ - وقد يكون العدول عن الظاهر لتحصيل التشاكل للمتجاورين:
أ - كما قيل في بعض الادعية:

---

(٢٧) شواهد التوضيح ص٧٠.
(٢٨) شواهد التوضيح ص٧٠ - ٧٢.
(٢٩) شواهد التوضيح ص٧٣ - ٧٤.

« اللهمَّ رب السموات وما أظللنَ، ورب الأَرَضين وما أقْلَلْنَ، ورب الشياطين وما أظَلَلنَ » [والصحيح: « ما أضللن من الضَّلال »].

قال بعده: « واللائق بضمير الشياطين أن يكون « واواً » فجعل نوناً قصداً للمشاكلة، والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير ».

ب - ومنه: « لا وريتَ ولا تليتَ ».

جـ - ومنه « أخذه ما قَدُمَ وحَدُثَ » والأصل: « تلوتَ » و « حدَثَ ».[30] قال بعده؛ « ونظائر ذلك كثيرة ».

وقد مَرَّ بنا أن الفراء وكثير من النحاة الذين جاءوا بعده ذكروا بعض الاحاديث التي غيرت فيها الكلمات للتجانس، مثل: « مأزورات » و « اللامة » و « مأمورة » وغيرها. لكنهم لم يذكروا هذه الاحاديث.

٢٧ - في صحة انتصاب التمييز بفعل، أن يصلح اسناد الفعل اليه:
ومنه قول رسول الله ﷺ : « فانطلقنا الى ثقب مثل التنور أعلاه ضيّق واسفله واسع يتوقد تحته ناراً ».[31] - نصب « ناراً » على التمييز.

٢٨ - في حذف الموصول مستغنى عنه بصلته:
قال: « وأحسن ما يستدل به على هذا الحكم قوله ﷺ : « مثل المهجّر كالذي يهدي بدنة، ثم كالذي يهدي بقرة، ثم كبشاً، ثم دجاجة، ثم بيضة » فإن فيه حذف الموصول واكثر الصلة ثلاث مرات ».[32]

٢٩ - في وقوع خبر « جعل » وغيرها من أفعال المقاربة مفرداً، وجملة اسمية، وجملة من فعل ماض، ومنه:

---

(٣٠) شواهد التوضيح ص٧٥.
(٣١) شواهد التوضيح ص٧٥.
(٣٢) شواهد التوضيح ص٧٦ - ٧٧.

أ - قول رسول الله ﷺ: « فجعل كلما جاء ليخرج رمى فيه بحجر ».

ب - وقول الصاحب رضي الله عنه: « فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً ».

جـ - وقول أنس: « فما جعل يشير بيده الى ناحية من السماء الا انفرجت ».

د - وفي آخر: « وكان ابو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فاذا هو بالنبي ﷺ وراءه ». وليس في هذا الحديث شاهد للموضع فالخبر مضارع لا ماض.

هـ - وفي حديث جبير بن مطعم: « علِقت برسول الله ﷺ الاعراب يسألونه حتى اضطروه الى سمرة » ويروى: « فطفقت »[٣٣]. ولا شاهد فيه، الخبر مضارع.

٣٠ - في إشكال تأنيث « دُنيا » اذا نُكّرت: ومنه:

أ - قول رسول الله ﷺ: « من كانت هجرته الى دُنياً يصيبها او امرأة يتزوجها ».

ب - وقول ابي ذر رضي الله عنه: « ولا والله لا أسألهم دُنياً، ولا استفتيهم عن دين حتى ألقى الله »[٣٤].

٣١ - في تحقيق لفظ « خوّة » - بلا همزة.

ومنه قول رسول الله ﷺ على رواية الاصيلي: « ولكن خوّة الاسلام »[٣٥].

٣٢ - في جواز تأنيث المذكر اذا اول بمؤنث، ومنه:

أ - قول النبي ﷺ: « أسرعوا بالجنازة، فإن تكُ صالحة فخير تقدمونها، وان تك سوى ذلك فشرٌّ تضعونه عن رقابكم ».

قال بعد هذا الحديث: « قلت: وموضع الاشكال في هذا

---

(٣٣) شواهد التوضيح ص٧٧ - ٧٨.

(٣٤) شواهد التوضيح ص٨٠ - ٨١.

(٣٥) شواهد التوضيح ص٨٢.

الحديث قوله: «فخير تقدمونها» فأنت الضمير العائد على «الخير» وهو مذكر، فكان ينبغي أن يقول: «فخير تقدمونه».

ب - ومن اعطاء المذكر حكم المؤنث باعتبار التأويل قول النبي ﷺ في احدى الروايتين: «فان في احدى جناحيه داء والاخرى شفاء». «والجناح» مذكر ولكنه من الطائر بمنزلة «اليد»، فجاز تأنيثه مؤولا بها».

جـ - ويؤيد ذلك قول ابن عباس رضي الله عنه: «اجتمّع عند البيت قرشيان وثقفيّ أو: ثقفيان وقرشيّ، كثيرة شحم بطونهم، قليلة فقه قلوبهم»[36].

٣٣ - في حذف همزة الاستفهام مع إرادتها، منه:

أ - «ان الحسن او الحسين اخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه، فنظر اليه رسول الله ﷺ فأخرجها من فيه وقال: «أما علمت؟ وفي نسخة: «ما علمت؟» قلت: لا اشكال فيه الا في رواية من روى «ما علمت؟».

ب - وقول النبي ﷺ: «أتاني آتٍ من ربي فبشّرني أنه من مات من امتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، قلت: «وإن زنى وان سرق؟»

قال: «وإن زنى وإن سرق».

اراد رسول الله ﷺ: «أوَ إن زنى وان سرق؟».

جـ - ومنه حديث ابن عباس: «أن رجلاً قال: «إن امّي ماتت وعليها صوم شهر»، فأقضيه؟. وفي بعض النُّسَخ: «أفأقضيه؟»[37].

٣٤ - في استعمال جمع الكثرة مكان جمع القلة في اسماء العدد، ومنه:

أ - قول رسول الله ﷺ: «لو أن نهراً بباب احدكم يغتسل فيه كل

---

(٣٦) شواهد التوضيح ص٨٤ - ٨٦.

(٣٧) شواهد التوضيح ص٨٧ - ٨٩.

يوم خمس مرات ما تقول ذلك يبقى من درنه؟ ». و « مرات » جمع قلة فلا شاهد فيه الا ان كانت الرواية « مرار ».

ب - وقول حمران: « فأفرغ على كفيه ثلاث مرار » يعني عثمان رضي الله عنه.

جـ - وقول عائشة: « ثم يصب على رأسه ثلاث غرف ».

د - ومنه قول أم عطية رضي الله عنها: « جعلن رأس بنت رسول الله ﷺ ثلاثة قرون ».

قال ابن مالك بعد هذه الأحاديث: « وأما قول النبي ﷺ: « يغتسل فيه كل يوم خمس مرات » فوارد على مقتضى القياس؛ لأن الجمع بالالف والتاء جمع قلة ». وقد نبهت الى هذا.

وأما قول عائشة رضي الله عنها: « ثم يصب على رأسه ثلاث غُرَف ». فالقياس عند البصريين أن يقال: « ثلاث غرفات »؛ لان الجمع بالالف والتاء جمع قلة، والجمع على « فُعَل » عندهم جمع كثرة، والكوفيون يخالفونهم فيرون أن « فُعَلا » و « فِعَلاً » من جموع القلة، ويعضد قولهم قول عائشة رضي الله عنها: « ثلاث غرف ».

والحاصل أن « ثلاث غرف » ان وجّه على مذهب البصريين الحق بـ« ثلاثة قروء ». وان وجه على مذهب الكوفيين فهو وارد على مقتضى القياس »[٣٨].

٣٥ - استعمال فعل « القول » مكان فعل « الظن »:

قال ابن مالك مشيراً الى حديث النبي ﷺ في الموضع السابق:

أ - « وأما قوله ﷺ: « ما تقول ذلك يُبقي من درنه؟ » ففيه شاهد على اجراء فعل « القول » مجرى فعل « الظن » - على اللغة المشهورة، والشرط فيه أن يكون فعلاً مضارعاً مسنداً الى المخاطب متصلاً باستفهام...

---

(٣٨) شواهد التوضيح ص٩٠ - ٩١.

ومنه الحديث المذكور؛ لأنه قد تقدم فيه «ما» الاستفهامية وليها فعل القول مضارعاً مسنداً الى المخاطب فاستحق ان يعمل عمل فعل الظن».

ب - ومن اجراء فعل «القول» مجرى فعل «الظن» على اللغة المشهورة: قول النبي ﷺ: «آلبِرَّ تقولون بهنَّ؟» أي: «آلبر تظنون بهنَّ؟»..

وفي رواية عائشة رضي الله عنها: «ألبِرَّ تُرَوْنَ بهنَّ». ومعنى «تُرَون» أيضاً: «تظنون». فالبَّر: مفعول أول. و«بهنَّ» مفعول ثانٍ؛ وهما في الاصل مبتدأ وخبر»(٣٩).

٣٦ - في اعادة ضمير المذكر العاقل على مؤنث ومذكر غير عاقل:

أورد حديثا مشكلاً هو قول ابي جحيفة رضي الله عنه: «خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة فاتي بوَضوء فتوضأ، فصلى بنا الظهر والعصر، وبين يديه عَنَزَةٌ، والمرأة والحمار يمرون من ورائها».

ثمَّ قال: «قلت: المشكل من هذا الحديث «والمرأة والحمار يمرون» فاعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل. والوجه فيه - أنه أراد: «والمرأة والحمار وراكبه»(٣٩ب).

٣٧ - في حذف عامل الجر مع ابقاء عمله؛ منه:

أ - قول النبي ﷺ: «من كان عنده طعام اثنين فليذهب بثالث، وإن أربعة فخامس أو سادسٍ». قال ابن مالك: «قلت: هذا الحديث قد تضمن حذف فعلين وعاملي جر باقٍ عملاهما بعد «إن» وبعد «الفاء».

ب - ومن بقاء الجر بالحرف المحذوف قوله عليه السلام: «صلاة الرجل في الجماعة تُضعَّف على صلاته في بيته وفي سوقه خمساً وعشرين ضعفاً» أي: «بخمس».

ويبدو أن موضع الاستشهاد قد جاء خطأ: فالكلام على

---

(٣٩) شواهد التوضيح ص٩١ - ٩٢.

(٣٩ب) شواهد التوضيح ص٩٣.

«بقاء الجر بالحرف المحذوف» والحديث مثبت بنصب «خمساً» والمقصود بـ«خمس» فاين الشاهد ولا جرّ هنا؟

جـ - وقوله: «أقربها منك باباً» في جواب من قال: «فإلى أيها اهدي؟».

د - وقوله: «فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين صلاة». أراد «الى اقربها» و«بسبعين صلاة» ذكرهما صاحب جامع المسانيد(٤٠).

٣٨ - في وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ:

ومنه قول النبي ﷺ: «فغداً لليهود وبعد غد للنصارى».

قال ابن مالك: «قلت: في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان خبر مبتدأ هو من اسماء الجثث، والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من اسماء المعاني كقولك: «غداً التأهبُ وبعد غدٍ الرحيلُ». فلو قيل: «غداً زيدٌ وبعد غدٍ عمرو، لم يجز»(٤١).

والذي يبدو لي أن الوارد في النسخة المطبوعة من وشواهد التوضيح غير صحيح وهو: «غداً لليهود وبعد غد للنصارى» والصحيح ان يكون الحديث: «غداً اليهودُ وبعد غد النصارى» بلا «لام جر» حتى يصح الاخبار عنه.

٣٩ - في تعدية «شبَّه» الى اثنين؛ الأول بنفسه، والثاني بالباء.

ومنه قول عائشة رضي الله عنها: «شبَّهْتُمونا بالحمر والكلاب».

قال ابن مالك: «قلت: المشهور تعدية «شبَّه» الى مشَبَّهٍ ومشبَّهٍ به دون «باء»(٤١ب).

ولا أرى لقول ابن مالك هذا وجها من الصحة وانما المعروف هو العكس(٤١جـ).

---

(٤٠) شواهد التوضيح ص٩٣ - ٩٤.

(٤١) شواهد التوضيح ص٩٥ - ٩٦.

(٤١ب) شواهد التوضيح ص٩٥ - ٩٦.

(٤١جـ) ينظر اللسان (شبَّه) وهو صحيح في (أشبه).

٤٠ - في استعمال: «اثنا عشر» بدلاً من «اثني عشر» في المنصوب:
ومنه قول بعض الصحابة: «فَفَرَّقنا اثنا عشر»[٤٢].

٤١ - ومن لغتهم أيضاً قصر «الابِ» و«الاخ» [والمثنى والملحق به] ومنها:
أ - قول ابن مسعود رضي الله عنه لأبي جهل: «أنت أبا جهل».
ب - قول ام رومان: «بينما أنا مع عائشة جالستان» فـ«جالستان» حال، وكان حقه لو جاء على اللغة المشهورة أن تكون بالياء، لكنه جاء على اللغة الحارثية.
جـ - ومما جاء عليها قوله عليه السلام: «إياكم وهاتان الكعبتان الموسومتان».
د - وقوله عليه السلام: «إني وإياك هذان وهذا في مكان واحد يوم القيامة».
أخرجها ابو الفرج في جامع المسانيد[٤٣].

٤٢ - في وقوع خبر «كاد» مقرونا بـ«أن»:
قال فيه ابن مالك: «وهو ما خفي على اكثر النحويين، ومنه:
أ - قول عمر رضي الله عنه: «ما كدت أن اصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب».
ب - وقول أنس: «فما كدنا أن نصل الى منازلنا».
جـ - وقول بعض الصحابة: «والبرمة بين الأثافيّ قد كادت أن تنضج».
د - وقول جبير بن مطعم: «كاد قلبي أن يطير».
ثم قال ابن مالك معلقاً على هذه الاحاديث منبها الى رأي النحاة فيها وفي الموضع نفسه راداً عليهم منعهم وروده في غير ضرورة الشعر:
«قلت: تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر «كاد» مقرونا بـ«أن»، وهو مما خفي على أكثر النحويين، أعني وقوعه في

(٤٢) شواهد التوضيح ص٩٧.
(٤٣) شواهد التوضيح ص٩٧ - ٩٨.

كلام لا ضرورة فيه. والصحيح جواز وقوعه الا أن وقوعه غير مقرون بـ « أن » اكثر واشهر من وقوعه مقروناً بـ « أن »، ولذلك لم يقع في القرآن الا غير مقرون بـ « أن »......

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقرونا بـ « أن » من استعماله قياساً لو لم يرد سماع؛ لان السبب المانع من اقتران الخبر بـ « أن » في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ « طفق » و « جعل » فإن « أن » تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا.

وقد اجتمع الوجهان في قول عمر: « ما كدت أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تغيب » ورأى في قول الشاعر:

« ونهنهت نفسي بعد ما كدت أفعَلَهْ »

اشعاراً باطراد اقتران خبر « كاد » بـ « أن » ؛ لان العامل لا يحذف ويبقى عمله الا إذا اطرد ثبوته[٤٣ب].

هـ - وفي قول النبي ﷺ فيما رويته بالسند المتصل: « كاد الحسدُ يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفراً »[٤٤].

٤٣ - في جواز حذف المضاف اليه لدلالة ما بعد المحذوف عليه، ومنه:

أ - قول النبي ﷺ: « أوحي اليَّ انكم تفتنون في القبور مثلَ أو قريباً من فتنة الدَّجّال ».

علق ابن مالك على هذا الموضع بقوله: « والمعتاد في صحة هذا الحذف أن يكون مع اضافتين كقول الشاعر:

أمامَ وخلفَ المرءِ من لُطْفِ رَبِّهِ كَوالِيءُ تَزْوي عنه ما هو يَحذَرُ

ومن وروده باضافة واحدة كالوارد في الحديث قول الراجز:

مَهْ عاذلي فهائما لن أبرحا بمثلِ او أحسنَ من شمسِ الضحى

أراد: « بمثل شمس الضحى أو أحسن من شمس الضحى.

والوجه في رواية من روى: « أو قريبَ » بلا تنوين - أن يكون

(٤٣ ب) شواهد التوضيح ص١٠٢ - ١٠٣.

(٤٤) شواهد التوضيح ص٩٨ - ١٠١.

أراد: «تفتنون مثل فتنةِ الدجال او قريبَ الشبه من فتنة الدجال» فحذف المضاف اليه «قريب» وبقي هو على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف، وهذا الحذف في المتأخر لدلالة المتقدم عليه، قليل.

وكالكلام على «مثل أو قريباً» بعد «تفتنون في قبوركم» الكلام على:

ب - «مثل او قريبا» بعد «حتى يكون بينه وبين الجدار» في حديث دخول ابن عمر الكعبة، الا ان قيل: بينه وبيْن الجدار موصول حذف وبقيت صلته»[٤٥].

٤٤ - في ترجيح كون «ربّ» للتكثير لا للتقليل:

ومنه قول النبي ﷺ: «يا ربَّ كاسيةٍ فِي الدنيا عاريةٍ في الآخرة».

٤٥ - في وقوع التمييز بعد فاعل «نعم» و«بئس» الظاهر. من ذلك:

أ - قول النبي ﷺ: «نعم المنيحةُ اللقحة الصفيُّ مِنحةً».

ب - وقول امرأة عبدالله بن عمرو - تعنيه: «نعم الرجل من رجل لم يطألنا فِراشاً، ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتيناه».

جـ - وقول المَلَك: «ولنعمَ المجيءُ جاء».

والذي في حديث الملك لا يعد شاهداً على مجيء التمييز بعد فاعل «نعْمَ» الظاهر، وقد علق عليه ابن مالك بقوله: «وفي قول الملك له: «ولنعم المجيء جاء» شاهد على الاستغناء بالصلة عن الموصول أو بالصفة عن الموصوف في باب «نعم» لأنها تحتاج الى فاعل هو «المجيء». والى مخصوص بمعناها وهو مبتدأ مخبر عنه بـ«نعم» وفاعِلها. وهو في هذا الكلام وشبهه موصول أو موصوف بـ«جاء»، والتقدير: «ولنعم المجيء الذي جاء» أو «ولنعم المجيء مجيءٌ جاء..» وكونه موصولا أجود لأنه مخبر عنه. وكون المخبر عنه معرفة أولى من كونه نكرة»[٤٦]

---

(٤٥) شواهد التوضيح ص١٠٢ - ١٠٣. ولم يذكر ابن مالك حديث دخول ابن عمر الكعبة بلفظه.

(٤٦) شواهد التوضيح ص١٠٤ - ١١٠.

٤٦ - في بيان سدّ الحال مسد الخبر، ومنه:
أ - قول الصحابة رضي الله عنهم: «كانوا يصلّون مع رسول الله ﷺ وهم عاقدي أُزُرهم».
ب - وقول صاحبة المزادتين: «عهدي بالماء أمس، هذه الساعة ونفرنا خلوفا».

وقد وضح ابن مالك محل الاستشهاد في هذين القولين بما يأتي:
«قلت: اعلموا وفقكم الله أن «عاقدي ازرهم» و«خلوفا» منصوبان على الحال، وهما حالان سدّتا مسد الخبرين المسندين الى «هم» و«نفرنا» وتقدير الحديث الأول: «وهم مؤتزرون عاقدي أزرهم». وتقدير الثاني: «ونفرنا متروكون خلوفاً»[٤٧].

٤٧ - حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه:
أ - قال ابن مالك: «وقول صاحبة المزادتين: «عهدي بالماء أمسِ هذه الساعة» اصله «في مثل هذه الساعة» فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه».
ب - ومن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ايضاً: قوله: «فقلنا لمسروق: «سله أكان عمر يعلم من الباب» أي «يعلم من مثل الباب».

٤٨ - في حذف المعطوف للعلم به، ومنه:
أ - قول النبي ﷺ: «اجتنبوا الموبقات، الشرك بالله والسحر» قال ابن مالك فيه: «فإن التقدير» اجتنبوا الموبقات: الشرك بالله والسحر وأخواتها».
ب - وقول علي رضي الله عنه: «كنت اسمع رسول الله ﷺ يقول: «كنـــــت وابو بكر عمر» و«فعلـــــت وأبو بكر وعمر» و«انطلقت وأبو بكر وعمر».
جـ - وقول عمر: رضي الله عنه: «كنت وجار لي من الأنصار».

---

(٤٧) شواهد التوضيح ص١١٠ - ١١١.

قال فيهما ابن مالك: «وتضمن الحديث الثاني والثالث صحة العطف على ضمير الرفع المتصل، غير مفصول بتوكيد او غيره، وهو مما لا يجيزه النحويون في النثر، الا على ضعف، ويزعمون أن بابه الشعر، والصحيح جوازه نثراً ونظماً.

د - وقول رسول الله ﷺ: «اسكن فما عليك الا نبيّ أو صدِّيق او شهيد».

هـ - وقول ابن عباس رضي الله عنه: «كل ما شئت واشرب ما شئت، ما أخطأتك اثنتان: سرف أو مخيلة» قال ابن مالك: «معناه: «ما أخطأتك اثنتان سرف ومخيلة».[٤٨]

٤٩ - في اعادة ضمير مؤنث الى مذكر:

ومنه: قول رسول الله ﷺ: «ما العمل في أيام افضل منها في هذه الأيام، قالوا: ولا الجهاد في سبيل الله؟ قال: ولا الجهاد في سبيل الله، الاّ رجل خرج يخاطر بنفسه وماله فلم يرجع بشيء»:

قال ابن مالك: «قلت: في هذا الحديث اشكال من جهتين: احداهما: عود ضمير مؤنث في «منها» الى «العمل» وهو مذكر.

والثانية: استثناء «رجل» من «الجهاد»، وابداله منه، مع تباين جنسيهما».[٤٩]

٥٠ ب - في اتصال نون الوقاية باسم الفاعل وبأفعل التفضيل:

ومنه قول النبي ﷺ لليهود: «فهل أنتم تاركوني؟»

قال ابن مالك: «قلت: مقتضى الدليل أن تصحب «نون الوقاية» الاسماء المعربة المضافة الى ياء المتكلم لنفيها خفاء الاعراب» فلما منعوها ذلك كان كأصل متروك فنبهوا عليه في بعض الاسماء المعربة المشابهة للفعل.

ومنه قول النبي ﷺ لليهود: «فهل انتم صادقوني؟».

---

(٤٨) شواهد التوضيح ص١١٢ - ١١٥.

(٤٩) شواهد التوضيح ص١١٦ - ١١٧.

ولما كان لأفعل التفضيل شبه بفعل التعجب، اتصلت به النون المذكورة أيضاً في قول النبي ﷺ: «غير الدجال أخوفني عليكم» والأصل فيه: «أخوف مخوفاتي عليكم» فحذف المضاف الى «الياء» وأقيمت هي مقامه، فاتصل «أخوف» بها مقرونة بالنون».

٥١ - تنازع الفعلين مفعولاً واحداً، واعمال الثاني في الظاهر:

أ - منه قول ابن عمر - في احدى الروايتين - «لما فتحَ هذين المصرين: أتَوا عمراً». ففيه تنازع «فتحَ» و«أتوا»، وهو على اعمال الثاني، واسناد الأول الى ضمير عمر»[(٤٩ب)].

ب - ومنه قول ابي شريح الخزاعيّ: «سمعت اذناي وأبصرت عيناي رسول الله ﷺ حين يتكلم».

قال ابن مالك فيه: «قلت: في هذا الحديث تنازعُ الفعلين مفعولاً واحداً، وإيثار الثاني بالعمل - أعني «أبصرت» - لأنه لو كان العمل لـ«سمعت» لكان التقدير «سمعت اذناي النبي ﷺ، وكان يلزم - على مراعاة الفصاحة - أن يقال: «وابصرته»... فيستفاد من «سمعت اذناي وابصرت عيناي النبي ﷺ» جواز: «أطعم زيد وسقى محمد جعفراً، واكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع»[(٤٩جـ)].

٥٢ - مجيء «عَدَّ» مثل «ظن» في المعنى والعمل:

ومنه قول بعض الصحابة رضي الله عنهم: «جاء جبريل الى النبي ﷺ فقال: ما تعدّون أهل بدر فيكم؟ قال: من أفضَل المسلمين.»

قال ابن مالك: قلت: في هذا الحديث شاهد على أن «عَدَّ» قد توافق «ظن» في المعنى والعمل...

وإجراء «عَدَّ» مُجرى «ظن» معنى وعملاً مما أغفله اكثر

(٤٩ب) شواهد التوضيح ص١١٩ - ١٢٠. والصحيح ان تكون «فتح» مبنية للمعلوم في الموضعين.

(٤٩جـ) شواهد التوضيح ص١١٨ - ١٢١.

النحويين وهو كثير في كلام العرب »[٥٠].

٥٣ ب - في مجيء « اختص » بمعنى « خصّ »، وحذف العائد على الموصول: منه قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: « ولم يختص قريبا دون من أحوج اليه » قال ابن مالك: « قلت: المشهور في « اختص » أن يكون موافقاً لـ « خصّ » في التعدي الى مفعول.

وقوله: « دون من احوج اليه » أصله: « دون من هو أحوج اليه » فحذف العائد على الموصول وهو مبتدأ مع كون الصلة غير مستطالة، وفيه ضعف، وهو مع ذلك مستعمل »[٥٠ب].

٥٤ - زيادة « من » بغير شرط:

أ - منه قول عائشة رضي الله عنها: « كان يصلي جالساً، فيقرأ وهو جالس، فاذا بقي من قراءته نحوٌ من كذا »... « وانما الاشكال في رواية النصب « نحواً ». قال فيه ابن مالك: « وفيه وجهان: أحدهما: أن تكون « من » زائدة، ويكون التقدير: « فإذا بقي قراءته نحواً » فـ « قراءته » فاعل « بقي »، وهو مصدر مضاف الى الفاعل ناصب « نحواً » بمقتضى المفعولية ».

وزيادة « من » على هذا الوجه لا يراها سيبويه؛ لأنه يشترط في زيادتها شرطين:
أحدهما: تقدم نهي أو نفي أو استفهام. والثاني: كون المجرور بها نكرة...

٥٥ - حذف الفاعل بعد النفي وشبهه:[٥١]

والوجه الثاني: أن يجعل « من قراءته » صفة لفاعل « بقي » قامت مقامه لفظاً ونوي ثبوته. ويجعل « نحواً » منصوباً على الحال،

---

(٥٠) شواهد التوضيح ص١٢١ - ١٢٢.

(٥٠ب) شواهد التوضيح ص١٢٣ - ١٢٥.

(٥١) لم يضع ابن مالك لهذه الأحاديث باباً او عنواناً يجمعها، ويبدو من الشاهد فيها - ومن الامثلة التي بعدها ان هذا العنوان هو المقصود فيها.

والتقدير: «فإذا بقي باق من قراءته نحواً من كذا» وهذا الحذف يكثر قبل «من» لدلالتها على التبعيض:

أ - ومنه قول النبي ﷺ: «حتى يكون منهن كلهنَّ ثلاثاً وثلاثين»...

ولا يفعل هذا الحذف غالبا دون صفة مقرونة بـ«من» الا بعد نهي او نفي» ومثل لوقوعه بعد النهي بقراءة هشام: «ولا يَحسَبَنَّ الذين قتلوا في سبيل الله امواتاً». فإن معناه: «ولا يَحسَبَنَّ حاسب الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً».

ب - ومثل قراءة هشام قول النبي ﷺ: «ولا تناجشوا ولا يَزيدن على بيع أخيه، ولا يَخطبن على خطبته».

جـ - ومثله، وان لم يكن بصيغة النهي: «نهى رسول الله ﷺ أن يقيم الرجل من مجلسه ويجلس فيه».

د - ومثله: «نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين: عن اللماس والنباذ، وأن يشتمل الصمّاء، وأن يحتبي في ثوب واحد».

هـ - ومن حذف الفاعل بعد النفي قول النبي ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن»[٥٢].

٥٦ - استعمال «من» في ابتداء غاية الزمان، ومنه:

أ - قول رسول الله ﷺ: «مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً، فقال: من يعمل لي الى نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعملت اليهود الى نصف النهار على قيراطٍ قيراطٍ. ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار الى صلاة العصر على قيراطٍ قيراطٍ؟ فعملت النصارى من نصف النهار الى العصر على قيراطٍ قيراطٍ.. ثم قال: من يعمل لي من صلاة العصر الى مغرب الشمس على قيراطين قيراطين؟ ألا فأنتم

---

(٥٢) شواهد التوضيح ص١٢٥ - ١٢٩.

الذين تعملون من صلاة العصر الى مغرب الشمس، الا لكم اجركم مرتين».

قال ابن مالك: «قلت: تضمن هذا الحديث استعمال «من» في ابتداء غاية الزمان اربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه في قوله: «وأما «من» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن..».

ب - ومن شواهد هذا الاستعمال ايضاً قول النبيﷺ: «أرأيتكم ليلتكم هذه فان على رأس مائة سنة منها».

جـ - وقول عائشة رضي الله عنها: «فجلس رسول اللهﷺ ولم يجلس عندي من يوم قيل فيَّ ما قيل».

د - وقول أنس: «فلم أزل احب الدُّبَّاء من يومئذ».

هـ - وقول بعض الصحابة: «فمُطرنا من جمعة الى جمعة»[٥٣].

ويبدو من هذا الموضع ومن كلام ابن مالك ورده على النحويين اتباعهم سيبويه انه اجاز هذا الموضع بناء على ما وجده في الحديث من كثرة مجيء «من» لابتداء الغاية في الزمان. وقد غفل النحويون عنه أو تغافلوا فلم يستقرئوا من الأمثلة ما يقوي الموضع لديهم.

٥٧ - حذف «الفاء» والمبتدأ معاً من جواب الشرط، ومنه:

أ - قول رسول اللهﷺ لسعد رضي الله عنه: «إنَّك إن تركت وُلدَكَ أغنياءَ خيرٌ من أن تتركهم عالة».

ب - وقولهﷺ لأبيّ بن كعب: «فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها».

جـ - وقولهﷺ لهلال بن أميّة: «البيِّنة وإلاّ حدٌّ في ظهرك».

قال ابن مالك معلقا على هذه الأحاديث. وراداً على النحويين غفلتهم عنه: «قلت: تضمن الحديث الأول حذف «الفاء» والمبتدأ معاً من جواب الشرط، فإن الأصل: «ان تركت

---

(٥٣) شواهد التوضيح ص١٢٩ - ١٣١.

ولدك أغنياء فهو خير». وهو مما زعم النحويون انه مخصوص بالضرورة. وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر، ويقل في غيره»[٥٤]. وقال: «والنحويون لا يعرفون بمثل هذا الحذف في غير الشعر، أعني حذف «فاء» الجواب اذا كان جملة اسمية أو جملة طلبية. وقد ثبت ذلك في هذين الحديثين، فبطل تخصيصه بالشعر، لكن الشعر به أولى»[٥٤ب].

فابن مالك يثبت هنا معتمداً على الحديث كثرة حذف «الفاء» والمبتدأ في جواب الشرط في الشعر من غير ضرورة ملجئة ويجيء في النثر ولا يمتنع لكنه اقل منه في الشعر خلافاً لما ذكره النحويون من اختصاصه بضرورة الشعر.

٥٨ - حذف المبتدأ المقرون بواو الحال.

ومنه قول عمر بن ابي سلمة: «رأيت رسول الله ﷺ يصلي في ثوب واحد مشتملٌ به في بيت أم سلمَة» - ثبت برفع «مشتمل»[٥٥].

٥٩ - حذف «الفاء» في جواب «أمَّا»، ومنه:

أ - قول رسول الله ﷺ: «أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله؟».

ب - وقوله ﷺ: «أما موسى كأني انظر اليه إذ انحدر في الوادي». وفي بعض النسخ «إذا انحدر».

جـ - وقول عائشة رضي الله عنها: «وأما الذين جمعوا بين الحجّ والعمرة طافوا طوافا واحداً».

د - وقول البراء بن عازب رضي الله عنه: «أمَّا رسول الله ﷺ لم يُوَلِّ يومئذ»[٥٦].

---

(٥٤) شواهد التوضيح ص١٣٣.

(٥٤ب) شواهد التوضيح ص١٣٦.

(٥٥) شواهد التوضيح ص١٣٥ - ١٣٧.

(٥٦) شواهد التوضيح ص١٣٧ - ١٣٩.

٦٠ - في استعمال «رجع» بمعنى «صار»:
ومنه قول النبي ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضُكم رقاب بعض».

٦١ - في استعمال «لعل» للرجاء المجرد من التعليل: وحذف اسم «كان» بعد «اذ» و: «لو»:
ومنه قوله ﷺ: «لا يتمنّى أحدكم الموت: إمَّا محسناً فلعله يزداد، وإمَّا مسيئاً فلعله يستعتب».

٦٢ - في وقوع اسم «ليس» نكرة محضة:
ومنه قوله ﷺ: «ليس صلاةٌ أثقلَ على المنافقين من الفجر والعشاء».

٦٣ - في استعمال «ليس» للنفي العام: ومنه قول عمر رضي الله عنه: «ليس هذا أريدُ» وقول ابن عمر رضي الله عنه: «كان المسلمون حين قدموا المدينة يجتمعون، فيتحينون الصلاة، ليس يُنادَىٰ لها».

٦٤ - ذكر ابن مالك بعد هذه الأحاديث قول السائب بن يزيد رضي الله عنه: «كان الصاع على عهد رسول الله ﷺ مدٌّ وثلثٌ».
وهذا من باب الاضمار في «كان».

لقد جمع المواضع من (٦٠) حتى (٦٤) معاً وجاء بالأحاديث بعدها بلا ترتيب، وجاء بالأخير بلا عنوان، وقال بعد ذلك:
«قلت: مما خفي على أكثر النحويين استعمال «رجع» كـ«صار» معنى وعملاً، ومنه قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» أي: «لا تصيروا».... وقوله ﷺ «إما محسنا وإما مسيئا» أصله: «إما يكون محسنا وامَّا يكون مسيئاً» فحذف «يكون» مع اسمها مرتين. وأبقى الخبر، واكثر ما يكون ذلك بعد «أن» و«لو».

وفي «ليس صلاة أثقل على المنافقين» بعض اشكال»[٥٧].

فقول ابن مالك في حذف «كان: «وأكثر ما يكون ذلك بعد «إن» و«لو» والذي في الحديث الشاهد حذفه بعد إمَّا، ولا أدري

(٥٧) شواهد التوضيح ص١٣٧ - ١٤٢.

ما علاقة الشاهد بالموضع؟ كما أن الذي في العنوان «بعد» «إذ» لا «ان» كما ذكر هنا.

ثم جمع عدة مواضع في مكان واحد، وجاء بعدها بالأحاديث الشواهد بلا ترتيب أيضاً فقال:

٦٥ - ٦٧: في استعمال «يوشك» بـ«أن»، وفي مجيء «عسى» بمعنى «حَسِبَ»، وفي اجراء «رأى» البصرية مجرى «رأى» القلبية. وجاءت هذه:

أ - في قول النبي ﷺ: «يوشك أن يكون خيرَ مالِ المسلم غنمٌ يتبع بها شَعَفَ الجبال».

ب - وفي قول ابي بكر لعمرَ رضي الله عنه: «وما عسِيتَهم أن يفعلوا بي؟».

جـ - وفي حديث آخر: «وكان ابو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فاذا هو بالنبي ﷺ وراءه».

د - في قول أنس: «فما جعل يشير بيده الى ناحية من السماء الا تفرَّجت».

هـ - وفي حديث جبير بن مطعم: «فَعَلِقت الأعراب يسألونه حتى اضطروه الى سَمُرة». وفي رواية: «فطَفِقَتْ الأَعراب».

و - وقول عائشة: «لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ ومالنا من طعام الا الاسودان».

ز - وقول حذيفة رضي الله عنه: «لقد رأيتني أنا ورسول الله ﷺ عنه نتوضأ في إناء واحد».

ح - وفيما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة والدارمي عن المقدام بن معد يكرب الكندي رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «يوشك الرجل متكئا على أريكته يحدّث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرّمناه»(٥٨).

---

(٥٨) شواهد التوضيح ص١٤٢ - ١٤٤.

قال ابن مالك بعد أن ذكر هذه الأحاديث: «وفي قول ابي بكر لعمر رضي الله عنه:

«وما عسيتهم أن يفعَلوا بي» شاهد على تضمين فعل معنى فعل آخر، واجرائه مجراه في التعدية»[٥٩].

ثم يأتي بعد هذا بأحاديث يوجهها توجيهات مختلفة بحسب الرواية أو الروايات، وهذه الأحاديث:

١ - في توجيه قوله ﷺ في صفة الدجال: «وان بين عينيه مكتوب كافر» وفي نسخة اخرى: «مكتوباً كافر».

٢ - وفي توجيه قوله ﷺ: «ولعله يخفف عنها»، وقوله ﷺ: «لعله أن يخفف عنها».

٣ - وقوله ﷺ: «فان أحدكم اذا صلّى، وهو ناعس، لا يدري لعله يستغفر فيسبّ نفسه».

٤ - وقول البراء رضي الله عنه: «رأيت رسول الله ﷺ على بغلته البيضاء، وإن أبا سفيان آخذٌ بزمامها».

٥ - وقول ام حبيبة رضي الله عنها: «إني كنت عن هذا لغنية»[٦٠].

وعلق بعد هذا على حديث الدجال بروايتيه فقال:

«قلت: اذا رفع في حديث الدجال «مكتوب» جعل اسم «ان» محذوفا، وما بعد ذلك جملة من مبتدأ وخبر في موضع رفع خبراً لـ«انَّ»، والاسم المحذوف إما ضمير شأن، واما ضمير عائد على الدجَّال.

٦ - ونظيره إن كان المحذوف ضمير الشأن:

أ - قول النبي ﷺ في بعض الروايات «وإن لنفسِك حقٌّ».

ب - وقوله ﷺ: - بنقل من يوثق بنقله - «إن من اشدّ الناس

---

(٥٩) شواهد التوضيح ص١٤٥.

(٦٠) شواهد التوضيح ص١٤٧.

عذابا يوم القيامة المصورون».

جـ - ومنه قول رجل للنبي ﷺ: «لعل نزعها عرق» أي: «لعلها»[61] فخرَّج الرفع في هذه الاحاديث لما يصلح ان يكون اسم «إنَّ» او خبرها والجملة غير تامة به. على ان اسم «إنَّ» أو «لعل» ضمير شأن محذوف والجملة المذكورة - اسمية كانت ام فعلية هي الخبر.

ومما وجَّهه من الحديث كذلك:

٧ - قوله ﷺ: «هو لها صدقة».

٨ - قوله ﷺ: «ما تركنا صدقة» بالرفع والنصب.

٩ - وقوله: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد كل أمة اوتوا الكتاب من قبلنا».

١٠- وقول ابي هريرة رضي الله عنه: «بعث رسول الله ﷺ أبانَ على سرية».

١١ -وفي قصة موسى: «في مكانٍ ثَرْيَانَ».

١٢ -وقوله ﷺ: «اللهم سبعاً كسبع يوسف» وفي نسخة ابي ذر «سبعٌ».

١٣ -وقوله ﷺ: «من اصطبح بسبع تمرات عجوة».

١٤ -وقوله ﷺ: «ويلُمِّه مِسْعَر حرب»[62].

وبعدها انتقل الى الكلام على حديث وجبت فيه «أن» ظاهرة، ثم أتى بالأحاديث المحذوفة فيها «أن» مع كون المعنى واللفظ محتاجين إليها، وهي:

٦٨ -في مجيء «أن» الناصبة للمضارع بعد «بيد»:

قال ابن مالك: «بيدَ» بمعنى «غير» والمشهور استعمالها متلوة بـ«أن» كقوله - عليه الصلاة والسلام -: «نحن الآخرون السابقون، بيد أنهم اوتوا الكتاب من قبلنا واوتيناه من بعدهم».

---

(٦١) شواهد التوضيح ص١٤٨.

(٦٢) شواهد التوضيح ص١٥٣.

٦٩ - حذف «أن» وهي مرادة في:

أ - قوله عليه الصلاة والسلام: «لا يَحِلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحدُّ على ميت فوق ثلاث.»

ب - وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يحل لامرأة تسأل طلاق اختها».

أراد: «أن تحدَّ»، و«أن تسألَ»[٦٣].

ثم عاد الى توجيه بعض الاحاديث وهي:

١ - توجيه نصب قوله ﷺ: «الصبحَ أربعاً».

٢ - وقول بعض الصحابة: «فقلت: الصلاة يا رسول الله. قال: الصلاة أمامَك».

٣ - وقول عمر رضي الله عنه: «وإيَّايَ ونَعْمَ ابنِ عَوْفٍ ونعمَ ابنِ عَفَّانَ».

٤ - وقول الملك في النوم لعبدالله بن عمر: «لن تُرَعْ، لن تُرَعْ».

٥ - وقول النبي ﷺ لعليّ رضي الله عنه: «بما أَهلَلْتَ».

٦ - وقوله: «لَيأتينَّ على الناس زمان لا يبالي المرء بما أخذ المال أمِن حلال ام من حرام».

٧ - وقول سهل بن سعد، وقد امتروا في المنبر ممَّ عودُه: «إنّي لأعرف ممَّا هو»[٦٤].

٧٠ - ومن الأمر المسند الى المتكلم:

قوله تعالى: «ولنحمِلْ خطاياكم».

وقول النبي ﷺ: «قومُوا فَلأُصَلِّ لكم». ويجوز «فَلِأُصَلِّيَ لكم» بثبوت «الياء» والنصب على تقدير: «فذلك لاصلي لكم»[٦٤ب].

٧١ - ٧٩ - في توجيه جزم «يغتسل» ورفعه ونصبه. وفي وقوع الجملة

---

(٦٣) شواهد التوضيح ص١٥٤ - ١٥٦.

(٦٤) شواهد التوضيح ص١٥٨ - ١٥٩.

(٦٤ب) شواهد التوضيح ص١٦٠ - ١٦٢.

القسمية خبراً لـ« كان » مع غرابته، وفي وقوع المضارع المثبت المستقبل جواب قسم غير مؤكد بالنون. وفي وقوع الفعل الماضي جواب قسم عاريا من « قد » و« اللام ». وفي تلقي القسم بمبتدأ غير مقرون باللام. وفي جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير ضرورة. وفي جواز الاستغناء عن واو القسم بحرف التنبيه. وفي جواز استعمال « اشهد » مكان « أحلف ». وفي تحقيق قول الأشعث: « لَفِيَّ » واللهِ أُنزِلَت »: فمما جاء في هذه المواضع:

أ - قول النبي ﷺ: « لا يبولَنَّ احدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه ».

ب - وقوله: « لقد كان من قبلكم ليُمشَط بمشاط الحديد ».

جـ - وقوله: « لَيَرِدُ على أقوام أعرفهم ويعرفوني ».

د - وقوله ﷺ: « والذي نفسي بيده وددتُ إني اقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيا، ثم أُقتل، ثم أحيا، ثم أُقتل، ثم احيا، ثم أُقتل، ثم أحيا ».

هـ - وقول ابن مسعود: « والذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة، ﷺ ».

و - وقول ابي بكر: « يا رسول الله، والله أنا كنت أظلم ».

ز - وفي هذا الحديث: « فهل انتم تاركو لي صاحبي ».

ح - وقول ابي بكر: « لاها الله إذاً لا يعمد إلى أسَدٍ من أُسْدِ الله يقاتل عن الله ورسوله ﷺ فيعطيك سَلَبَهُ ».

ط - وقوله: « كلا، لا يعطه أضيبع من قريش ويدع أَسَداً من اسدِ الله ».

ي - وقول سعيد بن زيد رضي الله عنه: « أشهد لسمعت رسول الله ﷺ يقول: « من أخذ شبراً من الأرض ظلماً ».

ك - وقول الأشعث بن قيس: « لَفِيَّ »، واللهِ، أُنزِلَت » يعني قوله تعالى: « إن الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلاً »[٦٥].

---

(٦٥) شواهد التوضيح ص١٦٢ - ١٦٥.

وقد علق ابن مالك على بعض هذه المواضع، فقال في «لقد كان من قبلكم ليمشط بمشاط الحديد»: «وهذا - أي وقوع الجملة القسمية خبراً - في خبر «كان» غريب، وإنما يكثر في خبر المبتدأ.... كقول النبي ﷺ: «وقيصرُ ليهلكنَّ ثم لا يكون قيصر بعده». وفي هذا حجة على الفراء في منعه: «زيد ليفعلنَّ»[(٦٦)].

وفي استعمال «اشهد» مكان «احلف» قال بعض النحويين انه مخصوص بالضرورة، وقد ردَّ ابن مالك ذلك عليهم واحتج بالحديث الذي مرَّ بنا على ذلك وقال: «والصحيح جواز استعماله في أفصح الكلام»[(٦٦ب)].

ل - ونظيره أيضاً: «فوَالله لترك رسول الله ﷺ الى الصبح فأناخ»[(٦٧)].

وعاد الى توجيه قول من قال: «واذا غطَّى رجليه...» وتوجيه قول القائل: «فأثنى عليه خيراً» فقال: «ومنها:

١ - قول خَبَّاب: «فلم يترك الا نَمِرَةً كنا اذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، واذا غُطّيَ بها رجليه خرج رأسه».

٢ - وفي حديث آخر: «مُرَّ بجنازة فأثنى على صاحبها خيراً».

ثم قال: «قلت: المشهور: «واذا غطينا رجليه خرج رأسه» ولا إشكال فيه.

وفي بعض النسخ المعتمد عليها: «واذا غطى رجليه» وفيه إشكال ظاهر لان «غطى» يقتضي مرفوعا، ولم يذكر بعده غير رجليه، فكان حقه الرفع»[(٦٨)]. والواضح ان الفعل المقصود «غُطِّيَ» لا «غَطّى».

---

(٦٦) شواهد التوضيح ص١٦٥.

(٦٦ب) نفسه ص١٦٨.

(٦٧) شواهد التوضيح ص١٦٥ - ١٦٩.

(٦٨) نفسه ص١٦٩ - ١٧٠.

٨٠ - في حذف نون الجمع عند اتصال ضمير المتكلم: ومنه:

أ - قول عقبة بن عامر رضي الله عنه: «إنك تبعثنا فتنزل بقوم لا يَقرُونا». حيث اتصل بـ«نا» ضمير النصب المتصل وهو للمتكلم.

ب - وقول ابن عباس والمسور بن مخرمة وعبدالرحمن بن أزهر لرسولهم الى عائشة يسألونها عن الركعتين بعد العصر: «بَلَغنا أنك تُصلِّيها» - وهو متصل بضمير غائب وليس متصلا بياء متكلم وحذفت النون.

جـ - وقول مسروق لعائشة: «لِمَ تأذني له؟» يعني: حسَّان رضي الله عنه - ومع عدم اتصاله بضمير فقد حذفت النون.

قال ابن مالك راداً على النحويين منعهم هذا: «قلت: حذف النون في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه»[٦٩]. وهذه الأحاديث التي أوردها دليل على ذلك.

٨١ - ٨٢- في توجيه حذف «النون» من قول من قال: «فإن يك». وفي حذف «كان» بعد حرف الشرط. وذلك في:

أ - قول أم حارثة رضي الله عنها لرسول الله ﷺ: «فإن يكُ في الجنة أصبرْ وأحتسِبْ، وان تكن الأخرى ترى ما أصنع؟».

ب - وقول النبي ﷺ: «فإمَّا لا فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثَّمر» قال ابن مالك: «قلت: حق الفعل اذا دخلت عليه «إنْ» وكان ماضيا بالوضع او بمقارنة «لم» أن ينصرف الى الاستقبال نحو: «ان أحسنتم احسنتم لانفسكم» و«فإن لم تفعلوا فأذنوا». وان كان قبل دخول «إنْ» صالحاً للحال والاستقبال تخلص له بدخولها». وفي «فإمَّا لا فلا تبايَعُوا». فإن الأصل: «فإن كنتم لا تفعلون فلا تبايعوا».

جـ - ومثله في جامع المسانيد قول النبي ﷺ للقائل: «حاجتي أن

(٦٩) شواهد التوضيح ص١٧٠ - ١٧١.

تشفع لي يوم القيامة »: « إمّا لا . فأعنّي بكثرة السجود » أي: « ان كنت لا بُدّ لك من ذلك فأعنّي »[٧٠].

٨٣ - ٨٧ - في جواز حذف اللام من جواب « لو »: وفي انه يجوز في « يحسبها » الحركات الثلاث. وفي إثبات « نون »: « حتى يرونه » و « نون »: « أن أحرجكم فتمشون في الطين ». و « نون »: « فيعصبونه ». وذلك في:

أ - قول جبريل عليه السلام: « الحمد لله الذي هداك للفطرة. لو أخذت الخمر غوث أمتك ».

ب - وقول بعض الصحابة رضي الله عنهم: « فادع الله يحبسها ».

جـ - وقول البراء رضي الله عنه: « اذا صلوا مع النبي ﷺ فرفع رأسه من الركوع قاموا قياماً حتى يرونه قد سجد ».

د - وقول ابن عباس رضي الله عنه: « إني كرهت أن أُحرِجكم فتمشون في الطين ».

هـ - وقول سعد: « لقد اصطلح أهل هذه البحيرة على أن يتوِّجوه فيعصِّبونه ».

و - ومنه قول رجل لرسول الله ﷺ: « وأظنها لو تكلمت تصدَّقت فهل لها من أجر إن تصدَّقتُ عنها؟ » قال: « نعم ».

ذ - وفي حديث الغار: « فإذا وجدتها راقدَيْن قمت على رؤوسهما حتى يستيقظان متى استيقظا ». وهو مثل: « حتى يرونه قد سجد »[٧١].

٨٨ - ٩٠ - في ابـدال « همزة »: « افتعـل » بـ « التـاء » كـ « اتَّزر - يتَّزر ». وفي جواز النصب والجر في قول سيِّدنا عمر رضي الله عنه « ما لنا والرَّمَل ». و... وذلك في الأحاديث الآتية:

أ - قول عائشة رضي الله عنها: « كانت احدانا، اذا كانت

---

(٧٠) شواهد التوضيح ص١٧٤ - ١٧٧.

(٧١) شواهد التوضيح ص١٧٨ - ١٨٢.

حائضاً »، فأراد رسول الله ﷺ أن يباشرها أمرها أن تتّزر ».

وليس في هذا قلب لهمزة « افتعل »: « تاء » كما يرى ابن مالك انما هي « فاء » الفعل الأصلية « ائتزر » التي قلبت « تاء ».

ب - وقول عمر رضي الله عنه: « ومالنا والرَمل؟ انما كنا راءَينا به المشركين، وقد اهلكهم الله » ويروى: « رايينا » - بياءين -.

جـ - وفي حديث ابي عبد الرحمن: « أن عثمان حيث حوصر أشرف عليهم »[٧٢].

٩١ - في جواز دخول « الفاء » على خبر المبتدأ:

ومنه قول الملكين للنبي ﷺ: « الذي رأيته يُشَقُّ شدقُهُ فكذّاب » شاهد على ان الحكم قد يستحق لجر العلة[٧٣].

٩٢ - ١٠٩ - في مطابقة الفعل للفاعل اذا كان الفاعل مستنداً الى تثنية أو جمع، وفي جواز اضافة الموصوف الى الصفة عند أمن اللبس، وفي جواز استعمال « قط » في الاثبات، وفي كون « أما » بمنزلة « ألا »، وفي تحقيق فتح همزة « إمامه » وكسرها، وفي تحقيق قول القائل: « فاهُ الى فيَّ »، وفي تحقيق: « كل سلامي عليه صدقة »، وفي اجراء « ما » الموصولة مجرى « ما » الاستفهامية في حذف ألفها، وفي زيادة « الفاء » في قوله ﷺ « فاذا رجل... » أ - في قول النبي ﷺ: « فَلِأُصَلِّ لكم ». بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة. ب - قول عائشة رضي الله عنها ﷺ وهو شاكي »[٧٣ب]، وفي ورود « في » بمعنى « باء المصاحبة »، وفي تعدية « يأمر » بنفسه أي بغير « الباء »، وفي ورود « الى » بمعنى « مع »، وفي تحقيق معنى « صرفت الطرق »، وفي حذف المجزوم بـ« لا » التي للنهي، وفي استعمال « مسقوطة » بمعنى « مسقطة »، وفي توجيه قول عمر رضي الله عنه: « من اجل التماثيل التي فيها الصور »، وذلك في الاحاديث الآتية وغيرها:

أ - الحديث: « كنَّ نساءُ المؤمنات يشهدنَ مع رسول الله ﷺ صلاة الفجر ».

(٧٢) شواهد التوضيح ص١٨٢.

(٧٣) شواهد التوضيح ص١٨٤ - ١٨٥. واظنها - لجري العلة - اي لجريانها.

(٧٣ب) شواهد التوضيح ص١٨٦ - ١٨٩.

ب - قول حارثة بن وهب رضي الله عنه: «صلى بنا رسول الله ﷺ ونحن اكثر ما كنا قط».

جـ - قول سالم: «وكان عبدالله بن عمر رضي الله عنه يقدم ضعفة اهله».

د - وقول ابن عباس رضي الله عنه: «أنا ممن قدَّم النبيُّ ﷺ ليلة المزدلفة في ضعفة أهله»[٧٤].

هـ - وقول عروة: «أما إنّ جبريل قد نزل فصلَّى أَمامَه».

و - وقول ابن مسعود رضي الله عنه: «أقرأنيها النبي ﷺ فاه الى فيَّ».

ذ - وقول النبي ﷺ: «كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم».

ح - وقوله عليه السلام: «بينما أنا نائم أطوف بالكعبة فاذا رجل آدمُ سبطُ الشعرِ يُهادي بين رجلين».

ط - وقول سراقة بن جعشم: «يا نبيَّ الله، مرني بمَ شئت».

ي - قال ابن مالك:«وعلى هذه اللغة قول النبي ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة». وهذا الحديث يتعلق بالشاهد الأول في هذه المجموعة «مطابقة الفعل للفاعل اذا كان الفاعل مستنداً الى تثنية وجمع، وأورد عليه قول من روى في الحديث: «كنَّ نساء المؤمنات» وعليه ايضاً:

ك - قول أنس: «كنَّ امهاتي يواظبنني».

ل - وقول ابي مسلمة: «سألت أنس بن مالك: أكان النبي ﷺ يصلي في نعليه؟ قال: نعم».

م - وقول الراوي: «كان شُرَيح يأمر الغريمَ أن يُحبسَ الى سارية المسجد».

ن - وقول الآخر: «صُرِّفتِ الطرقُ».

س - وفي حديث جريج: «نبني صَوْمَعَتَك من ذهب، قال: لا، إلاّ

---

(٧٤) شواهد التوضيح ص١٩٠.

من طين ».

ع - وقول أنس رضي الله عنه: « مرَّ النبي ﷺ بثمرة مسقوطة ».

ف - وقول عمر رضي الله عنه: « إنا لا ندخل كنائسهم من اجل التماثيل التي فيها الصُّوَر ». وفي بعض النسخ « والصور ».[75] ولا اشكال في رواية اثبات الواو.

١١٠ - يجوز جعل المجرور معطوفاً بـ « واو » محذوفة كما حذفت « أو » في قول عمر رضي الله عنه « صلى رجل في إزار ورداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء »[76].

١١١ - ١١٤ - في جواز افراد المضاف المثنى، وفي توجيه قوله ﷺ: « يكفيك الوجه والكفين »، وفي توجيه قول أم عطية: « بأبي »، وفي تحقيق لفظ: « ألِنَّ الناسَ واياكَ أن.. » وذلك في هذه الأحاديث:

أ - قول ابن عباس رضي الله عنه: « مرَّ النبي ﷺ بحائط من حيطان المدينة أو مكة فسمع صوت انسانين يعذبان في قبورهما ».

ب - وقوله ﷺ: « يكفيك الوجه والكفين ».

جـ - وقوله: « فاذا فيها حبايل اللؤلؤ ».

د - وقول حفصة رضي الله عنها، لأم عطية رضي الله عنها: « أسمعتِ النبي ﷺ؟ قالت: بأبي، نعم ».

هـ - وأمر عمر ببناء المسجد وقال: « أكِنَّ الناسَ في المطر، وايَّاك أن تُحمِّر أو تُصفِّر، فتَفتِنَ الناس ». وفي بعض النسخ: بلا ألف قبل الكاف ».

و - وكذا قوله عليه الصلاة والسلام لعلي رضي الله عنه: « اذا أخذتما مضاجعكما... ». وهذا الحديث سبق ذكره في موضع آخر[77].

---

(٧٥) شواهد التوضيح ص١٩٠ - ١٩٦.

(٧٦) شواهد التوضيح ص١٩٨.

(٧٧) شواهد التوضيح ص١٩٨ - ٢٠٠.

١١٥ - ١٢٢ - في تحقيق: «من بله»، وتحقيق «رويدك». وغيرهما، وذلك في:

أ - قول النبي ﷺ: «يقول الله: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر، من بله ما اطلعتم عليه».

ب - وقوله عليه السلام: «رويدك سوقك بالقوارير».

جـ - وقوله عليه السلام: «ولا الذهب بالذهب الا ها وها».

د - وقول عائشة رضي الله عنها: «فدخل ﷺ فقال: أعندكم شيء؟ قالت: لا، إلا شيء بعثته ام عطية».

هـ - وقولها: «أقول ماذا؟».

و - وقول ابي موسى رضي الله عنه: «أتينا النبي ﷺ نفر من الاشعريين».

ز - وقول عمر رضي الله عنه: «اني أرى لو جمعت هؤلاء على قاريء واحد لكان أمثل».

قال ابن مالك معلقا على بعض هذه الأحاديث:

«قلت: المعروف استعمال «بلة» اسم فعل بمعنى «اترك» ناصبا لما يليها بمقتضى المفعولية».

«وفي قول عائشة رضي الله عنها: «لا» الا شيء بعثت به ام عطيه» شاهد على ابدال ما بعد «إلاّ» من محذوف؛ لان الاصل: «لا شيء عندنا الا شيء بعثت به ام عطية»[٧٨].

ح - ومنه قول رجل للنبي ﷺ: «إن أمي إفتلتت نفسها، وأظن لو تكلمت تصدَّقت، فهل لها من أجر إن تصدَّقت عنها؟ قال: نعم».

وهذا الحديث سبق في موضع آخر.

١٢٣ - في جواز كسر حرف المضارعة ان كان الماضي على «فَعِلَ» وذلك في: «لا إيمنها أن ستصد عن البيت».

---

(٧٨) شواهد التوضيح ص٢٠٣ - ٢٠٨.

١٢٤ - ١٢٦ - في وقوع «هل» موقع «همزة» الاستفهام. وفي ورود «في» بمعنى «الباء» وفي استعمال «على» اسماً. وذلك الأحاديث الآتية:

أ - قول النبي ﷺ لجابر: «هل تزوجت بكراً ام ثيباً؟».

ب - وقوله عليه السلام: «من قتل في سبيل الله فهو شهيد، ومن مات في الطاعون فهو شهيد، ومن مات في البطن فهو شهيد».

جـ - وقوله عليه السلام: «إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه ثم يسلم على أخيه من على يمينه او شماله».

١٢٧ - ١٣٠ - في معنى قول الذئب: «هذا استنقذته مني؟» الخ. وفي جواز تسكين «باء» «سَبُع» و«إبل». وفي تحقيق: «واعجباً» و«واها». وفي وقوع الجواب موافقا للشرط لفظاً ومعنى. وفي توجيه قوله: «على غير الفطرة التي فطر الله». وذلك في:

أ - قول النبي ﷺ: «فقال الذئب: هذا استنقذتها مني، فمن لها يوم السبع، يوم لا راع لها غيري».

ب - وقول عمر رضي الله عنه لمن لم يتم الركوع والسجود: «ولو متّ متَّ على غير الفطرة التي فطر الله محمداً ﷺ.

جـ - وقول عمر رضي الله عنه: «واعجباً لك يا ابن عباس»[٧٩].

١٣١ - ١٣٣ - في تحقيق «مه» و«مهيم». وفي استعمال «أحد» في الايجاب. وفي جواز استعمال الاعلام القلبية بلا الف ولام ومنها قول الله تعالى للرحم «مه».

أ - وقول ابراهيم عليه السلام: «مهيم؟».

ب - وقول النبي ﷺ: «ولا أقول إنَّ احداً أفضل من يونس بن متى».

جـ - وقول ابي سعيد رضي الله عنه «فقسمها بين أربعة نفر، بين

---

(٧٩) شواهد التوضيح ص٢٠٨ - ٢١٠.

عيينة بن بدر ، وأقرع بن حابس، وزيد الخيل، والرابع إما علقمة وإما عامر بن الطفيل.

قال ابن مالك: «قلت: «أصل «مه» في هذا الموضع «ما» الاستفهامية. حذفت ألفها ووقف عليها بـ«هاء السكت». والشايع أنه لا يفعل ذلك بها الا وهي مجرورة. ومن استعمالها هكذا غير مجرورة:

د - قول ابي ذؤيب: «قدمت المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلوا بالاحرام. فقلت: مه؟ فقيل لي: هلك رسول الله ﷺ».

هـ - ومثله قول الحجاج لليلى الاخيلية: «ثم مَه؟ قلت: ثم لم يلبث أن مات»[٨٠].

هذه هي الأحاديث التي أوردها ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» وقد لاحظت أن منها ما يأتي به للاحتجاج على امور لم يجزها النحاة السابقون، لأنهم لم يستقرئوا الحديث، ولم يعرفوا ما ورد فيه من أساليب منعوها مطلقاً أو اجازوها في الشعر ومنعوها في النثر ومنها ما جاء به لمشكل نحويّ أو صرفي في اسلوبه أو لفظه يحاول توجيهه، فمنه ما يسهل توجيهه، ومنه ما يحتاج تأويله وتخريجه الى تقديرات وتفسيرات قد تقرب وقد تبعد.

وفي هذا الكتاب استطعت أن أجد الاستقراء للحديث بأوضح صورة فيه والاحتجاج للحديث على اختلاف رواياته ورواته. ولاحظت ان ابن مالك ينبِّه دائماً إلى أن ما ورد في الحديث أو الأحاديث مما لم يتنبه إليه النحاة السابقون، أو مما غفلوا عنه. مثال ذلك قوله معلقاً على الشواهد الحديثية التي أوردها في استعمال «إنْ» المخففة المهملة من غير ان تدخل على خبرها اللام الفارقة: «وقد أغفل النحويون التنبيه على جواز حذف «اللام» عند الاستغناء عنها بكون الموضع غير صالح للنفي ،وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الاطلاق؛ ليجري الباب على سنن واحد، وحاملهم

---

(٨٠) شواهد التوضيح ص٢١٤ - ٢١٥.

على ذلك عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبيَّنَّا إغفالهم، وأثبتَ الاحتجاج عليهم لا لهم »[٨١].

وعند احتجاجه بقوله ﷺ: « انما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمَّالا » على العطف على ضمير المجرور من غير إعادة الجار، قال: « تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين الا يونس وقطربا والأخفش، والجواز أصح من المنع لضعف احتجاج المانعين، وصحة استعماله نظماً ونثراً »[٨٢].

وأثبت مجيء « في » للدلالة على التعليل، في قوله ﷺ: « عذبت امرأة في هرة حبستها حتى ماتت، فدخلت فيها النار » ثم علق على هذا الموضع بقوله: « تضمن هذا الحديث استعمال « في » دالة على التعليل، وهو ما خفي على أكثر النحويين مع وروده في القرآن العزيز والحديث والشعر القديم... »[٨٣].

وأشار في كلامه على قول أبي شريح الخزاعي: « سمعت اذناي وابصرت عيناي رسول الله ﷺ حين تكلم » إلى أنَّ هذا النوع من التنازع لم يعرفه أكثر النحويين قال: « في هذا الحديث تنازعُ الفعلين مفعولاً واحداً وإيثار الثاني بالعمل... فيستفاد من « سمعت اذناي » و« ابصرت عيناي النبي ﷺ » جواز: « اطعم زيد وسقى محمد جعفراً ». وأكثر النحويين لا يعرفون هذا النوع من التنازع »[٨٤].

وكذا تعليقه على مجيء « من » لابتداء الغاية في الزمان، في قوله ﷺ « مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالاً... »، الحديث رقم (٥٨- آ) من أحاديث شواهد التوضيح، الذي قال فيه راداً على سيبويه وأكثر النحويين: « تضمن هذا الحديث استعمال « من » في ابتداء غاية الزمان اربع مرات، وهو ما خفي على أكثر النحويين فمنعوه تقليداً لسيبويه

(٨١) شواهد التوضيح ص٥٢.
(٨٢) شواهد التوضيح ص٥٣.
(٨٣) شواهد التوضيح ص٦٧.
(٨٤) شواهد التوضيح ص١٢٠ - ١٢١.

في قوله: «وأما «من» فتكون لابتداء الغاية في الأماكن»[٨٥].

ومما هو مخصوص بالضرورة عند النحويين حذف «الفاء» الرابطة لجواب الشرط وحدها أو مع المبتدأ. وقد أثبت ابن مالك ورود حذفها في الحديث وهو من افصح الكلام المنثور، وذلك في قوله ﷺ لأبيّ بن كعب «فإن جاء صاحبها، وإلا استمتع بها» وقوله ﷺ لهلال بن أمية «البيِّنة وإلا حدٌّ في ظهرك» وأحاديث اخرى. لذلك جوّز حذف «الفاء» في غير الضرورة، وقال مفسراً وموضحاً لهذه الأحاديث وأولها قوله ﷺ لسعد رضي الله عنه: «إنك إن تركت ولدك أغنياء خير من أن تتركهم عالة»: «تضمن الحديث الأول حذف «الفاء» و«المبتدأ» معاً من جواب الشرط فإن الأصل: «إن تركت ولْدَك أغنياء فهو خير». وهو مما زعم النحويون انه مخصوص بالضرورة، وليس مخصوصاً بها، بل يكثر استعماله في الشعر ويقل في غيره». ثم قال: «ومن خصَّ هذا الحذف بالشعر حاد عن التحقيق، وضيَّق حيث لا تضييق، بل هو في غير الشعر قليل، وهو فيه كثير»[٨٦].

ومثله حذف «الفاء» الرابطة لجواب «أمَّا» غير مخصوص بالشعر لورودهِ في عدد من الأحاديث[٨٧].

وكذا «جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير ضرورة»[٨٨].

وفي وقوع الجملة القسمية خبراً بعد «كان» في قوله ﷺ: «لقد كان من قبلكم ليمشُط بمشاط من الحديد» قال بعد أن أثبته وأجازه على غرابته: «وهذا في خبر «كان» غريب، وإنما يكثر في خبر المبتدأ، كقوله تعالى:.. وكقول النبي ﷺ: «وقيصرُ ليهلكنَّ ثم لا يكون قيصر بعده». وفي هذا حجة على الفرّاء في منعه: «زيد ليقومَنَّ»[٨٩].

فأثبت بالحديث جواز ما منعه الفراء وهو مجيء خبر المبتدأ جملة قسمية

---

(٨٥) شواهد التوضيح ص١٢٩ - ١٣١. وعبارة سيبويه لا تدل على عدم استعمالها في الزمان.

(٨٦) شواهد التوضيح ص١٣٣ - ١٣٤.

(٨٧) شواهد التوضيح ص١٣٦ - ١٣٧. وينظر ص١٣٥ وص١٣٦.

(٨٨) شواهد التوضيح ص١٦٢.

(٨٩) نفسه ص١٦٥ وما بعدها.

مع وروده في القرآن أيضاً كما ذكر.

وأثبت بالحديث أيضاً استعمال «أشهد» بدل «احلف» مع قول بعض النحويين انه مخصوص بالشعر - وردّ عليهم ذلك[٩٠].

وأثبت مجيء نون الجمع محذوفة من الفعل المرفوع اتصل به ضمير نصب أم لم يتصل فقال: «قلت: حذف النون في موضع الرفع لمجرد التخفيف ثابت في الكلام الفصيح نثره ونظمه» وقد أثبته في كثير من الأحاديث مع واو الجماعة ومع ياء المخاطبة..[٩٠ب]. وأثبت بإيراد عدد من الأحاديث حذف اسم «إنَّ» المشدَّدة وهو ضمير الشأن ومجيء الجملة التي بعده خبراً لها.[٩١].

كما أثبت جواز حذف الفاعل بعد النهي وبعد النفي بعدد من الأحاديث[٩٢]. ومثله تجويزه حذف «أن» مع كون معنى العبارة ولفظها يتطلبانها بناء على ما ورد في الأحاديث المنسوبة جميعها إلى الرسول ﷺ[٩٣].

كما لاحظت انه يخرّج الحديث في بعض المواضع على مذهب فريق من النحويين سماعاً وعلى مذهب آخرين قياساً كما فعل في قول: «عائشة رضي الله عنها: «ثم يصب على رأسه ثلاث غرف» حيث استعملت جمع الكثرة «غُرَف» مع العدد القليل «ثلاثة»: فقال: «وأما قول عائشة رضي الله عنها: «ثم يصب على رأسه ثلاث غرف»: فالقياس عند البصريين ان يقال «ثلاث غرفات»؛ لأن الجمع بالألف والتاء جمع قلة، والجمع على «فُعَل» عندهم جمع كثرة، والكوفيون يخالفونهم، فيرون أن «فُعَلاً» و«فِعَلاً» من جموع القلة. ويعضد قولهم قول عائشة رضي الله عنها... والحاصل أن «ثلاث غرف» ان وجّه على مذهب البصريين الحق بـ«ثلاثة قروء» وان وجّه على مذهب الكوفيين فهو وارد على مقتضى القياس»[٩٤].

---

(٩٠) نفسه ص١٦٤ و١٦٥ - ١٦٩.

(٩٠ب) شواهد التوضيح ص١٧٠ - ١٧١.

(٩١) شواهد التوضيح ص١٤٨ وما بعدها.

(٩٢) شواهد التوضيح ص١٢٨ - ١٢٩.

(٩٣) نفسه ص١٥٤ - ١٥٦.

(٩٤) شواهد التوضيح ص٩٠ - ٩١.

ويبينُ في توجيهه لبعض الأحاديث انها واردة على لغة من اللغات التي ذكرها النحويون مما خرجت عن لغات عامة العرب. من ذلك:

استعماله فعل «القول» مكان فعل «الظن». قال: «وأما قوله ﷺ: «ما تقول ذلك يبقي من درنه» ففيه شاهد على إجراء فعل «القول» مجرى فعل «الظن» على اللغة المشهورةِ والشرط فيه ان يكون فعلاً مضارعاً مسنداً إلى المخاطب، متصلاً باستفهام نحو قوله:

متى تقول القلص الرواسما يدنين أم قاسم وقاسما

ومنه الحديث المذكور لأنه قد تقدم فيه «ما» الاستفهامية، ووليها فعل القول مضارعاً مسنداً إلى المخاطب فاستحق ان يعمل عمل فعل الظن» وذكر أحاديث أخرى جاءت على هذه اللغة[٩٥].

ومما جاء على لغة من لغات العرب من الأحاديث استعمال المثنى والملحق به والأسماء الستة بالألف في كل الأحوال «لغة القصر» وهذه لغة غير المشهورة، قال معلقاً على قول أم رومان: «بينا أنا مع عائشة جالستان» «فجالستان حال، وكان حقه لو جاء به على اللغة المشهورة ان تكون بالياء، لكنه جاء على اللغة الحارثية»[٩٦]

ومع أننا لاحظنا في الأمثلة السابقة أن ابن مالك يثبت بالحديث قواعد لم يقل بها السابقون ولم يجيزوها أو أجازوها في الشعر دون النثر، أو بناء على ما ورد في إحدى لغات العرب، فقد لاحظت أيضاً انه في بعض المواضع يشير إلى ان ما ورد في الحديث هو القليل، وان القرآن وما ورد في آياته هو القياس والغالب، أو يشير إلى قلته مع عدم المقارنة بغيره من الأساليب.

فالأول: قوله وهو يتكلم على ما خفي على أكثر النحويين من: وقوع خبر «كاد» مقروناً بـ«أن» في أحاديث متعددة للرسول وللصحابة فقال: «تضمنت هذه الأحاديث وقوع خبر «كاد» مقروناً بـ«أن» وهو مما خفيَ على أكثر النحويين، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه،

---

(٩٥) شواهد التوضيح ص٩١ - ٩٢.

(٩٦) شواهد التوضيح ص٩٧.

والصحيح جواز وقوعه. إلا أن وقوعه غير مقرون بـ«أن» أكثر وأشهر من وقوعه مقروناً بـ«أن» ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بـ«أن» نحو: «وما كادوا يفعلون» و«لا يكادون يفقهون حديثاً» و«كاد يزيغ قلوب فريق منهم»(٩٧).

ولا يمنع عدم وقوعه في القرآن مقروناً بـ«أن» من استعماله قياساً لو لم يرِد به سماع؛ لأن السبب المانع من اقتران الخبر بـ«أن» في باب المقاربة هو دلالة الفعل على الشروع كـ«طفق» و«جعل»، وإن «أن» تقتضي الاستقبال، وفعل الشروع يقتضي الحال فتنافيا. وقد اجتمع الوجهان في قول عمر «ما كدت أن اصلي العصر حتى كادت الشمس تغيب» وفي قول النبي ﷺ: فيما رويته بالسند المتصل: «كاد الحسد يغلب القدر، وكاد الفقر أن يكون كفراً»(٩٨).

فابن مالك لا يرى منع ظهور «أن» في خبر «كاد» وإن كان القرآن لم يرد به، لأن القياس يعضده، ولو انه لم يسمع في الحديث لحكم بجوازه قياساً.

والثاني مما وصفه بانه قليل: ما جاء من جواز حذف المضاف إليه لدلالة ما بعد المحذوف عليه وذلك في قول النبي ﷺ: «أوحي إليّ أنكم تفتنون في القبور مثلَ أو قريباً من فتنة الدجال». قال فيه:

«والمعتاد من صحة هذا الحذف ان يكون مع إضافتين كقول الشاعر:

أمام وخلف المرء من لطف ربِّه كوالئُ تزوي عنه ما هو يحذرُ

ومن وروده بإضافة واحدة كالوارد في الحديث قول الراجز:

مَهْ عاذلي فهائماً لن أبرحا بمثلِ أو أحسنَ من شمسِ الضحى

أراد: «بمثل شمس الضحى أو احسن»:

والوجه في رواية من روى «أو قريبَ» بلا تنوين أن يكون أراد: «تفتنون مثل فتنة الدجال أو قريب الشبه من فتنة الدجال» فحذف المضاف إليه «قريب»، وبقي هو على الهيئة التي كان عليها قبل الحذف.

---

(٩٧) وورد في الآيات من: الاسراء ٧٤ وطه ١٥ والحج ٧٢ والنور ٤٣ وما تقدم من الآيات التي احتج بها هي: البقرة ٧١ والنساء ٧٨ والتوبة ١١٧.

(٩٨) شواهد التوضيح ص٩٨ - ١٠١.

وهذا الحذف في المتأخر لدلالة المتقدم عليه قليل ». وقد تقدم الكلام عليه عند السهيلي بما يقرب من هذا[99].

ومن الأحاديث ما ذكر أن فيه إشكالاً وذكر مواضعه وذلك في: كلامه على « إعادة ضمير مؤنث إلى مذكر » في قول رسول الله ﷺ: « ما العمل في أيام أفضل منها في هذه الأيام، قالوا: ولا الجهاد في سبيل الله... إلا رجل خرج.. » قال: « في هذا الحديث إشكال من جهتين: إحداهما: عود ضمير مؤنث في « منها » على « العمل » وهو مذكر.

والثانية: استثناء « رجل » من « الجهاد » وإبداله منه مع تباين جنسيهما[100]

ومثل ذلك قوله في توجيه قول من قال وهو « خَبَّاب »: « فلم يترك إلا نَمِرةً كنا إذا غطينا بها رأسه خرجت رجلاه، وإذا غُطِيَ بها رجليه خرج رأسه »: « قلت: المشهور: « وإذا غطينا رجليه خرج رأسه » ولا إشكال فيه، وفي بعض النسخ المعتمد عليها: « وإذا غطي رجليه »، وفيه إشكال ظاهر، لأن « غُطي » يقتضي مرفوعاً، ولم يذكر بعده غير « رجليه » فكان حقه الرفع »[101].

ومما وقع فيه إشكال من الأحاديث أيضاً قول أبي حجيفة رضي الله عنه: « خرج رسول الله ﷺ بالهاجرة، فأتي بوضوء فتوضأ، فصلى بنا الظهر والعصر، وبين يديه عَنَزَة، والمرأة والحمار يمرون من ورائها ». قال ابن مالك فيه: « قلت: المشكل في هذا الحديث « والمرأة والحمار يمرون » فأعاد ضمير الذكور العقلاء على مؤنث ومذكر غير عاقل »[102].

وقد يخرج الحديث على الأصل المعروف المشهور فينبه على ذلك. ومنه ما جاء في قول النبي ﷺ: « فغداً اليهود وبعد غد النصارى »[103] فقد علق

(٩٩) شواهد التوضيح ص١٠٢ - ١٠٣ وينظر امالي السهيلي ص١٣٠.

(١٠٠) شواهد التوضيح ص١١٦ وما بعدها.

(١٠١) شواهد التوضيح ص١٦٩ - ١٧٠.

(١٠٢) شواهد التوضيح ص٩٣ وما بعدها.

(١٠٣) ورد في نص كتاب شواهد التوضيح والتصحيح « فغداً لليهود وبعد غد للنصارى ». باللام. وليس فيه موضع الشاهد. واظن الصحيح ما أثبته هنا حتى يكون الاسم مبتدأ.

عليه بقوله: «قلت: في هذا الحديث وقوع ظرف الزمان بعد خبر مبتدأ هو من اسماء الجثة، والأصل أن يكون المخبر عنه بظرف الزمان من أسماء المعاني كقولك: «غداً التأهب وبعد غد الرحيل» فلو قيل: «غداً زيد وبعد غدٍ عمرو» لم يجز»(١٠٤).

وقد لاحظت على الأحاديث التي وردت في «شواهد التوضيح» أنه يورد بعضها وليس فيه موضع الشاهد الذي يقدم له به، ومن ذلك كلامه على:

استعمال خبر «إنْ» المخففة المتروكة عارياً من اللام الفارقة، حيث جاء بقوله ﷺ: «وإيم الله إن كان لخليقاً للإمارة. وإن كان لمن أحب الناس إليَّ». فجاء به وفيه «إنْ» المخففة المهملة في الموضعين، وقد اتصلت «اللام» بخبرها في الموضعين أيضاً. فجاء الشاهد على العكس من الموضع المستشهد له(١٠٥).

ومثله احتجاجه على «وقوع خبر «جعل» وغيرها من أفعال المقاربة مفرداً وجملة اسمية وجملة من فعل ماض» بالحديث: «وكان ابو بكر لا يكاد يلتفت في الصلاة، فالتفت فإذا هو بالنبي ﷺ وراءه» والذي فيه «لا يكاد يلتفت» وارد على القياس حيث جاء خبر «يكاد»: «يلتفت» وهو فعل مضارع على الأصل والقياس، والكلام على غير المضارع. من المفرد والجملة الاسمية والجملة الفعلية الماضوية(١٠٦).

وهذه الأحاديث التي جاء بها على كثرتها من الذي خرجه ابن مالك وبيَّن الاشكالات فيه، لم يسبق إلا إلى القليل منها فقد تناوله السهيلي في أماليه وتحدث في تخريجه وهذه أحاديث معدودة، هي:

١ - قول أم عطية «بأبي سمعته»(١٠٧).

٢ - قول النبي ﷺ: «يا رب كاسية في الدنيا»(١٠٨)

---

(١٠٤) شواهد التوضيح ص٩٤ - ٩٥.

(١٠٥) شواهد التوضيح ص٥٠.

(١٠٦) شواهد التوضيح ص٧٧ - ٧٨.

(١٠٧) الامالي ص٥٥ والشواهد ص١٩٨ - ١٩٩.

(١٠٨) الامالي ٧٠ والشواهد ١٠٤.

٣ - وقوله ﷺ: «قوموا فلأصلِّ لكم»[١٠٩].

٤ - وقوله ﷺ: «أتاني آت من ربي فبشَّرني: انه من مات من أمتي لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة» قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنَى وإن سرق». وإن اختلفت الرواية فجاءت عند السهيلي: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة وإن زنى وإن سرق»[١١٠].

٥ - قول رسول الله - ﷺ على رواية الأصيلي «ولكن خوَّة الاسلام»[١١١].

٦ - وقوله ﷺ: «أوحي إليَّ انكم تفتنون في القبور مثل أو قريباً من فتنة الدجال[١١٢]».

وهذه الأحاديث الستة التي اشترك فيها الرجلان لا تعدُّ شيئاً إذا ما قيست بالأحاديث التي خرَّجها ابن مالك في كتابه.

أما أنواع الحديث التي احتج بها ابن مالك في كتبه التي رجعت إليها فإنني لم ألاحظ أنه اقتصر على أحاديث معينة، كالأحاديث الواردة في كتب الصحاح مثلاً، أو انه اقتصر على أحاديث ذات شروط معينة في روايتها أو في سندها أو لفظها أو في راويها وإنما نجد عنده الأحاديث على اختلاف رواياتها ورواتها وإن كان في أحيان قليلة جداً يذكر مرجع الحديث فيقول: «وفي جامع المسانيد» أو «في مباني الاسلام» أو يذكر سنده فيقول: «فقد رُوِيَتْ بالسند المتصل» وقد ورد هذا الثاني في موضع واحد من كتبه ومعنى هذا انه يُجوِّز الاحتجاج بالحديث مطلقاً، لا يفرق بين سند وآخر، ولا بين رواية وأخرى. وقد رأيته يبني القواعد الجديدة عليه ويستدرك على النحويين مواضع كثيرة في النحو الصرف، فكأنه بنى رأيه في الاحتجاج بالحديث على منع الرواية بالمعنى أو على الوثـوق بجميع الروايات والرواة كما رأى الشاطبي في ردّه على ابن مالك[١١٣].

---

(١٠٩) الامالي ٩٤ و١١٩ والشواهد ١٦٠ و١٨٦.

(١١٠) الامالي ٩٧. والشواهد ٨٧ - ٨٩.

(١١١) الامالي ١٢٨ والشواهد ٨٢.

(١١٢) الامالي ١٣٠ والشواهد ١٠٢ - ١٠٣.

(١١٣) يُنظر رأي الشاطبي في استدلال ابن مالك بالحديث: الخزانة ج١ ص٦.

ويظهر هذا في كتبه جميعها وليس في شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » فقط ؛ لأن الأحاديث الواردة فيه والتي خرَّجها مما وقع فيه إشكال في اللفظ ، لا يلام على إيرادها فيه لأنه يحاول توجيه المشكل منها وتأويله لتصح روايته على اللفظ الذي جاء عليه مما جاء مخالفاً للقواعد من أحاديث صحيح البخاري.

وهو في هذا يختلف عن السهيلي ؛ لأن السهيلي كما مَرَّ بنا - يبين صحة الرواية أو خطأها ، وإن لم يثق بصحتها فلا أقل من أن يشكك فيها أو يشير إلى انها جاءت على هذا الوجه في هذه الرواية وتخريجها كذا ، والرواية الصحيحة فيه كذا.

ووجدت السهيلي يشير إلى عثوره على الحديث الذي يبني عليه القاعدة بناء على ثبوت صحة روايته. كما رأيته يجرِّح بعض الرواة بأن رواياتهم إما ملحونة أو ضعيفة ، وما إلى ذلك من العبارات التي ذكرتها في موضعها من هذا البحث. ولم ألاحظ على أحاديث ابن مالك من التي احتج بها في بناء قواعد جديدة ، أو استدرك بها وجوهاً جديدة على السابقين ما يدل على تمييزه بين حديث وآخر ، أو رواية وأخرى أو راو وآخر.

وقد شاع في كتب المتأخرين عن ابن مالك والرضي من الباحثين والنحاة أن الرضي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ شارح « الشافية » و« الكافية » لابن الحاجب قد تابع ابن مالك في الاحتجاج بالحديث والاعتماد عليه في بناء القواعد لكنه زاد عليه الاستشهاد بكلام الصحابة وآل البيت رضي الله عنهم[١١٤].

وهذا القول يوحي بأن الرضي الاسترابادي أول من احتج بكلام الصحابة وآل البيت أو أول من أكثر من الاحتجاج به. وقد ظهر لي خطأ هذا التصور في التفسيرين ،فلا هو أول من احتج بكلام آل البيت والصحابة ، لأنني وجدت ذلك عند جميع النحاة الذين ذكرتهم سواء في ذلك من سبق السهيلي أم من لحقه ابتداءً من سيبويه الذي احتج بقول عمر بن

---

(١١٤) ينظر في ذلك: خزانة الادب ج١ ص٤. وغيرها من الكتب التي جاءت بعده.

الخطاب رضي الله عنه في الإمام علي رضي الله عنه: «قضية ولا أبا حسن» في أثناء كلامه على اسم: «لا النافية للجنس» ومجيئه معرفة»، وانتهاءً بابن مالك.

ولا هو أول من أكثر من الاحتجاج بهما، فقد مرَّ بنا أن جميع النحاة احتجوا بهما وكانت نسبتها إلى الأحاديث النبوية تقارب ثلث العدد.

والذي يهمني من هذا انه لم يزد على ابن مالك في كثرة الاحتجاج بأحاديث الصحابة وآل البيت وقد لاحظت أن ابن مالك احتج في مواضع كثيرة قد تصل إلى نصف ما احتج به من مجموع الأحاديث وقد تربو على النصف بأقوال منسوبة إلى الصحابة وآل البيت وإلى التابعين ايضاً، وبنى على بعضها القواعد النحوية، واستدرك بها على النحويين وردَّ عليهم أصولهم، كما كان يعتمد على الحديث النبوي الشريف في ذلك كله، ولم يتبين لي أنه فرق بين النوعين في الاحتجاج.

ولنعد الآن إلى الأحاديث التي ذكرتها سواء من «شواهد التوضيح» أم من «التسهيل» أم من «شرح عمدة الحافظ» لنطلع على من احتج بكلامهم من غير الحديث النبوي الشريف:

احتج في التسهيل وشرح عمدة الحافظ: بكلام عائشة رضي الله عنها، وكلام أبي جهل وكلام سهل بن سعد وبكلام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبكلام جابر رضي الله عنه وأبيّ بن كعب، وابن مسعود رضي الله عنه: كما احتج بكلام أبي ذرّ رضي الله عنه، وعبد الله بن قتادة، وأبي هريرة رضي الله عنه، وعبد الله بن بسر، ومعاوية، ونافع، وابن عمر رضي الله عنه، وعامر بن ربيعة، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه، والأنصاريّ وعبد الرحمن بن الحارث، وام زرع، والصاحب رضي الله عنه، وأنس رضي الله عنه، وابن عباس رضي الله عنه، وبكلام حمدان، وأم عطية رضي الله عنها، وأم رومان، وجبير بن مطعم، وبعض الصحابة (وقد وردت هذه العبارة كثيراً وبلا تحديد)، وبكلام صاحبة المزادتين، وعمر بن أبي مسلمة، والبراء بن عازب رضي الله عنه، وأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وحذيفة رضي الله عنه، وأم حبيبة رضي الله عنها، وسعيد بن زيد رضي الله عنه،

والأشعث بن قيس. وخبّاب. والمسور بن مخرمة. وعبدالرحمن بن أزهر. ومسروق. وأم حارثة رضي الله عنها. وبكلام جبريل عليه السلام. وأبي عبدالرحمن. وحارثة بن وهب. وسالم. وعروة. وسراقة بن جعشم. وأبي سلمة. وجريج. وحفصة رضي الله عنها. وأبي موسى الأشعري رضي الله عنه. ومنه الاحتجاج بكلام الملكين. وبكلام ابراهيم عليه السلام. وأبي ذؤيب. والحجاج. والاحتجاج بأقوال مطلقة تنسب إلى رجل أو امرأة قالا للرسول. فهؤلاء جميعهم ممن احتج بأقوالهم في «شواهد التوضيح والتصحيح...» فقط. عدا من ورد في كتبه الأخرى.

والذي يبدو من كثرة من احتج بأقوالهم سواء في الاستدلال أم في التوجيه والتخريج أم في بناء القواعد أو استدراكها والرد بها على أصول النحاة انه لم يفرق بين الحديث النبوي الشريف، وبين الأقوال المنسوبة إلى هؤلاء ولا سيا في كتابه «شواهد التوضيح».

أما في «التسهيل» و«شرح عمدة الحافظ»، فقد كان الاحتجاج في غالبه بالحديث النبوي الشريف وان احتج ببعض أقوال آل البيت والصحابة رضي الله عنهم.

واستطيع بعد هذا أن أقول إن ما جاء في كتب الرضي وفي كتب ابن هشام لن تخرج بحال من الأحوال عمّا جاء به ابن مالك إن كماً وإن نوعاً، وأرى انه من غير المستحسن ان أطيل بذكرها؛ لأننا لن نستطيع ان نثبت بها ظاهرة معينة في موضوع الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وبأحاديث الصحابة وآل البيت في موضوعات النحو والصرف، - وإن كان غرضنا الأول - بعد أن اكتفينا بما اتضح بجلاء عند السهيلي وابن مالك. وإن لم استطع ان اتبينه بوصوح عند ابن خروف لعدم توفر كتب مطبوعة له في النحو والصرف، ولأن اعتمادي كان على شرحه لكتاب سيبويه، وغالباً ما تتحد طريقة الشارح أي شارح وأسلوبه وشواهده بما في الكتاب المشروح وإن كان يستطيع ان يأتي بشواهد أخرى في شرحه، إلا انه ليس متحرراً من تأثير الكتاب الأصلي. لهذا فإنني لا أستطيع الحكم الصحيح عليه.

بعد هذا رأيت أن أختم هذا الفصل في الكلام على الاحتجاج بالحديث

النبوي في مسائل النحو والصرف برجل اشتهر عنه انه من النحاة الذين جاءوا بعد ابن مالك، وتعرفنا عليه بكثرة تعليقاته وردوده على موقف ابن مالك من الحديث في كتبه التي قام هو بشرحها، وعرف بين النحاة والباحثين بأنه زعيم المانعين لفكرة الاحتجاج بالحديث النبوي في مسائل النحو والصرف، وبأنه صاحب التعليلات والتفسيرات المطولة لما نسبه إلى النحاة الأوائل من تركهم الاحتجاج بالحديث. وهذا الرجل هو: أبو حيان الأندلسي؛ لنرى موقفه من الاحتجاج بالحديث في كتبه، ولنتبين: أكانت كتبه خالية من الاحتجاج بالحديث - سواء للاستدلال أم لبناء قواعد جديدة - كما كان يفهم من تعصبه على الحديث والمحتجين به، أم احتج بالحديث واستفاد منه في كتبه، وفي ما ذكره من قواعد وأصول وأحكام فخالف بذلك رأيه وناقض نفسه؟

٨ - أبو حيان:

ألف أبو حيان الأندلسي (- ٧٤٥ هـ) كتباً كثيرة في النحو والصرف، كما ألف في غيرهما من العلوم الدينية كالقراءات والحديث والتفسير، وغير الدينية كاللغة والتأريخ والأدب واللغات.

وكانت مؤلفاته في النحو والصرف على صورتين:

الأولى: شروح لكتب السابقين كابن مالك وابن عصفور وغيرهما.

الثانية: كتب ألفها لتعليم طلابه وتلاميذه كما يبدو من إيجازها وصغر حجمها[١١٥].

أما الحديث فقد ألف فيه جزءً ذكره في إجازته للصفدي وهو من كتبه المفقودة ولا نستطيع ان نعرف شيئاً عن الأحاديث التي وردت فيه ولا عن أسانيدها غير ان المقري نقل في «نفح الطيب» الأسانيد التي يروي بها أبو حيان أحاديثه والأحاديث التي رواها[١١٦]. وقال: «ووقع لأبي حيان تساعيات كثيرة، وأغرب ما وقع له ثلاثة أحاديث بينه وبين رسول الله ﷺ فيه ثمانية»[١١٧].

---

(١١٥) ينظر ذلك كله في (ابو حيان النحوي) ص١٠١ - ٢٦١.

(١١٦) ينظر: نفح الطيب ج٣ ص٣١٨ - ٣١٩ و٣٣١ - ٣٣٣ وابو حيان النحوي ص٢٣٨ وما بعدها.

(١١٧) نفح الطيب ج٣ ص٣٠٧ وينظر الدرر الكامنة ج٤ ص٣٠٥. وأبو حيان النحوي ص٢٤٠.

فلأبي حيان عناية بالحديث وإطلاع عليه، وأسانيد خاصة به ومنها أسانيد غريبة اجتمع فيها عدد كبير من الآباء والأبناء، ذكر أحدها المقري ثم أورد تعليق أبي حيان عليه بقوله: «قال ابو حيان: قلت: لا أعرف حديثاً اجتمعت فيه رواية الأبناء عن الآباء بعدد ما اجتمع في هذا إلاَّ ما أخبرنا به أبو الحسن محمد بن الحسن بن مامة بقراءتي عليه أنبأنا ابو المعالي الابرموي انبأنا ابو بكر بن عبد الله بن محمد بن سابور القلنسي أنبأنا أبو المبارك عبد العزيز بن محمد بن منصور الشيرازي أنبأنا رزق الله بن عبد الوهاب التميمي قال: سمعت أبي: أبا الأسود يقول: سمعت أبي: سفيان يقول: سمعت أبي: يزيد يقول: سمعت أبي: أكيمة يقول: سمعت أبي: الهيثم يقول: سمعت أبي: عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ما اجتمع قوم على ذكر إلاَّ حفتهم الملائكة وعمتهم الرحمة» ثم عقب عليه بقوله: «قلت: قال الحافظ ابن حجر في فوائده: ما اجتمع حديث فيه عدد الآباء أكثر من هذا. ورأيت بخط الحافظ على قول: «أبي أكيمة»: ما صورته: «وصوابه: أكينة. انتهى»[118]. لذلك نجده يقف من الحديث موقف المطلع عليه العارف بأسانيده ورواياته ورواته وأنواعه من متواتر وضعيف وثابت ومطعون فيه. وسأتعرف على موقفه منه ومن الاحتجاج به في كتبه التي بين يديّ لعلّي أستطيع أن أحدد ذلك تحديداً أقرب إلى الواقع.

وبين يديَّ من كتب أبي حيان الكبيرة المهمة في علمي النحو والصرف كتابان هما:

١ - «منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك» وهو شرح لألفية ابن مالك - غير كامل - طبعه سدني جليزر في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧م.

٢ - الارتشاف، أو «ارتشاف الضرب من لسان العرب» وهو مختصر لشرحه الكبير على كتاب «التسهيل» لابن مالك، المسمَّى بـ «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» جرَّد فيه بعض مسائله وأكمل بعضها

---

(١١٨) ينظر نفح الطيب ج٣ ص٣١٨ - ٣١٩ و٣٣١ - ٣٣٣.

الآخر مما لم يكمله في كتابه «التذييل» ولديَّ نسخة مصوره منه عن مخطوطة معهد إحياء المخطوطات في جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ.

وقد رجعت إلى هذين الكتابين واستخلصت الأحاديث التي وردت فيهما فوجدت أن أبا حيان لم يكن هو المحتج بها في جميع المواضع وإنما جاء الاحتجاج بها على ثلاث صور:

أولاً - ما احتج به نحاة متفرقون غير ابن مالك وأبي حيان، سواء في ذلك ما ردَّ عليهم احتجاجهم بالحديث، أو ما سكت عنه ولم يعلق عليه، أو ما أيدهم فيه وصرَّح بذلك التأييد.

ثانياً - ما احتج به ابن مالك على اختلاف موقف أبي حيان منه.

ثالثاً - ما احتج به ابو حيان نفسه سواء أكان لمجرد التمثيل أم بنى عليه قاعدة أو حكماً جديداً. وسأعرض لهذه الأنواع فيما يأتي:

أولاً - فما ورد من أحاديث النوع الأول عدد محدود صرَّح في بعضه باسم المحتج به، ولم يصرح في بعضه الآخر، وهذه الأحاديث هي:

١ - قوله ﷺ: «أَوَمُخرِجِيَّ هُم؟».

احتجَّ به القاضي أبو محمد بن حوط الله على جواز تثنية الوصف المسند إلى مرفوعه المثنى أو جمعه ان كان مسنداً إلى مرفوع مجموع. وردَّ عليه أبو حيان وخرَّجه على التقديم والتأخير، وهي لغة عامة العرب فقال متحدثاً عن هذا المبتدأ - الوصف المستغني بمرفوعه -: «ولا يجمع في الأكثر فلا يقال: «أقائمان أخواك؟» على أن يكون «أخواك» فاعلاً بقوله «أقائمان؟». وكذلك في الجمع.

فأما على لغة: «أكلوني البراغيث» فيجوز ذلك، وقد كان القاضي أبو محمد بن حوط الله يقول: «من زعم أن هذا لا يثنى ولا يجمع فقد[119] غلط والدليل على صحة تثنيته وجمعه ما جاء في

---

(١١٩) في منهج السالك (فقط) وهو خطأ. والصحيح ما ذكرناه وهو (فقد). تنظر ص٣٦.

الحديث من قوله: «أوَمخرجيَّ هم؟» انتهى.

فقد أجاز تثنية الوصف وجمعه جوازاً مطلقاً اعتماداً على الحديث ولم يحدده بلغة من لغات العرب.

أما أبو حيان فقد كان يرى غير ذلك قال: «وهذا إن كثر كان على التقديم والتأخير[١٢٠]، فيكون «هم» مبتدأ، و«مخرجيَّ» خبره، وإن كان جاء قليلاً فيحمل على لغة «أكلوني البراغيث»[١٢١].

فهو يرى أن الكثير فيه ان يحمل على التقديم والتأخير وهي لغة عامة العرب، وما قل منه وجاء على لغة من يقول: «أكلوني البراغيث» فيحمل على المطابقة وهذه اللغة قليلة الاستعمال في نظره. هنا، وهي لغة من يلحق بالفعل المتقدم علامة تثنية أو جمع مع الفاعل المثنى أو المجموع المذكور بعد فعله. وهم لهذا يثنون المبتدأ إذا كان وصفاً ويجمعونه مع مرفوعه الساد مسدَّ الخبر إن كان هذا المرفوع مثنى أو مجموعاً أيضاً.

غير أنني وجدته في موضع آخر يُرَجِّح حمل أمثال هذا الحديث على هذه اللغة على حملها على التقديم والتأخير، ويذهب متابعاً ابن مالك إلى ان الألف والواو والنون في الفعل المتقدم على مرفوعه المثنى أو المجموع حروف تدل على التثنية والجمع كما تدل «تاء التأنيث» على تأنيث المرفوع، وذلك في شرحه قول ابن مالك:

وقد يقال سعدا وسعدوا والفعل للظاهر بعد مسندُ

فقال أبو حيان: «قد يتصل بالفعل علامة التثنية والجمع وإن كان الفاعل بعده ظاهراً نحو: «قاما أخواك» و«قاموا أخوتك» ثم قال: «وفي عبارته تقصير؛ لأنه مثل بالمثنى والجمع المذكر السالم ونقصه أن يمثل بجمع المؤنث السالم فيقول: «وسَعِدْنَ» نحو: «سعدن الهندات» وهذه اللغة يسميها النحويون: «لغة أكلوني البراغيث» وهي قليلة في لسان العرب، وللنحاة في ذلك ثلاثة مذاهب:

---

(١٢٠) في منهج السالك: (والتكتير) والصواب ما اثبتناه. تنظر ص٣٦.

(١٢١) منهج السالك ص٣٦.

أحدها: هذا، وهو: إن هذه الألف والواو والنون حروف تدل على تثنية الفاعل وجمعه، والاسم الظاهر بعدها فاعل كما كانت «التاء» في «قامت هند» علامة على تأنيث الفاعل.

والمذهب الثاني: إن هذه الألف والواو والنون اسماء - ضمائر - فواعل بالفعل، والاسم بعدهن بدل منهن، وهو مما تأخر فيه المفسِّر عن المفسَّر فهو إضمار قبل الذكر.

والثالث: انهن اسماء - ضمائر - فواعل بالفعل والاسم الظاهر بعدهنَّ مبتدأ، والجملة المتقدمة من الفعل والفاعل في موضع خبر المبتدأ.

والمذهب الأول هو الصحيح»[١٢٢].

وصرَّح في «الارتشاف» بهذا أيضاً وبيَّن أن ابن مالك يسميها «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة». وكان أكثر تصريحاً بأن هذه اللغة ليست ضعيفة لكثرة ورودها فقال: «واللغة المشهورة: ان لا تلحق الفعل إذا اسند إلى مثنى أو مجموع علامة تدل على تثنيته وجمعه كما دلت «التاء» على تأنيثه.

ومن العرب من يلحق الف التثنية وواو الجمع ونون الإناث، والمختار انها حروف علامات تدل على التثنية والجمع.

وحكى اللغويون أن أصحاب هذه اللغة هم طيء يلتزمون العلامة أبداً لا يفارقونها، وذكر بعض الرواة أزدشنوءة، وأبهم سيبويه فقال: «واعلم أن من العرب من يقول: «ضربوني قومك» و«ضرباني أخواك» ويسميها بعضهم «لغة أكلوني البراغيث». وابن مالك يقول: «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة». واستعمل أبو تمام لغة قومه طيء فقال...

وذهب بعض النحاة إلى أنها ضمائر، واختلفوا فقال قوم: «ما

---

(١٢٢) منهج السالك ص١٠٢.

بعدها بدل منها »[123]، وقال قوم: « مبتدأ، والجملة السابقة خبره ».

وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدل على انها ليست ضعيفة »[124].

فأبو حيان يرى هنا أن هذه اللغة ليست ضعيفة لكثرة ورودها، فخالف في هذا الموضع والذي قبله رأيه في: « أوَ مخرجيَّ هم؟ » وقوّى مذهب القاضي محمد بن حوط الله في جواز حمل هذا الحديث على لغة: « يتعاقبون فيكم ملائكة ».

٢ - قول عائشة رضي الله عنها: « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان ».

ردَّ فيه على مجهول عبر عنه بقوله: « ومن زعم » وذلك في أثناء شرحه قول ابن مالك:

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما ... طالب مفعولين من قبل انتمى

فقال: « ومن زعم أن « رأى » إذا كانت بصرية تعدت إلى اثنين مستدلاً بما روي في الحديث من قول عائشة: « لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ وما لنا طعام إلا الأسودان » فلا حجة فيه إذ هو بمعنى « العلم » أي: « قد علمتنا ». و« رأى » تستعمل بمعنى « علم » فتكون إذ ذاك من أفعال القلوب، ولا تجعله مما حمل على الشاذ الذي لا يقاس عليه »[125].

فأبو حيان لا ينكر الحديث ولا الاحتجاج به، لكنه ينكر تخريجه على ما شذَّ من تفسيرات للعبارة، ويفضل حمله على المستعمل المألوف الجاري على القياس في استعمال « رأى » المتعدية إلى مفعولين على معنى « علم » لا على معنى « أبصر » لكون الأول مقيساً مطرداً مألوفاً، ولشذوذ الثاني.

---

(١٢٣) في الارتشاف (مها) والصحيح (منها) كما اثبتناه. الارتشاف ص٧٥ب - ٧٦.

(١٢٤) الارتشاف ص٧٥ب - ٧٦.

(١٢٥) منهج السالك ص٩٧.

٣ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «عسى الغوير أبؤساً»[١٢٦].

قال في كلامه على «عسى» وحكم خبرها: «وقال أبو عمرو الزاهد، قال أبو العباس. - يعني أحمد بن يحيى - : كلام العرب كله: «عسى زيد قائم»، فيجعل «زيداً» مبتدأ و «قائماً» خبره، قال: ومن العرب من يجعلها في معنى «كان» فيقول: «عسى زيدٌ قائماً» وبهذه اللغة جاء الخبر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال للرجل الذي وُجد منبوذاً: «عسى الغوير أبؤساً». انتهى.

فظاهر هذا النقل عن أحمد بن يحيى انه يجوز: «عسى زيد قائم» وانه كلام العرب، ولا يكون لـ «عسى» عمل البتة، وهذا شيء لا يعرفه البصريون. وظاهر كلامه أيضاً انه يجوز: «عسى زيد قائماً» ولذلك أثبتها لغة للعرب لا ضرورة ولا نادراً، وهذا أيضاً مخالف لرأي البصريين»[١٢٧].

فأبو حيان قد استمسك هنا برأي البصريين وردَّ به على ما تبين في نص ثعلب من إلغاء «عسى» أو إعمالها إعمال «كان» في لغة للعرب وإثباته هذا بكلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

٤ - قوله ﷺ: «واشترطي لهم الولاء الذين اسلموا للذين هادوا»، احتج به الكوفيون على مجيء «اللام» بمعنى «على». قال: «وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى «على». قال تعالى: «ويخرّون للأذقان» و «تلَّهُ للجبين» و «ولبيوتهم سُقُفاً» و «لقد سبقت كلمتنا لعبادنا» و «لا تجهروا له بالقول» و «لِمَن لم يكن أهله حاضري..» و «ولهم اللعنة».. وفي الحديث: «واشترطي لهم الولاء الذين أسلموا للَّذين هادوا»[١٢٨].

---

(١٢٦) هذه العبارة ترد في معظم كتب النحو على انها قول للعرب، ولم يصرّح احد بأنها من لفظ عمر بن الخطاب الا ابو حيان في نقله هذا عن احمد بن يحيى ثعلب. وجاء كذلك في اللسان (غور): «وقال ثعلب: أتي عمر بمنبوذ فقال: «عسى الغوير أبؤسا».. (ينظر).

(١٢٧) منهج السالك ص٦٨.

(١٢٨) منهج السالك ص٢٤٥.

فالكوفيون لم يبنوا قاعدة على الحديث، ولم يستنبطوا للاّم معنى من الحديث وحده، إنما بنوه على آيات كثيرة من القرآن الكريم فسّروا فيها «اللام» بمعنى «على» وجاء الحديث محمولاً على ما في الآيات، ومع هذا فيبدو أن أبا حيان لم يوافقهم على إعطاء «اللام» هذا المعنى ويتبين ذلك من نسبته إليهم الزعم. في قوله: «وزعم الكوفيون...».

٥ - ما جاء في الأثر من قولهم: «كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تُهراقُ الدماءَ». نسب الاحتجاج به إلى بعض المتأخرين على جواز نصب الاسم بعد الفعل اللازم على التشبيه بالمفعول به.

قال في «فرع نختم به هذا الباب»: «وهو: هل تفعل العرب هذا النوع من التشبيه بالفعل اللازم، فتشبه بالفعل المتعدي كما شبهت الوصف باسم الفاعل المتعدي؟ في ذلك خلاف: ذهب بعض المتأخرين إلى ان العرب تفعل ذلك فأجاز: «زيد تفقّأ الشحمَ» والتقدير عنده: «زيد تفقّأ شحمُهُ» ثم جعل الضمير فاعلاً ونصب «الشحم» تشبيهاً بالمفعول به واستدل على هذا بقولهم في الأثر: «كانت امرأة على عهد رسول الله ﷺ تُهراقُ الدماءَ» على التشبيه بالمفعول به. وكان الاستاذ أبو علي يذهب إلى النصب على التشبيه بالمفعول لا يكون في الأفعال وإنما يكون في الصفات وأسماء الفاعلين والمفعولين على الشروط المذكورة، ويتأول الحديث على حذف الحرف»[(١٢٩)].

فأبو حيان هنا نقل لنا الرأيين، رأي من يجيز نصب الاسم بعد الفعل اللازم على التشبيه بالمفعول قياساً على ما ورد في الحديث الشريف. ورأي الشلوبين الذي لا يجيز ذلك ويعدُّ الاسم «الدماءَ» هنا منصوباً على «نزع الخافض»، ولا يبيّن لنا أيُّ الرأيين أرجح في نظره إنما يتركها بلا تعليق ولا ترجيح.

٦ - قوله ﷺ: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت».

---

(١٢٩) منهج السالك ص٣٦٨.

اختلفت نسبة أبي حيان الاحتجاج بهذا الحديث في الكتابين، كما اختلف رأي من نسب إليهم الحديث فيه وردَّه أو إثباته فقال في «منهج السالك»:

«وأما تأنيث الفعل إذا كان المفسِّر مؤنثاً فقال شيخنا الاستاذ أبو الحسين بن أبي الربيع؛ لا يجوز التأنيث، لا تقول: «نعمت امرأة هند» إنما يقال: «نعْم امرأة هند» استغنوا بتأنيث المفسِّر.

وأما الناظم فإنه حين ذكر أن التمييز يكون مطابقاً للمخصوص بالمدح أو الذم مثَّل بقوله: «نعم رجلاً زيد» و«نعمت امرأة هند» ونعم رجلين الزيدان» و«نعمت امرأتين الهندان» و«نعم رجلاً الزيدون» و«نعم نساء الهندات»[١٣٠] فألحق الناظم التاء حين كان المفسر مؤنثاً كما ترى.

وأما ما جاء في الحديث من قوله: «من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت» فإنما الحق «التاء» لأنه لم يذكر المفسِّر فلا حجة فيه على منع الحاق «التاء» مع ذكر المفسِّر»[١٣١].

فأبو حيان - كما يبدو من تعليقه الأخير هو المحتج بالحديث ليرد به على الاثنين على ابن أبي الربيع لأن الحديث به «تاء» والمفسِّر مؤنث مع انه غير مذكور، فلا يعدُّ شاهداً له. كما لا يعدُّ الحديث شاهداً لابن مالك على إثبات «التاء» لأن ابن مالك اثبت «التاء» مع ذكر المفسِّر، وأبو حيان أورد الحديث وقد اثبتت فيه «التاء» ولكن مع حذف المفسر.

أما في «الارتشاف» فقد اختلف موضع الاستشهاد فلم يكن على إثبات «التاء» أو حذفها وإنما كان في جواز حذف المفسِّر أو وجوب ذكره، كما اختلفت نسبة الاحتجاج به فيه عنها في الموضع السابق، قال وهو يتحدث عن ذكر التمييز المفسِّر للفاعل المستتر:

---

(١٣٠) كذا في منهج السالك ص٣٨٩ والصحيح أن يكون «ونعمت نساء الهندات» كي يصح الاستشهاد به على الحاق ابن مالك «التاء» عندما يكون المفسر مؤنثاً.

(١٣١) منهج السالك ص٣٨٩ - ٣٩٠.

« ويلزم ذكر هذا التمييز، ولا يجوز حذفه، نصَّ على ذلك سيبويه، وأجاز ذلك بعضهم على قلة، وقال بعض اصحابنا: « فبها ونعمت » شاذ. وخرجه ابن عصفور على تقدير: « فبالرخصة اخذ ونعمت رخصة الوضوء ». وابن هشام على تقدير: « ونعمت الفعلة الأخذ بالسنة »[١٣٢].

وفي الغرض نفسه من الاحتجاج به في حذف المفسر للفاعل المستتر قال في « منهج السالك » مورداً معظم الآراء التي أوردها في الارتشاف:

« ومن احكام هذا التمييز... انه واجب الذكر لأنه مفسر لمضمر قبل الذكر كمضمر الشأن، ومضمر « ربّ »، فكما لا يجوز حذف مفسِّر هذا فكذلك هذا المفسِّر، قال بعض شيوخنا: وقد شذَّ « فبها ونعمت »[١٣٣] في قولهم: « إن فعلت كذا فبها[١٣٣] ونعمت » أي: ونعمت الحاجة حاجتك، فأضمر ولم يأتِ بالتفسير، وأما ما جاء في الحديث من قوله عليه السلام: « من اتى الجمعة وقد توضأ فبها ونعمت » فاختلفوا في تخريجه، فخرَّجه ابن هشام على أن التقدير: « نعمت الفعلة الاخذ بالسنة » فـ « الفعلة » فاعل نعم، و « الأخذ بالسنة »: مبتدأ، والخبر في الجملة المتقدمة جائز أن يكون خبر مبتدأ مضمر حُذف مع المبتدأ أيضاً لدلالة الكلام عليه قال: « وكونه مبتدأ أقوى ».

وقال ابن عصفور: التقدير « فبها » أي: « فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء » فحذف التمييز واسم الممدوح.. »[١٣٤].

فنحن نجد الاحتجاج بالحديث واقع ووارد وثابت سواء بالحاق « التاء » بالفعل الذي مفسِّره مؤنث أم في حذف المفسِّر للفاعل المستتر، وإن خرَّجه بعض شيوخ أبي حيان واصحابه ومعاصريه على

---

(١٣٢) الارتشاف ص٢٨٣.

(١٣٣) في منهج السالك « فيها » والصحيح ما أثبتُه.

(١٣٤) منهج السالك ص٣٩٠.

شذوذ حذف المفسِّر فقد خرجه آخرون على جواز الحذف وفسَّروه على المعنى الذي يفهمونه منه. ومع هذا فلم يتضح لأبي حيان رأي صريح خاص به لا في حكم إثبات «التاء»، ولا في حذف المفسِّر. غير ان الذي يفهم من تعليقه على حذف «التاء» أو إثباتها ومجيئه بالحديث، انه يرى الحديث قد جاء على صورة من التعبير لا تعارض قول ابن أبي الربيع ولا مذهب ابن مالك، ولا تصلح كذلك لأن يحتج به احدهما لأنه يختلف عن رأييهما، فالتاء موجودة وذكرها جائز لتدل على المفسِّر المؤنث المحذوف منه والمفهوم من مجمل لفظ الحديث بتمامه.

كما يفهم من تعليقه على رأي من ذهب من أصحابه إلى جواز حذف التمييز المفسِّر والمخصوص استناداً إلى ما جاء في هذا الحديث بقوله:

«ومن ذلك ما ذهب إليه بعض اصحابنا من جواز حذف التمييز وحده، وجواز حذفه وحذف المخصوص وذلك كله إذا دلَّ على ذلك المعنى.

فما حذف منه التمييز قول سَهْل بن حنيف: «وبئس صفّون» أي: «وبئس مكاناً أو مجتمعاً صِفُّون».

ومثال ما حذف فيه التمييز والمخصوص قوله: «مَن توضَّأ فبها ونعمت» أي «فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء»[١٣٥].

ويتبيَّن تجويزه هذا من قوله بعد هذه العبارة مباشرة:

«وأما إبقاء التمييز وحذف المخصوص فهو نادرٌ» وفي هذه التكملة دليل على أن الحكم الذي قبله ليس نادراً وإنما هو جائز استناداً إلى ما في الشاهدين، وأحدهما الحديث الذي تفرَّد في إثبات حذف التمييز والمخصوص.

٧ - قوله ﷺ: «نعم المال أربعون والكثير ستون، وويل لأصحاب المئين

---

(١٣٥) منهج السالك ص٤٠٠.

إلا من أعطى الكريمة ومنع العزيزة ونحر السمينة وأطعم القانع والمعتدّ ».

احتج به أبو الحسن بن عصفور في إعراب المخصوص بـ « نعم » و « بئس » إذا تأخر خبراً لمبتدأ محذوف. ولا يكون مبتدأ مؤخراً والجملة قبله خبر مقدم..

قال أبو حيان: « وقال الأستاذ أبو الحسن بن عصفور: « الذي يدل على انه إذا تأخر لا يلزم فيه ان يكون مبتدأ والجملة خبر قولهم: « نعم البعير جملٌ » و « نعم الانسان رجلٌ » و « نعم مالاً ألفٌ ». ومنه قوله عليه السلام: « نعم المال أربعون، والكثير ستون، وويل لأصحاب المئين إلا من أعطى الكريمة ومنع العزيزة ونحر السمينة وأطعم القانع والمعتر ».

فـ « أربعون » و « الف » و « جمل » أخبار لمبتدآت مضمرة ولا يجوز ان تكون مبتدأة، وما قبلها خبر لها لأنها نكرات ولا مسوغ للابتداء بها. وإذا ثبت جعله خبر مبتدأ محذوف لِفَهْم المعنى فلا مانع يمنع من جواز جعله مبتدأ والخبر محذوف لفهم المعنى - انتهى كلامه.

وما ذهب إليه من تعيُّن هذه الأسماء النكرات لأن تكون خبر مبتدأ محذوف وامتناع ان تكون مبتدآت لكونها نكرات ولا مسوغ للابتداء بها غير صحيح، بل فيها مسوغان أحدهما: ذكره في باب المبتدأ والخبر. والآخر: ذكره غيره.

أ - فأما الذي ذكره، فهو أن تكون نكرة لا تراد لعينها فهذا عنده من المسوغات لجواز الابتداء بالنكرة وجعل من ذلك قول الشاعر:

مرسَّغة بين أرساغه ... به عَسَمٌ يبتغي أرنبا

قال: النكرة هنا لا تراد لعينها؛ الا ترى انه لا يريد[136]

(١٣٦) في منهج السالك ص٣٩٨: (انه يريد مرسَّغة). وهذا غير صحيح لأنه يريد العكس اي ان الشاعر لا يعين مرسغة دون مرسغة وهو ما اثبتناه باضافة (لا). وفي شرح ابن عقيل « مرسعة » بالعين المهملة.

مرسَّغة دون مرسَّغة بخلاف قوله: «رجل قائم» الا ترى أن رجلاً» هنا لا يقع إلا على الذي وقع منه القيام خاصَّةً. وقال أيضاً: ينبغي أن يزاد في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون النكرة لا تراد لعينها نحو: «رجل خير من امرأة» يريد واحد من هذا الجنس أيّ واحد كان خير من كل واحد من جنس النساء. إلا ان معناه يؤول إلى العموم، إلا انه يخالف العموم في انه يدل على كل واحد على جهة البدل، اعني انه لا يتناول الجميع دفعة واحدة، و«كلّ» يتناول الجميع في دفعة واحدة. انتهى كلامه.

فالمسوغ الموجود في قولهم: «رجل خير من امرأة» و«تمرة خير من جرادة» و«مرسَّغة بين ارساغه» هو بعينه موجود في قولهم «نعم البعير جملٌ» و«نعم مالاً الفٌ» لأنهما نكرتان لا ترادان لعينهما بل حكم على واحد من الجمال بانه نعم البعير. وعلى واحد من الألف بأنه نعم المال، فعلى هذا الذي تقرر يجوز ان يتقدم فتقول: «جمل نعم البعير» و«الف نعم مالاً».

ب - والمسوغ الذي ذكره غيره هو انه يجوز ان يكون نكرة إذا كان خبره جملة مشتملة على فائدة إلا انه يجب تأخيره وذلك نحو: «قصدك غلامُهُ رجلٌ» فإنه جائز جواز «عندك رجل»؛ لأن في تقديم الجملة ما في تقديم الظرف من رفع توهم الوصفية مع عدم قبول الابتداء. فعلى ما قرَّر هذا المقرّر يكون «جمل» مبتدأ وقد تقدمت جملة مشتملة على فائدة هي «نعم البعير» إلا انه لا يجوز تقديم هذا المبتدأ على هذا المسوّغ؛ لأن تقديم الخبر هنا مسوّغ لجواز الابتداء بالنكرة...»[١٣٧].

---

(١٣٧) منهج السالك ص٣٩٧ - ٣٩٨. وفي اصل منهج السالك: (الا انه يجوز...) وهو خطأ. حيث المعنى والحكم الصحيح بزيادة (لا).

فاحتجاج ابن عصفور بالحديث ثابت وكذا الأمثلة التي مثل بها مع الحديث الشريف ولم يردّ أبو حيان على ابن عصفور احتجاجه بالحديث ولا ذهابه إلى إعراب النكرة «أربعون» فيه خبر مبتدأ محذوف، وإنما ردَّ عليه منعه من إعرابه مبتدأ مؤخراً وإعراب الجملة «نعم وفاعلها» خبراً مقدماً إذا كان نكرة وإيجابه فيه الاعراب الأول. أما المعرفة فيجوز عنده أيضاً اعرابه خبر مبتدأ محذوف ولا يتعين إعرابه مبتدأ مؤخراً والجملة قبله خبر مقدّم، وإن منع كثير من النحاة هذا الإعراب في المخصوص إذا كان معرفة[١٣٨] مخالفين ابن عصفور في ذلك.

٨ - ما ورد في الحديث من انه «أمر بقتل الابتر وذو الطفيتين».

احتج به الكوفيون على جواز اتباع المضاف إليه بالجر والرفع إذا كان المضاف إليه مفعولاً لما لم يسم فاعله: قال أبو حيان: «وأما ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم من البصريين فإنهم استدلوا على ذلك بالسماع فمن ذلك... وفي الحديث «امر بقتل الابتر وذو الطفيتين» أي: «بان يقتل الابتر وذو الطفيتين» وقال الفرّاء: ومن ذلك: «عجبت من تساقط البيوت بعضها على بعض» الخفض على اللفظ. والرفع على المعنى»[١٣٩].

٩ - ما أثر في الحديث من مجيء «إن» الشرطية مهملة تشبيهاً لها بـ«لو»:

ولم يذكر أبو حيان الحديث الذي أثبت فيه الزاعم هذا الرأي وإنما قال وهو يتحدث عن أدوات الشرط وعملها: «ولا يحمل «إنْ» على «لو» فيرتفع ما بعدها خلافاً لزاعم ذلك، وإثبات ما أثر في الأثر يمكن تأويله»[١٤٠].

---

(١٣٨) ينظر في هذا منهج السالك ص٣٩٨ وما بعدها - بعد النص الذي اوردناه.

(١٣٩) منهج السالك ص٣٢٢.

(١٤٠) الارتشاف ص٢٥٠.

والواضح من هذا ان ما أُثر في الأثر هو إهمال «إنْ» الشرطية حملاً على «لو» ولم يبيِّن لنا من الزاعم لهذا، المثبت له في الأثر، ولم يورد هذا الأثر لنعرف لفظه وحكمه. وفي هذا دليل على انه يخرج ما لا يجيزه من الاحكام تخريجات أخرى يؤول بها نص الحديث ولفظه إن كان الحكم مما يصعب تغييره وقد ورد المخالف في حديث واحد لم يقتنع بجواز بناء قاعدة جديدة عليه أو تغيير حكم ثابت من أجله.

١٠- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كل الناس أفقه منك يا عمر».

احتج به الأخفش على جواز أن ينادي الانسان نفسه وأورده أبو حيان في «باب الاختصاص» وهو يتحدث عن «أيُّها» فقال:

«وأي» هذه مبنية على الضم كحالها[١٤١] في النداء وليست منادى، وزعم السيرافي انها في الاختصاص معربة فيحتمل عنده أن تكون خبر مبتدأ كأنه قال: بعد قولك: «أنا أفعل ذلك»: «هو أيُّها الرجلُ المخصوص به» ويحتمل عنده أن يكون مبتدأ تقديره: «أيها الرجل المخصوص أنا المذكور». وذهب الأخفش إلى انه منادى، قال: «ولا ينكر أن ينادي الانسان نفسه، الا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: «كلّ الناس افقهُ منك يا عمر»[١٤١].

فأبو حيان أورد رأي الأخفش واحتجاجه بقول عمر رضي الله عنه في إثبات جواز أن ينادي الانسان نفسه، ولم يردّ عليه، ولم يصرح بشيء فيه. إلا ان الواضح انه يوافق الأخفش في هذا.

ثانياً - أما أحاديث النوع الثاني، وهي ما احتج به ابن مالك منها على اختلاف موقف أبي حيان من هذا الاحتجاج فهي أكثر عدداً من النوع الأول، وهي:

١ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «ما كدت أن أُصليَ العصر حتى كادت الشمس ان تغرب». وقد مرَّ بنا أن ابن مالك احتج به في

---

(١٤١) في الارتشاف (لحالها) والصواب ما أثبتناه. ص٣١٨ب.

كتبه بلفظ... حتى كادت الشمس تغيب » من غير ذكر لـ « أن » في الموضع الثاني -

قال ابو حيان وهو يشرح قول ابن مالك:

وكونه بدون أن بعد عسى نزر وكاد الأمر فيه عكسا

« وقوله: « وكاد الأمر فيه عكساً » يعني أن مجيء المضارع بعدها مقروناً بـ « أن » قليل ودونها كثير. وهذا لا تحرير فيه؛ لأن دخول « أن » على المضارع - خبر « كاد » - بابه الشعر، وهو مختص به، هكذا يقول أصحابنا. ويزعم هذا الناظم أن ذلك يجوز في الكلام على قلة، ويستدل بأثر عن عمر رضي الله عنه وهو: « ما كدت أن أصليَ العصر حتى كادت الشمس ان تغرب »[142].

فأبو حيان لم يوافق ابن مالك في جواز مجيء خبر « كاد » مقروناً بـ « أن » في الكلام على قلة وإنما خصَّ ذلك بالشعر، ويؤكد ذلك قوله بعد النص المتقدم: « وأما في « عسى » فاستعماله بغير « أن » لا يختص بالشعر بل هو مستعمل في الكلام خلافاً لمن خص ذلك بالشعر »[143].

٢ - قوله ﷺ: « دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوّاً من سوى أنفسهم » وقوله ﷺ: « ما انتم في سواكم من الأمم... » احتج بهما ابن مالك على اعطاء « سوى » حكم « غير » في عدم ملازمتها للظرفية. فقال ابو حيان شارحاً قول ابن مالك:

ولسِوًى سُوًى سَواء اجعلا على الاصح ما لغير جُعلا

« معناه: أن الاصح من مذاهب النحاة ان حكم « سِوًى » و « سُوًى » و « سواء » حكم « غير » فلا تكون ظرفاً، وثلاثتها عند غيره منصوبة على الظرف لا يجوز أن تستعمل غير ظرف الا في الشعر، وهو مذهب سيبويه والفراء وغيرهما، ويستدلون على ظرفية « سوى » بوصل الموصول بها فيقولون: « قام الذي سواك » في فصيح

---

(١٤٢) منهج السالك ص٦٩ وتنظر ص٧٠.

(١٤٣) منهج السالك ص٦٩.

الكلام، ولا يقولون «قام الذي غيرك»......

..قال الناظم ناصراً لمذهبه: «الظرف في العرف ما ضمن معنى «في» من اسماء الزمان والمكان و«سِوى» ليس كذلك فليست بظرف حقيقة، واذا اطلق عليها ظرف إذا وصل الموصول بها فذلك على طريق المجاز وهو سائغ مع انها تحتمل التأويل اذا وصل بها الموصول. وقد ساوت هذه الاسماء «غيراً» في قبول تأثير العوامل المفرغة رافعة وناصبة وجارّة في النثر والنظم:

فمن النثر قوله ﷺ: «دعوت ربي أن لا يُسلِّط على امتي عدواً من سِوَى أنفسهم». وقوله ﷺ: «ما أنتم في سواكم من الأمم..»[١٤٤]. الحديث. وقال بعض العرب «أتاني سواؤك»[١٤٥]...

وقد علق ابو حيان على مذهب ابن مالك هذا بقوله: «وانما كثّر الناظم الشواهد لأنه ذهب مذهبا قلَّ أن يتَّبع عليه؛ لأن مستقرئي[١٤٦] اللغة وعلم النحو لا يكاد احد منهم ذهب الى مقالته، بل هي عندهم منصوبة على الظرف هكذا نصَّ الناس»[١٤٧].

٣ - أثر جاء عن أبَيّ: لم يذكره ابو حيان في مجيء «كأيّن» اسم استفهام، وانما اكتفى بان قال: «وزعم ابن مالك أنها قد يستفهم بها، واستدل بأثر جاء عن أبيّ على اثبات القواعد النحوية بما روي في الحديث وفي الآثار مما نَقله الأعاجم الذين يلحنون، ومما لم يتعين انه من لفظ الرسول ﷺ ولا من لفظ الصحابيّ فيكون حجة إذا جاوزوا النقل بالمعنى»[١٤٨].

والذي يفهم من كلام ابي حيان هنا ومن تعليقه على احتجاج ابن مالك بالحديث والأثر، انه يصح عنده الاحتجاج بالحديث النبوي

---

(١٤٤) في منهج السالك: (سواك) والصحيح ما اثبت.

(١٤٥) منهج السالك ص١٧٢ - ١٧٣.

(١٤٦) في منهج السالك ص١٧٣. (مستقريء).

(١٤٧) منهج السالك ص١٧٣. وقوله: «لا يكاد أحد منهم ذهب» كما أثبت في منهج غير قويّ - وأفضل منه «يذهب».

(١٤٨) الارتشاف ص٨٤.

وبالأثر المنسوب الى الصحابة اذا ثبت انه لم ينقل بالمعنى ، وانه لم تنقله الأعاجم. اما ما شُكّ فيه سواء في نقله بالمعنى أو في نقل الأعاجم له فلا يصح اثبات القواعد به وبناء الاحكام اعتماداً عليه، وابن مالك يجيز الاحتجاج بالحديث والاثر وبناء القواعد والاحكام عليه بغضّ النظر عن طريقة نقله وعن الناقل له.

٤ - قوله ﷺ: «ربّ الشياطيّن ومن أضللن»..

احتج ابن مالك على مجيء ضمير جماعة المؤنث بدل ضمير جماعة المذكر العاقل واورد ذلك ابو حيان فقال: «وقال ابن مالك: وقد يقع «فَعِلْن» موقع «فعلوا» طلبا للتشاكل واورد الحديث وفيه: «رب الشياطين ومن أضللن» أي «اضلُّوا» و«أضلَّت»[١٤٩] فلا تتعين فيه «الواو» كما قال».[١٥٠]

فرَدُّ ابي حيان على ابن مالك دليل على انه لا يصح اعتبار الحديث مما نابت فيه «نون النسوة» عن «واو الجماعة» لأنه لا يتعين تقدير «الواو» في الحديث لأن كلمة الشياطين يجوز أن تعامل معاملة الجمع المذكر العاقل، ومعاملة المفرد المؤنث على ما هو جار في جمع التكسير، اذ يصح كذلك تقدير «التاء» فيه، فينوب ضمير مؤنث عن ضمير مؤنث فلا تبنى القواعد - في رأي ابي حيان - على محتمل.

٥ - قوله ﷺ: «غير الدجال اخوفني عليكم»:

احتج به ابن مالك على جواز اتصال «نون الوقاية» باسم التفضيل المضاف الى ياء المتكلم. وردَّ عليه ابو حيان فقال: «وقال ابن مالك: وقد تلحق افعل التفضيل «نون الوقاية»، واستدل بما روي في الحديث: «غير الدجال أخوفني عليكم» على عادته في اثبات القواعد الكلية بما روي في الحديث».[١٥١]

---

(١٤٩) في الارتشاف (أوضلت) وهو غير صحيح.

(١٥٠) الارتشاف ص١٠٣.

(١٥١) الارتشاف ص١٠٤ ب.

فأبو حيان لا يجيز بناء القواعد الكلية على ما روي في الحديث مطلقاً مما خالف اصول النحويين التي بنوها على كلام العرب، اما ابن مالك فيحبذ ذلك، وقد اجاز هنا دخول «نون الوقاية» على «اسم التفضيل» المضاف الى «ياء المتكلم» محتجاً بالحديث، وأجاز دخولها على اسم الفاعل مع عدم استدلاله بالحديث انما بنصوص مختلفة من الشعر والنثر، وخرجها غيره على انها تنوين في اسم الفاعل وان الضمير المتصل بعد التنوين في محل نصب باسم الفاعل.(١٥٢).

٦ - ما ورد في الحديث من استعمال «قط» غير مسبوقة بنفي لفظاً ومعنى:

قال ابو حيان: «وقال ابن مالك: وربما استعمل لفظ «قط» دون نفي لفظاً ومعنى، ولفظاً لا معنى، واستدل على ذلك بما ورد في الحديث على عادته(١٥٣) ولم يذكر ابو حيان هذه الأحاديث التي احتجّ بها ابن مالك في اثبات هذه الاحكام لـ«قط». انما عرض رأي ابن مالك فقط.

٧ - قوله ﷺ: «هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفاً فهو يهوي في النار الآن حين انتهى الى قعرها».

احتج به ابن مالك على مجيء «الان» مبتدأ، والاخبار عنه بـ«حين انتهى» نقل ذلك ابو حيان فقال: «وزعم ابن مالك انه جاء مبتدأ لما جاء في الحديث: انه عليه الصلاة(١٥٤) والسلام «سمع وَجبَة(١٥٥) فقال: «هذا حجر رمي به في النار منذ سبعين خريفا فهو يهوي في النار الآن حين(١٥٦) انتهى الى قعرها». فاعرب «الآن» مبتدأ. و«حين انتهى» خبره، و«ال» في «الآن» مُعَرِّفة

(١٥٢) ينظر في ذلك الارتشاف ص١٠٤ب قبل النص السابق.
(١٥٣) الارتشاف ص١٨٢ب.
(١٥٤) في الارتشاف «عليه الصلالة».
(١٥٥) كذا في الارتشاف ص١٨٢ وربما «جلبة».
(١٥٦) في الارتشاف «خير انتهى».

ويصحبها[157] الحضور ».[158]

٨ - ما جاء في الأثر من استعمال « بين » ظرف زمان:

اثبت ابن مالك لـ « بين » هذا المعنى بالحديث وأورد ذلك ابو حيان فقال: « وزعم ابن مالك ان « بين » قد تكون ظرف زمان، واستدل على ذلك بلفظ ما في الأثر على عادته في اثبات القواعد النحوية بما روي من ذلك »[159].

٩ - قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه: « أعزز عليَّ ابا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلا »:

احتج به ابن مالك في اثبات جواز الفصل بين فعل التعجب وفاعله بالمنادى، قال ابو حيان مورداً ذلك: « وأما الفصل بالمنادى، فقال بدر الدين بن مالك : لا خلاف في منع ذلك. وقال ابوه عبد الله ابن مالك: « قول علي بن ابي طالب رضي الله عنه لما قتل عمّار بن ياسر: « أعزز عليَّ ابا اليقظان أن أراك صريعا مجدّلا » مصحح لجواز الفصل بالنداء »[160]

فنسب ابو حيان في « الارتشاف » الاحتجاج بهذا الحديث المنسوب الى علي رضي الله عنه. الى ابن مالك في اثبات جواز الفصل بين فعل التعجب وفاعله بالمنادى، لكنه في « منهج السالك » لم ينسب الاحتجاج به الى ابن مالك انما قال: « وقد ثبت الفصل بينهما بذلك في لسان العرب نثرها ونظمها.. ومن كلامهم: « ما احسن بالرجل أن يصدق ». ومن كلام عليّ : « أعزز عليَّ ابا اليقظان أن أراك صريعاً مجدّلا ».[161]

ولم يشر ابو حيان هنا الى انه مما احتج به ابن مالك، وان

---

(١٥٧) في الارتشاف « ويصحها » واظن الصحيح « ويصحبها ».
(١٥٨) الارتشاف ص١٨٢.
(١٥٩) الارتشاف ص١٨٥.
(١٦٠) الارتشاف ص٢٨٦ ب.
(١٦١) منهج السالك ص٣٨١.

تحدث عن الخلاف بينه وبين ابنه ، وبينهما وبين النحاة فيما يجوز الفصل به بين فعل التعجب وفاعله او مفعوله بعد ذلك.[١٦٢]

١٠- **شيء ورد في الحديث استدل به ابن مالك على تمييز العشرة والعدد المركب بـ «مائة»** قال ابو حيان وهو يتحدث عن التمييز بـ «مائة»: «وقد تقدم عن الفراء أن بعض العرب يقول: «عشر مائة» وأن أهل هذه اللغة هم الذين يقولون: «ثلاث مئين» واما تمييز المركب بـ «مائة» فنقول: «احدى عشرة مائة» الى «تسع عشرة مائة» فيحتاج في اثبات ذلك الى سماع من العرب.

وقد أجاز ذلك ابن مالك مستدلاً بشيء ورد في الحديث مثله»[١٦٣] ولم استطع أن أتبين رأي ابي حيان في ذلك أيجيزه في ضوء ما استدل به ابن مالك ام لا يجيزه؟. فقد قدَّم انه يحتاج في اثبات ذلك الى سماع من العرب، أفلا يعتدّ الحديث سماعاً؟ ذلك ما لم استطع ان أتحققه من عبارته هذه.

١١- قوله عليه السلام: «لا تسرني بها حمر النعم»[١٦٤].

نسب ابو حيان الاحتجاج به لابن مالك على مجيء «الباء» بمعنى «بدل» فقال: «وقول الناظم:

..... ومن باء تفهمان بدلا..

قد حكينا ان من النحويين من ذهب الى أن «من» تكون للبدلية وذكر من معاني «الباء»: «البدل» وجعل من ذلك بيت الحماسة:

فليت لي بهم قوما اذا ركبوا ... شنوا الاغارة فرسانا وركبانا

أي: فليت لي بدلهم، وما روي من قوله عليه السلام: «لا سرَّني بها حمر النَعَم» أي: «بدلها». و«هذا بذلك» أيَ: بدل ذلك وعوضه.

وكونها بدلية قلما ذكره النحويون، وانما زاده بعض

---

(١٦٢) ينظر منهج السالك ص٣٨١ وما بعدها.

(١٦٣) الارتشاف ص٧٩.

(١٦٤) كذا في منهج السالك ص٢٤٤. ولفظ الحديث في كتب النحو الاخرى «ما يسرني».

المتأخرين »[١٦٥] ولا ندري من بعض المتأخرين الذي زاده؟ أليس هو ابن مالك أم أن هناك من سبقه اليه؟ ألم يصرح ابو حيان هنا بأن ابن مالك هو الذي جعل منه الباء في الحديث؟ وان سبق فإلى الاحتجاج بالشعر على هذا المعنى.

١٢ - قوله ﷺ: « صوموا لرؤيته »:

احتج به ابن مالك على مجيء اللام بمعنى « بعد ». قال ابو حيان وهو يتكلم على معاني « اللام »: « وبمعنى « بعد »، وجعل من ذلك: « أقم الصلاة لدلوك الشمس » وفي الحديث: « صوموا لرؤيته » أي « بعد »[١٦٦].

والذي يبدو لي من صورة الاحتجاج بهذا الحديث انه من احتجاج ابي حيان تكملة لاحتجاج ابن مالك بالآية، لأنه قال: « وفي الحديث » بعد قوله: « وجعل من ذلك » ولو كان لابن مالك لما استأنف عبارة اخرى ولقال: « وقوله ﷺ » أو « والحديث » او نحوهما من العبارات.

١٣ - قوله ﷺ: « دخلت امرأة النار في هرة ربطتها »:

احتج به ابن مالك لاثبات مجيء « في » للسببية، قال أبو حيان: « وأما كون « في » سببية فنحو ما روي في الحديث: « دخلت امرأة النار في هرة ربطتها »، ولم يذكر الناظم لـ« في » معنى الا الظرفية والسببية، ويعبر بعضهم عن الظرفية بـ« الوعاء »[١٦٧].

١٤ - قول ابن عباس رضي الله عنه: « فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا »:

احتج به ابن مالك على مجيء خبر « جعل » جملة فعلية مصدرة بـ« اذا »، اورد ذلك ابو حيان وهو يتحدث عن خبر « جعل » وانواعه فقال: « ومجيء خبر « جعل » مقرونا بـ« أن ».... ومجيئه

---

(١٦٥) منهج السالك ص٢٤٤.
(١٦٦) منهج السالك ص٢٤٥.
(١٦٧) منهج السالك ص٢٤٦.

جملة اسمية... قال ابن مالك: وفعلية مصدرة[١٦٨] بـ «اذا» و«كلّما». قال: كقول ابن عباس: «فجعل الرجل اذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً» ولم يمثل بمجيئها مصدرة بـ«كلما»[١٦٩].

هذا ما اورده من احاديث منسوب الاحتجاج فيها الى ابن مالك على اختلاف موقف ابي حيان منه من ردّ او سكوت او موافقة.

ثالثاً - اما النوع الثالث من الاحاديث المحتج بها فهو ما احتج به ابو حيان، ولم ينسب الاحتجاج فيه الى أحد من السابقين.

وقد احتج به على ثلاث صور: «الأولى: ما جاء فيها بالحديث وأخذ يخرجه على الأوجه الجائزة فيه ذاكراً أقوال من تقدمه فيها، وهي أحاديث معدودة.

الصورة الثانية: ما جاء به من الأحاديث مسبوقاً بشواهد من الشعر وآيات من القرآن الكريم، أو بالآيات القرآنية وبعبارات مسموعة عن العرب الموثوق بهم، وهذا لا يعد احتجاجاً لبناء قاعدة أو اثبات حكم جديد، وهي أكثر من الأولى.

والصورة الثالثة: ما جاء به من الأحاديث منفرداً في الاحتجاج به وقد بنى عليه حكماً جديداً أو معنى جديداً. أو استعمالاً جديداً وهو غالب الأحاديث:

أ - جاء النوع الأول في المواضع الآتية:

١ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه «قضية ولا أبا حسن لها»:

أوردهُ أبو حيان وهو يتحدث عن عمل «لا النافية للجنس» فقال: «فأما ما جاء من نصب المعرفة بعدها نحو قولهم: «قضية ولا أبا حسن» وقولهم: «ولا امية بالبلاد» وأشباهها فمتأول على حذف مضاف، أي: «ولا مثل ابي حسن»، او على أن يراد به النكرة أي: لا أحد ممن يتسمَّى بهذا الاسم. فهُو نكرة من جميع جهاته، ولذلك قال الفراء: «من قال:

---

(١٦٨) في الارتشاف ص١٥٢ (مصدرية) والصحيح ما أثبت.
(١٦٩) الارتشاف ص١٥٢.

«قضية ولا أبا حسن»، لا يقول: «ولا أبا الحسن لها» بالالف واللام. لأن الالف واللام تمحض التعريف وتبطل معنى التنكير، وانما أجزنا: «لا عبد الله له» لأنه حرف مستعمل يقال لكل أحد «عبد الله»، ولا يجيز «لا عبد الرحمن» و«لا عبد الرحيم» لأن الاستعمال لم يلزم هذين كما لزم «عبد الله».

وقد حكى الفراء عن العرب: «قُتِلَ عبد العزيز وعرقل فلا عبد عزيز وعرقل لِيَهْ» - بحذف الالف واللام من «عبد العزيز» - كما حذفوها من «قضية ولا أبا حسن». والذي يدل على تنكير هذه الاسماء الواقعة بعد «لا» وهي معارف في اللفظ ما ذكره الفراء من أنَّ من قال: «لا أميَّةَ له» ثم نعت نعته بنكرة، وان كان له لفظ التعريف بترك إجرائه[170] فقال: «لا أبا أميةَ عاقلاً له» ولا يقال: «العاقلُ» لنيابته عن النكرة».[171].

وأعاد الكلام نفسه مع بعض التقديم والتأخير في قول عمر رضي الله عنه نفسه في الارتشاف، لا أرى حاجة للإطالة باعادته.[172]

٢ - **قوله ﷺ: «لا حول ولا قوة الا بالله»:**

قال ابو حيان وهو يتحدث عن «لا» وحكمها اذا تكررت بعطف او غيره وحكم ما بعدها: «وان قلت: «لا حول ولا قوة الا بالله» جاز فيه خمسة أوجه: فتحهما بغير تنوين، وفتح الأول ونصب الثاني منوناً عطفا على لفظ اسم «لا». و«لا» الثانية للتأكيد، ومنه:

---

(١٧٠) في منهج السالك: (إجرائه) وهو خطأ لان المقصود ترك الصرف والتنوين.

(١٧١) منهج السالك ص٨٦.

(١٧٢) ينظر الارتشاف ص١٦٣.

لا نسب اليوم ولا خَلَّةً...

خلافا ليونس وجماعة فانهم لا يجيزون التنوين في الثاني من هذا التركيب[١٧٢ ب] الا ضرورة.وفتح الأول ورفع الثاني منوناً عطفاً[١٧٣] على موضع: «لا» مع اسمها،او على انه اسم «لا» العاملة عمل ليس.[١٧٤]

٣ - قوله ﷺ: «أول ما أقول اني احمد الله»:

اورده ابو حيان وهو يتحدث عن خبر المبتدأ اذا كان عبارة مبدوءة بـ«ان» وبين ما يجوز فيها من فتح الهمزة او كسرها وأوضح معناها واعرابها في الحالتين: فقال: «فان كان في موضع خبر في الاصل كسرت نحو: «حسبت زيداً إنه قائم» وفي النهاية: «زيد قائم كما أن عمرا جالس» و«انت صديقي مثل ما أنك مكرمي».

ويجب فتح «ان» وإن كان يجوز أن يجيء ههنا المبتدأ والخبر فتقول: «زيد قائم كما عمرو جالس» انتهى.

واذا لم يلزم التأويل بالمصدر جاز بالفتح والكسر ومن ذلك ما ذكره سيبويه: «اول ما أقول اني احمد الله» من فتح «أنَّ» قدّرها بالمصدر كأنه قال: «اول ما أقول حمدا لله» و«اول»: مبتـدأ. و«أني احمد الله»: في موضـع الخـبر. و«ما» مصدرية. فان جعلت «ما» موصولة بمعنى «الذي» او نكرة موصوفة فأجاز ذلك ابن خروف. والصحيح منعه، ومن كسر فمذهب الجمهور انه خبر عن «اول قولي»، وتكون الجملة مقولة، وهو المفهوم[١٧٥] من كلام سيبويه. أو خبر عن «قولي»[١٧٦] مضمرة، والجملة معمولة والتقدير: «اول ما

(١٧٢ ب) في الارتشاف: (الركيب).

(١٧٣) في الارتشاف «هونا عصفاً» والصحيح ما أثبت.

(١٧٤) الارتشاف ص١٦٣ ب.

(١٧٥) في الارتشاف: (وهو المقيم) وهذا لا يصح.

(١٧٦) في الارتشاف عن (قوله) والعبارة تقتضي (قولي) كما في التقدير بعده.

اقول قولي حمدالله..»[177].

ب - والنوع الثاني: وهو ما كان احتجاج ابي حيان بالحديث فيه مع شواهد اخرى من آيات القرآن الكريم او الشعر أو كلام العرب الموثوق به، جاء في المواضع الآتية:

١ - قوله ﷺ: «الناس مجزيون باعمالهم إن خيرا فخير وان شرّاً فشرّ..» اورده ابو حيان شاهداً على حذف «كان» واسمها بعد «إن الشرطية» فقال: «واذا تتبَّعت الموارد التي جاء فيها ذلك وجدتها في أماكن التنويع كما في قوله: «إن ظالماً فيهم وان مظلوماً» و«ان حقاً وان كذباً» و«ان عاثراً وإن تاركاً» وكما رُوي: «ان خيراً فخير وان شرّاً فشرًّ، وان خنجراً فخنجرُ وان سيفاً فسيفٌ»، ولا يحفظ حذفها بعد «إن» دون تنويع وتكرير»[178].

وأعاد الكلام نفسه في «الارتشاف» وان لم يشترط التنويع في جواز الحذف فقال: «واذا حسن تقدير «فيه» او «معه» مع «كان» المحذوفة بعد «إن» جاز رفع ما وليها نحو: «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وان شرّاً فشرٌّ والمرء مقتول بما قتل به إن سيفاً فسيف وإن خنجراً فخنجر» فالنصب على أن يكون التقدير «ان كان او عمل خيراً»، و«ان كان المقتول به سيفا» والرفع على ان يكون التقدير يوهم: «ان كان في اعمالهم خير» و«ان كان معه سيف» وان لم يصلح لتقدير «في» او «معه» تعين النصب على انه خبر «كان»[179].

ولم يشر في الموضعين الى انه حديث. ويبدو انه نقله عن

---

(١٧٧) الارتشاف ص١٥٦ ب.

(١٧٨) منهج السالك ص٥٩. وفي الاصل: اذا تتبعنا... وجدت وما اثبته افضل للمجانسة.

(١٧٩) الارتشاف ص١٤٧ وينظر ص١٤٧ب وص٢٥١ و٢٥٣ب في الاوجه الجائزة فيه.

كتاب سيبويه كما اورده سيبويه من غير ان يصرح بانه حديث أو يقدم له بما يفهم منه انه حديث. إلاَّ ان في تقديمه له بقوله «كما رُوي» في نص «منهج السالك» دلالة على انه حديث مروي. وهذا موضع قياسي أورد فيه الحديث مع امثلة اخرى من كلام العرب.

٢ - قوله ﷺ: «واحيانا يتمثل لي الملك رجلاً»:

استشهد به ابو حيان في كلامه على الحال الجامدة التي يمكن تأويلها بمشتق، فقال: «وقوله: «وفي مبدي تأوّل» مثَّلَ ذلك بقوله: «يداً بيد» أي: «مناجزة».وكذلك «كرَّ زيد اسداً» اي: «كرَّ زيدٌ شجاعاً».

ومن ذلك قوله ﷺ: «واحيانا يتمثل لي الملك رجلاً» فـ«رجلاً» منصوب على الحال وهو جامد»[١٨٠]

وأعاد الاستشهاد به في موضع ثان عند كلامه على الحال الموطئة فقال:

«والحال الموطئة نحو قوله تعالى: «وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً» فمن النحويين من رأى ان «لساناً» هو الحال و«عربياً» هو التوطئة، ومعنى التوطئة عندهم: ان يكون لها موصوف تجري عليه. وقد يكون معنى التوطئة في الحال أن يتأول في الاسم الجامد تأويل يخرجه الى حكم الاسم المشتق كقوله ﷺ: «يتمثل لي الملك رجلاً». فالتوطئة هنا على وجهين:

أحدهما: ان تجعل «رجلاً» في تأويل: «مرئياً» او «محسوساً» وهما جاريان على الفعل.

والثاني: ان تريد «مثل رجل» فحذف المضاف».[١٨١]

---

(١٨٠) منهج السالك ص١٨٢ - ١٨٣.

(١٨١) منهج السالك ص٢١٦.

٣ - قوله ﷺ: «ألا أخبركم باحبكم اليَّ واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقاً..».

استشهد به في اثناء كلامه على اضافة «أفعل» التفضيل الى المعرفة وحكمه من حيث مطابقة موصوفة، او افراده وتذكيره مطلقاً. قال:

«واذا اضيف «أفعل» الى معرفة فإما ان ينوى فيه معنى «من» او لا ينوى فان نوي معنى «من» كان فيه وجهان:

احدهما: أن يكون مطابقا لما قبله...

والوجه الثاني: ان لا يطابق ما قبله بل يكون حاله كحاله اذا كان مقرونا بـ«من» في اللفظ او في التقدير يلتزم فيه الافراد والتذكير، دائما فتقول: «زيد أفضل الناس...».

وقد خالف ابن السراج في استعماله مطابقاً لما قبله فمنع ذلك، وذلك يتعيّن اذا اضيف الى معرفة ان لا يطابق.. وما ذهب اليه يرده السماع وقد جاء في كتاب الله بالوجهين، قال تعالى: «ولتجدنهم احرص الناس على حياة» فأفرد «احرص» ولم يجمعه، وقال تعالى: «وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها» ولم يفرد، وجاء في الحديث: «الا اخبركم باحبكم اليَّ واقربكم مني مجالس يوم القيامة احاسنكم اخلاقاً...» - الحديث بتمامه - فقال: «احبكم» و«اقربكم» فأفرد، وقال: «احاسنكم» فجمع».(١٨٢)

واعاد في «الارتشاف» الاحتجاج نفسه بالآيتين والحديث وعقب على الحديث بقوله: «فافرد «احب و«اقرب» وجمع

---

(١٨٢) منهج السالك ص٤١١. وفيه (إذا كانت مقرونة) وأثبت ما رأيته أصح.

« أحاسن » وعلى هذا القياس »[183]

فأبو حيان يحتج بالحديث مع آيات القرآن الكريم في موضع قياسي هنا، فالحديث جيء به للتمثيل والتنظير.

٤ - ما في الحديث: « من أبر يا رسول الله » قال: أُمُّكَ. قال: ثم أيّ؟ قال: أمك ».

استشهد به وهو يتحدث عن « أيّ » اذا كانت استفهاماً او شرطاً واستعمالها بلا اضافة. فقال: « والاصل ان لا يوصف بـ « أيّ » فلا يتوسع فيها بالقياس واذا كانت شرطاً او استفهاماً فقد يستغني بمعنى الاضافة ان علم ما تضاف اليه نحو قوله تعالى: « أياً ما تدعو فله الاسماء الحسنى » أي: « اي الاسمين تدعو ». وفي الحديث: « من أبر يا رسول الله؟ قال: امك، قال: ثم أي؟ قال: امك » أي: « ثم أي من أبر؟ ».[184]

٥ - قوله ﷺ: « لبيك أنَّ النعمة لك »:

احتج به على ان المفعول لأجله ان كان مصدراً أجنبياً عن مصدر العامل وجب الجر باللام ان كان صريحاً. وان كان مؤولاً جاز الامران، قال:

« ان كان المصدر أجنبياً عن مصدر العامل بحيث لا يصدق عليه باعتبار مجازي فاللام نحو: « فعلته لأمر الله » و « تركته لزجرك » ومنه قوله تعالى: « أقم الصلاة لدلوك الشمس ». الا أن يكون مسبوكاً بـ « أن » أو « أنَّ » نحو: « لبيك أن النعمة لك »:

وحكي عن ابي علي جواز النصب فتقول: « جئتك ضَرْبَ زيد » اي: « لضرب زيد ».[185]

---

(١٨٣) الارتشاف ص٣٣٠ب - ٣٣١.

(١٨٤) الارتشاف ص١٢٢أ - ١٢٢ب.

(١٨٥) الارتشاف ص١٧٦.

٦ - قوله ﷺ: «يا نساء المؤمنات»:

استشهد به ابو حيان ضمن عبارات اوردها استدلالاً على جواز اضافة الشيء الى نفسه فقال: «والعرب قد تضيف الشيء الى نفسه اذا اختلف لفظه كـ«يوم الخميس» و«شهر رمضان» و«وعد الصدق» و«مكر السيّء»[١٨٦]، و«حق اليقين» و«يا نساء المؤمنات» وقول الشاعر.... و«حبّ الحصيد» و«حبل الوريد». وهذا من اضافة الشيء الى نفسه لاختلاف اللفظين»[١٨٧].

وعبارة «يا نساء المؤمنات، جزء من حديث اوردهُ مسلم بلفظ آخر هو: «يا نساء المسلمات، لا تحقرن جارة لجارتها»[١٨٨] وهما متقاربان والشاهذ فيهما واحد.

٧ - قوله ﷺ: «ثوبي حجر».

أورده ابو حيان ضمن عبارات اخرى احتج بها على انه سمع حذف حرف النداء قبل النكرة المقصودة. فقال في «باب الضرائر» وهو يتحدث عن «ضرائر الحذف»: «وحرف النداء من النكرة المقصودة، نحو:

كليه وجُرِّيه ضِباعُ وأبشري   بلحم امريء لم يشهد اليوم ناصره

خلافا للكوفيين.

وجاء منه شيء في الكلام يحفظ كقولهم: «افتدِ مخنوق» و«اصبح ليل» و«اطرق كرا» و«ثوبي حجر»[١٨٩].

فقد ورد الحديث ضمن العبارات الاخرى التي عدَّها مما سمع عن العرب مما يحفظ ولا يقاس عليه.

---

(١٨٦) في الارتشاف و «مكر الشيء» و«السّيء» هو الصحيح.
(١٨٧) الارتشاف ص٢٤١ب - ٢٤٢.
(١٨٨) صحيح مسلم ج٢ ص٧١٣.
(١٨٩) الارتشاف ص٣٤٦ب. وتنظر النهاية (ثوب).

جـ - اما النوع الثالث، وهو ما احتج به ابو حيان من الأحاديث لاثبات حكم لكلمة او قاعدة ثابتة في اسلوب من الاساليب ولم يكن مع الحديث شاهد آخر، انما اعتمد في الاحتجاج على الحديث فقط من المنثور، وان كان مع بعضها بيت من الشعر، فقد جاء في:

١ - قولهﷺ: «انا افصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت في بني سعد».

احتج على اثبات مجيء «بيد» بمعنى «غير» في الاستثناء، فقال:

«فاما «بيد» فانها تساوي «غيراً» في الاستثناء المنقطع مضافاً لـ«أنَّ» وصلتها نحو قولهﷺ: «أنا افصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد».(١٩٠)

واحتج به في «الارتشاف» على المعنى نفسه والاستعمال نفسه لكنه نقل مع هذا أقوالاً اخرى في معنى «بيد» وما ورد فيها من لغات، فقال:

وتساوي «بيد»: «غيراً»، وتضاف الى «أنَّ» وصلتها، وتقع في الاستثناء المنقطع، وفي الحديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد».

وتقول: «ذهب الناس بيد أني لم أذهب» ومعناها معنى «غير» هذا هو المشهور.

وقال الأموي: معناها معنى «على» وذكر الحديث..

وفي البديع: «وقد يكون بمعنى «على». وقد يبدل من «بائها» «ميم» وفي الحديث: «أنا افصح العرب بيد أني من قريش واسترضعت في بني سعد».(١٩١) وقس.

وقيل: «بيد»: «من اجل» قال الراجز...

---

(١٩٠) منهج السالك ص١٧٧.

(١٩١) في الارتشاف (في سعبد)، والتصحيح من أصل لفظ الحديث.

والمشهور ان «بيد» بمعنى «غير». والغالب أنه يجيء بعدها «أنَّ». وقد جاء بعدها الفعل قال الشاعر:

بيـــد لا يعـــثر بـــالروف ولا يسلم الحيّ ان الحيّ طرد

يريد: «بيد أنه لا يعثر» وهي لازمة النصب ولا تتصرف بوجوه الاعراب..»[192] فقد فسَّر ابو حيان «بيد» في الحديث بمعنى «غير» وان حاول غيره من النحويين تفسيره بمعنى. «على». الا انه يتبع المشهور وهو مجيء «بيد» بمعنى «غير» ويثبت ذلك بالحديث.

٢ - قول الحسن البصري: «أنا كَكَ وانت كِي»

احتج به وحده في اثبات جواز جر«الكاف»للضمير المتصل فقال:

«وندر جرَّ «الكاف» المضمر في قول الحسن البصري: «أنا كَكَ وانت كِي»، يريد: «أنا مثلك، وانت مثلي». وانشد النحويون شاهداً ايضاً على جر «الكاف»المضمر قول الشاعر:

فـلا أرى بعـلاً ولا حـلائـلا كـهُ ولا كهُـنَّ الا حـاظـلا

ولا حجة في ذلك اذ يجوز ان يكون الضمير ضمير رفع دخل عليه «كاف التشبيه» كقولهم: «ما أنا كأنت ولا أنت كأنا» فكان اصله «كهو» ثم حذف «الواو» كقوله:

فبيناهُ يشري رحله قال قائل

يريد: «فبينا هو»[193].

فأبو حيان أثبت جر الكاف» للمضمر بقول الحسن البصري وحدَهُ وعدَّهُ حجة في اثبات هذا الاستعمال في جر ضمير المخاطب والمتكلم المتصل بالكاف وأوَّل ما أورده النحاة من الشعر وقد جرّت «الكاف» فيه ضمير الغائب «الهاء» و«هنَّ» بأن هذا الشعر وإن أوهم ذلك ليس منه إنما هو من

(١٩٢) الارتشاف ص٢٠١ - ٢٠١ب.

(١٩٣) منهج السالك ص٢٣٧.

دخول «الكاف» على ضمير الرفع «هو» لكن «واوه» حذفت في الشعر.

أما «كهُنَّ» فلم يخرجه لأنه لا يحتاج الى تخريج، لأن لفظ «هنّ» يصح ان يكون ضميراً متصلاً ويصح ان يكون ضمير رفع، مثل «هو»، وليس فيه اي تغيير يحتاج الى تخريج ولا يثبت به جر «الكاف» للمضمر المتصل لجواز كونه مُنفصلاً كما يرى ابو حيان. ويكتفي بعدٍّ عبارة الحسن البصري مثبتة لهذا الحكم لعدم إمكان التأويل فيها.

٣ - قوله ﷺ: «أقربها منك يا با الحسن»:

احتج به ابو حيان على حذف حرف الجر وبقاء جرّه وهو غير «ربّ» فقال:

«الجر بحرف محذوف غير «رب» قسمان: مسموع، ومقيس. .. واما المقيس نفيه مسائل:

احداها: أن يحذف لتضمن ما قبله مثله نحو: «زيد» في جواب من قيل له: «بمن مررت؟». وكما جاء في الحديث: «اقربها منك يا با الحسن» اذ قيل له: «فإلى أيِّها أُهدِي؟»[194]

فلم يحتج ابو حيان هنا بغير هذا الحديث من كلام العرب المسموع.

٤ - قوله ﷺ: «ان احدكم ليفتن في قبره مثل او قريب من فتنة الدجال» وفي الحديث عن ابي برزة: «غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات او ثماني» احتج به في اثناء حديثه عن حذف المضاف اليه من اول اسمين متعاطفين وذلك بشرطين يجب توفرهما معاً:

احدهما: العطف على المضاف الذي حذف ما اضيف اليه.

الثاني: ان تكون الاضافة الى مثل ما اضيف اليه الأول.

---

(١٩٤) منهج السالك ص٢٦٢.

ثم قال فيه:

«.. ومما يتعين فيه الحذف من الأول قوله... وجاء في الحديث: «ان احدكم ليفتن في قبره مثل او قريبا من فتنة الدجال»...

ومما يتعين فيه الحذف من الثاني... في الحديث عن ابي برزة: «غزوت مع رسول الله ﷺ سبع غزوات او ثماني»[١٩٥].

فاحتج ببيت من الشعر مع الحديث الأول، وبالحديث وحده في الموضع الثاني.

٥ - قوله ﷺ: «أوَ مُخرجيَّ هم؟»

مرَّ بنا احتجاج غير ابي حيان بهذا الحديث على مطابقة الوصف المتقدم لمرفوعه المتأخر في الجمع على لغة «اكلوني البراغيث» او لغة «يتعاقبونَ فيكم ملائكة».

واحتج به ابو حيان في موضع آخر وذلك في كلامه على قلب «واو الجماعة» ياء ادغامها في «ياء المتكلم» عند اضافة جمع المذكر السالم المرفوع الى ياء المتكلم، وهذا موضع قياسي في كلام العرب عامة الا ان ابا حيان لم يحتج فيه بآية قرآنية من المنثور أو عبارة منقولة عن العرب واكتفى بالحديث: قال: «واما المجموع على حد المثنى فتقول في الرفع: «جاء ضاربيَّ» واصله: «ضاربويَ» اجتمعت «واو» و«ياء» وسبقت احداهما بالسكون، فقلبت «الواو» «ياء» وادغمت في «الياء». قال الشاعر:.... وفي الحديث: «أو مخرجيَّ هم؟» أصله: «أو مخرجويَ؟»[١٩٦]

ومثله كلامه على احتجاجه بهذا الحديث في الارتشاف»[١٩٧] اذ لم يحتج في الموضعين الا ببيت من الشعر

---

(١٩٥) منهج السالك ص٣٠٢.

(١٩٦) منهج السالك ص٣٠٦.

(١٩٧) الارتشاف ص٢٤٧ ب.

ثم الحديث والعبارة التي قاسها عليه.

٦ - قوله ﷺ: «ارحموا مُلفَجيـــكم»:

احتج به في كلامه على الاستغناء ببناء عن بناء فاستغنوا بـ «مُفعل» - مفتوح العين - عن «مُفعِل» اسم الفاعل المكسور العين. قال:

«وقالت العرب: أسْهَبَ الرجُلُ في الكلام - إذ أكثر كلامه - فهو مُسْهَب. وكذلك إذا ذهب عقله من لدغ الحية. و«ألفج» ذهب ما له فهو «مُلفَج» وفي الحديث: «ارحَموا ملفجيــكم» و«أحصَنَ فهو مُحْصَن» كـل ذلـك بفتـح عـين الكلمة. وقالوا: «أُلفِجَ» ذو المال، وأُسهِبَ اللديغُ وأُحْصِنَ» مبنياً للمفعول، فيكون في بنائه للفاعل قد استغنوا باسم المفعول عن اسم الفاعل»[١٩٨].

٧ - ما جاء في قوله ﷺ في صفة الدجال «أعور عينه اليمنى».

احتج به ابو حيان على جواز اتباع معمول الصفة المشبهة المضاف الى الضمير بالوصف خلافا للزجاج في منعه ذلك، فقال:

«واعلم انه يجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع ماعدا الصفة، فانه لم يسمع من كلامهم. هكذا زعم الزجاج. وقد جاء في الحديث في صفة الدجال: «أعور عينه اليمنى» و«اليمنى» صفة لـ «عينه» وهو معمول للصفة، فينبغي أن ينظَر في ذلك»[١٩٩].

وقال في «الارتشاف» في الموضع نفسه: «ويجوز أن يتبع معمول هذه الصفة بجميع التوابع الا الصفة، كذا قال

---

(١٩٨) منهج السالك ص٣٦١.

(١٩٩) منهج السالك ص٣٦٦.

الزجاج، وتبعه متأخرو اصحابنا.

وفي الحديث: «اعور عينه اليمنى». وان اتبعته بغير الصفة فعلى اللفظ إن رفعاً فرفع، وان نصبا فنصب، وان جراً فجرّ»[200]

فاستمسك ابو حيان بالحديث في الرد على الزجاج ومن تبعه من متأخري النحاة، واثبت به جواز اتباع معمول الصفة المشبهة؛ بالصفة.

٨ - قوله ﷺ: «اعورُ عينِهِ اليمنى» وقوله ﷺ: «صِفرُ وشاحِها» و«صِفر رِدائها» وملءُ كسائِها» و«شثنُ أصابعِهِ: «طويل أصابعِهِ».

احتج بهذه الأحاديث على جواز جرّ معمول الصفة المشبهة ان كان مضافا الى ضمير الموصوف ولم تكن الصفة مقرونة بـ«أل» قال:

«وان كان المعمول مضافاً الى ضمير الموصوف فإما أن تكون الصفة مقرونة بـ«أل» او غير مقرونة... ان لم تكن الصفة مقرونة بـ«أل» نحو: «مررت برجل حسن وجههُ». فالرفع، ويجوز النصب والخفض في ضرورة الشعر. هذا مَذهب سيبويه. ومنع المبرد النصب والخفض مطلقاً. وأجاز الكوفيون وابن الانباري في النظم والنثر، فمن شواهد النصب قراءة من قرأ: «فانه آثِمٌ قلبَهُ» هكذا قال الناظم.

ويحتمل عندي ان يكون «قلبَه» بدلاً من الضمير «اسم إنّ» فلا حجة فيه اذ ذاك.

ومن شواهد النصب ايضاً ما أنشده الكسائي وابو عمر الزاهد... ومن شواهد الجر ما روي في الحديث: «أعورُ عينِهِ اليمنى» و«صفرُ وشاحِها» و«صفر ردائها» و«ملءُ كسائِها»

---

(٢٠٠) الارتشاف ص٣٣٦ ب.

وشثنُ أصابعه» «طويل أصابعِهِ» وقال الشماخ..».[٢٠١]

فأثبت ابو حيان بالأحاديث جواز جرّ معمول الصفة المشبهة المجردة من «أل» اذا كان مضافا الى ضمير الموصوف خلافا لسيبويه والمبرد.

٩ - قوله ﷺ في صفة جهنم: «لهي أسود من القار»، وقول ام الهيثم: «هو اسود من حنك الغراب»:

احتج ابو حيان بالحديث وقول ام الهيثم على تجويز بناء «افعل التفضيل» من الألوان. ومن السواد والبياض دون سائر الالوان. فقال:

«..والقول الثاني:اجازته في السواد والبياض خاصة دون سائر الالوان، والمحفوظ من ذلك ما روى الكسائي انه سمع: «ما أسود شعره».

وقالت ام الهيثم: «هو أسود من حنك الغراب».

وفي الحديث في صفة جهنم: «لهي اسود من القار»[٢٠٢].

وتحدث في «الارتشاف» بما يشبه هذا فقال: «وذهب البصريون الى انه لا يجوز من الالوان. واجاز الكسائي وهشام مطلقاً نحو: «ما احمره» وأجاز بعض الكوفيين ذلك في السواد والبياض خاصة دون سائر الالوان. وسمع الكسائي: «ما اسود شعره».

ومن كلام ام الهيثم[٢٠٣]: «هو اسود من حنك الغراب».

وفي الحديث في صفة جهنم: «لهي أسود من القار».[٢٠٤]

فأبو حيان أثبت - تأييداً للكسائي - مجيء التفضيل

---

(٢٠١) منهج السالك ص٣٦٤.
(٢٠٢) منهج السالك ص٣٧٦.
(٢٠٣) في الارتشاف من كلام الهيثم. والصحيح: ام الهيثم كما اثبت.
(٢٠٤) الارتشاف ص٢٨٩.

من السواد بالحديث وبقول ام الهيثم، وقد أورد بعدهما أبياتاً من الشعر، لا تقلل من اثباته ذلك بالحديث النبوي من منثور الكلام الفصيح.

١٠- قول عبد الله بن مسعود: «بئس عبد الله أنا».

وقول سهل بن حنيف: «شهدت صفّين وبئس صفّون».
وما جاء في الأثر من: «نعم عبد الله خالد».
احتج بها ابو حيان على أن فاعل «نعم» و«بئس» ضمير حذف تمييزه، والاسماء المرفوعة بعدهما هي المخصوصة بالمدح والذم قال في ذلك:

«.. لأن فاعل «نعم» و«بئس» اذا كان مضافا الى ما فيه «أل» فانه يجوز نزع «أل» وتنكيره وجعله تفسيراً للضمير المستتر في «نعم» و«بئس». فنقول في «نعم أخو العشيرة»: «نعم اخا عشيرة زيد»، ولا يجوز مثل هذا في «بئس قوم الله قوم طرقوا..»

فأما ما ورد من قول عبد الله بن مسعود «بئس عبد الله أنا» ومن قول، سهل بن حنيف: «شهدت صفين وبئس صِفُّون»، وما جاء في الأثر من: «نعم عبد الله خالد» فتخريجه على ان «نعم» و«بئس» مسندان الى ضمير حذف تمييزه، و«عبد الله» و«صفون» هما المخصوصان و«خالد» و«انا» بدلان».[(٢٠٥)]

١١- قوله ﷺ: «ثم اتبعَهُ بستّ من شوال».

احتج به ابو حيان على اثبات تذكير العدد وان كان المعدود مذكراً محذوفاً فقال في تذكير العدد وتأنيثه: «واذا اخبرت عن عدد مجرد من المعدود من «ثلاثة» الى «عشرة» كان كله بالتاء، تقول: «ثلاثة نصف ستة»، وفي منع صرفه

---

(٢٠٥) منهج السالك ص٣٩٢.

خلاف، وان اردت بالعدد المعدود، فامّا ان تذكر المعدود في اللفظ أو لا تذكره. ان لم تذكره فالفصيح ان يكون بالتاء لمذكر وبعدمها لمؤنث، تقول: «صمت خمسة» تريد: «خمسة أيام»، وسرت خمسة»[٢٠٦] تريد: «خمسة لَيالٍ» ويجوز ان تحذف «تاء» التأنيث. حكى الكسائي عن ابي الجراح: «صمنا من الشهر خمساً». وحكى الفراء «افطرنا خمساً وصمنا خمساً وصمنا عشراً من رمضان» وقال بعضهم: ما حكاه الكسائي لا يصح عن فصيح فلا يلتفت اليه. انتهى.

وتظافر النقل في الحديث: «ثم اتبعَهُ بست من شوال» بحذف «التاء» يريد: بستة ايام».[٢٠٧]

فقد اثبت ابو حيان مجيء العدد خالياً من «التاء» مع ان المعدود مذكر محذوف، وفيه تأييد لما سمعه الكسائي والفراء، ورد على من منع مجيء ذلك.

ويتضح من عبارة ابي حيان: «وتظافر النقل في الحديث» انه يجيز بناء القواعد على الحديث بشرط ان يكون لفظه متواتراً نقله بلا تغيير عن الطرق المتعددة. وسنرى ان هذا من الشروط التي أجاز المحدثون توفرها في المحتج به من الأحاديث.

١٢ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه «تمرة خير من جرادة»:

احتج به ابو حيان في اثبات مسوغ جديد من مسوغات الابتداء بالنكرة ولم يورد معه غيره في هذا المسوغ. فقال: «وتتبع النحاة مسوغات الابتداء بالنكرة. فمنها الوصف.... او معطوف عليه ما فيه مسوغ... او مفصلاً... او عاماً:

---

(٢٠٦) كذا في الارتشاف والصحيح (خمس) لانه هنا تفسير على الاصل وهو أن اصله لو ذكر المعدود «خمس ليال».

(٢٠٧) الارتشاف ص ٧٧ ب.

«تمرة خير من جرادة»[208]

وهذه العبارة ذكرها النحاة المتقدمون على ابي حيان على انها من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

١٣ - قوله ﷺ: «كلامي لا اله الا الله» او «أفضل الكلام: لا اله إلا الله»:

احتج بهاتين العبارتين وهما من حديث احتج به ابن خروف لأول مرة - كما ذكرت - بلفظ «افضل ما قلته أنا والنبيون من قبلي: لا اله الا الله». وموضع الاحتجاج عند ابن خروف ومن تابعه في الاحتجاج به هو نفس الموضع الذي احتج فيه ابو حيان به. وهو: عدم احتياج جملة الخبر الى رابط يربطها بالمبتدأ ان كانت نفس المبتدأ في المعنى، ولم يحتج أبو حيان بغيره في الموضع وان تصرف في لفظه. قال:
«والجملة الواقعة خبراً: إما أن تكون متحدة بالمبتدأ معنى فلا تحتاج الى رابط، وذلك ما كان خبراً عن مفرد يدل على جملة كـ«حديث» و«كلام». ومنه ضمير الشأن والقصة، والمضاف الى حديث او قول نحو: «كلامي: لا اله الا الله»، و«افضل الكلام لا اله إلا الله».[209]

١٤ - ما روي في الحديث: «إن كان رسول الله ﷺ يحب الحلو أو العسل»:

احتج ابو حيان بهذا الحديث على حذف اللام الفارقة من خبر «إن» المخففة المهملة وان كان بلفظ المضارع وردَّ فيه على دعوى ابن مالك في كونه يحفظ ولا يقاس عليه. فقال:

«ودعوى ابن مالك أنه اذا كان بلفظ المضارع يحفظ ولا يقاس عليه ليست بشيء، وقد جاءت «اللام» محذوفة في

---

(٢٠٨) الارتشاف ص١٣٤.
(٢٠٩) الارتشاف ص١٣٦ب.

قول الشاعر:

.... وان مالك كانت كرام المعاون

وفي ما روي في الحديث: «ان كان رسول الله ﷺ يحب الحلو او العسل» أي: «لكرام المعادن» وليحب» وذلك لدلالة الكلام على ان الخبر مثبت لا منفي»[٢١٠].

١٥- قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «إياي وأن يحذف احدكم الارنب».

احتج به ابو حيان على جواز مجيء المحذّر بـ«إيا» المتكلم فقال: «والتحذير الزام المخاطب الاحتراز من مكروه وما جرى مجراه... فنصب محذراً «اياي وإيانا» معطوفا عليه المحذور. هذا للمتكلم نحو: «إياي وان يحذف احدكم الارنب» أي: إيَّايَ نح عن حذف الارنب ونح الارنب عن حضرتي»[٢١١]. والمعروف بين النحاة ان يكون التحذير بضمير المخاطب باتفاق، واختلف في ضمير المتكلم والغائب، فاجازه ابو حيان معتمدا على هذا القول.

١٦- قول ابن عباس رضي الله عنه: «بالايواء والنصر الا جلستم»: جاء به ابو حيان لاثبات وقوع الفعل بعد «الا» في الاستثناء. قال: «اوقعوا الفعل موقع[٢١٢] الاسم المستثنى من الاسم في قولهم: «اقسمت عليك بالله الا فعلت» و«نَشدنك بالله الا اجبت» و«عزمت عليك إلاّ اجبتني» ومنه قول ابن عباس للانصار وقد نعتوا له[٢١٢ب]: «بالايواء والنصر إلا جلستم» التقدير: «ما اطلب الا فعلك»، و«لا اريد الا جلوسكم».

---

(٢١٠) الارتشاف ص١٥٨ ب - ١٥٩.

(٢١١) الارتشاف ص١٩٠.

(٢١٢) في الارتشاف (وقع الاسم) ص١٩٨ ب.

(٢١٢ ب) في اصل الارتشاف (نضوله) واظن ما اثبت هو الصحيح.

واذا صحَّ ما حكوا من قول ابن عباس وانه لفظهُ كان في ذلك حجة. على انه قد يحذف عامل المستثنىٰ منه المتروك كما قال الفارسي في قول الشاعر:

تنوط التميم وتأبى الغبوق   من سنة النوم الانهارا

تقديره: «لا تغتدي الانهارا» أي: «لا تغتدي[٢١٣] وقتاً من الأوقات الانهارا»، حذف «لا تغتدي» وهو العامل في المستثنىٰ المتروك»[٢١٤].

وفي تعليق ابي حيان على كلام ابن عباس بقوله: «إن صحَّ ما حكوا من قول ابن عباس وانه لفظه كان في ذلك حجة على...» دليل على انه يجيز الاحتجاج بألفاظ الصحابة ان صحت وثبت نقلها من غير تحريف او تبديل. وصحّ اثبات القواعد والاحكام اعتمادا عليها.

١٧ - ما وقع في صحيح البخاري وهو: «فيذهب فيعود ظهره طبقا واحداً «كيما»: ولا ندري اهو حديث ام خبر وقد بحثت عنه في صحيح البخاري ولم استطع العثور عليه. وقد احتج به ابو حيان على جواز حذف الفعل المنصوب مع بقاء الأداة الناصبة، قال: «ولا يجوز حذف معمول هذه النواصب لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فلا يجوز في نحو: «أتريد ان تخرج؟» ان تقول: «أتريد أن؟» وتحذف «تخرج» ولو دلَّ الدليل على حذفه..

ووقع في صحيح البخاري في قوله تعالى: «وجوه يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة»: «فيذهب فيعود ظهره طبقاً واحداً كيما»: تريد «كيما يسجد». قال بعض أصحابنا: هذا كقولهم: «جئت ولمّا». انتهى. ونحو ما تأوله الكوفيون من قولهم:

---

(٢١٣) في الارتشاف (تعتدي) بالمهملة في الموضعين.

(٢١٤) في الارتشاف: المبروك.. الارتشاف ص١٩٨ ب - ١٩٩.

« كيْمَـه؟ » أن اصلـه: « كي تفعـل مـا؟ » فحـذف معمول « كي ».[٢١٥]

١٨ - قول ابي الدرداء: « ما أنا لأدعها »:

احتج به ابو حيان في اثناء كلامه على « لام الجحود » والفرق بينها وبين « لام » « كي » ومن هذه الفروق أنها تقع بعدما لا يستقل كلاماً فقال: « وانها تقع بعدما لا يستقل كلاماً. وأما قوله: « فما جمع ليغلب جمع قومي.. » وقدره غيره على اضمار « كان » أي: « فما كان جمع ». كما قال ابو الدرداء في الركعتين بعد العصر: « ما أنا لأدعها » اي: « ما كنت لأدعها » فلما حذف « كان » انفصل الضمير ».[٢١٦]

١٩ - ما ورد في الحديث من قولهم: « من محمد رسول الله الى هرقل عظيم الروم »

احتج به على مجيء « من » لابتداء الغاية في غير المكان فقال:

« ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان: « قرأت من اول سورة البقرة الى آخرها » و « اعطيت الفُقراء من درهم الى دينار » وتقول اذا كتبت كتاباً: « من فلان الى فلان ». وفي الحـديـث: « مـن محمـد رسول الله الى هرقـل عظـيم الروم ».[٢١٧]

٢٠ - قولهﷺ: « وأيم الذي نفسي بيده »:

اثبت به مجيء « أيمن » في القسم مضافة الى « الذي » وذلك في كلامه على ما تضاف اليه « أيمن ». قال: « وقد تضاف الى « الكعبة » و « الكاف » و « الذي » تقول: « أيمن

---

(٢١٥) الارتشاف ص٢١٩ - ٢١٩ ب.
(٢١٦) الارتشاف ص٢٢٠.
(٢١٧) الارتشاف ص٢٢٨.

الكعبة لأقومَنَّ »، وفي الحديث: « وأيم الذي نفسي بيده.»[218]

٢١ - وفي قول عروة بن الزبير: « ليمنك لئن أتيت لقد عافيت ولئن[219] أخذت لقد ابتغيت »:

٢٢ - قول ابي بكر الصديق: « لا ها الله ذا لا يعمد الى أسلة من أسلة الله يقاتل في سبيل الله فنعطي غيره سلبه »[219 ب]

احتج به على اجتماع مقسم بهما في كلام واحد. قال: « قال الخليل: العرب لا تقول: « بالله بالنبي لأفعلن كذا » حتى توفّي الأول جوابه فتقول: « بالله لأفعلَنَّ » « بالكعبة لأفعلنَّ » قال الاستاذ أبو علي: تلخيص مذهب الخليل انه لا يجتمع مقسم بهما الا ان يكون الثاني هو الأول، على التوكيد: انتهى. وقالت العرب « لاها الله ذا » فالخليل يقول: « ذا » من جملة المقسم عليه والتقدير « للأمر ذا » فحذف المبتدأ الذي دخلت عليه « اللام ». و « ذا » خبر عنه، فجميع الكلام مقسم به ومقسم عليه، ويستعمل هذا كلاماً. والأخفش يجعل « ذا » توكيداً للقسم الثاني. و « ذا » مبتدأ خبر محذوف أي: « ذا قسمي ». أشار الى قوله: « لاها الله ».

وجاء في كلامهم: « لا ها الله ذا ما كان كذا ». ويقولون: « ها الله ذا لقد كان كذا » و « ها الله ذا لتفعلن ». وفي الحديث من كلام ابي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه: « لا ها الله ذا لا يعمد الى أسلة من أسلة الله يقاتل في سبيل الله فنعطي غيره سلبه ». فالظاهر في هذه المنقولات أنها جواب المقسم... ومن انتصر للخليل جعل هذه المنقولات جواب قسم محذوف ».[220]

---

(٢١٨) الارتشاف ص٢٣٦.

(٢١٩) في الارتشاف (لا يهنك... عافية).

(٢١٩ ب)لارتشاف ص٢٣٩ ب. وفي شواهد التوضيح ص١٦٣ الى أَسَدَ من أُسدِ الله » وأظنه هو الصحيح.

(٢٢٠) الارتشاف ص٢٣٩ ب.

٢٣ - قوله ﷺ: «كما تناتج الابل من بهيمة جمعاء»:

احتج به لاثبات مجيء: «جمعاء» صفة لا توكيداً. قال: «وأما نصب «اجمعين» و«جُمَع» على الحال فمنع ذلك الفراء، وأجازه ابن كيسان واختاره ابن مالك.

وقد جاء «جمعاء» بمعنى «مجتمعة» كما في الحديث: «كما تناتج الابل من بهيمة جمعاء» أي: «مجتمعة الخلق».[٢٢١].

٢٤ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كذب عليكم الحج، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد ثلاثة اسفار كذبن عليكم».

احتج به على استعمال «كذب» للاغراء فقال في «ذكر الالفاظ الجامدة التي لم يبوب لها في النحو»: «و«كذب» في الاغراء... ويطلق «كذب» ويراد به الاغراء، ومطالبة المخاطب بلزوم الشيء المذكور، ولا يتصرف بل لم يستعمل منه في الاغراء الا لفظ الماضي.

وقالت العرب: «كذب عليك العسل» أي: «كل العسل». وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كذب عليكم الحجُّ، كذب عليكم العمرة، كذب عليكم الجهاد، ثلاثة اسفار كذبن عليكم» معناه: «الزموا الحجَّ والعمرة والجهاد» والمغرى به مرفوع، قالوا: بـ«كذب»، ولا يجوز نصبه. واجاز بعضهم النصب..»[٢٢٢].

٢٥ - قوله ﷺ: «سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح»:
مرَّ بنا ان هذه العبارة اوردها سيبويه في الكتاب بنصب «سبوحاً» و«قدوساً» وان الدكتور محمود حسني محمود نفى أن تكون من الحديث لأنه وجده في كتب الحديث بالرفع

---

(٢٢١) الارتشاف ص٢٦٥ ب.

(٢٢٢) الارتشاف ص٢٨٠ ب.

« سبوح » و « قدوس ». وأن بعضهم ولا سيما النحاة قد رووه بالنصب ،وقد مرَّ بنا ذلك في أثناء الكلام على احتجاج سيبويه.

وجاء ابو حيان فنقل عبارة سيبويه كما هي. ولم يشر الى انها من الحديث لأن سيبويه لم يقدم لها بما يدلّ على انها من الحديث. قال أبو حيان في كلامه على المصادر الموضوعة موضع الخبر في المبالغة: « ما انت الا سيراً سيراً » اي: « تسير سيراً ». و « ما انت الا شرب الابل » اي: شرب « تشرب شرب الابل »، و « مرحبا واهلاً وسهلاً لا خوفاً » اي: « صادفت مرحبا وسعة واهلاً »... و « سبوحاً قدوساً رب الملائكة والروح »: اي: « ذكرت سبوحاً » اي: « مبرءً منزهاً مما ينسبه اليه الملحدون، و « ذكرت قدوساً » أي: « مقدساً مطهراً »[٢٢٣].

٢٦ - قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: « يا الله يا للمسلمين »:

احتج به من سبقه من النحاة على استعمال « لام » المستغاث به مفتوحة واوردوا النص « يا لله يا للمسلمين » - بفتح اللامين - وأورده آخرون شاهدا على أن لام المستغاث به مفتوحة، ولام المستغاث من اجله مكسورة: « يا لله لِلمسلمين » - فجاءت الأولى بالفتح والثانية بالكسر - أما ابو حيان فقد احتج به على جواز حذف المستغاث من اجله فقال: « وقد يحذف المستغاث من اجله كقول عمر رضي الله عنه لمّا طعنه فيروز - لعنهُ الله -: « يا الله يا للمسلمين »[٢٢٤] وربما يكون اللفظ « يا لَلّهِ يا لَلمسلمين » - بلامين مفتوحين - وهو ما ارجحه الا ان الارتشاف مخطوط وفيه الكثير من التحريف والتصحيف.

---

(٢٢٣) الارتشاف ص٣٠٣.

(٢٢٤) الارتشاف ص٣١٣.

٢٧ - قول عمر رضي الله عنه: «وا عجبا لك يا ابن العاص»:

احتج به على استعمال «وا» حرف نداء قبل المتعجب منه، فقال:

«والمستغاث به لا يكون الا معلوما، ولا يدخل عليه ولا على المتعجب منه من حروف النداء الا «يا» خاصة، ولا يجوز حذفها فيهما. وقلَّ ورود «وا» في التعجب كقول عمر رضي الله عنه «وا عجبا[٢٢٥] لك يا ابن العاص»[٢٢٦].

فأثبت بهذه العبارة استعمال «وا» حرف نداء قبل المتعجب منه مع عدم وروده في شاهد آخر غير كلامه رضي الله عنه هذا عند ابي حيان.

٢٨ - قوله ﷺ: «حيَّهل الصلاة»:

احتج بها على مجيء: «حيَّهل» متعدية فقال: «و«حيَّهل» مركبة من «حيَّ» ومعناها: «أقبل» و«هل» و«هلا». قال ابن هشام: بمعنى: «عجّل». وقيل هي بمعنى: «فرَّ وتقدَّم». وقيل: «هل» يظهر انها صوت الابل - ركبا وصارا كـ«خمسة عشر» مفتوحين وسُمِّيَ بمجموعها الفعل. تقول: «حَيَّهَلَ الثريدَ» بمعنى «إئتِ الثريد وأحضره». وقال بعضهم «حيَّهَلَ الصلاة» أي: «اقصدوا الصلاة» فهذه متعدية..»[٢٢٧]

وقد احتج بهذا الحديث سيبويه ولم يقل انه حديث واحتج به الزمخشري وبغيره فجاء ابو حيان ونقله كما هو من غير ان يشير الى انه حديث.

من هذه المواضع الكثيرة التي احتج فيها ابو حيان

---

(٢٢٥) في الارتشاف: (واعجاب) وهو خطأ. والصحيح ما أثبت وورد في كتب النحو الأخرى.

(٢٢٦) الارتشاف ص٣١٣.

(٢٢٧) الارتشاف ص٣٢٨.

بالحديث نجد أنه قد ناقض رأيه الذي اشتهر به وهو كونه لا يجيز الاحتجاج بالحديث؛ لأنَّ معظم الأحاديث منقول بالمعنى، ولأن الأعاجم كثروا في رواة الحديث فحرفوه - وقد مرَّ بنا تفصيل ذلك - وانه كان أشد النحاة المانعين موقفا من الاحتجاج به أو هو زعيمهم في ذلك - فكيف نستطيع تفسير هذا التناقض؟

الذي يبدو لي - كما اتضح من الأحاديث التي اعتمد عليها في اثبات حكم أو استعمال لكلمة، او اثبات قاعدة وردت في حديث او في قول منسوب لأحد الصحابة انه كان يعتمد على ما اتفق الرواة على نقله بلفظ واحد، او ما تواتر فيه النقل، او تظافر النقل فيه، وما الى ذلك من عبارات، والأحاديث التي من هذا النوع لم يختلف معظم الباحثين في الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف في الاحتجاج بها وبناء القواعد والأحكام عليها، وهذا ما سنراه جائزاً عند المحدثين خاصة.

اما ردوده على ابن مالك احتجاجه بالحديث، وقد رأينا الكثير منها في اثناء كلامنا على ابن مالك، ورأينا بعضها في اثناء كلامنا على النوع الثاني من الأحاديث التي اوردها ابو حيان ونسب الاحتجاج فيها لابن مالك - فلأن ابن مالك ما كان يكتفي في الاحتجاج بالأحاديث التي صحَّ نقل لفظها، او تظافرت نقول الرواة لها بلفظ واحد وانما كان يحتج بأي حديث يجد فيه شيئاً جديداً مخالفاً لما وضعه المتقدمون من القواعد والأحكام ويبني عليه قواعد جديدة واحكاما يستدرك بها على السابقين سواء أكان الحديث مما نقل بلفظهِ ام بمعناه، وسواء أكان راويه ثقة عربيا فصيحا ام ليس كذلك، وسواء أتعددت فيه الروايات ام اتحدت.

فأبو حيان اذن يحتج بالحديث، وينقل آراء المحتجين به، ويوافقهم على القواعد التي بنوها مستندين اليه، او ينقل الرأي من غير ان يبين موافقته او اعتراضه ويسكت عنه، او يرد عليهم القاعدة والحكم والاستشهاد، أو يخرج الحديث تخريجاً، يعيده الى قواعد النحاة السابقين الاصلية ولا يخرج به عن موضع استشهادهم، يفعل هذا كلّه وفق نظرة معينة الى الحديث

الذي وقع به الاحتجاج في المسألة التي يعرض لها.

وربما نستطيع بعد عرض الفصل الرابع ان نتلمس حقيقة هذه النظرة وسببها الى الأحاديث التي منع الاحتجاج بها، او التي اجاز فيها ذلك.



الفصل الرابع

ايصح الاحتجاج بالحديث ؟

مر بنا أن النحاة والباحثين في الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف ذهبوا فيه ثلاثة مذاهب والذي يعنينا منها في هذا الفصل المذهب الأول وهو مذهب المانعين وعلى رأسهم أبو الحسن بن الضائع وتلميذه أبو حيان النحوي الذي فصَّل الكلام في الأسباب التي دفعت الأوائل - في رأيه - الى عدم الاحتجاج بالحديث فكانت حجتهم شيئين:

الأول: ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة قد جرت في زمانه ﷺ فقال فيه لفظاً واحداً فنقل بأنواع من الألفاظ.

الثاني: إنه قد وقع اللحن كثيراً فيما روي من الحديث؛ لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو.

وسأحاول في ضوء ما لديّ من معلومات أن أناقش هذين القولين بإثبات أو نفي.

أولاً: قولهم: ان الرواة جوزوا نقل الحديث بالمعنى.

ان هذا القول صحيح واقع في كثير من الأحاديث، وقد أثبت ذلك كثير من القدماء والمحدثين ولم ينكره أحد منهم. وكان ابن الضائع أول من نسب الى رواة الحديث الرواية بالمعنى فقال في شرح الجمل: «ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللفظ

كلام النبي ﷺ؛ لأنه أفصح العرب».[1]

وكان أبو حيان - كما علمنا - من أكثر النحاة تمسكاً بهذا السبب في عدم الاحتجاج بالحديث محتجاً بقول منقول عن سفيان الثوري هو: «ان قلت لكم إني أحدثكم كما سمعت فلا تصدقوني إنما هو المعنى». وقد عقب عليه بقوله: «ومَن نظر أدنى نظر عَلمَ عِلْمَ اليقين أنهم يروون بالمعنى».[2]

ولو أننا راجعنا كتب الحديث أو كتب النحو المحتجة بالحديث، وكذا كتب اللغة لرأينا الكثير من الأحاديث قد ورد بروايات مختلفة تزيد في لفظ الحديث أو تنقص مع اتفاق سند الرواية أو اختلافه، ومع المحافظة على المعنى الوارد فيه الحديث.

إلا أنه ليس معنى هذا أن كل الأحاديث قد ورد بالمعنى وإنما الأصل أن يدون الحديث كما سمع، وان أهل العلم شدّدوا في نقل ألفاظه وضبطها بالتحري عن صحتها، كما أننا نجد معظمها مروياً بلفظ واحد وان اختلفت طرق النقل عن النبي ﷺ.

وقد ردَّ الذين توسطوا في موقفهم من الاحتجاج بالحديث على هذا القول وناقشوه، فقال الشاطبي المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم: «لم نجد أحداً من النحويين استشهد بحديث رسول الله (ص)، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم وأشعارهم التي فيها الفحش والخنا ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تنقل بالمنى وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم فإن رواته اعتنوا بألفاظه لما يبنى عليها من النحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب».[3]

لقد كانت هذه هي الحجة التي اعتلَّ بها المانعون من الاحتجاج بالحديث من بين علتين دفعتا النحاة الى الاحتجاج بكلام العرب شعره ونثره وعدم الاحتجاج بالحديث الشريف مع وثوقهم جميعاً واعترافهم بأن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام أفصح من نطق بالضاد، وأقوم العرب لساناً وأعلاهم

(١) الاقتراح ص٥٤.
(٢) التذييل والتكميل ج٥ ص١٦٩.
(٣) الاقتراح ص٥٢.

بياناً وأبرعهم بلاغة، ومع وثوقهم بأن أسانيد رواية الحديث ورواة الحديث أقوى وأصح وأكثر ضبطاً ممّا هما في رواية اللغة والأشعار خاصة، إلا أنهم إنما ذهبوا الى المنع لكون الحديث يروى بالمعنى لأن غرضهم المجيء بالمعنى الذي ينبني عليه الحكم الديني أو الشرعي، وكان غرض رواة اللغة وهم من اللغويين والنحاة - غالباً - نقل الألفاظ مضبوطة الضبط الذي سمعت عليه بلا تغيير ولا تحريف لأنهم لم يكن لهم غرض من السماع والجمع والرواية غير معرفة الألفاظ وصور التَّعبير بها عند قبائل العرب المختلفة لتبنى عليها القواعد اللغوية أو النحوية والصرفية لذلك اهتموا بألفاظه، ولم يهتم رواة الحديث باللفظ لأنهم لم يكونوا يقصدون عند روايته إلا أن يتدارسوه ويوثقوه لمقصود آخر هو تفسير آيات القرآن الكريم وتبيين أحكامه وتفصيل مجمله وتوضيح مبهم ورد فيه، أو بسط موجز ورد في آياته، وإيضاح ما تحمله من معان وما تتضمنه من أحكام تهم عامة الناس لتسيير أمور دينهم ودنياهم، فاهتموا بالمعنى، ولم يؤثّر في روايتهم ونقلهم أن يقع تغيير لفظ بلفظ آخر، أو وقوع مرفوع بدل منصوب أو مجرور ما لم يتغير المعنى الذي أورد الحديث من أجله، ولم يضطرب الحكم المستخلص منه دينياً كان أم شرعياً أم اجتماعياً أم غير ذلك.

لهذا نجد الشاطبي يقسم الحديث من حيث أنواع النقل الى قسمين فيقول: «وإما الحديث النبوي فعلى قسمين:

قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان.

وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالاحاديث التي قصد بها بيان فصاحته (ص) ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأمثال النبوية. فهذا يصح الاستشهاد به في العربية»[٤].

وكان أبو حيان لذلك قد ردّ على ابن مالك احتجاجه بالحديث مطلقاً بلا تمييز بين هذين النوعين منه فقال: «ان ما استند إليه لا يتم له لتطرق

---

(٤) الخزانة ج١ ص٦.

احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأن ذلك المحتج به من لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم به الحجة».

وردَّ عليه البدر الدماميني (- ٨٢٨ هـ) وهو المتحدث بلسان الفريق المجوز، والمدافع عن احتجاجهم المطلق بالحديث، فصوب رأي ابن مالك ومن تابعه في طريقته في الاحتجاج، محتجاً لهم بأدلة أهمها:

١ - ان اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوانين الاعراب، فالظن في ذلك كله كاف.

٢ - إنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل؛ لأن الأصل عدم التبديل.

٣ - ان التشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع في نقل الأحاديث بين النقلة والمحدّثين.

٤ - ان من يقول من النقلة والمحدّثين بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقيضه، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشدّدون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى.

٥ - إنه يغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً، فيلغى، ولا يقدح في صحة الاستدلالَ.

٦ - ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى عند من أجازه إنما هو فيما لم يدون ولا كتب.

٧ - ان ما دُوِّنَ وحصل في بطون الكتب لا يجوز التصرف فيه ولا تبديل ألفاظه بوجه من الوجوه من غير خلاف بينهم في ذلك.

ثم نقل عن ابن الصلاح قوله - بعد ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى: «إن هذا الخلاف لا نراه جارياً ولا أجراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب؛ فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنَّف، ويثبت فيه لفظاً آخر».

٨ - إن تدوين الأحاديث وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدلين - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به، فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال. ثم دوِّن ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى - كما قال ابن الصلاح - فبقي حجة في بابه، ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر.(٥)

أما محمد بن الطيب الفاسي المغربي (- ١١٧٠هـ) شارح الاقتراح للسيوطي، فقد دافع عن الحديث وعن رواته، وردَّ على من رأى أن الحديث منقول بالمعنى، وبنى دفاعه هذا على أمور، أهمها:

١ - إن القول بأن القدامى لم يستدلوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية به لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه.

٢ - إن القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثوقاً بأنها من كلام النبي ﷺ قول باطل؛ لأن المتواتر - وان كان قليلاً - مجزوم بأنه من كلامه، وما صحّ أنه من كلامه لا شكَّ في كونه في إثبات القواعد كالقرآن.

٣ - أما القول بأن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازه قوم منعه آخرون. بل ذهب الى المنع كثير من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين، وان بعض الأئمة شدَّد في الرواية بالمعنى غاية التشدد فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى وحرف على آخر. وذهب بعض الأئمة الى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى.

٤ - أمّا القول بتعدد رواية القصة الواحدة فالردّ عليه بأن ورود القصة الواحدة بالعبارات المختلفة صحيح موجود في كثير من الأحاديث، فقد كان النبي ﷺ يعيد الكلام المرتين وأكثر لقصد البيان وإزالة الابهام. وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان من عادته تكرار

(٥) ينظر: خزانة الادب ج١ ص٦ - ٧. وينظر: مقدمة ابن الصلاح ص٣٣٠ - ٣٣٣.

الكلام ثلاث مرات. وقد وضع البخاري بابا أسماه: «باب من أعاد الأحاديث ثلاثاً ليفهم منه».[٦]

وبهذا نجد أن أكثرالمتحدثين في الاحتجاج بالحديث في النحو والصرف واللغة يحاولون ردّ القول بأن الحديث مرويّ بالمعنى، ويذهبون الى أن نقل الأحاديث باللفظ شائع بين النقلة والمحدِّثين، وان كثيراً من المحدِّثين والفقهاء والأصوليين قد ذهبوا الى منع رواية الحديث بالمعنى. ومن أجازوا الرواية بالمعنى اشترطوا لذلك أن يكون الراوي على علم بما يغير المعنى أو ينقصه، وأن يكون محيطاً بمواقع الألفاظ، بل اشترط بعضهم إحاطته بدقائق علم اللغة العربية.

ومع ذلك فإن الذين أجازوا الرواية بالمعنى يعترفون بأن الأصل في الحديث أن يروى بلفظه، وان الرواية باللفظ أولى وأصوب وأدق، وإن إجازة الرواية بالمعنى ما هي إلاّ ترخيص لا يلجأون إليه إلا عند الضرورة. وإذا كان قد وقع في الأحاديث المدونة نقل بالمعنى فإنما هو تصرف ممن يصح الاحتجاج بأقوالهم.[٧]

ولا تكفي أقوال المدافعين عن أحد المذاهب الثلاثة في الاحتجاج في مناقشة الرأي القائل بأن الحديث مرويّ بالمعنى، وفي إثبات أن معظم الأحاديث لم ترو بالمعنى وإنما روي معظمها باللفظ، وان روي بعضها بالمعنى فقد وقع ذلك في العصر الأول للاسلام، أي في زمن الاحتجاج بكلام العرب الفصحاء من الصحابة في زمن الرسول (ص)، ومن غيرهم من معاصريه، ومن جاء بعدهم من التابعين فثبت المكتوب ولم يغير. فما غُيِّر قبل كتابته كان لفظُه الجديد المغيَّر إليه لفظَ من يصح الاحتجاج بلغته من الصحابة والتابعين والفقهاء والمحدِّثين والرواة، يضاف الى ذلك ما اتَّبعوه من قواعد وأصول لتنقية الحديث وتصفيته وتصحيحه، وما وضعوا من أسس للجرح

---

(٦) شرح الاقتراح لابن الطيب المغربي ورقة ٣٩ - ٤٤ نقلاً عن مقال د. محمود حسني محمود مجلة المجمع الاردني العدد ٣ - ٤ ص٤٤ - ٤٥ - السنة الثانية. وينظر متن البخاري بحاشية السندي: ج١ ص٢٩.

(٧) يُنظر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٠ - ١٧١.

(ربما يكون اصل العبارة في الفقرة الأولى يغير المعنى او ينقضه «-بالضاد المنقوطة).

والتعديل طبقوها على رواته قبل أن تدوَّن كتب الصحاح الستة. إنما نورد آراء غيرهم. فقد أكد صاحب «غيث النفع» ذلك فقال: «وأما الأحاديث فالأصل نقلها بلفظها، وادعاء أنها منقولة بالمعنى دعوى لا تثبت إلا بدليل، ومن مارس الأحاديث ورأى تثبُّت الصحابة والآخذين عنهم رضي الله عنهم وتحريهم في النقل حتى أنهم إذا شكوا في لفظ أتوا بجميع الألفاظ المشكوك فيها أو تركوا روايته بالكلية عُلِمَ عِلْمَ يقين أنهم لا ينقلون الأحاديث إلا بألفاظها[٨].

وقال الأمام النووي في أول شرحه على صحيح مسلم في فصل: «إذا أراد رواية الحديث بالمعنى»: «فإن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها عالماً بما يحيل معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم، بل يتعين اللفظ، وان كان عالما بذلك، فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يجوز مطلقاً، وجوزه بعضهم في غير حديث النبي ﷺ ولم يجوزه فيه...»[٩].

وتحدث أحد معاصري أبي حيان وهو الحافظ جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزّي (٦٥٤هـ - ٧٤٢هـ) عن نقل الحديث بالمعنى فقال:

«وقال الربيع بن سليمان المُرادي: قال الشافعي: ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها: أن يكون من حدَّث عالماً بالسنة ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً لما يُحدِّث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ. أو يكون ممن يؤدي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يُحدِّث به على المعنى؛ لأنه إذا حَدَّث به على المعنى وهو غير عالم بما يحيل معناه لا يُدْرَى لعله يحيل الحلال الى الحرام. فإذا أدّاه بحروفه لم يبق فيه وجه يخاف فيه إحالة الحديث. ويكون حافظاً إن حدَّث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدَّث من كتابه. إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم. بريّاً من أن يكون مُدَلِّساً يُحدِّث عمن لقي بما لم يسمع، أو يحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات بخلافه عنه عليه السلام»[١٠].

---

(٨) غيث النفع للصفاقسي ص١٠١ ط الحلبي ١٣٤٦هـ. نقلاً عن: ابو زكريا الفراء، لاحمد مكي الانصاري ص٤٠٤.

(٩) صحيح مسلم بشرح النووي ج١ ص٣٧. وينظر مقدمة ابن الصلاح ص٣٣١ وص٣٣٣.

(١٠) تهذيب الكمال في اسماء الرجال للمري تحقيق الدكتور بشار عواد معروف ص١٨.

وقد كرر المحدثون من الباحثين ما قاله القدماء، وظلوا يدورون حول الأفكار نفسها والقواعد والأصول التي ذهب إليها هؤلاء. فهذا المرحوم طه الراوي يعيد ما قاله البدر الدماميني والشاطبي ثم يقول:

« ..والتشديد في الضبط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي.. »[١١] ثم يقول: « والخلاف في جواز النقل بالمعنى هو فيما لم يدون ولا كتب، أما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف. هذا مع العلم بأن تدوين الأحاديث وكثير من المرويات جرى في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية... على أن في الأحاديث طائفة كبيرة تتوفر الدواعي على الاحتفاظ بنصوصها من غير ما تغيير مثل الأدعية والاذكار، والأحاديث القصار التي سارت مسير الأمثال، والكتب التي بعث فيها الرسول الى الملوك والأطراف، والعهود المدونة ».[١٢]

وقال الاستاذ سعيد الأفغاني وهو يتحدث عن تحرّي أصحاب الحديث لما يروون، وضبطهم لألفاظه: « الأصل الرواية باللفظ، ومعنى تجويز الرواية بالمعنى أن ذلك احتمال عقلي فحسب لا يقين بالوقوع، وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظاً بلفظ في معناه عربي مطبوع يحتج بكلامه في اللغة.. ونحن نعرف مقدار تحري علماء الحديث وضبطهم لألفاظه، حتى إذا شكَّ راو عربيّ بين: « على وجوههم » و « على مناخرهم » أثبتوا شكَّه ودوَّنوه مبالغة في التحري والدقة.

هذا الى جانب كثير من الرواة صحابة وتابعين دوّنوا الأحاديث من عهد النبي ﷺ، فهذا عبدالله بن عمر وأنس بن مالك وسهل بن سعد الساعدي من الصحابة الكرام. وهذا عمر بن عبد العزيز (ت ١٠١ هـ) يكتب الى الآفاق: أن « انظروا ما كان من حديث رسول الله أو سنته فاكتبوه، ثم كان الزهري (ت ١٢٤ هـ) وابن أبي عروبة (ت ١٥٦ هـ) والربيع بن صبيح (ت ١٦٠ هـ) ممن دوّنوا الحديث كتابة.

---

(١١) نظرات في اللغة والنحو ص١٣ - ٢٢..

(١٢) نظرات في اللغة والنحو: ص٢٢ - ٢٣.

ثم شاع التدوين في الطبقات التي بعد هؤلاء. وهذا كاف في غلبة الظن بأن الذي في مدوّنات الطبقة الأولى لفظ النبي نفسه، فان كان هناك إبدال لفظ بمرادفه فإنما أبدله عربي فصيح يحتج به.

وإن وقع بعد ذلك شكٌّ في بعض الروايات من غلط أو تصحيف فنزر يسير لا يقاس أبداً الى أمثاله في الشعر وكلام العرب، فكثير من الأشعار نفسها رويت بروايات مختلفة، وبعضها موضوع. وربما كان ما فطنوا الى وضعه منه أقلّ من القليل، وجاز عليهم أكثر الموضوع إذ كان واضعه قد أحسن المحاكاة. قال الخليل بن أحمد: «ان النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت».(١٣)

فلم يكتف الاستاذ سعيد الأفغاني بتقرير أن الحديث روي باللفظ، وبأن فيه ما هو محرف ومصحف وإنما قارن كثرة ما وقع فيه التصحيف في الشعر وما وضع منه بقلة ما وقع من ذلك في الحديث، ومع ذلك احتج النحاة بالشعر.

ولا يبعد رأي الاستاذ عبد الجبار علوان عن آراء غيره من القدماء الذين ذكرناهم والمحَدثين في رواية الحديث بالمعنى، فذهب الى أن هذا القول وان كان صحيحاً لا يصحّ أن يعدَّ سبباً لمنع الاحتجاج بالحديث، ثم وافق ابن مالك في احتجاجه المطلق بالحديث بناء على غلبة الظن في أنه لم يرو بالمعنى. قال: «ان حجة الذين منعوا الاستشهاد بالحديث التي تذرعوا بها، وهي: روايته بالمعنى لا تنهض دليلاً على منع الاستشهاد به بصورة باتة، فلا ينكر أن هناك من الأحاديث ما روي بالمعنى، الى جانب الأحاديث التي رويت باللفظ. والواقع أن قسماً من المحدِّثين كانوا متشددين في الرواية فلا يسمعون حديثاً ولا يحدِّثون بحديث إلا على لفظه حتى منع بعضهم روايته بالمعنى، وجوَّزها الآخرون مشترطين شروطاً لها. ولهذا ذهب قسم من العلماء بأن الأصل في نقل الأحاديث إنما كان بلفظها... فلا عجب إذا ما اعتمد كثير من العلماء المحققين كابن مالك وابن هشام اعتماداً كلياً على الحديث وعدّوه مصدراً من مصادر شواهدهم النحوية. وكان سندهم هو أن غلبة الظن تدل على أن ما استشهدوا به من

---

(١٣) في أصول النحو ص٤٦ - ٤٧ وينظر: الصاحبي ص٣٠.

الحديث لم يبدل لأن الأصل عدم التبديل ».[١٤]

ثم احتج بقول الشيخ أحمد السجاعي (- ١١٩٧ هـ) مؤيداً وجهة نظر ابن هشام في استشهاده على المصدر العامل عمل فعله مع إضافته الى مفعوله بقوله عليه الصلاة والسلام: « وحجّ البيت من استطاع إليه سبيلا ».[١٥] وردِّه على من قال: لا شاهد فيه لروايته بالمعنى بقوله: « وقول بعضهم يحتمل أن يكون الحديث مرويا بالمعنى فلا شاهد فيه مردود بأن الأصل الرواية باللفظ، فإذا قَصَدَ الرواية بالمعنى أشار الراوي لذلك بقوله: « قال ما معناه ». وفتح هذا الباب يتطرق منه عدم الاستدلال بالأحاديث على الأحكام الشرعية، وهو مخالف للإجماع. وكانت هذه وجهة نظر ابن مالك والمجيزين وهو كما قال عنه أبو عبدالله محمد الأندلسي المشهور بالراعي: « بأنه في العربية نظير المجتهدين »[١٦]. وقد مرَّ بنا أن ابن مالك احتج بالحديث نفسه وفي الغرض نفسه.

وأختم آراء المحدثين في رواية الحديث بالمعنى برأي الشيخ محمد الخضر حسين الذي ذكر رأي القدماء في ذلك فقال: « جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير الأحكام العربية، وخالفهم العلامة محمد بن مالك فجرى على الاستشهاد به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور، وسبقه الى مخالفة النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم فقال: « وإذا وجد - يعني الباحث في العربية - لرسول الله ﷺ كلاماً فعل به مثل ذلك - أي: صرفه عن وجهه وحرفه عن موضعه - وتالله لقد كان محمد بن عبدالله قبل أن يكرمه الله بالنبوة وأيام كان بمكة أعلم بلغة قومه وأفصح، فكيف بعد أن اختصه الله للنذارة، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه؟ ».

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصَل في ردّ مذهب الجمهور؛ لأن الجمهور لم يمتنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان

---

(١٤) الشواهد والاستشهاد في النحو ص٣١١.

(١٥) شرح قطر الندى ص٢٦٨.

(١٦) حاشية السجاعي على شرح القطر ص١٠٥ والمواهب الفتحية ج١ ص٤٣ نقلاً عن: الشواهد والاستشهاد في النحو ص٢١٢ وما بعدها.

لاعتقادهم النقص في فصاحة الرسول ﷺ، فهذا لا يخطر على بال أحد ألمّ بشيء من سيرته فضلا عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق بالضاد، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى. وفي الرواة مولَّدون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافاً كثيراً... ومن هذه الألفاظ ما يكون جاريا على المعروف في كلام العرب ومنها ما يكون مخالفاً، وتصرَّفَ الرواةُ في الأحاديث هذا التصرف لأنهم كانوا يوجهون هممهم الى ما أُودِعَهُ الحديث من أحكام وآداب، فمتى عرف الراوي أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه أطلقها غير ملتزم الألفاظ التي تلقى فيها المعنى أولاً».[١٧]

فالشيخ محمد الخضر حسين من أوائل الذين أثبتوا من المحدثين رواية الحديث بالمعنى وأكد تصرف الرواة في ألفاظ الحديث ووافق القدماء على ذلك، غير أنه لم يمنع الاحتجاج بالحديث الذي تواتر لفظه واتحد النقل فيه، وصحت روايته كما قاله الرسول ﷺ - كما سنرى فيما بعد -

ثم حاول أن يناقش رأي الذين ذهبوا الى أن الحديث لم يرو بالمعنى وانّ ما روي بالمعنى منه كانت روايته قبل التدوين وقبل فساد اللغة فلما دوّن وأصبح في بطون الكتب لم يعد بالامكان تغيير لفظه، وقد اعتمد في هذا القول على ما حكاه البدر الدماميني عن شيخه ابن خلدون وأورده في حواشيه على المغني، وهو:

«وأسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية باحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيراً ما يعترض على ابن مالك في استدلاله بها. وردّه شيخنا ابن خلدون بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية تفيد غلبة الظن؛ لأن الأصل عدم التبديل لا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها بأعيانها مما شاع بين الرواة، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام الشرعية فلا يؤثر فيها

---

(١٧) دراسات في العربية وتاريخها ص٣٤ - ٣٥.

الاحتمال المخالف للظاهر. وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدوّن في كتب».[١٨]

أما ابن خلدون نفسه فقد قال: «وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، وحين كان كلام أولئك - على تقدير تبديلهم - يسوغ الاحتجاج به»[١٩]

وقد ناقش بعض شارحي كتاب الاقتراح - وهو ابن علّان - ابن خلدون في رأيه هذا وقال: ان تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللغة. وقال: لم يحصل التدوين إلا في عصر التابعين، ووقع يومئذ الاختلاط في اللغة، والرواية بالمعنى لم تقف عند حد من يتكلم بالعربية سليقة[٢٠].

ولمعرفة أي من القولين هو الصحيح؟ قول ابن خلدون ومن ذهب مذهبه أم قول ابن علّان ومن قال به، عرض الشيخ محمد الخضر حسين لتاريخ تدوين الحديث فبيَّن أن بداية كتابة الحديث النبوي كانت في عهد الرسول ﷺ، وكان عبد الله بن عمرو بن العاص ممن يكتب الحديث، وكان أكثر جمعاً له من أبي هريرة.

أما تدوينه في كتب فقد كان بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز (- ١٠١ هـ) حيث كتب الى أهل الآفاق أن: «انظروا ما كان من حديث رسول الله ﷺ أو سنته فأجمعوه أو اكتبوه».

وكان محمد بن مسلم الزهري (- ١٢٤ هـ) أول من دوّن الحديث رواية عن الصحابة كعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي، وقيل: ان الربيع بن صبيح (- ١٦٠ هـ) وسعيد بن أبي عروبة (- ١٥٦ هـ) كانا أول من دوَّنه.

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري، كمالك بن أنس وعبد الملك بن جريج والأوزاعي وسفيان الثوري وحماد بن سلمة. ولم يكتف

---

(١٨) دراسات في العربية وتاريخها ص١٧١.
(١٩) دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٥.
(٢٠) دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٢.

هؤلاء بحفظها عن ظهر قلب وإنما كانوا يكتبونها عند تلقيها وكانت لطائفة منهم كتب يرجعون إليها عند الرواية، وكانت كتابة الحديث تساعد على روايته بلفظه، كما كان حفظه عن ظهر قلب يبعده من أن يقع فيه غلط أو تصحيف.

وجاء بعد هذه الطبقة طبقة ثالثة ألفت مصنفات كانت غاية في جمع الأحاديث أهمها مسند أسد بن موسى الأموي (- ٢١٢ هـ)، ومسند عبيد الله ابن موسى العيسى (- ٢١٣ هـ)، ومسند نعيم بن حماد الخزاعي (ت ٢٢٨ هـ)، ومسند أحمد بن حنبل (- ٢٤١ هـ).

ثم جاء بعدهم أصحاب الصحاح الستة وأولهم البخاري (١٩٤ هـ - ٢٥٦ هـ) وآخرهم النسائي المولود سنة ٢١٥ هـ. وكان معظم ما جمع في هذه الكتب الصحاح الستة مدوّنا في الكتب المصنفة قبلها.

من هذا يتبين أن ابتداء التدوين وقع في أوائل القرن الثاني، ولم ينته هذا القرن حتى كان قد تم تدوين معظم الأحاديث النبوية.[٢١]

فهل كان هذا التدوين للأحاديث بعد تفشي اللحن وفساد اللغة كما يرى المانعون وابن علان شارح الاقتراح في رده على ابن خلدون؟ أو قبل فساد اللغة كما يرى المجيزون وابن خلدون؟

لقد بدأت ظواهر اللحن في النحو والصرف واللغة منذ زمن الرسول ﷺ في كلام الموالي والمتعربين، فقال الرسول ﷺ لمن معه: «أرشدوا أخاكم فقد ضلَّ»[٢٢]. وفي زمن عمر رضي الله عنه الذي كتب لأبي موسى الأشعري: «ان أضرب كاتبك سوطاً» لأن الكاتب جعل صدر كتابه: «من أبو موسى..»،[٢٣] وزاد هذا اللحن في أيام الخليفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي أرسل الى أبي الأسود الدؤلي طالباً منه وضع قواعد تضبط لغة العرب. وكان علي بن أبي طالب أعلم الناس بكلام العرب، وزعموا أنه كان

---

(٢١) يُنظر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٢ - ١٧٤.
(٢٢) المزهر ج٢ ص٣٩٦.
(٢٣) المزهر ج٢ ص٣٩٧.

يجيب في كل اللغة[٢٤]، ثم أخذ يشيع وينتشر بتوسع رقعة الدولة الاسلامية بعد الفتوحات التي نشرت الاسلام في بقاع كثيرة يتكلم أهلها لغات أعجمية شرقاً وغرباً، وباختلاط العرب بالأعاجم لتزوجهم من نساء أعجميات شبَّ أولاد العرب المسلمين على اللحن بتأثير أمهاتهم الأعجميات، أو لمخالطتهم الأعاجم الذين يعيشون في البيئة نفسها.

وكانت السنوات الأخيرة من عهد الدولة الأموية المنقرضة سنة ١٣٢ هـ مبدأ ظهور اللحن بجلاء وانتشاره بوضوح وبسرعة بين المتكلمين بالعربية، ومع هذا فقد بقي سكان الجزيرة العربية البعيدون عن مخالطة الأعاجم، وأبناء الخاصة ممن سكن الأمصار ولم تكن أمهاتهم أعجميات ولا اختلطوا بغيرهم من السكان الأعاجم يتكلمون باللغة الفصيحة الصحيحة الخالية من اللحن البعيدة عن الفساد. وبقيت لغة سكان الجزيرة فصيحة الى أواسط القرن الرابع الهجري، في حين كانت لغة المدن باقية على فصاحتها حتى أواسط القرن الثاني فقط.

وبعودتنا الى تاريخ بدء التأليف والتدوين للأحاديث النبوية الذي سبق أن ذكرنا أنه عند بعضهم سنة (١٢٤ هـ) وعند بعضهم الآخر سنة (١٥٤ هـ) أو (١٦٠ هـ) وجدناه يبتدىء بعد انتشار اللحن، أي أن التدوين الحقيقي المعتبر بكتب الصحاح الستة لم يبدأ إلا بعد هذا التاريخ، وإن ما دوّن لم يكن بعيداً عن الفساد، ولم يكن رواته جميعهم ممن صحت لغتهم وصفت سليقتهم بعد أن عاشوا في هذه البيئة التي ابتدأ فيها اللحن بأخف صوره منذ سنة (٤٠ هـ) أو قبل ذلك. وقد أوضح الشيخ محمد الخضر حسين هذا إيضاحاً لا يدع مجالاً للشك - في دراسته التي قام بها عن «الاستشهاد بالحديث في اللغة» والتي حدد فيها الشروط التي يجب توفرها في الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها في اللغة والنحو والصرف. وقد اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة على نتائج هذه الدراسة في وضع قراراته الخاصة بالاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو..[٢٥] - فقال الشيخ مناقشاً ما مرَّ من قول ابن

---

(٢٤) المزهر ج٢ ص٣٩٧.

(٢٥) ينظر: دراسات في العربية وتأريخها: ص١٧٠ وما بعدها.

خلدون وردّ ابن علاّن شارح الاقتراح عليه؛ ومثبتاً تطرف الاثنين فيا ذهبا إليه: «وإذا عدنا الى قول ابن خلدون: «وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية...» وعرضناه على التاريخ وجدنا التدوين وقع بعد أن دخل الفساد اللغة، ولكن من المدونين من يحتج بأقواله لأنه نشأ في بيئة عربية كالزهري ومالك بن أنس وعبد الملك بن جريج. ومنهم من نشأوا في بيئة غير عربية، أو عربية انتشر فيها الفساد وصارت العربية الفصحى فيها إنما تدرك من طريق التعلم.

فدعوى أن الأحاديث دونت قبل فساد اللغة، وان كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة غير مطابقة للتاريخ من كل وجه، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون لقامت بها الحجة الفاصلة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير حاجة الى شيء آخر يعضدها».[٢٦]

لكنه مع هذا لم يشكّك في كل ما دُوِّن، وفي كل الرواة وكتّاب الحديث وكتبه لأن حقائق التاريخ أثبتت له «أن قسماً كبيراً من الأحاديث دوَّنه رجال يحتج بأقوالهم في العربية، وان كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها. فيضاف هذا وذاك الى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحرجهم في الرواية فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدوَّنة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه».[٢٧]

وهكذا نقف مع الشيخ محمد الخضر حسين في مناقشته قول أبي حيان ومن تابعه: بأن الرواة جوَّزوا نقل الحديث بالمعنى.

ثانياً: قولهم: ان اللحن قد وقع كثيراً فيا روي من الحديث لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو.

وكان أبو حيان صاحب هذا القول وقد تابعه عليه معظم المتأخرين، وهذا واقع فقد أدت رواية الأعاجم للأحاديث الى وقوع بعض التصحيف

(٢٦) دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٦.

(٢٧) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٦ - ١٧٧.

فيها، وقد ألف العسكري المتوفى (٣٨٢ هـ) كتاباً سماه: «شرح ما يقع فيه التصحيف» تطرق فيه لبعض الأحاديث التي صحفت، مثل تصحيفهم قوله ﷺ: «عم الرجل صنو أبيه» الى: «ضيف أبيه»[٢٨] وقوله ﷺ: «الحياء لا يأتي إلا بخير»: الى: «الحيا - بالقصر - لا يأتي إلا بخير»[٢٩]. وقول ورقة بن نوفل في النبي ﷺ: «ذاك الفحل لا يقدع أنفه» - بالدال - الى: «لا يقرع أنفه» - بالراء -[٣٠]. وما حدّث به عن عبد الله بن مسعود أنه قال: «كان رسول الله ﷺ يتخولنا بالموعظة» الى: «يتخوننا»[٣١].

وقد سبقه الى التأليف في هذا الفن حمزة بن الحسن الأصفهاني (- ٣٦٠ هـ) فقال وهو يتحدث عن التصحيف في مقدمة كتابه: «التنبيه على حدوث التصحيف»: «وقلت: قد فضح التصحيف في دولة الاسلام خلقاً من القضاة والعلماء والكتاب والأمراء وذوي الهيئات من القراء كحيان بن بشر قاضي أصفهان، وقد تولى قضاء الحضرة أيضا، فإنه كان روى لأصحاب الحديث: «أن عرفجة قطع أنفُه يوم الكِلاب» وكان مُستمليه رجلاً يقال له: كَجَّة، فقال: أيها القاضي: هو يوم «الكُلاب» - كـ «غُراب» موضع ماء - فأمر بحبسه، فدخل الناس إليه وقالوا: ما دهاك؟، فقال: قطع أنف عرفجة يوم الكُلاب في الجاهلية، وامتُحِنت أنا به في الإسلام».

«وكان أحمد بن موسى بن إسحاق من جِلّة قضاة السلطان فإنه أملى بأصبهان على أصحاب الحديث: «حدثني فلان عن هند أنَّ المعتوه» يريد: «عن هند أنَّ المغيرة».

«وزعمت أن المحدثين بالبصرة غبروا زمانا يروون أن علياً: رضي الله عنه قال: «ألا إن خراب بصرتكم هذه يكون بالريح». فما أقلعوا عن هذا التصحيف إلا بعد مائتي سنة عند معاينتهم خرابها بالزنج.»[٣٢]

---

(٢٨) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٥١، والتنبيه على حدوث التصحيف ص٣.

(٢٩) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص١١ وهـ٤ منها.

(٣٠) نفسه ص٣٢٤ وهـ١ منها.

(٣١) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف ص٧٧ - ٧٨.

(٣٢) التنبيه على حدوث التصحيف ص٢.

واستمر الأصفهاني يذكر الأحاديث التي وقع فيها التصحيف الذي كان سببه الرواة[٣٣]. لكن هذا لا يدل على أن جميع التصخيف والتحريف من فعل رواة الحديث مشافهة وإنما كان بعضه من فعل من روى من الكتب فلم يحسن قراءة الخط الذي كتبت به فَغيَّر وصحَّف وحرَّف.

وقد كان ما في هذين الكتابين وأمثالها مؤيداً لرأي أبي حيان ومتابعيه، أما الذين توسطوا في مذهبهم في الاحتجاج فيمثلهم الشاطبي الذي دافع عن رأيهم وحجتهم ولم يتطرق الى كون الرواة أعاجم وإنما كان جلّ حديثه منصباً على الرواية بالمعنى، وعلى عدم وقوع التغيير والتبديل في الحديث بعد زمن التدوين. أما قبل زمن التدوين فالحديث مروي بلفظ الرسول في الغالب إن كان الذين دونوه ممن منعوا الرواية بالمعنى،أو بلفظ الصحابيّ إن كان من الأحاديث التي دونت بلفظ الصحابة مما رووه هم أو مما كتبوه عن الرسولﷺ فنقله أصحاب الصحاح عن كتبهم هذه، أو بلفظ من يصح الاحتجاج بكلامه؛ لأنها رويت في زمن الاحتجاج وقبل فساد الألسن باللحن.[٣٤]

وردّ ابن الطيب المغربي على ما وقع في الحديث من اللحن بقوله: «ان صحيح البخاري مع أنه مشتمل على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثاً - بالمكرر - فإن التراكيب المخالفة لظاهر الاعراب فيه لا تكاد تبلغ الأربعين».[٣٥]

وكان السيوطي قد علّل عدم احتجاج النحاة بالحديث بالتعليلين اللذين أوردها أبو حيان ومن تابعه فقال: «وأما كلامهﷺ فيستدل منه بما ثبت أنه قال على اللفظ المروي، وذلك نادر جداً إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلة أيضاً، فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم

---

(٣٣) ينظر: التنبيه على حدوث التصحيف ص٢ - ٣ وما بعدها.

(٣٤) ينظر: الخزانة ج١ ص٦ - ٧.

(٣٥) ينظر: شرح الاقتراح ورقة ٤٤. نقلا عن مقال الدكتور محمود حسني محمود مجلة مجمع اللغة العربية الاردني. السنة الثانية العدد المزدوج ٣ و ٤ ص٤٤ - ٤٥. وقد بينت في اثناء كلامي على احتجاج ابن مالك بالحديث وموقفه منه ان الأحاديث التي أوردها في «شواهد التوضيح والتصحيح...» وهي مخالفة لظاهر الاعراب أكثر مما ذكر هنا (يراجع الفصل الثالث - ابن مالك) من هذا المبحث. وينظر مقدمة ابن الصلاح ص٩٢.

والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت إليه عباراتهم، فزادوا ونقصوا، وقدَّموا وأخَّروا، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ، ولهذا نرى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتَّى بعبارات مختلفة، ومن ثم أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النحوية بالألفاظ الواردة في الحديث »[٣٦].

وكرر هذا القول في كتابه: « همع الهوامع » عند كلامه على قوله ﷺ: « لولا قومك حديثو عهد بكفر لأسَّسْت البيت على قواعد ابراهيم » فقال: « وقد بينت في كتاب « أصول النحو » من كلام ابن الضائع وأبي حيان أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مرويّ بالمعنى لا بلفظ الرسول، والأحاديث رواها العجم والمولدون لا من يحسن العربية فأدَّوها على قدر ألسنتهم »[٣٧].

أما من المحدثين فقد ناقش هذا الرأي الاستاذ طه الراوي فقال راداً عليه: « والقول بأن رواة الحديث أعاجم ليس بشيء؛ لأن ذلك يقال في رواة الشعر والنثر اللذين يحتج بهما، فإن فيهم الكثير من الأعاجم، وهل في وسعهم أن يذكروا لنا محدِّثاً ممن يعتدُّ به يمكن أن يوضع في صفٍّ حماد الراوية الذي كان يكذب ويلحن ويكسر، ومع ذلك لم يتورع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج برواياته. ولكنهم تحرجوا في الاحتجاج بالحديث. ثم لو وصل الأمر برواة الحديث الى هذه الدركة من الجهل بالعربية سليقة وصناعة لما صحَّ الاحتجاج برواياتهم في الشريعة؛ يجهلون العربية من طرفيها! ولم يقل بذلك قائل »[٣٨].

وتحدث الباحث المستشرق « يوهان فك » في كتابه: « العربية » عن اهتمام المحدِّثين بسلامة الأحاديث من اللحن، ومعاقبتهم من يقع فيه. فقال: « بعد أن توطدت أسس المدارس النحوية في العصر العباسي الأول على نظام دقيق ونمت حركة التعليم والتعلُّم نمواً مطرداً أمكن تكوين رأي حول مسألة: « هل تجب مراعاة مقتضيات سلامة اللغة في رواية الحديث والى أيّ حد يتعين

---

(٣٦) الاقتراح ص٥٢.

(٣٧) همع الهوامع ج١ ص١٠٥.

(٣٨) نظرات في اللغة والنحو ص٢١ - ٢٢.

ذلك؟ وهكذا نسمع أن المحدث الكبير الأعمش (٦٠ - ١٤٧ هـ) الكوفي لم يكن يبالغ في تجنب اللحن فحسب بل كان كذلك يصحح كل رواية ملحونة بحجة أن الرسول ﷺ لم يكن يمكن أن يلحن. وكذلك أوصى الدمشقي سعيد بن عبد العزيز التنوخي (٩٠ - ١٦٧ هـ) بمحو كل لحن من الحديث. كما أن البصري حماد بن سلمة المتوفى سنة ١٦٧ هـ الذي كان يُعَدُّ أفصح من عبد الوارث بن سعيد (١٠٢ - ١٨٠ هـ)، وقد كان هذا الأخير مضرب المثل في الفصاحة، كان يتشدد مع تلاميذه في التحرز من اللحن في الحديث، حيث كان يغالي بقوله: «من لحن في حديثي فقد كذب عليَّ». ويروي أنه كان يشبِّه من يكتب الحديث ولا يعرف النحو بالحمار عليه مخلاته ولا شعير فيها، ويعد من تلاميذه سيبويه، وتذكر الرواية أن السبب الذي حمل هذا الأخير على دراسة النحو هو أنه كان يستملي على حماد فقال حماد يوماً: «قال رسول الله ﷺ: ما أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه، ليس أبا الدرداء» فقرأ غلطاً: «ليس أبو الدرداء»[٣٩].

وأعاد الكلام على اهتمام المحدِّثين بصحة ما يرويه الرواة من الأحاديث واهتمامهم بالأداء اللفظي لها، وبيَّن مواقف المحدِّثين المختلفة من ذلك فقال: «ربما جاز لنا أن نلاحظ هنا مقدَّما أن حالة المحدِّثين في الوقت التالي بقيت أيضاً غير متحدة، فقد ظلَّ بعدُ كما كان قبلُ مبدأ الأداء الحرفي لمادة الحديث المروية عن المحدث في نزاع مع مقتضيات سلامة اللغة، فكان الناقد العظيم علي بن المديني (- ٢٣٤ هـ) يصحّح فقط ما يعرض لألفاظ الرسول من اللحن بحجة أن محمداً ﷺ لم يكن ليمكن أن يلحن. وكان ابن الطبري في مصر (١٧٥ - ٢٤٨ هـ) يصحّح كل خطأ في الحديث. وكان النسائي أحد الجُمَّاع الستة (- ٣٠٣ هـ) يترك كل تعبير يجد وجهاً من التصحيح على أنه لهجة خاصة ولا يصحح إلا اللحن الصراح. وكانوا يعتمدون في تصحيحهم على الاستشهاد بأحاديث مصنوعة يظهر فيها الرسول تارة أو أحد صحابته تارة أخرى أو أحد كبار الصّالحين من الأوائل في بعض الأحيان على أنه داع مدافعٌ عن سلامة اللغة»[٤٠].

---

(٣٩) العربية ص٧٢ - ٧٣، وينظر معجم الادباء ج١ ص٢٠ - ٢١ وص٢٥ - ٢٦ وج٤ ص١٣٥ - ١٣٧ بالترتيب في أخبار هؤلاء الرجال.

(٤٠) العربية ص٧٦ - ٧٨.

ويورد «يوهان فك» أحاديث روى بعضها الفقيه المدني أبو الزناد وأذاعها ليفهم منها انه يجوز شرعاً تصحيح الخطأ اللغوي في الحديث بوجه عام وذلك فيما نسب الى الرسول ﷺ من قوله لمن معه بعد أن سمع رجلاً يقرأ القرآن فيلحن: «أرشدوا أخاكم فقد ضلّ».

فقد صحّح الرسول ﷺ قراءة هذا الرجل لآيات من القرآن الكريم وقياساً عليه يجوز للسامع أن يصحّح أيَّ لحن يسمعه في القرآن أو الحديث أو غيرهما. كما أورد حديثاً مصنوعاً - في رأيه - مروياً عن الرسول قال فيه: «أنا أفصح من نطق بالضاد» أو «أنا أفصح العرب» أو «أنا من قريش ونشأت في بني سعد، فأنَّى ليَ اللحن؟» للاستدلال على أنه لا يجوز أن يلحن في حديثه، وما كان ملحونا فقد حرَّفته الرواة.[41]

يقابل هذا الاهتمام بتصحيح الأحاديث وتنقيتها من اللحن وإصلاح ما وقع فيها من تغيير يخالف أساليب اللغة نوع من الاهمال لما يقع فيها من لحن أو خطأ من قبل بعض المحدِّثين الذين لم يكونوا يهتمون بذلك، وقد تحدث «يوهان فك» عن ذلك فقال:

بيد أن هذا الاتجاه نحو تنقية اللغة لم يستطع أيضاً في ذلك العهد أن يثبت ويسود، فقد كانت هذه المسألة عند جُلّ المحدثين غير ذات بال؛ كما أن مبدأ الاعتماد في الحديث أولاً وبالذات على الموضوع[42] أدّى بسهولة الى نتيجة جد سيئة بالنظر الى الحكم على الخطأ النحوي»[43].

ثم أتى بأمثلة من هؤلاء الذين لم يكونوا يهتمون بما يرد في الحديث من خطأ نحوي فقال: «وقد صاغ واحد منهم: هلال بن العلاء الرقي: (١٨٤ - ٢٨٠ هـ) في تعبير شعري فكرة: أن خشية الله أفضل من الاعراب، وقد أراد تلميذ للشاعر هو الفقيه الحنبلي النَّجاد: (٢٥٣ - ٣٤٨ هـ) أن يتنافس معه من جديد لسوء الأثر الذي تركه في نفوس تلاميذه بمخالفته للعربية».

---

(٤١) ينظر العربية ص٧٦ - ٧٨.

(٤٢) المقصود بذلك: الرواية بالمعنى.

(٤٣) العربية ص٧٨ - ٧٩.

ثم بيّن أن إهمال اللغة والنحو من قبل بعض المحدِّثين لم يؤثر في شهرتهم فقال: «وعلى هذا يتضح أنه حتى عند بعض كبار المحدِّثين كان إهمال اللغة ظاهراً دون أن يؤثر ذلك في شهرتهم؛ فإنَّ صِدْقَ الناقد العظيم ابن عديّ كان ثابتاً لا يتزعزع عند معاصريه على الرغم من لحنه».(٤٤) ومع ذكر «يوهان فك» لهذين الموقفين المتناقضين من المحدِّثين في قضية تصحيح اللحن الوارد في الحديث، ومع نقله أسماء من وقع منهم ذلك، نجده ما يزال حائراً بين القولين، ويبدو أنه كان يرجّح أن المحدِّثين كانوا يهتمون بلغة الحديث، ويعتنون بتصحيح لفظه وأسلوبه، لذلك نجده يعود فيقول: «كذلك بعض الاشارات المذكورة عرضاً في مصادرنا تنم على أن اللغة السليمة من الخطأ في دوائر المحدِّثين لم تكن بحال أمراً مفهوماً بالضرورة؛ فقد ذكر مثلاً أن حفص بن عمر الحوضي (- ٢٢٥ هـ) من رجال البخاري كان أعرابياً فصيحاً. كما يذكر أن الوضاع المشهور: غلام خليل المتوفي ٢٧٥ هـ كان يتحرّى الاعراب. وكما رأى الحاكم الأصغر المتوفي ٤٠٥ هـ جديراً بالذكر أن أستاذه ابن الأخرم (- ٢٤٤ هـ) كان يتشدد في التحرز من اللحن في كلامه».(٤٥)

وأكَّد الدكتور مهدي المخزومي شدة حرص المحدِّثين على سلامة لغة الحديث في ردّه على من زعم من النحاة: أنَّ كثيراً من رواة الحديث كانوا من الموالي، وهم عرب بالتعلم لا بالسليقة والطبع، وأنه لا يؤمن على الحديث أن يقع فيه لحن أو تصحيف منهم، فقال بأنهم لم ينصفوا «ولو أنصفوا لعدلوا فيما ذهبوا إليه؛ لأنهم كانوا يعلمون مدى حرص المحدِّثين على سلامة الأحاديث، ومدى ما قاموا به في سبيل المحافظة عليها. وكان المحدِّثون ولا سيما المتأخرون من الدقة بحيث يستبعد عن صنيعهم كثير من الشكوك التي أقامها النحاة عقبات في طريق الاستشهاد بها والأخذ منها، فقد ذكر لنا أنهم كانوا لا يتورعون من الاستشهاد بكلام ناس من الموالي أمثال: الحسن البصري وأبي عمرو بن قائد الاسواري وغيرهما. يضاف الى ذلك أنهم لو سمعوا سيبويه يروي نصاً لما تردَّدوا في الأخذ به؛ لأن سيبويه ثقة، وهو إنما

(٤٤) العربية ص٧٩ - ٨٠.

(٤٥) العربية ص٧٩ - ٨٠.

يروي نصّاً لغوياً لا علاقة له بحكم من أحكام الدين فما بالك بقوم كانوا يحرصون أشدَّ الحرص على سلامة الأحاديث وكانوا أشدَّ ما يكونون تحرجاً من أن يُحرِّفوا نصّاً أو يغيروا شيئاً؟

فهم يثقون بسيبويه والفراء وأمثالهما في نقل الروايات اللغوية ولا يتوهمون في أمثالهما الخطأ، ولم يتوانوا أن يغلِّطوا العرب أنفسهم إذا نقلا عنهم شيئاً وكان منافياً لأوضاعهم وأصولهم، ولا يثقون بعامة المحدِّثين الذين عرف عنهم الحرص على سلامة لغة النصوص الدينية، والمبالغة في التحرج من أن يغيِّروا نصّاً أو يحرِّفوه »[٤٦].

فالدكتور المخزومي يتعجب من النحاة ومن موقفهم هذا من الحديث ومن الاحتجاج بلفظه مع ثقة المحدِّثين به والراوين له، ثم يشير الى أنه قد يكون السبب رواية الحديث بالمعنى، ويرجّح أن معظم الرواة بالمعنى إنما هم من العرب، أما الموالي فلا تصح لهم الرواية بالمعنى فيقول: « هذا مع أن الذين كانوا يروون بالمعنى - في أغلب الظن - إنما هم العرب الذين كانوا يعتدون بسلامة سلائقهم. أما الموالي الذين لم يأخذوا بأسباب العربية فهم أبعد ما يكونون عن أن يتصرفوا في متون الحديث ».

ثم يتساءل عن السبب الذي دعا النحاة الى ترك الاحتجاج بالحديث إذا ثبت أن الرواة بالمعنى هم العرب الذين يؤخذ عنهم الحديث كما تؤخذ اللغة عن أمثالهم من الرواة، ويقول:

« فإذا رجَّح الدارس أن يكون الراوون بالمعنى إنما هم العرب فما الذي يمنع من أن يأخذوا عن عرب يصح الاستشهاد بأقوالهم، وبما يجري على ألسنتهم وهم - أعني النحاة - إنما يأخذون من العرب ألفاظهم وتعبيراتهم فليكن هذا من ذاك، وليكن كلام هؤلاء المحدِّثين مصدراً من المصادر العربية؛ لأنهم أصحاب طبائع وملكات ولا يزالون يتعلقون بأسباب الحياة العربية الخالصة »[٤٧].

---

(٤٦) مدرسة الكوفة ص٧٨ - ٧٩.

(٤٧) مدرسة الكوفة ص٧٨ - ٧٩.

يتبين لنا من هذا رأي الدكتور المخزومي في رواية الأحاديث وفي رواتها فهو يرى أن ما روي بالمعنى رواه العرب الخلّص، وما روته الأعاجم إنما روي باللفظ فلم يسمح لهم بالرواية بالمعنى. وعلى هذا فإنه يصح الاحتجاج بلفظ الحديث كما صح الاحتجاج بما نقله الرواة من اللغة.

أما الدكتور محمد عيد فقد ردَّ على من ذهب الى أن بعض من روى الأحاديث من الأعاجم ويكثر في حديثه اللحن، بأن هذا كان موجوداً أيضاً في غير نصوص السُّنَّة من مادة اللغة التي اعتمد عليها النحاة؛ ومع ذلك قبلت في الدراسة من غير معارضة أو ردّ؛ لأن العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الأفراد.[٤٨]

وذهب الاستاذ سعيد الأفغاني الى أن «وقوع اللحن في بعض الأحاديث المروية قليل جداً - إن كان قد وقع - ورأى أنه لا ينبني عليه حكم. وقد تنبه إليه الناس وتحاموه ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث إلا إن جاز إسقاط الاحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه. كما أن المحدِّثين قد تشدّدوا في أخذ الناس بضبط ألفاظ الحديث، حتى إذا لحن فيه شادٍ أو عاميّ أقاموا عليه النكير، بل ان بعضهم ليدخله النار بسببه، وكان هذا التشديد تقليداً متوارثاً في حملة الحديث حتى يومنا هذا. فهذا أحد أعلام الشام السيد جمال الدين القاسمي (- ١٣٣٢ هـ) يقول: «من قرأ حديث رسول الله وهو يعلم أنه يلحن فيه سواء أكان في أدائه أم في أعرابه يدخل في هذا الوعيد الشديد - يعني قوله ﷺ: «من كذب عليَّ متعمداً فليتبوَّأ مقعده من النار» - لأنه بلحنه كاذب عليه»[٤٩]

ولم يقتصر أمر التشدد في الحديث على من يروونه باللفظ وإنما كان الذين يروونه بالمعنى أيضاً يعظمون أمر اللحن فيه، فهذا إمام أهل الشام الاوزاعي يقول: «أعربوا الحديث فإن القوم كانوا عرباً». ويقول: «لا

---

(٤٨) ينظر الرواية والاستشهاد باللغة. ص١٢٧.

(٤٩) قواعد التحديث من فن مصطلح الحديث ص١٥٦، نقلا عن (في أصول النحو) ص٤٧ - ٤٨.

بأس باصلاح اللحن في الحديث». وهذا حماد بن سلمة يقول: «من لحن في حديثي فليس يحدّث عني»[٥٠].

وعن الحسن بن علي الحلواني قال: «ما وجدتم في كتابي عن عفّان لحناً فأعربوه فإن عفّان كان لا يلحن»، وقال لنا عفّان: «ما وجدتم في كتابي عن حماد بن سلمة لحناً فأعربوه فإن حماداً كان لا يلحن»، وقال حماد: «ما وجدتم في كتابي عن قتادة لحناً فأعربوه فإن قتادة كان لا يلحن»[٥١].

ثم يرجح الاستاذ سعيد الأفغاني أن النحاة المتقدمين لو امتد بهم العمر الى الزمن «الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودرايه لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ولما التفتوا قط الى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة»[٥٢].

ويرى الأستاذ عبد الجبار علوان أن حجة المانعين من الاحتجاج بالحديث لوقوع اللحن فيه لأن كثيراً من رواته كانوا من الأعاجم هي أيضاً حجة واهية؛ لأن كثيراً من رواة اللغة والشعر كانوا أعاجم كخلف الأحمر وحماد الراوية مثلاً، بل إن حملة العلم - كما قال ابن خلدون - في الأمة الاسلامية كان أكثرهم من العجم.. وان كان منهم العربي في نسبه فهو عجمي في لغته ومرباه ومشيخته.[٥٣].

ثم يبين أن الكثير من الأعاجم كان لا يختلف عن العرب في فصاحته كالحسن البصري وعمرو بن قائد الاسواري وموسى بن سيار وغيرهم، ويستدل على فصاحة بعض هؤلاء الموالي بما روي عن الحجاج بن يوسف الثقفي حين أمر أن لا يؤم بالكوفة إلاّ عربيّ، فلم يمتثل يحيى بن وثاب للأمر وبقي يؤم قومه بني أسد وهو مولى لهم، فلما طلبوا منه الاعتزال أجابهم: ليس عن مثلي نهي، أنا لاحق بالعرب. ثم قصد الحجاج وقرأ أمامه فأقرّه الحجاج

---

(٥٠) في أصول النحو ص٤٨ - ٤٩.
(٥١) كتاب «الف باء» للبلوي ج١ ص٤٤ نقلاً عن: (في أصول النحو) ص٤٩.
(٥٢) في أصول النحو ص٤٩.
(٥٣) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو ص٣١٦. ومقدمة ابن خلدون ص٥٤٣.

معترفاً بفصاحته وقال: ليس عن مثل هذا نهيت، يُصلي بهم.

ويقرر أن علم النحو «وان كان في نشأته عملاً عربياً بكراً، غير أن عدداً من أكبر النحاة كانوا من العجم كسيبويه أمام البصريين، والكسائي أمام الكوفيين وكثيرين غيرهما. ومع ذلك فإن هؤلاء الأعاجم قد خدموا الدين الاسلامي والعلوم العربية الاسلامية».

وبهذا يظهر ضعف حجتهم فليس كل أعجمي غير فصيح، أو ليس له بصر بالعربية، ولو وصل الأمر برواة الحديث الى هذه الدركة من الجهل بالعربية سليقة وصناعة، لما صحَّ الاحتجاج بمروياتهم في الشريعة، يجهلون العربية من طرفيها، ولم يقل بذلك قائل». وهذا هو ما قاله الاستاذ طه الراوي.(٥٤)

ثم يعترف بوقوع اللحن في الحديث بقلة مستدلاً بترخيص بعض أئمة الحديث باصلاح اللحن ان وجد فيه، وأن بعض المحدّثين كانوا يلحنون فيه، لكن هؤلاء اللاحنين - إن وجدوا وصحَّ ما روي عنهم - لم يكونوا شيئاً يذكر بإزاء مئات العلماء الذين كانوا لا يلحنون كقتادة وحماد بن سلمة، وخالد بن المفضل وكثيرين غيرهم. وكانت مجالسهم وحلقاتهم الحافلة بالعلماء يغشاها النحويون ويقصدونهم طلباً للعلم، وكان حماد بن سلمة يقول: «مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا شعير فيها». وكان الرجل منهم يعد اللحن من الذنوب؛ لذلك كانوا يحثون على تعلم النحو، وأوجبوا على طالب الحديث أن يتعلم من النحو واللغة ما يتخلّص به عن شين اللحن والتحريف ومعرتها(٥٥).

ويقرر أنه يتضح له جليا من هذا «أن طعن النحاة على المحدِّثين بقلة المعرفة لما يحملون وكثرة اللحن والتصحيف - لا يتجه إليهم جميعاً - فإن الناس لا يتساوون في المعرفة والفضل... فإن وجد شيء من اللحن قد وقع في الحديث فهو قليل جداً لا يبنى عليه حكم، وقد تنبه إليه الناس وتحاموه

---

(٥٤) الشواهد والاستشهاد في النحو ص٣١٧ وينظر: نظرات في اللغة والنحو ص٢٢.

(٥٥) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو ص٣١٨ - ٣١٩.

ولم يحتج به أحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بهذا الفيض الزاخر من الحديث الصحيح إلا إنْ جاز إسقاط الأحتجاج بالقرآن الكريم لأن بعض الناس يلحن فيه» وهذا قريب مما قاله الاستاذ سعيد الأفغاني وذهب إليه في اللحن في الحديث.[٥٦]

أما الدكتور محمد خير الحلواني فقد كان يرى أن بعض رواة الحديث ليسوا عرباً بالأصل ولم يكونوا من الفصحاء الذين يصح الاعتماد على نقلهم الحديث بالمعنى فتختلط ألفاظهم بألفاظ الرسول ﷺ فيكثر فيه الخطأ واللحن. يقول:

«من المعروف المستفيض أن الحديث النبوي الذي وصل إلينا ليس كله كلام الرسول لفظاً، ولكنه كلامه معنًى أي أن الرواة لم ينقلوه بلفظ الرسول بل حسبهم أنهم حافظوا على المعنى الذي أراده، وخلطوا لفظه بألفاظهم.

والرواة هؤلاء ليسوا من الاعراب الفصحاء حتى يصح اعتماد كلامهم إذا فاتهم كلام الرسول ﷺ، فهم جميعاً من أبناء المدن الذين لا يحتج بلغاتهم ويختلفون عن رواة الشعر الفصحاء، أضف الى ذلك أن فيهم بعض الأعاجم».[٥٦ ب]

لكنه يجعل هؤلاء الرواة الذين ضعفت عربيتهم نوعين، فيقول: «وفوق هذا كله كان بعضهم ضعيفاً في عربيته حتى لا يكاد يقيم إعراب ما يرويه من الحديث النبوي، فقد زعموا أن أحدهم - وهو يوسف السمتي - قال لعمرو بن عبيد «ما تقول في دجاجة ذبحت من قفائها، فراجعه عمرو، فقال: من قفاؤها، فراجعه، فقال: من قفاءَها».

وذكروا أن المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي كان يفخم اللحن، وذكروا أيضاً أن إبراهيم بن عثمان كان فارسي الأصل وكان لحّاناً معروفاً، وروى الأصمعي أن مالك بن أنس كان يقول: «أي مطراً؟»، وان ربيعة بن

---

(٥٦) الشواهد والاستشهاد في النحو ص٣٢٠. وينظر: في أصول النحو ص٤٨.

(٥٦ ب) أصول النحو العربي ص٤٩.

عبد الرحمن يقول: «بخيراً» وروي مثل هذا عن هيثم بن بشير، وعبد الأعلى السامي.

على أن بعضهم كان يُعنى باللغة، ويدرس العربية كحماد بن سلمة، وأيوب السختياني، والحسن البصري، والزهري، وهؤلاء أنفسهم لم يكونوا فصحاء بالسليقة كرواة الشعر، بل أخذوا بعلوم العربية، وحَثُّوا عليها، فهم يتكلمونها عن تكلف، وإلا ما حاجتهم الى علم النحو، وحثهم عليه لو كانوا عرباً خلّصاً في ألسنتهم، مثلما كان كثير منهم عرباً خُلَّصاً في أنسابهم».(٥٦ جـ)

ويستخلص من هذا تعليلاً لوقوع اللحن في لغة الحديث النبوي وكثرة الأخطاء فيه فيقول: «ومن أجل ذلك وقع في لغة الحديث أخطاء كثيرة تخرج من حدود الفصاحة وتنتمي الى اللغة الضعيفة الرديئة. من ذلك الحديث: «مروا أبا بكر فليصلي بالناس» - باثبات «ياء»: «يصلي» لا بجذفها لجزم الفعل بلام الأمر، ومنه: «إنما كان منزل ينزله الرسول»، والصواب: «منزلاً»؛ لأنه خبر «كان». ومنه أيضاً: «أي شهر هذا، أليس ذو الحجة؟» فرفع خبر «ليس»، ومنه: «لأبي شبيه بالنبي ﷺ ليس شبيهٌ بعليّ». وهذا كثير جداً».(٥٦ د)

وعلّل عزوف النحاة عن الاحتجاج بالحديث بعلة أخرى هي« الروايات المختلفة في نص الحديث حتى ليحار النحوي بأي رواية يأخذ» ومثل لذلك بحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» وذكر الروايات المختلفة فيه.

وذهب الى أن ما ذكر من وجود «أحاديث دونت منذ أيام الرسول ﷺ كتلك التي دونها عبد اللّه بن عمر، وعبد اللّه بن عباس وأبو هريرة، وكرسائله ﷺ الى قيصر وكسرى والنجاشي، ووفود القبائل،.. لا تغري النحوي بالعودة إليها؛ لأنه لا يستطيع أن يقرأ ما فيها من غير تحريف أو تصحيف، فلا بد من أن يقرأها على أصحابها؛ وهم قدماء غير معاصرين له،

(٥٦ جـ) أصول النحو العربي ص٤٩ - ٥٠.

(٥٦ د) المصدر نفسه ص٥٠ - ٥١.

فإذا أراد قراءتها على معاصريه من المحدثين لم يجد فيهم إلا ضعيفاً في العربية يلحن ولا يبالي، أو ملمّاً بها يأخذ اللغة بصناعة النحو، ولا يتكلمها سليقة »(٥٦ هـ).

ويتضح من الذي ذكره الدكتور محمد خير الحلواني، والذي أوجزناه في هذه العبارات أنه يأخذ برأي أبي حيان ويذهب بعيداً في ذلك ويجعل معظم الرواة ضعفاء في العربية سواء منهم من حاول تعلم العربية وقوّى لغته عن هذه الطريق ومن لم يفعل ذلك، ومن كان منهم أعجمياً أو من سكان المدن، وتعصبه هذا على الرواة قد سبق أن عرضنا آراءَ لِباحِثِينَ آخرين تخفف منه وتردّ عليه، ويكفي أن نقول إنه نقل هذه الروايات عن الباحثين القدماء المهتمين بعلم رجال الحديث وتمييز الفصيح منهم العدل الموثوق من غيره، وبأن أصحاب كتب الصحاح قد ميَّزوا هؤلاء وعرفوهم وصنَّفوا الأحاديث على هذا البحث والتمييز فأخذوا بما صَحَّ عربية ووثق نقله عن الرسول ﷺ وضعَّفوا ما سوي ذلك وليس لنا نحن الآن أن نطعن في رواته أو أن نوثقهم أكثر مما فعلوا.

ونختم الأقوال في كون الرواة أعاجم أدخلوا اللحن كثيراً في الحديث برأي الشيخ محمد الخضر حسين الذي تبين من قوله: « إن كثيراً مما يرى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه: « التوضيح والتصحيح في حل مشكلات الجامع الصحيح »(٥٧) وذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح فيأتي لغوي آخر فيذكر لها وجهاً مقبولاً، أو يسوق عليها شاهداً صحيحاً.

ثم أن وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها، لا يقتضي ترك الاحتجاج بالحديث جملة، وإنما يحمل أمرها على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة »(٥٨).

ودافع الشيخ عمّا وقع في رواية الحديث من تصحيف أو غلط أو

(٥٦ هـ) المصدر نفسه ص٥١ - ٥٢.

(٥٧) مطبوع باسم « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. نشر مكتبة دار العروبة.

(٥٨) دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٥ - ١٧٦.

تحريف لا يخص رواية الحديث وحدها إنما وقع مثله في رواية الشعر وكلام العرب فقال: «وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط أو تصحيف فإن الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف وهي حجة من غير خلاف، قال محمد بن سلام. وجدنا رواة العلم يغلطون في الشعر ولا يضبط الشعر إلا أهله، وأبو أحمد العسكري الذي ألف كتاباً في تصحيف الرواة قد ألف كتاباً فيما وقع من أصحاب اللغة والشعر من التصحيف».(٥٩)

أما قول أبي حيان: ان المتقدمين من علماء العربية لا يحتجون بالحديث فقد ردَّ عليه الشيخ بجواب المجيزين الذين قالوا: إنّ «علماء العربية في العهد الأول لم يتعاطوا رواية الحديث، فعلماء الحديث غير علماء العربية، ثم إن دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد، ولم يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم، وإنما اشتهرت دواوينه ووصلت الى أيدي جمهور أهل العلم من بعد، فإن سلَّمنا عدم احتجاجهم بالحديث فلعدم انتشاره بينهم لا لأنهم يمنعون الاحتجاج به. على أن كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة لا تكاد تخلو من الاستدلال على إثبات الكلمات بألفاظ الحديث، واللغة أخت النحو كما صرحوا به».(٦٠)

وردَّ على ما ادّعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعوا المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث «بأن كتب النحاة من أندلسيين وغيرهم مملوءة بالاستشهاد بالحديث، وقد استدلَّ بالحديث:الشريف الصقلي والشريف الغرناطي في شرحيها لكتاب سيبويه، وابن الحاج في شرح المقرب، وابن الخباز في شرح ألفية ابن معطي، وأبو علي الشلوبين في كثير من مسائله. وكذلك استشهد بالحديث السيرافي والصفار في شرحيهما لكتاب سيبويه. وقال ابن الطيب: «بل رأيت الاستدلال بالحديث في كلام ابن حيان نفسه».

وقد عرفت أن مذهب البدر الدماميني صحة الاستشهاد بالحديث، وقد جرى على مذهبه في شرحه للمغني والتسهيل والبخاري».(٦١)

---

(٥٩) المصدر نفسه ص١٧٦.

(٦٠) المصدر نفسه ص١٧٦.

(٦١) دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٦ - ١٧٧.

من هذه الأقوال التي أوردتها للقدماء والمحدثين من الباحثين في مناقشة قول أبي حيان ومؤيديه بأن عدم احتجاج متقدمي النحاة بالحديث كان لسببين هما: رواية الحديث بالمعنى، وكون بعض رواة الأحاديث من الأعاجم الذين أشاعوا اللحن في الحديث ونشروا الفساد فيه، ثبت لنا أن معظم هؤلاء الباحثين لا يرون ما رآه أبو حيان؛ وذلك لأن الرواية بالمعنى لمّا أُجيزت عند من أجازها من المحدِّثين - وهم قلة - إنما أجازوها لمن كان عالماً بالعربية عارفاً بما يتطلبه علم العربية من ضبط واتقان لقواعده وأصوله. ومنعوها من الذين لا علم لهم بأصول العربية ووجوه خطابها وبصراً بمعانيها ودقائق ألفاظها وما يفسدها من تغيير وتحريف في اللفظ والأداء. واتضح لنا أيضاً أن أغلب المحدثين منعوا الرواية بالمعنى حتى للذين أتقنوا العربية وضبطوا خصائصها وعلمها، ولم يجيزوا لهم إبدال كلمة بكلمة أو حرف بحرف، كما أنها كانت ممنوعة على ما تضمنته بطون الكتب والأوراق.

كما تبين أن ما روي بالمعنى عن طريق الرواة العرب الفصحاء وما روي باللفظ عن طريق الرواة العرب أو الأعاجم إنما روي في زمن صفاء اللغة ونقائها، ثم دوّنت هذه الأحاديث في الكتب الصحاح التي وصلت إلينا وعليها الاعتماد حتى الآن، يضاف الى ذلك أن الاهتمام بجمع الحديث وتدوينه بدأ منذ زمن الرسول ﷺ حيث كان بعض الصحابة يدونون ما يسمعون، وأنّ أصحاب الصحاح الستة نقلوا عن هذه المدونات أو عمَّن دوَّن الأحاديث سماعاً من الصحابة رضي الله عنهم أنفسهم وهذا مما لا مجال للتحريف أو التغيير فيه لصحة نقله وصدق رواته وعدالتهم وفصاحتهم.

وأما ما ذهب إليه الشيخ محمد الخضر حسين من أن التدوين وقع في زمن فساد الألسَن أو بعد فسادها، فليس معناه أن الحديث الذي كتب في الصحاح الستة دخله اللحن والفساد بحيث لا يصح الاحتجاج به جميعه، كما أنه ليس معنى كونه مدوَّناً فيها - مع ما بذل من جهد في تصحيحه وتنقيته وتصفيته لا يخلو من أحاديث خارجة على أصول العربية وقواعدها. وقد رأينا أن أحاديث صحيح البخاري جاء فيها حوالي أربعين حديثاً

مخالفاً لقواعد العربية وأصولها المعروفة، وقد اهتم ابن مالك بها عند اشتغاله بتحقيقه وضبطه، ووجهها أوجهاً مختلفة كي تصحَّ عربية وينسجم ما جاء فيها من مخالفة للقواعد والأصول العامة مع هذه الأصول.

ففي الأحاديث المدونة إذن ما لا يصح الاحتجاج به وهو قليل، أما ما ثبت وصح عربية فهو ما يجوز الاحتجاج به وهو معظم ما في الكتب المدونة. وقد فصل الشيخ محمد الخضر حسين في الشروط التي وضعها للاحتجاج بالحديث - والتي سنذكرها في نهاية هذا الفصل - وعليها اعتمد مجمع اللغة العربية بالقاهرة في وضع قرار الاحتجاج بالحديث.

وكذا كان رأيهم في كون الرواة من الأعاجم، فقد اتفق معظم الباحثين من القدماء والمحدَثين على أن رواية الأعاجم للحديث لا تعني أنهم يخطئون فيه بالضرورة؛ إذ أن معظم علماء العربية - نحوها وصرفها - من الأعاجم ومع ذلك فاقوا العرب وسبقوهم في ضبط ما تعلموه وما ألفوا فيه منها وأخلصوا في البحث والتأليف، وهذه مؤلفاتهم تشهد لهم بهذا التميز والتفوق. يضاف الى هذا أن نقل الرواة الأعاجم للأحاديث لا يجوز أن يقلل من قيمته ومن الوثوق بصحته في نظر النحاة، ولا يصح لهم أن يرفضوا الاحتجاج به جملة وتفصيلاً أو يترددوا فيه، وهم قد احتجوا بكلام العرب - شعره ونثره - واعتمدوا عليه في بناء قواعد نحوهم وصرفهم مع أن معظم رواته من الأعاجم أيضاً. كما أن رواة الحديث لم يكونوا أقل فصاحة من العرب أنفسهم ولا أقل ضبطاً وفصاحة من رواة كلام العرب ومع ذلك لم يعترض معترض منهم بأن رواته من الأعاجم ولذا لا يصح الاحتجاج به، وتركوا الاحتجاج بالحديث مطلقاً بالحجة نفسها.

ممّا مرَّ بنا من آراء تبين لنا أن الرواة الأعاجم كانوا قلة بين رواة الحديث الذين جاوزوا المئات، والأعاجم منهم يعدون على الأصابع، فهل من المعقول أن يترك الاحتجاج بالحديث جملة وتفصيلاً؛ لأن بعض رواته من الأعاجم؟

لكل ما تقدم نقول مع القائلين جميعاً أن رواية الأعاجم للنصوص العربية تأتي في الغالب أقرب الى الأصل الذي قيلت عليه ونطقت به؛ لأن

الأعجمي يحاول ضبط ما يسمع واتقان لفظه والقيام بأدائه بحرص أكبر مما هو عند العربي نفسه، كما أنه أسرع حفظاً لقواعد اللغة والنحو والتصريف من غيره وقد رأينا أن كثيراً من النحاة والخطباء والقراء كانوا من غير العرب وقد اعترف بهم علماء الأمة منذ القديم وما زالوا يعترفون بهم حتى يومنا هذا، ويتبعونهم في قراءاتهم ورواياتهم.

وعلى هذا فلا صحة لما علّل به أبو حيان ما افترضه هو وابن الضائع والشاطبي من أن النحاة الأوائل تركوا الاحتجاج بالحديث، فليس هناك - كما أثبتُّ في هذا البحث - ترك للاحتجاج بالحديث أو رفض له لا من أوائل النحاة ولا من متأخريهم - كما زعموا - فقد وقع الاحتجاج به على قلة فقط عند الأوائل واستمر النحاة في الإكثار منه بمرور الزمن حتى بلغ الاحتجاج به غايته عند السهيلي وابن مالك حيث عادا إليه واستقرآه وأخرجا ما فيه من شواهد أضافت قواعد جديدة الى ما لدى النحاة السابقين، أو أثبتت وجود بعض ما منعوه، أو نفوا وقوعه في اللغة العربية، أو لم يسمعوا باستعماله فجاء الحديث مثبتاً لذلك فاستدركوا كل ذلك على النحاة السابقين معتمدين عليه، وكذا ما جاء في الشعر من أصول وقواعد لم يسمع ورودها في النثر؛ فلما وجدوها في الحديث أجازوا وقوعها في الشعر والنثر وجعلوها قواعد قياسية فيهما وهكذا نجد الحديث قد أصبح عند النحاة المتأخرين مصدراً مهماً من مصادر اللغة لإثبات قواعد النحو والصرف بعد القرآن الكريم مكملاً بالشعر والنثر الواردين عن العرب، ولم يعد لتعليل أبي حيان مكان عندهم ولم يعودوا يتخوفون من وقوع روايته بالمعنى ولا من كونه ملحونا لرواية الأعاجم إياه.

وقد لاحظت كما لاحظ قدماء الباحثين أنَّ السهيلي وابن مالك هما أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث، إلا أنني وجدت السهيلي أكثر تحفظاً وأشدَّ تنبهاً من ابن مالك، فإنه مع كثرة ما احتج به من الأحاديث ومع ما جاء به من قواعد جديدة بناها عليه قد أحسَّ بأن بعض الأحاديث روي بأكثر من لفظ، لأنّه فيما يبدو قد جاءت روايته بالمعنى، وبعضها جاء مخالفاً لأصول العربية فوقع فيها من التغيير والتحريف عن الأصول ما استطاع توجيه

بعضه بوجه من الوجوه حتى يصح عربية، ومنها ما لم يستطع توجيهه فنفى صحة الرواية وطعن فيها. وكان كثيراً ما يحتاط لذلك بقوله: «فإن صحت الرواية..» أو «ومن روى كذا.. وصحت روايته» وأمثالها من العبارات وهي كثيرة في أماليه، وقد ذكرتها عند حديثي عن احتجاج السهيلي بالحديث في أول الفصل الثالث من هذا البحث.

أما ابن مالك وابن هشام والرضي وغيرهم ممن تابعهم في الاحتجاج بالحديث مطلقاً فإنهم لم يحتاطوا إحتياط السهيلي، ولم يحتجوا بما ثبت وصحت روايته مما جاء في الكتب المدوّنة فقط وإنما كانوا يبنون القواعد ويستدركون على النحاة ما جاءوا به من قواعد معتمدين على الحديث مطلقاً من غير تمييز بين أنواعه، فساووا بين ما روي باللفظ وما ثبتت روايته بالمعنى، واحتجوا بما ورد في كتب الصحاح الستة وبما لم يرد فيها، ولم يفرقوا بين ما كان راويه عربياً أو غير عربيّ، وكأنهم لم يطلعوا على ما وقع في الحديث من خلاف في روايته وراويه، ولم يعلموا بما قام به علماؤه من تصحيح وتنقيح وتصفية وتوثيق وضبط لنصوصه وما بذلوه من جهود في سبيل ذلك كله وما وضعوه من شروط للسند ورجاله وما إلى ذلك مما يختص به علم الحديث، مع أن ابن مالك - كما ذكرت سابقاً - قد اشتغل بتصحيح أحاديث صحيح البخاري وتوثيقها وتحقيقها، ووقعت له فيه أحاديث مخالفة لقواعد النحاة وأصولهم عمل على تخريجها وتوجيهها بما يعيدها الى هذه القواعد والأصول في كتابه: «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» لكنه مع هذا جاء هو ومَنْ تابعه من النحاة الى الحديث وأخذوا يستقرئونه ويخرجون منه ما جاء مخالفاً لقواعد النحاة الأوائل من غير تمييز بين هذه الأحاديث ويبنون عليها قواعد جديدة يستدركون بها عليهم، ولم يعتمدوا كتاب الصحاح فقط وإنما نجد ابن مالك يحتج بأحاديث غير مذكورة فيها. ولهذا وجدنا الشاطبي وهو من قدماء الباحثين وزعيم المتوسطين في فكرة الاحتجاج بالحديث يردّ على ابن مالك ذلك بقوله: «وابن مالك لم يفصّل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه وبنى الكلام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له سلفاً إلا ابن خروف فإنه

أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الضائع: «لا أعرف هل يأتي بها مستدلاً أم هي لمجرد التمثيل»[٦٢] والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا فكأنه بناه على امتناع نقل الأحاديث بالمعنى وهو ضعيف» فيما يراه البغدادي أيضاً.[٦٢ب]

فالنحاة الأوائل - كما تبيَّن لنا من هذا البحث - قد احتجوا بالحديث ولم يرفضوه، لكنهم احتجوا به على قلة مع التصريح بأن ما يحتجون به حديث، أو مع إغفال الإشارة الى أنه من الحديث إنما كانوا يذكرونه كأية عبارة عربية يوردونها، أو يتمثلون به مع الأمثلة والشواهد الأخرى كما فعل سيبويه وبعض من تابعوه فيما احتج به من أحاديث.

أما سبب قلة احتجاج الأوائل بالحديث فلم يصرحوا هم أنفسهم به، ولم يشيروا إليه لا من قريب ولا من بعيد، ولذلك اختلف المتأخرون في تعليل ذلك وافترضوا عللاً من عند أنفسهم - كما رأينا في تعليل أبي حيان بعد أن نسب هو وشيخه ومن تابعهما الى الأوائل ترك الاحتجاج به.

غير أن الذي ثبت للمحدَثين خلاف ذلك، وهو أن الأوائل احتجوا بالحديث لكن احتجاجهم به كان قليلاً، ومنهم من احتج به مع عدم التصريح بأنه حديث. ولعدم اقتناعهم بتعليل أبي حيان لذلك، نجد منهم من حاول أن يعلل هذه القلة في الاحتجاج بعلل رأوها أقرب الى الواقع في نظرهم، وأهم هذه التعليلات اثنان:

الأول: للدكتور محمد عيد الذي ذهب الى أن التحرز الديني كان السبب المباشر في امتناع الأوائل من استقراء لغة القرآن والحديث، يقول: «لقد صرف النحاة أنفسهم قصداً عن الاستشهاد بالقرآن والحديث، ومن البديهيّ أنهم كانوا على علم تام بوجود هذه الثروة الموثقة من نصوص اللغة بين أيديهم لكنهم تحرجوا من استخدامها في دراستهم، ووقف التحرز الديني بينهم وبين الإفادة منها، بل دفعهم ذلك لما هو أبعد، مما يعدّ لدى النظر العلمي المنصف أمراً يدعو للغرابة والدهشة، ولكنه مع التدقيق في موقفهم

(٦٢) خزانة الادب ج١ ص٦.

(٦٢ب) خزانة الادب ج١ ص٦.

ينسجم معه كل الانسجام، ففي فترة ازدهار دراسة اللغة في القرن الثاني وما بعده كانت نصوص القرآن والسنة موثقة في أيدي العلماء، الأولى: بتوثيق سند القراءات فيها، والثانية: بجهود العلماء في جمعها ونخلها متنا وسنداً، ومع ذلك فقد سلك النحاة إزاء هذا التوثيق موقفاً غريباً إذ راحوا يؤكدون توثيقها بنصوص أقل منها توثيقاً مما أطلق عليه «كلام العرب» من الشعر والنثر، حتى لنجد بين المتأخرين من يؤلف كتاباً بعنوان: «تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات».

ولأمر ما حرص ابن جني في كتابه «المحتسب في القراءات الشاذة»[٦٢ جـ] على إيراد الشعر والنثر من كلام العرب استدلالاً على هذه القراءات فأيها إذن كان ينبغي أن يستدل به على توثيق الآخر؟ من الواضح أن نصوص القرآن والحديث كانت أشدّ توثيقاً، وهي بذلك خليقة أن يستدل بها لا أن يستدل عليها. ولكن النحاة سلكوا في ذلك مسلكاً مضاداً، وقد يبدو هذا غريبا منهم، لكنه - مع فهم ظروف موقفهم كله - أمر لا غرابة فيه؛ إذ نظروا الى نصوص القرآن والحديث نظرة تقديس وتنزيه فانصرفوا عنها في الدراسة والاستدلال عليها بفعل التحرز الديني، ومع ذلك حالوا توثيق عربية القرآن فبذلوا في ذلك جهداً يدور حوله ولا يمسُّه، وهو الاستدلال عليه بكلام العرب، وحين تناولوا نصوص القرآن والحديث بعد ذلك بالتفسير والاعراب صاحبتهم تلك الرهبة نفسها - وبخاصة مع نص القرآن - إذ استخدموا ما استخلص من القواعد النحوية التي حمل كتاب سيبويه أسسها العامة في إعراب القرآن وفهم معانيه، فإذا صادفهم في نصوصه ما لا يتفق مع القواعد وقعوا في حرج عظيم من التوقف، أو التخريج، أو التفريق في معاملة النصوص»[٦٣].

ثم تَساءل الدكتور محمد عيد عن الرأي في هذا الموقف من النحاة فقال: «ان الباحث في اللغة ينبغي له أن يتخلص تماماً من كل التأثيرات الخارجة

(٦٢ جـ) مطبوع باسم «المحتسب، في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها» القاهرة ١٣٨٦ هـ. بتحقيق عبد الحليم النجار وجماعته.

(٦٣) الرواية والاستشهاد باللغة ص٢٥٩ - ٢٦٠.

عن عرف اللغة وما يدور في هذا النطاق من توثيق النصوص المدروسة، ومعرفة الظروف الاجتماعية التي تحيط بها ليتجرد بذلك بحثه من كل ما هو دخيل على النظر اللغوي سواء ما يتعلق به كباحث أو ما يتعلق بمادة الدراسة نفسها».[٦٤]

ورأى أن موقف النحاة هذا من نصوص القرآن والسنة موقف غير صحيح وقد جانبهم الصواب فيه وأوضح ذلك بقوله:

«وعلى ذلك فإن تدخل «العامل الديني» في موقف النحاة من نصوص القرآن والسنة أمر جانبه التوفيق من وجهة النظر الحديثة باعتباره عاملاً دخيلاً لم يكن من المفيد اعتباره في دراسة اللغة، وكان من واجب النحاة أن يوجهوا - فيما يختص بهذا الموضوع - جهدهم لدراسة القرآن والحديث بعد التأكد من توثيق القراءات والأحاديث يعاونهم على ذلك علماء الدين الذين بذلوا جهداً يذكر فيشكر في توثيق السند والمتن، لكنهم بدلاً من ذلك داخلتهم الرهبة الدينية فحرموا جهدهم اللغوي وحرمونا معهم من الاعتماد على نصوص موثقة من القرآن والسنة».[٦٥]

ثم تحدث عما يجب أن نقوم به في العصر الحاضر إزاء هذه النظرة الى القرآن والحديث، والى هذا الموقف منها فقال:

«ومن المفيد لنا الآن أن نعيد تصحيح ما سنّه لنا الأقدمون في هذا الموضوع من سنة غير حسنة، وأن ننحّي عن أذهاننا الرهبة الدينية أمام نصوص القرآن والسنة باعتبارها رهبة مفتعلة لم يكن لها ما يسوغها في دراسة لغوية لنصوص القرآن والحديث. يقول اسرائيل ولفنسون: «ان القرآن أصدق مقياس للبحث في لغة العرب في عصر ظهور الاسلام» ويقول أيضاً: «الأحاديث الصحيحة أهم كثيراً في نظرنا أثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي الصحيح؛ لأنها من النثر، وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر؛ لأنه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية وتثنيه عن

(٦٤) المصدر نفسه ص٢٦٠.
(٦٥) المصدر نفسه ص٢٦١.

الروح السائدة في عصره بغير تكلّف ».(٦٦)

ثم يقول معلقاً على رأي ولفنسون هذا: « والذي يمكن فهمه من النصين السابقين بصورة عامة هو اعتبار نصوص القرآن والحديث أهم في الدراسة من نصوص الشعر التي اعتمد عليها النحاة غالباً، لكن تخصيصه نصوص السنة بوصف: « الصحة » تخصيص لا موضع له للبحث في اللغة؛ إذ يذكرنا ذلك هنا بما تعلّل به بعض النحاة المتأخرين لانصراف السابقين عنهم عن نصوص الحديث بأنه لا يمكن التأكد من نسبة الكثير منه الى الرسول ﷺ وأنه قد دخله الزيف والوضع، فإن اعتبار الصحة وسلامة النسبة لها فائدتها التي لا شك فيها في دراسة السنة من الناحية الدينية. أما نظرة اللغوي لهذه النصوص - ولو كانت موضوعة - تعتمد على التوثيق العام لها. فإذا كان التغيير قد حدث في عهد الصحابة والتابعين، وهو عصر وثّق النحاة أنفسهم كل ما نطق فيه، وهذا المعنى هو الذي يهمّ الباحث في اللغة ».(٦٧)

وكانت النتيجة التي استخلصها الدكتور محمد عيد من كل ما تقدم: « أن نصوص القرآن وكذلك السنة - صحيحة أو غير صحيحة - ينبغي أن ينحّى من النظر اللغوي إليها ما داخله من العرف الديني وما أدّى إليه قديماً من الانصراف عن استنباط القواعد منها، كما ينبغي في ضوء هذا الفهم درسها من جديد باعتبارها مصدراً مهماً يمثل « نثر الفصحى » في عصر ظهور الاسلام، بل وما قبله من لغة الجاهلية ».(٦٨)

بعد هذا العرض المفصل لتعليل الدكتور محمد عيد احتجاج أوائل النحاة بالحديث على قلة أود أن أبدي بعض الملاحظات على رأيه هذا:

١ - ان الاختلاف بين النحاة في الاحتجاج لم يكن يتعلق بآيات الكتاب العزيز وإنما كان واقعاً في الحديث النبوي فقط، فإشراكه القرآن بالحديث وإدخاله معه في التحرز من الاحتجاج به لا داعي له؛ لأنه لم يختلف اثنان في ذلك.

---

(٦٦) الرواية والاستشهاد باللغة ص٢٦١ وينظر: تاريخ اللغات السامية ص٢٠٦ - ٢١١.
(٦٧) الرواية والاستشهاد باللغة ص٢٦٢.
(٦٨) المصدر نفسه ص٢٦٢.

٢ - لقد احتج النحاة كافة بآيات القرآن الكريم واستخلصوا منها القواعد واستشهدوا بها لتقوية ما استخلصوه من قواعد وأحكام من كلام العرب شعره ونثره. ولنا في كتاب سيبويه أروع مثل وأصدقه على عدم تحرج سيبويه وشيوخه - وهم أوائل النحاة - من الاحتجاج بآيات الكتاب العزيز فيما له مثيل من كلام العرب وفيما لا مثيل له فيه.(٦٩)

٣ - إن كان المقصود بالقرآن الكريم الذي وقفوا منه موقفاً دينياً متحرزاً قراءاته؛ فإن النحاة لم يتحرزوا في موقفهم منها، وهم الذين لم يتحرزوا من الاحتجاج بما ثبت منه في المصحف الموحّد، بل إننا نلاحظ أنهم بحثوا في قراءاته وقسموها الى أنواع: متواتر ومشهور وآحاد وشاذ وموضوع وغيرها، وقسموا القراء الى مجموعات بحسب جودة قراءاتهم واشتهارها وتواترها الى القراء السبعة والقراء العشرة وما إليها،(٧٠) ولم يتحرجوا أو يتحرزوا من أن يردوا بعض القراءات أو يصفوها بأنها شاذة أو ضعيفة، ولا من أن يصفُوا القاريء بأنه لاحن، أو بأنه لم يكن يدري ما العربية؟ أفبعد هذا تحرز يمكن أن يعلّل به عدم استقرائهم آيات القرآن الكريم أو قراءاته؟

٤ - إن النحاة الذين وقفوا هذا الموقف الصريح من دراسة آيات القرآن الكريم والاحتجاج بها فيما وافق قواعدهم، وردّهم على ما خالفها من قراءاته وإن كانت قراءة قارىء من القراء السبعة والعشرة، لا يظن بهم التحرج أو التحرز من البحث في الأحاديث النبوية وتبيين ما جاء منها موافقاً لكلام العرب وما خالفه منها، فهاهم قد احتجوا بالحديث واستشهدوا به على ما ورد عن العرب من استعمال مشابه له، واتخذوا بعض الأحاديث أمثلة شرحوا بها قواعدهم وبينوا ما يجوز فيها وفي أمثالها من أوجه يصح أن ينطق بها وتتبع، ولم

---

(٦٩) ينظر في ذلك: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٢٩ - ٤٢ وص١٣٦ وما بعدها.

(٧٠) ينظر المصدر نفسه ص٤٢ - ٦٠.

يتحرجوا من تغيير لفظه الذي ورد عليه في سبيل توضيح صور التعبير المختلفة الجائزة في أمثاله، فكيف يتحرزون بعد هذا من استخلاص القواعد الصحيحة الثابتة واعتمادها أساساً لتعبيرهم وللغتهم ونحوها وصرفها؟

إنني أرى أن هذا التعليل واهٍ ولا سند له من الصحة من واقع موقف النحاة القدماء من آيات القرآن الكريم وقراءاته على اختلاف أنواعها، ومن الحديث النبوي الشريف الذي لا أظن أن الرهبة الدينية تجاهه تكون أقوى وأشدّ منها تجاه آيات القرآن الكريم وقراءاته التي لم يتحرجوا من الاحتجاج بها، ولم يتورعوا عن ردّ بعض القراءات والطعن فيها أو تلحينها، أو وصفها بالشذوذ أو القلّة أو الضعف وما إليها من أوصاف لا يخلو من بعضها كتاب ابتداء من كتاب سيبويه، وكما هو مروي ومعروف عنهم، وعن البصريين منهم خاصة وهم أوائل النحاة.

ورأيي هذا لا يتعارض وما ذهب إليه الدكتور محمد عيد مستأنساً برأي «ولفنسون» من أنه كان يجب على النحاة أن يعتمدوا في استقرائهم للغة العرب على آيات القرآن الكريم وقراءاته وعلى ما صَحَّ من الأحاديث النبوية الشريفة لاستخلاص قواعد النحو والصرف منها سواء في ذلك ما وافق قواعد النحاة التي بنوها على كلام العرب منظومه ومنثوره، وما خالف هذه القواعد فيُثبتوا بأسلوب القرآن والحديث قواعد وأصولاً جديدةً وردت بها آيات القرآن والأحاديث النبوية ولم ترد فيما بين أيدي النحاة مما جمعوه من كلام العرب الذي ضاع معظمه ولم يصل إليهم منه إلا القليل من المنثور، والمنظوم الذي فيه من الضرورات والتغييرات ما لا يصح فرض وجوده في أسلوب القرآن الحديث، أو حمل أسلوبهما على ما فيه.

الثاني: أما التعليل الثاني فهو للدكتور محمد ضاري حمادي، وقد أوضحه في بحثه الذي نال به درجة الماجستير والموسوم بـ«الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية». وقد ذهب الى أن السبب الذي دفع النحاة الى الاقلال من الاحتجاج بالحديث، أو إغفال التصريح بأن ما احتجوا به من الحديث إنما هو فكري مذهبي سياسيّ لا دخل له بالرواية بالمعنى ولا

بكون الرواة من الأعاجم، قال عارضاً ما يوضح رأيه هذا مفصلاً فيه ما خلاصته:

إن النحاة الأوائل قد اضطربوا في موقفهم إزاء الاحتجاج بالحديث لأجل توثيق القواعد في الدراسات النحوية؛ لكنهم مع تحفظهم في موقفهم منه لم يرفضوه وإنما اعتمدوه بعض الاعتماد في دراساتهم ومباحثهم النحوية الأولى، واستمر هذا بالازدياد مع الأيام، فهم لم يرفضوه جملة وتفصيلا كما شاع وذاع عنهم.

أما سبب هذا التحفظ الذي بدا من الأوائل فلم يكن في رأيه عائداً الى عدم الثقة العلمية بالحديث وجَهابِذَتِهِ أو قلتها بل كان السبب فكرياً مذهبياً سياسياً جاء ثمرة لأوضاع عامة مضطربة سادت البيئة التي عاشت فيها طوائف النحاة الأولى، ولم يكن السبب ما قدمه النحاة المتأخرون من علة الرواية بالمعنى أو اللحن في روايته؛ لأن هاتين من تعليلات المتأخرين، فلم يكن رواة الحديث أكثر عدداً ولا أقل فصاحة من نظرائهم رواة اللغة، وما الحسن البصري إذا يوضع في مصاف الحجّاج، بل قد يفضله فصاحة، إلاّ مثالٌ على تلك الطوائف من رواة الحديث الذين إن لم يكونوا عرباً بالأصل فقد كانوا عرباً في اللسان. وانهم لم يكونوا رواة الحديث جميعاً؛ إذ كان رواته العرب هم الغالبين وكانوا على درجة من الثقة اللغوية والعلم بأسرار العربية ما يدعو الى اقتلاع هذه الادعاءات من جذورها وحسبك بأبي زيد والنضر والخليل من رواة الحديث.

هذا السبب الفكري المذهبي السياسي هو ما نشأ بين المعتزلة أصحاب المنهج الفلسفي الذين اعتمدوا منطق أهل الكلام الذي استهوى علماء العربية في البصرة مثلما استهوى كثير من علماء المعارف الأخرى وأبرزها علم الفقه الاسلامي متجليا بظهور مدرسة الرأي: «مدرسة الفقه القياسي» في الكوفة بزعامة الامام أبي حنيفة النعمان بن ثابت (- ١٥٠ هـ) وبين المنهج الذي كان على الطرف الآخر وهو منهج يتميز عن منهج الكلام العقلي بأنه نقلي عماده الرواية، وقوامه الاسناد: هو منهج المحدّثين وقد يسمى: منهج

القراء. وكان محتما ألا يلتقي المنهجان على طريق واحدة، فقد وقف المتكلمون موقف الانكار الغريب لأحاديث نبوية صحت نسبتها الى الرسول ﷺ وفقاً لما قرره علماء الحديث بالطريقة العلمية الشهيرة، وما كان إنكارهم إلا لأنها تخالف منهجهم في الاستنباط وتناقض أصولهم في العقل والمنطق، فحكّموا أصولهم ورفضوا تلك الأحاديث، ولم يكن ذلك إلا جزءاً من الموقف العام لأهل الكلام تجاه المحدِّثين.

إن الخلاف المنهجي بين المحدثين والمتكلمين مظهر من مظاهر الخلاف الشامل في النظرات والتأملات بما كان مسرحاً لصدام دامٍ جرى بين الفريقين وبلغ ذروته في محنة أحمد بن حنبل إمام المحدِّثين. حتى حلّ القرن الثالث فصار نجم المعتزلة الى أفول ابتداء من عهد المتوكل (- ٢٣٤ هـ) وتعالت سلطة المحدِّثين وعلى رأسهم الحنابلة وقوي نفوذهم حتى صاروا حكومة داخل حكومة.

أما محنة ابن حنبل هذه التي أثيرت والتي قيل إنَّ علم الكلام نشأ عن النظر فيها فهي: مشكلة خلق القرآن، أقديم هو أم مخلوق؟ وكان المعتزلة من أنصار القول بخلق القرآن ويعدون كل من يقول بغير ذلك كافراً. وقد رفض الإمام أحمد بن حنبل القول بخلق القرآن فعدّه المعتزلة كافراً وعذبوه وضربوه، إنها الفتنة المعروفة في التاريخ باسم «محنة ابن حنبل».

هذه المحنة التي نشأ عنها ثلبُ أهل الكلام أهلَ الحديث، وامتهانُهم واسهابُهم في الكتب بذمهم ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض حتى وقع الاختلاف وكثرت النحل.

وكان من مظاهر الخلاف المحتدمة بين الفريقين أن وضع المعتزلة سنداً لمذهبهم يصل بينهم وبين الرسول ﷺ ثم يدعون أنهم أهل السنة والجماعة وأن سندهم إنما هو مستمد من القرآن والسنة الصحيحة.

ومن المظاهر السيئة التي رافقت النزاع والصراع القائم بين هؤلاء وهؤلاء أن قام بين المحدِّثين وأطراف أخرى من رجال المعارف الاسلامية نوع من الجفاء والتحفظ بسبب من اعتماد تلك الأطراف مناهج علم الكلام العقلية

وتطبيقها في فنونهم الخاصة لكنها لم تنجر الى العنف الذي اتسم به صراع المحدِّثين وأهل الكلام.[٧١]

وقد ظهر في مطلع القرن الثاني من ينكر حجية السنة مصدراً من مصادر التشريع الاسلامي مما لم يرو بطريق التواتر إنما كان من الآحاد، ومما لم يرد منها بياناً لما في القرآن أو مؤكداً له. هذا الإنكار الذي كان منصباً على الشك في طريق روايتها وما يلحق رواتها من خطأ أو وهم وما يندس بينهم من وضّاعين وكذابين، ولذا كثر من قال بوجوب الاقتصار على القرآن وعدم الاحتجاج بالسنة، ولم يكن الانكار لها باعتبارها أقوالاً للرسول وأفعالاً وتقريرات له. فلا يقول بذلك مسلم.

وكان النزاع الحقيقي في دوائر الفقه قائماً بين مذهب الفقه الكوفي «الرأي» ومذهب الفقه المدني «الحديث»، فقد أخذ الأول بالمنهج العقلي الاستنباطي وتحفظ كثيراً إزاء اعتماد الحديث. واعتمد الثاني على الرواية والنقل والأخذ بالحديث بعيداً عن التأويل والتعليل، غير أن الفريقين يتفقان على «أن الحديث إذا صحَّ يقدم على القياس والنظر فما بينهم إمام إلا قال: «إذا صحّ الحديث فهو مذهبي» أو عبارة تشبه هذه».[٧٢]

ولم يكن بين النحاة والمحدِّثين نزاع حقيقي يمكن أن يقاس بنزاع المحدِّثين مع الفقهاء أو بحربهم الضروس مع المتكلمين؛ وذلك لأن الخلاف الذي كان محتدماً بين هؤلاء إنما لتعلقه بالتشريع الاسلامي في حالة الفقهاء، أو بالمعتقد الديني في حالة المتكلمين، ولا نجد هذا أو ذاك في حالة النحو، ولم يبق إلا صورة من الجفاء والتحفظ تمثل العلاقة بين المحدِّثين والنحاة بسبب من اعتماد المنطق وأحكام العقل في صناعة النحو العربي وإقامة أسسه وأركانه، وكان ذلك في نحو البصرة أزيد وأعم منه في نحو الكوفة بحكم التفاوت القائم بين منهجي المذهبين؛ الأمر الذي يكشف سر التصرف الكامن في أهم كتابين

---

(٧١) ينظر: الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية (رسالة مطبوعة على الآلة الكاتبة) ص٣٠٥ - ٣٠٧.

(٧٢) ينظر المصدر نفسه ص٣٠٧ - ٣٠٨.

متقدمين عرفتها الدراسات النحوية يمثلان مذهبيهما وهما: كتاب سيبويه البصري (- ١٨٠ هـ) وكتاب «معاني القرآن» للفراء الكوفي (- ٢٠٧ هـ) فقد احتج كلاهما بالحديث النبوي بتحفظ واضح، وهو عند الفراء أخف كثيراً مما عند سيبويه؛ إذ الفراء لا يتردد في التصريح بالحديث النبوي وهو يورده مستشهداً به في حين صمت سيبويه عن ذكر الحديث على أنه حديث وهو يورده في معرض الحجة والبيان.[٧٣]

ويستخلص الدكتور محمد ضاري من ذلك أنه لم يكن هناك نزاع حقيقي بين النحاة بصريّيهم وكوفيّيهم والمحدِّثين، ولم يكن رفض حق وصريح للاحتجاج بالحديث عند أولئك النحاة، وليس هناك من داع للتفريق بين منهجي البصريين والكوفيين في الاستدلالات العقلية المنطقية لأنها كما شاعت في البصرة شاعت في الكوفة التي ولدت فيها مدرسة الرأي القياسية الفقهية أيضاً مع كونها كبرى مدرستي الحديث في العالم الاسلامي بما نشرت من ثقافة عقلية استنباطية قياسية.

وكان لمنهج علماء الكلام وعلاقتهم بأهل الحديث الانعكاس المباشر على تفكير النحاة، يقول الدكتور محمد ضاري: «فإنها الفكرة تذكر في المحيط الخاص فلا يلبث صداها أن يتردد فيما جاورها من آفاق، ولا يلبث أثرها أن يظهر فيما يحيط من أجواء». وكان ذلك ذاته السبب الخفي وراء موقف أوائل النحاة ولا سيّما البصريون من حجية الحديث في أصول النحو وما اتَّسم به من سلبية وفتور لا تعني أبداً الرفض القاطع والإبعاد المطلق كما هو شائع جرّاء ما أذاعه ابن الضائع وأبو حيان، وهو السبب نفسه الكامن وراء بعض مواقف التخطيىء التي وقفها نفر من أولئك المتقدمين من النحاة إزاء قراءات قرآنية ثابتة مشهورة.

لكن هذه النظرة المتربصة والموقف المتردد إزاء الحديث لم يقوما على أساس علمي تقتضيه طبيعة اللغة ودراساتها الواقعية، ولذا فقد جاء موقفهم هذا مبهما غامضا غير مفسر، فلم تدرْ بينهم أية تعليلات لهذه النظرة، ولم

---

(٧٣) ينظر: الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ص٣٠٨ - ٣١٠.

تترد في أوساطهم اللغوية أية آراء من شأنها أن تكشف عن طبيعة هذا الموقف.(٧٤)

ثم تحدث عن تردد النحاة وحيرتهم واضطرابهم في موقفهم من الاحتجاج بالحديث فلم يحددوا لهم موقفاً واضحاً ثابتاً منه في الدرس النحوي؛ لأنهم لم يقبلوه القبول التام ويعتمدوه بما هو أهل له من الاعتماد والاعتداد، ولم يرفضوه الرفض التام مع التصريح بعلة هذا الرفض، ولهذا فإننا نجد ظاهرة غريبة عند النحاة واللغويين وهي اعتمادهم على الحديث الشريف في فروع العربية كافة كاللغة والأدب والبيان وبشكل غزير، وتحرّجهم من الاعتماد عليه في النحو والصرف حتى اننا لنجد أحدهم وقد ألف في اللغة والنحو، أو في الأدب والنحو وإذا به يشحن مؤلفاته اللغوية أو الأدبية بشواهد من الحديث في حين لا يفعل مثل ذلك في مؤلفاته النحوية كما فعل المبرد الذي شحن كتابه «الكامل» به للتثبيت اللفظي والاستشهاد البياني والأدبي دون أن يفعل مثل ذلك لأجل النحو.

ويقارن بين أهل الفقه والكلام وبين أهل النحو في موقفهم من الحديث مبيناً أن سبب ابتعاد الاعتزاليين وبعض الفقهاء عن الحديث ورفضهم إياه إنما كان لنقله بالمنهج الروائي لأهل الحديث حتى وان ثبتت صحته وذلك لما بين الفريقين من تضارب في فهم المعاني وتخريج المضامين بما يلائم المعتقد الديني الخاص بكل فريق. وليس للنحاة سبب واضح لهذا الموقف من الحديث ولم يكن لهم الحق أن يرفضوه وفق اعتبارات الفقهاء والمتكلمين القائمة على تأويل معاني الحديث، بينما لا يهم النحوي من الحديث سوى ألفاظه وقوالبه النحوية واللغوية واشتراط صحة اللفظ والتركيب حتى وان كان الحديث ضعيفا بله موضوعاً.

ويلوم النحاة لأنهم سمحوا لمشاعرهم أن تتأثر بعلم الكلام وبما دار بين المتكلمين والمحدّثين من عنف وخصام فأوقعوا أنفسهم في مزالق هم في غنى عنها بنقلهم هذه الخصومات الى ميدان بحوثهم النحوية التي لا صلة لها مطلقاً بها مما أفضى بهم الى التخوف من اعتماد الحديث بما يستحقه من توثيق واعتماد

(٧٤) ينظر المصدر نفسه ص٣١٠ - ٣١٢.

جعلهم يبتعدون عنه ما أمكنهم الابتعاد فكأنهم يفرون بأنفسهم من أن يكونوا طرفاً في معركة قد تطول. «فكانوا بين نارين - بين المتكلمين الذين أعجب النحاة بمنهجهم فاعتمدوه ولم يعد في أيديهم الإفلات منه وبين المحدِّثين الذين لم يجد النحاة ما يطعنون به عليهم، وهم يرون في تعلم الحديث أجل صور النقل الديني الحريص، وأعلى درجات التشدد العلمي الأمين، بل قد رأوا في منهجهم هذا المثل المحتذى والقدوة العليا، فاستضاءوا بنوره على طريق الرواية اللغوية والأدبية».(٧٥)

وينتهي الى أن أوائل النحاة قد خرجوا من ذلك الزحام «بذلك المظهر الفريد في قضية الحديث النبوي، فلم يحتجوا به متحررين، فإن بذلك فصماً لعرى ارتباطهم الوثيق، وتعاملهم المطلق مع الفقه والاعتزال فكرة ومنهاجاً، ولم يرفضوه الرفض البات حيث لم ترد لهم أقوال في هذا - وهذه كتبهم قداحتجت بالحديث - فإن بذلك توريطاً لهم في أن يكونوا طرفاً في معركة عقائدية عنيفة أزهقت فيها أرواح واضطربت فيها شعوب وسماها التاريخ: «محنة ابن حنبل».

إن هذا كله يدعونا الى أن نعلم أن ما كان من تحرج أولئك الأوائل إزاء الاستشهاد بحديث رسول الله ﷺ إنما كان لأسباب فكرية مذهبية وسياسية وثمرة لأوضاع عامة مضطربة سادت البيئة التي عاشت فيها طوائف النحاة الأولى. وليس من الإنصاف في بحث علمي ما أن يتصدى للحكم بأنهم رفضوا الحديث جملة وتفصيلاً، وانهم قدموا لذلك حجة وبرهاناً هما الرواية بالمعنى، واللحن في رواية الحديث».(٧٦)

وإنني إذ أؤيد موقف الدكتور محمد ضاري من الحديث الشريف وأميل الى تعليله الذي يبدو منطقياً أكثر من التعليل الذي أبداه الدكتور محمد عيد، أستطيع أن أبدي علة أخرى تقوي تعليل الدكتور محمد ضاري وتكمله وهي: أن أوائل النحاة من شيوخ سيبويه حتى زمن تدوين صحيح الإمام البخاري (١٩٤ - ٢٥٦ هـ) لم يكثروا من الاحتجاج بالحديث؛ لأنه لم يكن مدوّناً في زمانهم. ولم تشتهر

(٧٥) الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ص٣١٢ وما بعدها.

(٧٦) الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية ص٣١٢ - ٣١٦.

مدوّنات الحديث التي وجدت قبل تدوين الكتب الصحاح الستة التي كان أولها صحيح البخاري؛ لأنها كانت مدوّنات خاصة ببعض الصحابة، وإن قيل أن محمد بن مسلم الزهري (- ١٢٤ هـ) كان أول من دوّن الحديث رواية عن الصحابة من أمثال عبد اللّه بن عمر وأنس بن مالك، وسهل بن سعد الساعدي، كما قيل ان الربيع بن صبيح (- ١٦٠ هـ) وسعيد بن أبي عروبة (- ١٥٦ هـ) كانا أول من دون الحديث.[٧٧] لكن هذه المدونات كما يبدو لم تشتهر شهرة المسانيد التي ألفت بعدها أو شهرة الكتب الصحاح الستة التي اعتمد عليها متأخرو النحاة كالزمخشري والسهيلي وابن مالك وغيرهم، ولذلك جاء احتجاج سيبويه ببعض الأحاديث من غير نسبة لخشيته من تغير اللفظ بالرواية، أو لأنه احتج به كما يحتج بأية عبارة منثورة من كلام العرب الفصحاء جاء فيها الشاهد الذي يريده فذكرها وأوضح ما فيها كما يوضح جميع ما يمثل به من كلام العرب، والنبي ﷺ عربي ولسانه عربي، وراوي كلامه إن لم يكن عربياً فلا أقل من أن يكون سيبويه قد وثق بنقله، وإن إغفاله نسبته الى النبي لا يخرج عن إغفاله معظم شواهده الشعرية والنثرية وعدم إهتمامه بنسبتها الى شخص معين إنما ينسبها الى قبيلة من قبائل العرب ليبين لغتها، وقد علّلت بهذا في أثناء كلامي على شواهد كتاب سيبويه من الحديث في كتابي: «الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه» وبينت أن سيبويه لم يهتم بالأشخاص وإنما اهتم بالقبائل وكان يكتفي بأن يقول: «قال الهذلي»، أو «لشاعر من تميم» أو «ولغة قريش» أو «لغة تميم...» وهكذا يستغني سيبويه عن ذكر أسماء الشعراء أو الاشخاص مكتفياً بعرض صور التعبير الواردة عن قبائل العرب المختلفة وتبيين قوة هذه اللغات أو ضعفها، اشتهارها أو ندرتها، لأن الرجال والأشخاص ما هم إلا جزء من القبيلة. والحديث مثل ذلك لأنه كلام النبي الكريم ﷺ وهو لا يخرج - سواء أكان بلفظه أم بلفظ راويه العربي - إن كان قد رواه بالمعنى - عما هو مستعمل في كلام العرب وقد جرى على لغاته. إما إن كان مما روته الأعاجم وحرفته فهو الذي لا يكون وارداً على لغات العرب ولذلك يترك ولا يشار

---

(٧٧) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٢ - ١٧٤ وقد مرَّ بنا الحديث عنها.

إليه. وليست بسيبويه حاجة الى نسبته؛ لأن الصحيح منه لن يخرج عن أساليب العرب الفصحاء، ولا عما نزلت به آيات الكتاب العزيز، والمحرف عن طريق المولدين من الرواة خارج عنهما وعما تكلم به النبي ﷺ فلا تجوز نسبته إليه.(٧٨)

بعد هذا العرض لآراء القدماء والمحدثين وتعليلاتهم لاحتجاج القدماء بالحديث على قلة، وبعد أن رأينا اختلاف القدماء في جوازه، لا بدَّ لي من أن أخرج برأي أو موقف من الاحتجاج به: أيجوز أم لا يجوز؟ وإن جاز الاحتجاج فما شروط الحديث المحتج به؟

مرَّ بنا أن الإمام الشاطبي وهو المتحدث بلسان الفريق الذي توسط في إجازة الاحتجاج بالحديث عَدَّ الحديث قسمين هما:

قسم يُعْتَنَى بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص.

وقسم النوع الثاني الى: الأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ ككتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حجر، والأحاديث التي عدت من الأمثال النبوية. فهذان يصحُّ الاستشهاد بهما في العربية(٧٩). وذكر السيوطي أنواعاً أخرى من الأحاديث رأى أنها مما يصحُّ الاحتجاج به فقال :«وأما كلامه ﷺ فيستدل منه بـ« ما ثبت أنه قال على اللفظ المروي، وذلك نادر إنما يوجد في الأحاديث القصار وعلى قلة أيضاً »(٨٠) ووجدنا فريق المجيزين مطلقاً - مع تأييدهم لابن مالك في إكثاره من الاحتجاج بالحديث إلا أنهم مع ذلك أعطونا في أثناء دفاعهم عن ابن مالك تحديداً لأنواع من الأحاديث يصح أن يحتج بها.

إذ نستطيع أن نستخلص من قول البدر الدماميني الراد على أبي حيان دفاعاً عن ابن مالك أنه يصح الاحتجاج:

١ - بما ثبت أنه نقل باللفظ لا بالمعنى وهو غالب الأحاديث لتشدّد

---

(٧٨) ينظر الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ص٦١ - ٧٦.

(٧٩) ينظر الخزانة ج١ ص٦.

(٨٠) الاقتراح ص٥٢.

المحدِّثين في الضبط والتحري إن قالوا بجواز النقل بالمعنى، أو لمنع معظم المحدِّثين النقل بالمعنى.

٢ - وبما دون منه وحصل في بطون الكتب لأنه لا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بين المحدِّثين في ذلك، ولأن الأحاديث المثبتة فيها قد دوّنت قبل تفشّي اللحن وانتشاره، فدوّنت ألفاظ رواة يحتج بألفاظهم وفي زمن الاحتجاج.(٨١)

وأوضح ابن الطيب المغربي نوعاً آخر يصح الاحتجاج به ذكره في دفاعه عن الحديث وجواز الاحتجاج به وهو:

المتواتر من كلام النبي ﷺ فهو وإن كان قليلاً مجزوم بأنه من كلامه، وما صح أنه من كلامه لا شكَّ في كونه في إثبات القواعد كالقرآن. كما دافع عن رواية الحديث باللفظ، وبأنهم شدّدوا في رواية الحديث بالمعنى. وعلّل ورود القصة الواحدة بروايات متعددة بأن الرسول ﷺ كان من عادته تكرار الكلام ثلاث مرات فأكثر. ومعنى هذا أنه ينكر الرواية بالمعنى ولا يجيزها، ولا يعدُّ مجيء الحديث الواحد بألفاظ مختلفة من باب الرواية بالمعنى.

وكان من أشد المحدَثين دفاعاً عن الحديث والاستشهاد به فضيلة الشيخ محمد الخضر حسين الذي قام ببحث «الاستشهاد بالحديث في اللغة» وكان سبب قيامه بهذا البحث الخلاف الذي رآه بين علماء العربية في إثبات اللغة والنحو بالحديث، وقد بلغ جهده لاستقصاء الأحاديث في الكتب الكثيرة المؤلفة في الحديث وغريبه ليرى في أي جانب من الجانبين يكون الحق، أفي جانب المانعين للاستشهاد بالحديث أم في جانب المجيزين؟ يقول:

«وهذا ما دعاني الى أن بحثت هذه المسألة، وبذلت جهداً في استقصاء ما كتبه فيها أهل العلم، ثم استخلصت من بين اختلافهم رأياً».(٨٢)

وقد انتهى به البحث الى أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو أنواع:

---

(٨١) تنظر: خزانة الادب ج١ ص٦ - ٧.

(٨٢) دراسات في العربية وتاريخها ص١٦٦.

أحدها: ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله: «حمي الوطيس»، وقوله: «مات حتف أنفه»، وقوله: «الظلم ظلمات يوم القيامة» الى نحو هذا من الأحاديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله: «مأزورات غير مأجورات»، وقوله: «إن الله لا يملّ حتى تملّوا».

ثانيها: ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها، أو أَمَر بالتعبد بها، كألفاظ القنوت والتحيات، وكثير من الأَذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة.

ثالثها: ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم. ومما هو ظاهر أن الرواة يقصدون في هذه الأنواع الثلاثة لرواية الحديث بلفظه.

رابعها: الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتَّحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها. والمراد أن تتعدد طرقها الى النبي ﷺ أو الى الصحابة أو التابعين الذين ينطقون الكلام العربي فصيحاً.

خامسها: الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة، كمالك بن أنس، وعبد الملك بن جريج والإمام الشافعي.

سادسها: ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وعلي بن المديني.[٨٣]

ثم بيَّن أن من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين. «ولا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً. أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح، وأما متصلة النسد فلبعد مدوِّنها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها. وإذا أضيفت كثرة

(٨٣) دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٨. وينظر ص٣٥

المولدين في رجال سند الحديث الى احتمال أن يكون بعضهم قد رواه بالمعنى أصبح احتمال أن، تكون ألفاظه ألفاظ النبي عليه الصلاة والسلام أو ألفاظ راويه[٨٤] الذي يحتج بكلامه قاصراً عن درجة الظن الكافي لاثبات الألفاظ اللغوية أو وجوه استعمالها.»[٨٥]

ثم فصل في أنواع الحديث الذي يصح أن تختلف فيه الأنظار في الاستشهاد به وما الذي يصح الاستشهاد به منه، وما الذي لا يصح فيه ذلك فقال: «والحديث الذي يصح أن تختلف فيه الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دوّن في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبّه عليها آنفاً، وهو على نوعين:

حديث: يـرد لفظه على وجه واحد، وحديث: اختلفت الرواية في بعض ألفاظه. أما الحديث الوارد على وجه واحد، فالظاهر صحة الاحتجاج به؛ نظراً الى أن الأصل الرواية باللفظ، والى تشديدهم في الرواية بالمعنى، ويضاف الى هذا قلة عدد من يوجد في السند من الرواة الذين لا يحتج بأقوالهم، فقد يكون بين البخاري ومن يحتج بأقواله من الرواة واحد أو اثنان وأقصاهم ثلاثة...[٨٥ب]

وأما الأحاديث التي اختلفت فيها الرواية، فإنّا نرى من يستشهدون بالأحاديث من اللغويين والنحاة لا يفرقون بين ما روي على وجه واحد وما روي على وجهين أو وجوه. ويمكننا أن نفصل القول في هذا النوع فنجيز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة لم يغمزها بعض المحدّثين بأنها وهم من الراوي مثل كلمة «ممثّل» وردت في أشهر رواية لحديث: «قام النبي ﷺ ممثلاً» أي: منتصباً. والمعروف في كلام العرب إنما هو: «ماثل» من «مَثَلَ»و «مَثُلَ» كـ «نصرَ» و «كَرُمَ».

وأما ما يجيء في رواية شاذة أو في رواية يقول فيها بعض المحدثين أنها غلط من الراوي، فنقف دون الاستشهاد بها، ومثال هذا كلمة «ناعوس»

(٨٤) في دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٨ (رواية) وهو خطأ.
(٨٥) المصدر نفسه ص١٧٨.
(٨٥ب) هذا مذكور في النوع الرابع من الانواع الستة التي ذكرها. فما الحاجة الى إعادته؟

وردت في إحدى روايات حديث: «إن كلماته بلغت ناعوس البحر». ووردت في بقية الروايات: «قاموس البحر» أي وسط ولجته. وكلمة «ناعوس» غير معروفة في كلام العرب. قال أبو موسى محمد بن أبي بكر الأصفهاني أحد المؤلفين في غريب الحديث: «فلعل الراوي لم يجوّد كتب كلمة قاموس».

وأضعف من هذا أن تجيء الكلمة غير المعروفة في اللغة في صورة الشكّ من الراوي. وخلاصة البحث: أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وان اختلفت فيها الرواية. ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدِّثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردّ له. ويشدّ أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته»[٨٦].

هذه هي الشروط التي وضعها الشيخ محمد الخضر حسين للأحاديث التي يصحّ الاحتجاج بها، والأنواع التي لا يصح الاحتجاج بها لعلة ذكرها فيها.

أما مجمع اللغة العربية فقد ناقش بحث الشيخ محمد الخضر حسين «الاستشهاد بالحديث في اللغة»، ودرس أنواع الحديث التي ذكرها فيه، والشروط التي وضعها لما يصح الاحتجاج به منها ولما لا يصح الاحتجاج به ووضع قراره الآتي: «اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الأعاجم وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

أ - لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدوّنة في الصدر الأول، كالكتب الصحاح الستة فما قبلها.

ب- يحتج بالحديث المدوَّن في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه الآتي:

١ - الأحاديث المتواترة المشهورة.

٢ - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.

(٨٦) دراسات في العربية وتاريخها ص١٧٨ - ١٨٠.

٣ - الأحاديث التي تعدّ من جوامع الكلم.
٤ - كتب النبي ﷺ.
٥ - الأحاديث المروية لبيان أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
٦ - الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل: القاسم بن محمد، ورجاء بن حيوة، وابن سيرين.
٧ - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة».[٨٧]

وقد كان هذا القرار أكثر حرصاً على ألاَّ يحتج إلا بالحديث الذي ثبتت صحته، ويمنع كل تقوّل فيه، لأنه راعى الأقوال المتباينة والمذاهب المختلفة التي مرَّ بنا الكلام عليها، ودرس كل الظروف التي أحاطت بالحديث وروايته ورواته وموقف النحاة على اختلافهم منه. فلم يجز الاحتجاج إجازة مطلقة، ولم يمنعه منعاً مطلقاً، وإنما أجازه بناء على هذه الشروط التي قد تستدرك عليها شروط أخرى:

من هذا ما زاده الدكتور عبد الرحمٰن السيد الى هذه الأنواع التي قررها المجمع، وهو نوعان من الأحاديث:

١ - الأحاديث التي رواها من العرب من يوثق بفصاحتهم وان اختلفت ألفاظها، فالثقة بهم تبيح الأخذ عنهم سواء أكان ذلك من انشائهم أم كان منسوباً الى النبي عليه السلام.
٢ - الأحاديث التي يطمأن فيها الى عدالة رواتها والتي يغلب على الظن تعدد مواطن الاستفهام فيها، وان اختلاف الصيغة يرجع الى تكرار الاجابة.

وعلل إضافته هذين النوعين بقوله: «ذلك لأن هذه الأحاديث إنما يستدل بها على سلامة اللغة وصحة العبارة، وكل هذه الأنواع صالحة لأداء هذا الغرض».

---

(٨٧) ينظر: مجموعة القرارات العلمية (٣) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما/١٩٣٢ - ١٩٦٢ ط ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م. ص٣ - ٤.

ثم قال بعد أن شرح ما وضع من الأحاديث وما زيف منها، وأكّد قيام المهتمين بالحديث بتمييز الخبيث من الطيب، والصحيح من الفاسد:

«وإذا كان الأمر كذلك، وإذا أثبتت هذه العناية، وجب أن يكون كل ما سلم طريقه وعُدِّل رجاله مقبولاً يحتج به، مرضياً يرجع إليه، فهو أولى من البيت النابي الذي لا يعرف له نظير، وأحق من العبارة الشاذة يلقيها العربي، قد يكون سبق بها لسانه، أو اضطرب عليه فيها أمره، أو استهواه - كما يقول النحاة - ضرب من الخطأ فنسج على منواله - ولا شك في أن حديثاً مأمون الخطأ من قائله مرعيّ الجانب من سامعه، محروصاً عليه من ناقله، أولى بالاعتبار من قول يلقى على عواهنه لم نعلم حرص قائله على إحكامه، كما لم نأمن خفاء ضعفه على راويه»[88].

وهذان النوعان اللذان أضافهما الدكتور عبدالرحمن السيد الى الأنواع التي قرر المجمع الاحتجاج بها مستخلصان من الأحاديث التي تكلم عليها الشيخ محمد الخضر حسين، وأوضحها بقوله: «أنا نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول، وان اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجيء في رواية شاذة أو يغمزها بعض المحدِّثين بالغلط أو التصحيف غمزاً لا مردَّ له، ويشدُّ أزرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو على بعض رواياته».[89] غير أن الشيخ لم يضع هذين النوعين مع الأنواع التي أوردها في بحثه، فأضافها الدكتور عبدالرحمن السيد، وقد أحسن صنعاً بذلك؛ لأن باب البحث والاستنتاج مفتوح لكل باحث لإضافة ما يراه من الأنواع التي تثبت لديه صحتها ويتحقق من توثيقها وإمكان الاعتماد على لفظها في وضع قواعد النحو والصرف. وان كان الدكتور عبدالرحمن السيد لم يوضح إن كان هذان النوعان مما يروى في الكتب المدونة في الصدر الأول كما يرى الشيخ أم في مطلق المدونات.

وكان آخر من أطلعنا على بحثه في الاحتجاج بالحديث النبوي الدكتور

---

(٨٨) مدرسة البصرة النحوية ص٢٥٩ - ٢٦٠.
(٨٩) دراسات في العربية وتاريخها ص١٨٠.

محمد ضاري الذي يمكن أن نختم برأيه هذه الأقوال، وذلك انه عرض للأنواع الأربعة التي ذكرها الشيخ محمد الخضر حسين في بحثه «الحديث الشريف»[٩٠] والتي جعلها ستة في بحثه الذي أعده للمجمع «الاستشهاد بالحديث في اللغة»[٩١]. ولإقرار المجمع لهذه الأنواع، ولإضافة الدكتور عبد الرحمٰن السيد للنوعين اللذين ذكرناهما، ثم قال مناقشاً رأي الشيخ محمد الخضر حسين في الأنواع التي أبعدها عن مجال الاحتجاج:

«وأما الأحاديث التي يلزم عدم الاحتجاج بها على رأي الشيخ الخضر فهي: الأحاديث التي لم تدوَّن في الصدر الأول، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين. وبيَّن الشيخ أنه لا يحتج بهذا النوع من الأحاديث سواء أكان سندها مقطوعاً أم متصلاً، أما مقطوعة السند فوجه عدم الاحتجاج بها واضح. وأما متصلة السند فلبُعد مدوِّنها عن الطبقة التي يحتج بأقوالها. ولسنا نلوم الشيخ على هذا التوجيه بقدر ما نرى فيه من المبالغة في التحوُّط والحذر ما يفضي بوجه أو بآخر الى إغفال أعداد هائلة من الحديث النبوي المدوَّن في أمَّات من كتب الحديث وجوامعه وفيها نسبة عالية من الأحاديث الصحيحة المشهورة مما فات الكتب المدونة في الصدر الأول مع أنَّ ما يدوَّن في الكتب من ألفاظ لا يحق لأحد التلاعب فيه، بل تتحتم المحافظة النصيَّة من غير أدنى تغيير، مصداقاً لما جاء في أشهر مصنفات مصطلح الحديث، قال ابن الصلاح بأن الرواية بالمعنى محظورة فيما ضمته الكتب والأوراق؛ لأن الراوي إن ملك تغيير اللفظ فليس يملك تغيير تصنيف غيره.

ومما يدل على غزارة الحديث الصحيح إنه لم يستوعب في مصنف أصلاً لقول البخاري: «أحفظ مائة ألف حديث من الصحيح، ومائتي ألف من غيرها» ولم يوجد في الصحيحين ولا في بقية الكتب الستة هذا القدر منْ الصحيح»[٩٢].

فهو يرى أن يضاف الى الأنواع المتقدمة الأحاديث الصحيحة المشهورة

---

(٩٠) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ص٣٥ - ٣٦.

(٩١) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ص١٦٦ - ١٨٠.

(٩٢) ينظر: الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية. (مطبوع على الآلة الكاتبة) ص٤٠٢ - ٤١٧

التي جاءت في الكتب التي لم تدون في الصدر الأول، لأنها تكوِّن نسبة عالية فاتَ الكتب المدونة في الصدر الأول تدوينها، وفي إغفالها واطراحها ضياع لثروة لغوية عظيمة لا يصحّ أن يفرط فيها وفيما جاء فيها من أساليب وصور للتعبير جديدة عما في غيرها من النصوص اللغوية.

بعد هذا العرض لآراء الباحثين في الأحاديث التي يصح الاحتجاج بها في اللغة والنحو والصرف وأنواعها وشروطها أحب أن أضيف الى ذلك نوعاً أرى الأخذ به مع الأنواع السابقة وهو:

كل حديث ثبت اعتناء ناقله أو راويه بلفظه وحرصه على أدائه كما قيل لمقصود بلاغي أو أدبيّ أو دينيّ، وتبيَّن فيه تشدّدهم في روايته من أجل ذلك غاية التشدد؛ لأنه - وإن لم يكن الغرض في نقله لغوياً أو نحوياً أو صرفياً - مما يصح الوثوق به والاعتماد عليه والاحتجاج به. وذلك: لأنهم احتجوا باللغة الواردة عن العرب عن طريق رواة لم يكونوا أكثر توثيقاً ولا أكثر فصاحة من بعض رواة الحديث؛ ولأنَّ علماء اللغة لما أرادوا توثيق نصوصهم اللغوية التي احتجوا بها في النحو والصرف واللغة ساروا على الطريق التي اختطَّها المحدِّثون واتَّبعوها في شروط الراوي، والمروي، وسند الرواية فكان المحدِّثون أسبق من اللغويين وأكثر منهم حرصاً وتشدداً في ضبط الأحاديث والاهتمام بتصفيتها وتوثيقها وتصحيح نسبتها الى الرسولﷺ، وإلا فكيف يصح الاحتجاج باللغة التي تأخر توثيقها ولا يصح الاحتجاج بالحديث الذي كان السابق في ذلك، وهو الدافع على البحث في توثيق نصوص النحاة اللغوية؟ ولأن الحديث كلام النبي العربي العظيم الذي قال: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» وجب أن نعتدَّ ما ثبت نقله بلفظه وصحت روايته عنه مما أثبت في الكتب المدونة في الصدر الأول ولاسيما كتب المسانيد والكتب الصحاح الستة مما لم يوجد عليه مغمز ولا فيه مطعن، فنجعله أساساً في الاحتجاج بعد آيات الكتاب العزيز. ونعتمد عليه ونأخذ بلغته وبما جاء فيها من قواعد نحوية أو صرفية، كما اعتمد عليه أصحاب المعجمات وكتب اللغة في إثبات ألفاظ جديدة وأبنية جديدة. ونترك ما عدا ذلك من الأحاديث، ولا نفعل كما فعل ابن مالك والرضي ومن تابعهما فنحتج بأي حديث ورد في كتب

المسانيد وكتب الصحاح أو لم يرد، صحَّ أو لم يصحّ.

ومما يؤيد ما نذهب إليه أن ما ذكره ابن الضائع وأبو حيان من ترك أوائل النحاة الاحتجاج بالحديث وانصرافهم عنه قد ثبت بطلانه بعد أن رأينا الاحتجاج به - وان كان على قلة - موجوداً منذ زمن أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وتلاميذهما من بصريين وكوفيين، ومن تابعهم من المتأخرين من نحاة بغداد وأهل الأندلس، كما ثبت بطلان ما قالوه من أنه مرويٌّ بالمعنى وتعميمهم ذلك على الحديث مطلقاً بما أوردناه من ردود البدر الدماميني وابن الطيب المغربي وما ذكراه من تشدّد معظم المحدِّثين والفقهاء والأصوليين في الرواية والضبط، ومنعهم إبدال كلمة بكلمة أخرى أو حرف بحرف آخر، ولم يجيزوا النقل بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم العربية، وبِكَوْنِ معظم الأحاديث التي ثبت ورودها في الكتب الصحاح الستة والمسانيد التي سبقتها كتبت في زمن الاحتجاج وجمعت أحاديثها من مدونات الصحابة أو من مدونات روت عن الصحابة أنفسهم. أما ما تأخرت كتابته من هذه المدونات فيحتج منه على حسب الشروط التي أوضحها الدكتور محمد ضاري في رأيه الذي أوردناه.

أما كون الرواة غير عرب فهذا لا يقدح فيما تحقق من نقله قدماء المحدِّثين والفقهاء والاصوليين وأثبتوا صحته في كتبهم التي وصلت إلينا موثقة معتمدة.

وبهذا نستقر على جواز الاحتجاج بالحديث الثابت الصحيح من هذه الأنواع التي أوردناها - وبخاصة ما دون منه في الصدر الأول - لاستخلاص قواعد النحو والصرف التي وردت فيه مما خلا من أمثالها أسلوب القرآن الكريم، وما جمعه اللغويون من كلام العرب منثوره ومنظومه، وبهذا نعيد الى الحديث النبوي الشريف مكانته ورفعة منزلته ونعيد الاطمئنان الى نفوس المحتجين به المعتمدين عليه.

الخاتمة

إن الدافع الى القيام بهذا البحث ما لمسته من اضطراب الآراء والأقوال والنقول عن القدماء والمحدثين في جواز الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف وما يلحق به من كلام آل البيت والصحابة، وما نسبه متأخرو الباحثين الى النحاة الأوائل من تركهم الاحتجاج بالحديث، وما ذكروه من أن أول من احتج به ابن خروف كما يرى ابن الضائع، أو ابن مالك كما يرى أبو حيان، أو السهيلي الذي كان سابقاً لهما كما يرى البغدادي.

وبعد استخراجي ما وجدته من أحاديث احتج بها النحاة على اختلاف أزمانهم من كتبهم التي ألفوها، أو مما نقله عنهم تلامذتهم من آراء ودرسها استطعت أن أتبيَّن أموراً:

١ - إن أوائل النحاة احتجوا بالحديث الشريف وان كان احتجاجهم به في النحو والصرف قليلاً.

٢ - إن من جاء بعدهم من النحاة على اختلاف أمصارهم بصريين كانوا أم كوفيين أم بغداديين تابعوهم في الاحتجاج به على قلة أيضاً، وإن كان متأخروهم قد زادوا من عدد الأحاديث المحتج بها إلا أنهم لم يتوسعوا فيه.

٣ - إن نحاة الأندلس كالسهيلي وابن خروف وابن مالك ومن جاء بعدهم من نحاة الأمصار الأخرى قد توسعوا في الاحتجاج به واعتمدوا في وضع قواعد جديدة أو استدراك قواعد على ما وضعه الأوائل، على الحديث الذي قاموا باستقرائه من جديد، وأثبتوا ما جاء منه وفيه صور من التعبير تختلف عما أثبته النحاة الأوائل.

٤ - إن أول من وجدته قد احتج به من النحاة الأوائل - وإن كان احتجاجه محدوداً -أبو عمرو بن العلاء شيخ الخليل وسيبويه اللذين زادا عليه في الاحتجاج، واستمر الاحتجاج به في التوسع والكثرة حتى زمن الزمخشري وابن الشجري وابن الانباري حيث كثر عندهم الاحتجاج به، وإن لم يكن استقراء لما فيه من قواعد وأساليب.

٥ - إن سبب قول الباحثين المتأخرين كابن الضائع وأبي حيان والبغدادي إن ابن خروف أو ابن مالك أو السهيلي أول من احتج بالحديث لا يريدون به الاحتجاج العارض على ما جاء من قواعد وضعها النحاة الأوائل مبنية على آيات القرآن الكريم وكلام العرب الفصحاء؛ فقد رأينا سابقيهم احتجوا بالحديث على هذا النحو، وإنما يريدون أنهم أول من قاموا باستقراء الأحاديث واستخلاص ما جاء فيها من قواعد جديدة أثبتوها أو استدركوا بها على قواعد النحاة الأوائل مما ورد في أسلوب الأحاديث ولم يرد مثله في آيات الكتاب العزيز ولا فيما جمعه النحاة من كلام العرب الفصحاء الذي اعتمدوا عليه في بناء قواعدهم وأصولهم.

ولكي تتضح الصورة عرضت لآراء القدماء والمحدِّثين وموقفهم من تعليلَي أبي حيان لترك الأوائل الاحتجاج بالحديث لكونه مروياً بالمعنى، ولكون رواته أعاجم، وبينت أن لا صحة لهذين التعليلين ولم يقل بهما أوائل النحاة وإنما هما تعليلان وضعهما المتأخرون كابن الضائع وأبي حيان وتابعهما فيهما معاصروهما والمتأخرون عنهما أو خالفوهما فيهما وناقشوهما.

وعرضت لتعليلين جديدين علل بهما المحدثون ترك الأوائل الاحتجاج بالحديث أو الإقلال منه، الأول: علّل به الدكتور محمد عيد وهو التحرز الديني، والثاني: علّل به الدكتور محمد ضاري وهو السبب السياسي الفكريّ، وناقشتهما وأثبت رأيي فيهما، ورجحت تعليل الدكتور محمد ضاري، وزدت عليه ما رأيته في ذلك.

وناقشت ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي في موضعين: الأول: تناقض رأيه في موقف أبي حيان من الاحتجاج بالحديث، فعدّه من المؤيدين

لابن مالك المتابعين له في الاحتجاج به في موضع، وعدَّه رأس المانعين الرادّين على ابن مالك في موضع آخر، وكان جميع من كتبوا في الاحتجاج بالحديث من المتأخرين والمحدثين قد أثبتوا أن أبا حيان مخالف لابن مالك، وهو رأس الفريق الذي ذهب الى منع الاحتجاج بالحديث متابعاً شيخه ابن الضائع في نسبته الى الأوائل ترك الاحتجاج به، وهو أول من علّل ذلك بتعليلين سادا واشتهرا ووقفَ معاصرو أبي حيان ومَنْ جاءوا بعده حتى عصرنا هذا مواقف مخالفة أو معارضة لما رآه وعلّل به وما زال المحدثون يناقشون هذين التعليلين، ويبحثون فيهما.

يضاف الى هذا أنه كان كثير المخالفة لابن مالك والرد عليه لاحتجاجه بالحديث هذا الاحتجاج الواسع، وطعنه عليه كثيراً لأنه يثبت القواعد بالأحاديث من غير تمييز لها.

الثاني: ذهابه الى أن اللغويين لم يكونوا يحتجون بالحديث، وقد أثبتُّ، كما أثبت غيري منهم الدكتور حسين نصار والدكتور محمد ضاري أن اللغويين احتجوا بالحديث وجعلوه من مصادر مادتهم اللغوية.

ورددت في بعض ما احتج به سيبويه من عبارات على الدكتور محمود حسني محمود الذي أنكر أن يكون ذلك احتجاجاً بالحديث، وأثبتُّ أنها أحاديث وأن الاحتجاج بها على الصورة التي أوردها سيبويه صحيح، بتتبّعي هذه العبارات في كتب النحو والصرف التي تلَت كتاب سيبويه حتى زمن ابن مالك فوجدت أن جميع من احتجوا بها قد أوردوها على الصورة التي أوردها سيبويه، أو على صورة من الصور التي ذكرها إن جاءت على أكثر من وجه.
في كتاب سيبويه ثم أكثر منه النحاة الذين جاءوا بعده بحيث كان الاستشهاد

وبينت أن احتجاج النحاة بكلام آل البيت والصحابة لم يبدأ به الرضي ولم يكن هو أول من احتج به وإنما لاحظت أن الاحتجاج به أول مرة كان في كتاب سيبويه ثم أكثر منه النحاة الذين جاءوا بعده بحيث كان الاستشهاد بهذين النوعين عند بعض النحاة المتقدمين على السهيلي وابن مالك يزيد على ثلث عدد الأحاديث الواردة في كتبهم، ولم تكن نسبة الاحتجاج بها عند

الرضي أكثر من ذلك.[1]

وحاولت أن أبيِّن موقف أبي حيان الحقيقي من الاحتجاج بالحديث، وأثبتُّ أنه يحتج به على إحدى صورتين:

الأولى: يحتج ببعضه للتمثيل والاستدلال كما فعل معظم السابقين ولا يبني عليه قاعدة جديدة أو يستدرك به على قاعدة قديمة.

والثانية: يحتج ببعضه الآخر لبناء قاعدة جديدة، أو لإثبات استعمال جديد لأداة من الأدوات، أو يستدرك به على قاعدة وضعها السابقون وإن كان هذا أقل من الأول.

كما بينت أن رفضه للاحتجاج بالحديث الشريف لم يكن رفضاً مطلقاً. وللأحاديث كلها وإنما كان رفضه للحديث الذي لم يثبت أنه مروي عن العرب الفصحاء، أو الذي لم يثبت أنه مروي بلفظه لمجيئه بأكثر من رواية.

أما ما ثبت لفظه وصح فيه النقل، أو كما يقول في الأحاديث التي احتج بها: «تظافر النقل في الحديث» عن العرب الفصحاء فكانت رواياته بلفظ واحد وعلى اختلاف الرواة، فإنه لا يمنع من الاحتجاج به؛ لذلك فقد استخلصت أن معظم ردوده على ابن مالك كانت في الأحاديث التي احتجَّ بها ابن مالك مما لم يقتنع أبو حيان بصحتها، ولعدم تمييز ابن مالك - في استقرائه للأحاديث واستخلاصه للقواعد في بعضها أو استدراكه على السابقين في بعضها الآخر - بين ما هو صحيح وما لم يكن صحيحاً، واعتدِّ الحديث مطلقاً بلا تمييز أو تفصيل.

ولم يكن أبو حيان أول من عاب ابن مالك لذلك وإنما وجدت الشاطبي يرد عليه كذلك، ويطعن فيه لأنه لم يميز بين الأحاديث، وبنَى قواعده أو مذهبه في الاحتجاج على الجواز مطلقاً وكأن الأحاديث جميعها مما يصح الاعتماد عليه في بناء القواعد، كما وجدنا المتأخرين جميعاً ميّزوا بين أنواع

---

(١) لقد جمعت ما أورده الرضي من احاديث نبوية او اقوال آل البيت والصحابة في شرحيه للشافية والكافية، ولاحظت ذلك فيها، لكنني تجاوزت عن بحث من جاء بعد ابن مالك غير ابي حيان - خشية الاطالة، ولعدم وجود جديد كثير عند المتأخرين عن ابن مالك.

الحديث، ووضعوا شروطاً للحديث الذي يحتج به، وفعل مثل ذلك المحدثون.

وعلى هذا فإنني أستطيع أن أخالف الباحثين جميعاً - قدماء ومحدثين - فيما ذهبوا إليه من أن أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً؛ لأنه قد ثبت لي أنه لا يرد على ابن مالك ولا على غيره ممن احتجوا بالحديث إن كان الحديث مما صحَّ عنده وقبله، وإنما يعرض آراءهم واحتجاجهم من غير أن يردّها، وقد يتابعهم فيها ويرجّح احتجاجهم، وقد يحتج هو بأحاديث يبني عليها آراء أو استعمالات لم يسبق أن قال بها أحد قبله - كما وجدت أنه يجيز الاحتجاج بكلام آل البيت والصحابة رضي الله عنهم وفق الشروط التي رآها في الحديث النبوي الشريف.

وبينت أخيراً رأي المحدثين في جواز الاحتجاج بالحديث في مسائل النحو والصرف، ولم يكن هذا الجواز مطلقاً وإنما وفق شروط ذكر معظمها المتأخرون كالشاطبي والبدر الدماميني وابن الطيب المغربي، وقد رتّبها الشيخ محد الخضر حسين وصنفها وزاد عليها، وأقر معظمها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، كما اقترح بعض الباحثين المحدَثين شروطاً أخرى وأجازوا أنواعاً معينة من الأحاديث استدركوا بها على ما أقره المجمع.

وانتهيت الى أنه يصحّ الاحتجاج بالحديث وفق الشروط التي وضعوها، وبما ورد في الكتب المدونة في الصدر الأول مما جاء في كتب الأدب والبلاغة وغيرها محتجاً بلفظها لغرض أدبيّ أو بلاغي، مستخلصين منها القواعد، كما فعل السهيلي الذي استقرأ الحديث واستخلص منه القواعد والأساليب الجديدة التي لم ترد في أسلوب كتاب الله أو كلام العرب وفق شروط مقبولة اتضح بعضها عنده.

والله أسأل أن يجنبنا الخطأ والزلل، وما الكمال إلا لله وحده.

الدكتورة خديجة الحديثي
كلية الآداب - جامعة بغداد



المصادر والمراجع

١ - الابدال، لأبي يوسف يعقوب بن السكيت، تقديم وتحقيق د: حسين محمد شرف، مراجعة علي النجدي ناصف. القاهرة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

٢ - ابن جني النحوي، للدكتور فاضل صالح السامرائي، بغداد ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

٣ - ابن الحاجب النحوي - آراؤه ومذهبه، طارق عبد عون الجنابي بغداد ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م.

٤ - ابن درستويه عبد الله بن جعفر بن المرزبان الفارسي، عبد الله الجبوري الطبعة الأولى، مطبعة العاني - بغداد ١٩٧٣ - ١٩٧٤ م.

٥ - ابن الشجري ومنهجه في النحو، للدكتور عبد المنعم أحمد التكريتي، مطبعة الجامعة - بغداد ١٩٧٥ م.

٦ - ابن عصفور والتصريف، للدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، حلب ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٧ - أبنية الصرف في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى بغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٨ - أبو البركات بن الأنباري ودراساته النحوية، للدكتور فاضل صالح السامرائي الطبعة الأولى - بغداد ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٩ - أبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو واللغة، علي مزهر الياسري سلسلة دراسات [١٦٧] بغداد - ١٩٧٩ م.

١٠ - أبو حيان النحوي، للدكتورة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى - بغداد ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.

١١ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٢ - أبو علي الفارسي، للدكتور عبد الفتاح شلبي، مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

١٣ - احتجاج النحويين بالحديث - بحث للدكتور محمود حسني محمود - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - السنة الثانية، العدد المزدوج ٣ و ٤. ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

١٤ - أدب الكاتب، لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة الثالثة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

١٥ - إرتشاف الضرب من لسان العرب؛ لأبي حيان النحوي، مخطوطة معهد إحياء المخطوطات في جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ (نسخة مصورة).

١٦ - الاستشهاد في النحو العربي، عثمان فكي - رسالة ماجستير مقدمة الى كلية دار العلوم في ١٩٦٩ م - نقلاً عن (احتجاج النحويين بالحديث) للدكتور محمود حسني محمود - مجلة مجمع اللغة العربية الأردني - السنة الثانية - العدد ٣ - ٤.

١٧ - أسرار العربية، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي - دمشق ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

١٨ - الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي. الطبعة الثانية حيدر آباد الدكن ١٣٥٩ هـ.

١٩ - اشتقاق أسماء الله الحسنى، للزجاجي - تحقيق: الدكتور عبد الحسين المبارك، النجف الأشرف ١٩٧٤ م.

٢٠ - إصلاح المنطق، لابن السكيت، شرح وتحقيق: الأستاذ عبد السلام محمد هرون الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر ١٣٦٨ هـ - ١٩٤٥ م.

٢١ - الأصول في النحو، لأبي بكر بن السراج البغدادي، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان - النجف الأشرف، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٢٢ - أصول النحو العربي، للدكتور محمد خير الحلواني - حلب ١٩٧٩ م.

٢٣ - أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، للدكتور محمد عيد، القاهرة ١٩٧٣ م.

٢٤ - أعجب العجب في شرح لامية العرب، للزمخشري، الطبعة الثانية ١٣٢٤ هـ، نقلاً عن (الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري) للدكتور فاضل السامرائي.

٢٥ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، لابن خالويه، طبع في حيدر آباد الدكن.

٢٦ - الاعراب عن قواعد الاعراب، لابن هشام، تحقيق: رشيد عبد الرحمن العبيدي، الطبعة الأولى - دار الفكر بيروت ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٢٧ - إعراب القرآن، لأبي جعفر بن النحاس، تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد - مطبعة العاني بغداد ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٢٨ - الاغراب في جدل الاعراب - مطبوع مع لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات بن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني - الطبعة الثانية بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٢٩ - الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم. الطبعة الأولى بالقاهرة ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

٣٠ - الاقتراح في علم أصول النحو، للسيوطي - طبعة حيدر آباد الدكن.

٣١ - الأمالي، لأبي علي اسماعيل بن القاسم القالي البغدادي، الطبعة الثالثة، مصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٣ م.

٣٢ - أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقه، لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي، تحقيق محمد ابراهيم البنا مكتبة السهيلي (١) من الآثار الأندلسية، مطبعة السعادة بمصر.

٣٣ - الأمالي الشجرية، لابن الشجري، تصحيح مصطفى عبد الخالق محمد، مطبعة الأمانة - مصر ١٩٣٠ م، نقلاً عن: ابن الشجري ومنهجه في النحو، للدكتور عبد المنعم أحمد التكريتي، بغداد ١٩٧٥ م.

٣٤ - الأمثال، لأبي فيد مؤرج بن عمرو السدوسي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، نشر الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

٣٥ - الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن الأنباري. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٥٣ م.

٣٦ - أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب هداية السالك الى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة - مصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

٣٧ - الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، للدكتور موسى بناي العليلي - القسم الأول - الدراسة - بغداد ١٩٧٦ م.

٣٨ - الإيضاح في شرح المفصل، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب النحوي، مخطوطة الأوقاف ١٦٥٠.

٣٩ - الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي - تحقيق الدكتور مازن المبارك، طبعة دار العروبة، سلسلة كنوز العرب (١)

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

٤٠ - الأيام والليالي والشهور، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، تحقيق ابراهيم الأبياري، المطبعة الأميرية بالقاهرة ١٩٥٦ م.

٤١ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، الطبعة الأولى، القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٤٢ - البيان والتبيين، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام محمد هرون - القاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

٤٣ - تاريخ اللغات السامية، ولفنسون - دار القلم - بيروت ١٩٨٠ م.

٤٤ - تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لجلال الدين السيوطي، نقلاً عن: (الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية) رسالة ماجستير مطبوعة بالآلة الكاتبة، للدكتور محمد ضاري حمادي.

٤٥ - التذكير والتأنيث في اللغة مع تحقيق رسالة أبي موسى الحامض في المذكر والمؤنث، تأليف الدكتور رمضان عبد التواب، مطبعة جامعة عين شمس ١٩٦٧ م.

٤٦ - التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان النحوي، مخطوطات دار الكتب المصرية.

٤٧ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، مصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٤٨ - تصحيح الفصيح، لعبد الله بن جعفر بن درستويه، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، بغداد ١٩٧٥ م.

٤٩ - التصريف الملوكي، لابن جني، تحقيق محمد سعيد بن مصطفى النعسان الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٥٠ - تطور الدرس النحوي، للدكتور حسن عون، معهد البحوث

والدراسات العربية. القاهرة ١٩٧٠ م.

٥١ - التنبيه على حدوث التصحيف، لحمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق الدكتور محد أسعد طلس، دمشق ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٥٢ - تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب وهو شرح العلاّمة ابن خروف على كتاب سيبويه، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية رقم ٥٣٠ نحو تيمور.

٥٣ - تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزّي، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف.

٥٤ - التوطئـــة، لأبي عـــلي الشلوبيني، دراسة وتحقيـــق يوسف أحمد المطوّع - القاهرة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.

٥٥ - الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، لجلال الدين السيوطي، وبهامشه كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق، للإمام عبد الرؤوف المناوي، الطبعة الرابعة، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٥٦ - الجمل، لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني. تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.

٥٧ - حاشية السجاعي على شرح قطر الندى لابن هشام، لأحمد بن أحمد السجاعي الطبعة الأولى - مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٥٨ هـ - ١٩٣٩ م.

٥٨ - الحجة في علل القراءات السبع، لأبي علي الفارسي، نسخة بلدية الاسكندرية ٣٥٧٠ ح. نقلاً عن: أبو علي الفارسي، للدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، مصر - ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

٥٩ - الحجة في القراءات السبع للإمام ابن خالويه، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم - دار الشروق بيروت - ١٩٧١ م.

٦٠ - الحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية، رسالة ماجستير مطبوعة على الآلة الكاتبة، للدكتور محمد ضاري حمادي، كلية

الآداب جامعة بغداد - نيسان ١٩٧٣ م.

٦١ - الحركة الفكرية في مصر في العصرين الأيوبي والمملوكي الأول، للدكتور عبد اللطيف حمزة. الطبعة الأولى - بالقاهرة.

٦٢ - الحروف، للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب - الطبعة الأولى بالقاهرة - ١٩٦٩ م.

٦٣ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب على شواهد شرح الكافية، لعبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة الأولى، بولاق.

٦٤ - الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٧١ هـ - ١٩٥٣ م.

٦٥ - دراسات في العربية وتاريخها، للشيخ محمد الخضر حسين، منشورات المكتب الاسلامي بدمشق، الطبعة الثانية ١٣٨٠ هـ - ١٩٦٠ م.

٦٦ - دراسات في علم اللغة (القسم الثاني)، للدكتور كمال بشر، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ م.

٦٧ - الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري، للدكتور فاضل صالح السامرائي - مطبعة الارشاد بغداد، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.

٦٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. لابن تغري بردي. الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن ١٣٥٠ هـ.

٦٩ - رسائل في النحو واللغة، وهي ثلاث رسائل: كتاب تمام فصيح الكلام لابن فارس، كتاب الحدود في النحو للرمّاني وكتاب منازل الحروف للرمّاني، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني - بغداد ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.

٧٠ - الرمّاني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتور مازن المبارك، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

٧١ - الرواية والاستشهاد باللغة، للدكتور محمد عيد، مصر ١٩٧٢ م.

٧٢ - سر صناعة الاعراب، لأبي الفتح عثمان بن جني النحوي تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وابراهيم مصطفى وعبدالله أمين، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.

٧٣ - سنن أبي داود مع حاشيته عون المعبود، نشر الحاج حسن إيراني، بيروت - لبنان.

٧٤ - سيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي مصر ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٣ م.

٧٥ - سيبويه حياته وكتابه، للدكتور أحمد أحمد بدوي، مقالة نشرت في صحيفة دار العلوم الصادرة في يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨ م.

٧٦ - الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت (٢٧)، الكويت ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

٧٧ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد الطبعة الرابعة عشرة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م.

٧٨ - شرح أبيات سيبويه؛ لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي تحقيق محمد على الريِّح هاشم، القاهرة وبيروت ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

٧٩ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمّى «منهج السالك الى ألفية ابن مالك» تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. الطبعة الأولى، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٥ م.

٨٠ - شرح الاقتراح: لابن الطيب المغربي، مخطوطة مصورة ملك محمد اسماعيل عواد، نقلاً عن (احتجاج النحويين بالحديث، للدكتور محمود حسني محمود، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة الثانية العدد المزدوج ٣ و٤. ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٨١ - شرح التصريح على التوضيح. لخالد الأزهري على ألفية ابن مالك، وبهامشه حاشية الشيخ ياسين العليمي، الطبعة الأولى، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.

٨٢ - شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاسترابادي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة حجازي بالقاهرة ج ١٣٥٦ هـ وج٢ ١٣٥٨ هـ، وج٣ ١٣٥٨ هـ. وج٤ شرح شواهد الشافية للبغدادي.

٨٣ - شرح شذور الذهب؛ لابن هشام الأنصاري، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شذور الذهب، لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة السابعة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٨٤ - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ؛ لابن مالك، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني بغداد - ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

٨٥ - شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري ومعه كتاب «سبيل الهدي بتحقيق شرح قطر الندى» لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة التاسعة، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.

٨٦ - شرح الكافية في النحو لابن الحاجب، لرضي الدين الاسترابادي. طبعة بالأوفست، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان. عن نسخة طبعت ١٣١٠ هـ. وعليه حاشية للسيد الشريف الجرجاني.

٨٧ - شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد، الطبعة الأولى، مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م. سلسلة تراثنا.

٨٨ - شرح المفصل للزمخشري، للشيخ موفق الدين بن يعيش النحوي، إدارة الطباعة المنيرية بمصر.

٨٩ - شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ، تحقيق الدكتور خالد عبد الكريم الهلالي، الطبعة الأولى، الكويت ج١ ١٩٧٦ م. وج٢ ١٩٧٧ م.

٩٠ - شرح الوافية لابن الحاجب، نقلاً عن الايضاح في شرح المفصل لأبي عمرو بن الحاجب، للدكتور موسى بناي العليلي - بغداد ١٩٧٦ م.

٩١ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك الطائي تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي، مطبعة لجنة البيان العربي بالقاهرة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

٩٢ - الشواهد والاستشهاد في النحو، لعبدالجبار علوان - الطبعة الأولى - بغداد ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.

٩٣ - الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لأحمد بن فارس، تحقيق الدكتور مصطفى الشويمي، بيروت - لبنان ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.

٩٤ - صحيح البخاري - للنواوي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.

٩٥ - صحيح مسلم - للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. طبعة دار إحياء التراث، بيروت - لبنان.

٩٦ - صحيح مسلم بشرح النووي، المطبعة المصرية ومكتبتها - القاهرة.

٩٧ - العربية - دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، يوهان فك، تحقيق الدكتور عبدالحليم النجار، مطبعة دار الكتاب العربي - القاهرة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.

٩٨ - العين - أول معجم في اللغة العربية - للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق الدكتور عبدالله درويش - الجزء الأول - مطبعة العاني بغداد - ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.

٩٩ - العين - المنسوب الى الخليل بن أحمد الفراهيدي، الأب أنستاس الكرملي، بغداد ١٩١٤ م.

١٠٠ - غيث النفع - للصفاقسي، طبعة الحلبي ١٣٤٦ هـ، نقلاً عن أبو زكريا الفراء، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، القاهرة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٠١ - الفائق في غريب الحديث، لجار الله عمر بن محمود الزمخشري، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم وعلي محمد البجاوي، الطبعة الثانية - عيسى البابي الحلبي بمصر.

١٠٢ - فهرس شواهد سيبويه (القرآن - الحديث - الشعر) لأحمد راتب النفاخ، طبع دار الارشاد ودار الأمانة - الطبعة الأولى - بيروت ١٣٨٩ هـ - ١٩٧٠ م.

١٠٣ - فوح الشذا بمسألة كذا، لابن هشام الانصاري، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب، بغداد ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

١٠٤ - في أصول النحو - لسعيد الأفغاني - مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

١٠٥ - الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف، لأبي العباس المبرد تحقيق الدكتور زكي مبارك، الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٥ هـ - ١٩٣٦ م.

١٠٦ - الكتاب، لسيبويه، وبهامشه تقريرات من شرح السيرافي، الطبعة الأولى ببولاق ١٣١٦ هـ.

١٠٧ - الكتاب، لسيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هرون، دار القلم، ودار الكتاب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٣٨٥ - ١٣٩٧ هـ = ١٩٦٦ - ١٩٧٧ م.

١٠٨ - كتاب ألف باء - للبلوي - مصر ١٣٨٧ هـ - نقلاً عن: في أصول النحو لسعيد الأفغاني، دمشق ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

١٠٩ - كتاب الثلاثة، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى - دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٠ م.

١١٠ - كتاب القطع والائتناف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر - مطبعة العاني - بغداد - ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

١١١ - كتاب الكُتّاب، لابن درستويه، تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي والدكتور عبد الحسين الفتلي، الطبعة الأولى - الكويت، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

١١٢ - كتاب اللامات، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق الدكتور مازن المبارك، المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١١٣ - كنوز الحقائق في حديث خير الخلائق، للإمام عبد الرؤوف المناوي بهامش - الجامع الصغير للسيوطي - طبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

١١٤ - لحن العامة، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر - الكويت - ١٩٦٨ م.

١١٥ - لسان العرب - لابن منظور.

١١٦ - اللمحة البدرية في علم العربية، لأبي حيان النحوي، مخطوطة دار الكتب ١٠٥٠.

١١٧ - لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات بن الأنباري، مطبوع مع كتاب الإغراب في جدل الإعراب لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية بيروت ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

١١٨ - ما بنته العرب على فعال، للحسن بن محمد بن الحسن الصغَّاني، تحقيق الدكتور عزة حسن، دمشق ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٤ م.

١١٩ - ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

١٢٠ - متخير الألفاظ، لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق هلال ناجي، الطبعة الأولى، مطبعة المعارف - بغداد ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

١٢١ - متن البخاري بحاشية السندي - طبعة دار إحياء الكتب العربية - مطبعة البابي الحلبي بمصر.

١٢٢ - مجاز القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى - عارضه الدكتور محمد

فؤاد سزكين - الجزء الأول - الطبعة الأولى - مكتبة الخانجي بمصر ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٤ م.

١٢٣ - مجالس ثعلب، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء - تحقيق عبد السلام محمد هرون - طبع دار المعارف بمصر.

١٢٤ - المجالس المذكورة للعلماء بالعربية - لأبي علي الفارسي، نقلاً عن: أبو علي الفارسي للدكتور عبد الفتاح شلبي، مصر ١٣٧٧ هـ - ١٩٧٩ م.

١٢٥ - المحاجاة بالمسائل النحوية، لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق الدكتورة بهيجة الحسني، مطبعة أسعد - بغداد - ١٩٧٣ م.

١٢٦ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شلبي. القاهرة ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ = ١٩٦٦ - ١٩٦٩ م.

١٢٧ - المخصص، لأبي الحسن بن سيده، ذخائر التراث العربي - بيروت.

١٢٨ - المداخل في اللغة، لأبي عمر المطرز المعروف بالزاهد، تحقيق محمد عبد الجواد ١٣٧٥ هـ - ١٩٥٦ م.

١٢٩ - المدارس النحوية، للدكتور شوقي حنيف، دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

١٣٠ - مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، للدكتور عبد الرحمن السيد الطبعة الأولى، دار المعارف بمصر ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

١٣١ - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة - بغداد - ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.

١٣٢ - المذكر والمؤنث، لأبي بكر بن الأنباري (- ٣٢٨ هـ)، تحقيق الدكتور طارق عبد عون الجنابي، الطبعة الأولى - مطبعة العاني بغداد - ١٩٧٨ م.

١٣٣ - المذكر والمؤنث، لأبي زكرياء الفراء، طبعة حلب - ١٣٤٥ هـ.

١٣٤ - المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية - عيسى البابي الحلبي - مصر.

١٣٥ - المسائل الشيرازيات، لأبي علي الفارسي، نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية عن مخطوطة شهيد علي بالاستانة رقم ١/٢٥١٦، نقلاً عن: أبو علي الفارسي، لعبد الفتاح شلبي طبعة مصر، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

١٣٦ - مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه كتاب منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلاء الدين بن علي بن حسام الدين الشهير التقي الهندي - القاهرة.

١٣٧ - مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي دراسة وتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن - بغداد - ١٣٦٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٣٨ - معاني القرآن - لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء، الجزء الأول بتحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، القاهرة مطبعة دار الكتب المصرية ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
الجزء الثاني، بتحقيق محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة.
الجزء الثالث، بتحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي ومراجعة: علي النجدي ناصف الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣ م.

١٣٩ - معجم الأدباء - المعروف بارشاد الأريب الى معرفة الأديب - لياقوت الحموي. تحقيق: د.س. مرجليوث، الطبعة الثانية، مطبعة هندية بمصر ١٩٢٣ م.

١٤٠ - المعجم العربي - نشأته وتطوره، للدكتور حسين نصار، الطبعة الثانية - مكتبة مصر ١٩٦٨ م.

١٤١ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري. تحقيق

الدكتور مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله - الطبعة الأولى - دار الفكر - دمشق ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

١٤٢ - المقتضب، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق الاستاذ محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥ هـ.

١٤٣ - مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح - تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن. مطبعة دار الكتب بالقاهرة ١٩٧٤ م.

١٤٤ - مقدمة في النحو - لخلف بن حيان الأحمر البصري، تحقيق عز الدين التنوخي، طبعة - إحياء التراث القديم - دمشق ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م.

١٤٥ - المقرب، لابن عصفور، تحقيق الدكتور أحمد عبد الستار الجواري والدكتور عبد الله الجبوري. الطبعة الأولى - مطبعة العاني بغداد ١٣٩١ - ١٣٩٢ هـ = ١٩٧١ - ١٩٧٢ م.

١٤٦ - مقدمة ابن خلدون - تحقيق لجنة من الجامعيين - دار الكشاف، بيروت - لبنان.

١٤٧ - الممتع في التصريف، لابن عصفور الاشبيلي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الأولى، المكتبة العربية بحلب ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

١٤٨ - منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين بن علي ابن حسام الدين الشهير بالتقي الهندي، مطبوع على هامش مسند الإمام أحمد بن حنبل - طبعة القاهرة.

١٤٩ - المنصف - شرح الإمام أبي الفتح بن جني لكتاب التصريف، لأبي عثمان المازني، تحقيق الاستاذين: ابراهيم مصطفى وعبد الله أمين، الطبعة الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

١٥٠ - منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية، للدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد. منشورات مؤسسة الأعلمي ببيروت ودار التربية ببغداد، الطبعة الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.

١٥١ - منهج السالك على ألفية ابن مالك، لأبي حيان النحوي، تحقيق سدني جليزر، نيو هافن ١٩٤٧ م.

١٥٢ - نظرات في اللغة والنحو - للاستاذ طه الراوي، الطبعة الأولى المطبعة التجارية - بيروت ١٩٦٢ م.

١٥٣ - نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقَّري التلمساني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى بالقاهرة ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٩ م.

١٥٤ - النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار إجياء الكتب العربية - الطبعة الأولى بمصر ١٣٨٣ هـ - ١٩٦٣ م.

١٥٥ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، الطبعة الأولى بمصر ١٣٧٧ هـ.

موضوعات الكتاب

تصميم الغلاف :   نيران عبد الرحمن

رقم الأيداع في المكتبة الوطنية - ببغداد
(٦٣٦) لسنة ١٩٨١

دار الطليعة للطباعة والنشر
بيروت

الجمهورية العراقية

وزارة الثقافة والاعلام
دار الرشيد للنشر
١٩٨١

السعر : ٥٠٠ فلس

توزيع الدار الوطنية للتوزيع والإعلان